تـاريـخ
الأفكار الاقتصادية

الأستاذ الدكتور
عبد علي كاظم المعموري



بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ الأفكار الاقتصادية

رقم التصنيف : ٣٣٠

المؤلف ومن هو في حكمه : عبد علي المعموري.

عنوان الكتاب : تاريخ الافكار الاقتصادية.

رقم الإيداع : ٢٠١١/٧/٢٨٧٥

الواصفات : الفكر الاقتصادي// الاقتصاد//المذاهب الاقتصادية.

بيانات الناشر : عمان - دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٣٢-٦٣٦-٥

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

الطبعة الأولى ٢٠١٢-١٤٣٣هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: ٥٢٣١٠٨١ ٦ ٩٦٢+ فاكس : ٥٢٣٥٥٩٤ ٦ ٩٦٢+

ص.ب . (٣٦٦) الرمز البريدي: (١١٩٤١) عمان - الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

تاريـــخ
الأفكار الاقتصادية

الأستاذ الدكتور

عبد علي كاظم المعموري

كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين



بسم الـلـه الرحمن الرحيم

(قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي {٢٠/٢٥} وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي {٢٠/٢٦} وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي {٢٠/٢٧} يَفْقَهُوا قَوْلِي {٢٠/٢٨})

صدق الـلـه العظيم

سورة طه (الآيات ٢٥ - ٢٨)

الإهـــــداء

إلى من أسماهم الرسول الكريم ﴿ ﷺ ﴾

(عيالي)

فقراء الأرض

المحتويات

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

الفصل الثاني عشر

الفصل السادس عشر

مقدمة

ثمة حقيقة أساسية يواجهها من يسبر غور البحث في تاريخ الأفكار الاقتصادية، وهي مواجهته لإشكالية مركبة، تتوزع مابين إشكالية المنهج (أو المنهجية)، التي يعتمدها الباحث في دراسة تطور هذا الفكر والارتباط المتصل بين التاريخ "كحوادث" جرت في زمان ومكان معينين وانعكاساتها على الفكر الاقتصادي.

إن السعي الحثيث للبشر في التفكير في كنة الوجود، يعبر عن وعي العقل الإنساني بجوهر مكونات عمله، فالتفكير في طبيعة الأشياء والظاهرات، هي عملية مستمرة نستدل عليها من التاريخ المكتوب للبشرية، والتي نزعت شيئاً فشيئاً نحو المنهجية المنظمة، مستفيدة من التركيم المعرفي المستمر وتطور أدوات التحليل لتصبح أكثر انتظاما وتعمقاً.

لذلك فأننا في أطار بحثنا نجد أن هنالك نوعين من التفكير، أحدهما فكر متخصص أفضى له النشاط الذهني العلمي والممنهج كنتاج للتدقيق الواعي والفعلي، سواءاً بالبرهان الحسي أم بالتجربة، والأخر تفكير معرفي عام ذو صبغة انطباعية لا يرتقي الى أنشاء الفكرة ذات المضمون العلمي.

على وفق ذلك فأن التفكير بالظواهر المحيطة بالإنسان عبر تاريخه الممتد لآلاف السنين لم ينقطع يوماً ما، من هنا تتبدى تلكم الصلة العضوية بين "الطابع التاريخي" والفكر، والاقتصادي ليس بمنأى عنه، وأن كانت لكل مجتمع شواغله الرئيسة في كل مرحلة، فقد أنشغل البابليون في أقامة المعابد للآلهة والسعي لأرضائها والتقرب أليها، فأن الاثنين (الإغريق) اهتموا بالفلسفة والسياسة، ومثلهم الرومان بالقوانين المتعددة لإدارة إمبراطوريتهم، الى أن وصل الأمر بأهل القرون الوسطى الأوربية المندفعين صوب إضفاء الطابع الكنسي على مجتمعاتهم، ثم الاهتمام بالفيزياء والفلك والكيمياء والتجارة أبان عصر التنوير والنهضة.

إن اللافت للنظر في كل ذلك هو حضور الاقتصاد باستمرار كقاسم مشترك، وشغل شاغل للإنسان من أجل الحفاظ على وجوده وديمومته وحفظ نوعه، ليصل طرداً مع التطور الى عصر الصناعات الفائقة، فنتاج الحضارة التاريخية للمجتمعات، هو أبنية مشخصة معبرة عن المعنى والمضمون في مراحل مختلفة من تأريخها.

فأمكن التعرف على السومريين عبر الكتابة (السومرية) المميزة، وأستدل على الأكديين عبر (حضارة الزقورات) في دولة أكد والوركاء، وحمورابي عبر قوانينه الواردة في مسلته المشهورة، والأهرامات نتاجاً لحضارة الفراعنة، والإغريق والرومان من خلال معابدهم وملاعب القتال والمسارح هذه الموجودات المادية ليست المجسدة في أطهار الشخصية الحضارية فقط بل المركبات الثقافية هي الجزء ألآخر من شواخصها، فالألياذة والأنياذة والشهامة وملحمة كلكامش ومجلس النسوة مثلت معالم لتراثها الفكري.

وعليه الأفكار الاقتصادية هي دائماً نتاج لزمانها ومكانها، وهي انعكاس للواقع، وعلى وفق ذلك لا يمكن النظر إليها بعيداً عن العالم الذي تفسره. ومثلما يتغير العالم (وهو في الواقع في تحول مستمر)، فأن هذه الأفكار لابد أن تتغير أيضاً، أذا أريد لها أن تحتفظ بأهميتها.

فلم يكن بالمستطاع فهم الحاضر الذي نعيشه دون التحقيب في الماضي السحيق لتأريخ البشرية، فالماضي موجود في الحاضر بهذه الدرجة أم تلك، والمستقبل سيستبقي حتماً الجوانب الفعالة لما هو موجود الآن.

في هذا المؤلف لا أريد أن أبحث في الفكر الاقتصادي المجرد فحسب بل في تأريخية هذا الفكر، إذ أن هذا الأخير عاش في كنف مجتمعه وأحداثه، تأثر وأثر في آن واحد ،وعندئذ نصبح ليس أمام تأريخ مجرد للإنسانية، أو عده رواية غامضة الأحداث لا نجد لها تفسيراً، بل هو في الحقيقة عملية أنسنة للظواهر المشخصة لهذا التأريخ فمادة البحث لا تنطق بنفسها إلا عن وجودها الزمني، وهي لا تملك إلا

هويتها الوجودية، إما عدا ذلك فهو قراءة تحاول استنطاق معنى ما كان له معنى، وإعطاء نوع من المعنى لما كان يقدم نفسه بلا معنى تماماً، كما يفعل عالم الآثار.

إن التفاعل الجدلي بين نمو النظرية ونمو المنهج العلمي وأساليبه، يعد أمراً ضرورياً ولازماً، فمن يفكر ينظر بلا ملاحظة (بحث ومنهج)، وكذا الحال لمن يلاحظ بلا فكر، فكل منهما لا يصل الى حقائق دقيقه ذات معنى، وأن وصل، فأما الى تجريدات غير مبرهنة، أو الى أكوام من الورق فاقدة الروح والمعنى!.

والمنهج المعتمد في هذا المؤلف حرص على أقامة صلة وثيقة بين وقائع التأريخ والفكر الاقتصادي وتبلور النظرية الاقتصادية، في إطار المرحلة التأريخية الموصوفة اجتماعياً واقتصادياً، بجانب ضمان وحدة الرؤيا في تجسير الفجوة المفترضة مابين الفكر الحديث (والمعاصر) وما بين الفكر الاقتصادي السابق.

إذا عمدنا إلى بيان دور المفكرين الإسلاميين في تأصيل ظواهر اقتصادية محددة وشاخصة، والآتيان بفكر اقتصادي ظل بعض منه يتداوله الباحثون إلى الآن، كدلالة موضوعية على وحدة الفكر الإنساني وتفاعله المتبادل.

لقد أسعفتني خبرتي في تدريس مادة تأريخ الفكر الاقتصادي لسنوات طويلة في الدراسات الأولية والعليا في جامعات بابل والقادسية وكربلاء والنهرين، والاطلاع على المصادر المختلفة، من توصيف وتحديد ما يقع ضمنها وما تم استبعاده قسراً سواءاً، من قبل الكتاب الأوربيين الذين عدو الفكر نتاجاً أوربياً خالصاً، يبدأ عند الإغريق والرومان، أم أولئك الكتاب العرب الذين تجاهلوا تاريخ أمتهم وما أنجزه مفكروهم سواء في حضارة بابل أم في مصر مروراً بالمفكرين الإسلاميين أبان عصر النهضة الإسلامية.

إن المتتبع الحذق واللماح لمجريات تطور الفكر الاقتصادي يكشف من أن البناء الفكري جاء تراكمياً، وليس بقفزات أو انقطاعات تاريخية. فالبناء الكلاسيكي جاء على وفق جهود وإرهاصات الفكر الفيزوقراطي (الطبيعي)، في حين جاءت

الفريدمانية على خلفية الفكر الكلاسيكي مع التحديد، بينما رأت الكينزية أن العودة الى بعض مرتكزات المرحلة الماركنتيلية كفيل بإعطاء دفع فكري جديد.

وهكذا فان الفكر لا يولد من فراغ بل هو تعبير عن واقع حقيقي وليس يوتوبي، أي انه فعلاً انعكاس للواقع وتعبير متقدم عليه، لذلك لا يمكن الركون الى أطروحة بعينها على أنها مسك الختام، طالما أن الحياة ممتدة الى ما شاء اللـه (سبحانه وتعالى) (أن الساعة آتية لا ريب فيها).

ما لا أجده تسويغاً هو أن الإلمام بكل مخرجات الفكر الاقتصادي الإنساني وجمعها وتبويبها هو خارج المتصور المعقول أو الممكن، وحسبي أنني اجتهدت بما وفقني اللـه إليه، أملاً أن يكون هذا الجزء كما هو الجزء الأول موفراً الفرصة للحد الأدنى من المعرفة في هذا المجال، ويظل الإطلاع والقراءة مكملنا للإلمام بالفكر الاقتصادي، وما الكمال إلا اللـه جلت قدرته فهو العليم بكل شيء

في نهاية مطافي هذا مع الفكر الاقتصادي لمرحلة تاريخية امتدت من ٢٥٠٠ق.م إلى نهايات القرن العشرين، أشكر اللـه سبحانه وتعالى الشكر كله على ما وفقني إليه.

وفي خواتيم هذا التقديم، أود الإشارة إلى أنني حاولت قدر ما استطعت أن أكون حيادياً في عرض الموضوعات دون إطلاق التقديرات المسبقة على رصانة الأفكار أم عدمها، سائلا المولى عز وجل أن يوفقنا لما هو خير الناس، شاكراً لكل من كان له فضل المساعدة والدعم والتشجيع لإخراج هذا المؤلف واللـه يجزيهم خير الجزاء.

ومن لا يشكر الناس لا يشكر اللـه، فالتشجيع الذي لقيته من أخواني وزملائي الأكاديميين العراقيين المخلصين الشرفاء في مختلف الجامعات، كنت استمد منهم قوتي متى ما فترت عزيمتي، شكري العميم لمن كان لهم الفضل علي في مراحل دراستي كافة، وفي مقدمتهم أساتذتي الذين لن أنساهم ما حييت رحمهم اللـه جميعاً، وأسكنهم فسيح جنانه، الدكتور فاضل عباس الحسب، هاشم علوان السامرائي،

الدكتور علاء شفيق الراوي، الدكتور خزعل البيرماني، الدكتور خزعل مهدي الجاسم، الدين نهلت من ينبوع علمهم وفكرهم ما يحفزني دوماً.

وللأستادة الأجلاء الأستاذ الدكتور سالم توفيق النجفي -جامعة الموصل والأستاد الدكتور علي عبد محمد سعيد الراوي- جامعة بغداد، والأستاذ الدكتور أسامه عبد المجيد العاني-الجامعة المستنصرية، الخبراء والمقومين العلميين لهذا للكتاب، الذي اريد له ان يغطي جميع المفردات المقررة لمادة الفكر الاقتصادي في اقسام الاقتصاد للجامعات العراقية.

والشكر موصول لعائلتي التي وفرت ما استطاعت لي في ظرف العراق الاستثنائي بامتياز، للبحث والتأليف بدءً من زوجتي العزيزة وحبيباتي بناتي (عمران- وديان- بان- زينب) وقرة عيني ولدي الوحيد(سلوان)، لهم محبتي وما بقي لي من عمري.

المؤلف

بابل- العراق

٢٠١١



الفصل الأول

مدخل لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي

الفصل الأول

مدخل لدراسة تاريخ الأفكار الاقتصادية

تمهيد

إن تطور الفكر الاقتصادي لم يكن سوى نتاج تطور الأحداث الاقتصادية أي الوقائع الاقتصادية، وتاريخ الفكر هو تاريخ الإنسان منذ أن وجد على سطح الأرض وأحس بالحقيقة الأسسية وهي حاجاته المتعددة والمتطورة على الدوام وموارده المحدودة نسبياً ومن ارتباطهما تتدفق المشكلات والظواهر الاقتصادية ليأتي الفكر الاقتصادي انعكاساً لهذه الوقائع محاولاً تجسيدها والتعبير عنها.

ولما كن الاقتصادي منذ بدايات التنظير له اجتماعياً- تاريخياً فأن استخدام مقولاته وأفكاره بشكل معمم يصبح لكل زمان ومكان من شأنه أن يصادر حقيقة التاريخ ويفقده صفة العلمية، كما أن ارتباط الاقتصادي بمنظومة مبادئ قيمية معينة يجعله ذا سمة أخلاقية وبعيانها يفقد صفته العلمية أيضاً.

لهذا نجد في دراستنا لتاريخ الأفكار الاقتصادية أن هذه المنظومات من الممكن أن تكون عاملاً مسانداً مدافعاً للإنسان في محاولته لفهم الروابط التي تتحكم بالظواهر الاقتصادية ليكشف عن القوانين التي تحكم هذه الظاهرات أو تكبح جماح سعيه نحو ذلك.

ودراسة الفكر الاقتصادي من خلال التطور التاريخي للمجتمعات يعني أن غرضنا الأساس هو دراسة النتائج التي تمخض عنها هذا التطور لأن تاريخ كل علم جزء لا يتجزأ من هذا العلم

فالدارس لعلم الاقتصاد سيلاحظ بسهولة أن معرفة تاريخ تطور هذا الفكر تحتل أهمية كبيرة، مقارنة بالعلوم الأخرى، فقد لا يحتاج طالب الطب أو الرياضيات بصورة حتمية إلى دراسة تاريخ تطور هذه العلوم. بسبب من أن فهم النظريات الاقتصادية الحديثة لا يتم إلاّ في ضوء الآراء والمفاهيم السابقة.

وتقود تطورات الحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي من محدودية المشكلات إلى تسارعها وشموليتها ومن الانعلاق إلى الانفتاح الواسع في العلاقات الاقتصادية إلى سد الاقتصاد على مجرد الإنتاج أو التوزيع الأولي إلى الاهتمام بالمشكلات العالمية وما يكتنف الاقتصاد المحلي من آثار بسببها.

وبهذا فإن تاريخ الفكر يظل ملازماً لتاريخ الوقائع، وفي كل مرة يحاول الإنسان أن يعدل ويضيف وأن يبتكر أو يغير من أفكاره بما يتناسب مع مجريات الأحداث والوقائع.

وبغية استكمال الإطار المفاهيمي لمادة تاريخ الفكر الاقتصادي سنتناول موضوعات متفرقة تشكل مدخلاً مناسباً لكي يكون الولوج إلى دراسته منتظماً وهي:

أولاً: أهمية مادة تاريخ الفكر الاقتصادي

ويمكن بيان ذلك في ضوء النقاط الآتية:

إن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تعطي الفرصة لفهم النظريات الاقتصادية المعاصرة، طالما أن الفكر الاقتصادي هو سلسلة مترابطة الحلقات، والأفكار الاقتصادية هي ليست تركيبات منطقية مجردة يمكن الإلمام بها بذاتها والاقتصار عليها، بل الحقيقة تشير أن أية مجهودات موضوعية لكشف حقائق الاقتصاد المعاصر تتضمن بالحتم مجهودات مفكرين سابقين، والفكر بمجمله هيكل بناء قائم على أسس ولكل مفكر دور فيه.

تجنب دراسة تاريخ الفكر خطورة التجريد الشائع في العلوم الأخرى وتضفي على علم الاقتصاد طابعاً عملياً، ومؤكدة إسهامه في تيار الفكر العام من ناحية، وأهمية الجوانب الأخلاقية والاجتماعية من ناحية أخرى.

إدراك نسبية Relativity الأفكار الاقتصادية وعدم تمتعها بقيم مطلقة وتوقفها على الظروف الزمانية والمكانية مما يؤكد أهمية التمييز بين الاقتصاد كمجموعة

قوانين موضوعية وبين التفسيرات المختلفة لها انطلاقاً من اختلاف المنهج Method واختلاف الفلسفة.

تعد دراسة الفكر الاقتصادي مهمة لإثبات استمرارية الفكر ووحدته منذ العصور القديمة وحتى الآن، ويلغي تماماً الطروحات التي تشير إلى وجود فترات انقطاع فكري ولاسيما في العصور الوسطى.

يمكن ملاحظة أن التفكير الاقتصادي لكل عصر يظل رهناً بطبيعة المشكلات والوقائع الخاصة به والتي من الممكن أن تكون مختلفة عن غيره من العصور، والفكر يتأثر بدرجة كبيرة بالواقع الاقتصادي الموجود.

تفيدنا دراسة الفكر الاقتصادي في إثبات أن الفكر الاقتصادي الإسلامي جزء لا يتجزأ من الفكر الإنساني وهو حلقة مهمة من حلقات هذا الفكر وليس معزولاً عنها تبعاً لمبدأ التفاعل بين الحضارات الإنسانية.

ثانياً: عناصر الفكر الاقتصادي

١- التحليل الاقتصادي أو النظرية الاقتصادية

(Economic analysis or Economic theory)

ويقصد بها تلكم الدراسة العلمية التي تهدف إلى الكشف عن القوانين والروابط التي تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية المختلفة وتحاول اكتشاف عللها وأسبابها، وترصد ردود الفعل التي تحدث في السلوك الاقتصادي، وتشخص الآلية (ميكانزم) التي تسير بموجبها والقوانين التي تحكمها وتبدو مهمة الاقتصادي في هذا الجانب لا تخرج عن سياق كشف تلكم القوانين وتحديدها من دون أن يصدر أي حكم عليها.

هذا الدور يتطابق مع دور عالم الطبيعة أو الكيمياء في كشف الظواهر الطبيعية وبيان القوانين التي تخضع لها من دون أن يتدخل للحكم عليها.

٢- السياسة الاقتصادية (Economic policy)

وتعني دراسة أفضل السبل أو الوسائل التي يمكن أن تعتمدها السلطات العامة بغية تحقيق هدف معين أو غاية معينة، ولهذا توسم السياسة العامة بأنها غائية، وهذا يعني دراسة أحسن الطرق لتحقيق أهداف معينة، من مثل هل يستحسن ترك الحياة الاقتصادية حرة من دون تدخل من جانب الحكومة؟. أو قيام الحكومة بالتدخل لتحقيق أكبر قسط من إشباع الحاجات الأساسية ومن ثم الوصول إلى درجة معينة من الرفاهية الاقتصادية.

ويأتي في السياق نفسه إمكانية دراسة أفضل السبل لكبح جماح التضخم من خلال اعتماد سياسات نقدية أم مالية وكذلك الحال ما هي السياسات التي يمكن من خلالها معالجة أوضاع البطالة على أن أية سياسة مطلوب تطبيقها يجب دراستها بعمق وبيان إمكانية وصولها إلى أهدافها المحددة عن طريق تحليل آليات هذه السياسة.

٣- المذهب الاقتصادي

ويعني اتخاذ الباحث موقفا" معيناً بالحكم على نظام اقتصادي معين، فيقبله أو يرفضه، يدافع عنه أو يعدل عنه أو بتعبير آخر يتخذ الباحث من الفكر الاقتصادي موقفاً مذهبياً، منطلقاً من تفضيله لنظام اقتصادي على آخر، مضمناً في ذلك انحيازه السياسي، وتفضيله لقيم معينة، من دون وجود حجة علمية مجردة من مثل تفضيل النظام الرأسمالي بصورته الحرة المطلقة ومن دون تدخل الدولة، أو نقد لبعض الأحوال الاجتماعية والاقتصادية فيه واقتراحهم لنظام اقتصادي بديل عنه.

وعليه فإن المذهب الاقتصادي، هو(مجموعة من الآراء تنطلق من الواقع الاقتصادي في ظل مرحلة تاريخية معينة، لتدافع عن وجهات نظر معينة تعبر عن اختيارات أيديولوجية، تستوحي كنتهها من مبادئ وأحكام متعلقة بالأنظمة والبنيات الاقتصادية).

ثالثاً: الفكر الاقتصادي والفلسفة :

١- الفكر الاقتصادي والفلسفة الاجتماعية

تقف وراء كل الفكر الاقتصادي القديم منه والحديث فلسفة اجتماعية هي بتعبير شتارك (مجموعة الأفكار والمثل الاجتماعية التي صدر عنها في الأصل)، وهناك اختلاف بين المدارس المختلفة حول ماهية الفلسفة المذكورة، وعدّ هذا الكاتب ممثلاً لفلسفة معينة دون غيره، على أن هذا يؤكد الصلة بين الفلسفة الاجتماعية وطبيعة التحليل الاقتصادي، طالما أن الفكر الاقتصادي يتغذى من جذرين هما الجذر الفلسفي (الصورة العالمية للحياة الاجتماعية بحسب تعبير شتافنهاكن)، والجذر العلمي أي الآراء والحلول لمشاكل الحياة الاقتصادية العملية الصادرة عن الساسة ورجال الأعمال).

وخير من دافع عن ارتباط الفكر بالفلسفة الاجتماعية هو الأمريكي أوفرتن تيلر في كتابه (تاريخ الفكر الاقتصادي- المثل الاجتماعية والنظريات الاقتصادية من كيناي إلى كينز)، مؤكداً أن عالم المعرفة والفكر والبحث والمناقشة الفكرية بالرغم من اختلافاته الداخلية، يتميز بوحدة شاملة، تتيح لأجزائه المختلفة إثارة بعضها الآخر. فيما يؤكد في مكان آخر أن الفكر الاقتصادي والفلسفة الاجتماعية، ليس بينهما فرق في الطبيعة، بل مجرد فرق في الدرجة، إذ لا يمكن القول بأي حال من الأحوال، إن الفكر الاقتصادي في جميع تاريخه هو فكر علمي بشكل مطلق، يتمتع بالحياد وعدم التحيز والموضوعية وعدم التأثر بالمعتقدات الشخصية أو الأفكار السائدة في المجتمع، كما لا يمكن عد الفلسفات السياسية والأخلاقية والاجتماعية في جميع عصورها غير متمتعة بأية صفة علمية أو عقلانية أو قابلة على الأقل نسبياً للتفسير العلمي.

لهذا يعد العلوم بمعناها الدقيق (وسائل) بينما تحدد الفلسفة الاجتماعية (الغايات والقيم) الأساسية للنشاط الإنساني، ومن الواضح، الارتباط الكلي والدائم بين الغايات والوسائل، لهذا يعد تيلر Tielor الفكر الاقتصادي والفلسفة الاجتماعية

كلاً مركباً، مطبقاً منهجه هذا في دراسته لتاريخ الفكر الاقتصادي، فافتتح كتابه بدراسة شاملة لمناخ الفكري العام في أوربا إبان عصر التنوير (Enlightenment) والنهضة، ليحدد الإطار الفلسفي العم للإنجازات الاقتصادية للفيزوقراط، ومثل ذلك المنهج طبقه عندما درس أفكار آدم سمث الاقتصادية مبدءاً بعرض نظرية المشاعر الأخلاقية (Theory of Maral Sentiments) لآدم سمث لبيان الفلسفة الاجتماعية السائدة في إنكلترا آنذاك، وعند دراسته للماركسية تناول إجمالي المناخ الفكري الذي تنفس فيه ماركس، ثم عرض جميع أجزاء الماركسية (الفلسفة والتاريخ الاجتماعي والنظرية الاقتصادية)، ولم يخرج عن إطاره هذا عند دراسته لكل المدارس اللاحقة.

وعلى الرغم من الجهد الفكري الذي قدمه إلا أن ما يؤاخذ عليه هو المغالاة في هذا الارتباط حتى أصبح يوحي هذا بالربط المطلقة ما بين المفهومين أو اندماجهما، مع أن الاختلاف بينهما هو في طبيعة الموضوع فكل منهما موضوع محدد مما يعطي السبب لدراسته كل على حدة من دون إهمال الارتباط بينهما كما فعل ذلك جوزيف شومبيتر في مؤلفه تأريخ التحليل الاقتصادي.

٢- الفكر والفلسفة العامة:

إن الفلسفة منذ القرن الخامس ق.م تطورت باتجاهين هما:

أ- الاتجاه المثالي:

ويعود تاريخ هذا الاتجاه إلى القرن السادس ق.م بدءاً من السفسطائيين (Sophist's) لاسيما كورجياس، وأهم أفكار هذه المدرسة هي نسبية وذاتية المعرفة، أي عدم موضوعيتها، ومن ثم سقراط رائد المثالية الذاتية القائمة على أن العالم هو انعكاس للفكر الإنساني وأفلاطون رائد المثالية الموضوعية القائمة على أن (الفكرة المطلقة)- خارج الكون والإنسان هي التي خلقت العالم

يتضمن هذا الاتجاه قدرة العقل على تكوين الأحكام باستقلال عن الظروف المادية، بحيث عدّ الإنسان قوة مستقلة وليس ابن الظروف المادية، والطابع المحافظ للنظم الاجتماعية ووجود إرادة إلهية تحكم العالم، وكأمثلة على الفكر المثالي يأتي أغلب مفكري الشرق القديم، بالإضافة إلى أفلاطون وبعض الرواقيين وأوغسطين وتوماس الإكويني وبركلي وكانت وهيغل وكونت.

ب- الاتجاه المادي

جذور هذا الاتجاه في الفلسفة اليونانية تبدأ عند المدرسة الأيونية، التي نشأت في القرن السابع قبل الميلاد ممثلة بطاليس (Tales)، ومن ثم هيراقليدس (Heraclites) رائد المادية الديالكتيكية وأخيراً المدرسة الأبيقورية نسبة إلى أبيقور (Epicurus) (٣٤١-٢٧٠ ق م) وأهم أفكاره، ذرية الكون- وفكرة العقد الاجتماعي- ومذهب السعادة (اللذة والألم). ومما يؤكد هذا الاتجاه خضوع الإنسان دائماً لمحيطه المادي والإيمان بالفردية والنظام الطبيعي. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه في ظل هذا المذهب أمكن(حل) نظم القرون الوسطى الدينية والسياسية والأخلاقية.

من الواضح أن المثاليين يميلون إلى إنكار أهمية القوانين العلمية في الحياة الاقتصادية وأحياناً حتى إلى إنكار وجود القوانين، ويجعلون علم الاقتصاد أقرب إلى (الفن– Art) منه إلى العلم بالمعنى الحقيقي.

بينما يؤكد الماديون على خضوع الحياة الاقتصادية لمجموعة من (القوانين الطبيعية) لا يمكن الخروج عليها كما فعل الكلاسيك مثلاً فإذا أخذت الفلسفة بمعناها الابستمولوجي فقط، كنظرية عامة للمعرفة، ففي هذه الحالة تكون الفلسفة محايدة لموضوعات العلوم الأخرى بما في ذلك علم الاقتصاد.

ولكن مشكلة العلاقة بين الفلسفة والاقتصاد، تثور عندما تؤخذ الفلسفة بمعناها كمجموعة من النظم المتقدية (System of Beliefs)، تعطي أحكاماً في الحقائق النهائية أو الغايات النهائية، سواءاً أكانت ثيولوجية (لاهوتية) أم غير ذلك وبهذا تشمل الفلسفة التيارين المادي والمثالي على السواء.

رابعاً: الفكر الاقتصادي والمنهج الاقتصادي

يرى قسم من الكتاب أن اختلاف المنهجية من أهم أسباب الخلاف في الفكر الاقتصادي، ويمكن الإشارة إلى منهجين أساسيين اتبعا بصورة عامة في تأريخ الاقتصاد وهما:

١- المنهج ألاستنتاجي (Deductive)

هذا المنهج يبدأ من العام إلى الخاص ومن خلال سلسلة عمليات تحليلية ذهنية، فيفترض العلم المسبق بالقوى والشروط التي تمس المسألة موضوع البحث، ومن هذه (المقدمات) المفترضة، يستنتج(النتائج) المطلوبة، بطريق بعض القواعد المنطقية، ومن الطبيعي أن حسن استخدام هذا المنهج يقتضي التحقق من صحة المقدمات والنتائج المترتبة عليها عن طريق الملاحظة والاختبار، إلاّ أن ما يؤاخذ على هذا المنهج هو الإساءة في استخدامه عندما توضع مقدمات متعسفة، استناداً إلى ما يسمى الحقائق الاعتيادية من دون الاعتماد على الوقائع الملموسة أو الخبرات الواقعية، مما يؤدي إلى وضع نظريات تجريدية ومطلقة، يعم أصحابها أنها قابلة لتطبيق في كل زمن ومكن.

٢- المنهج الاستقرائي (Inductive)

وهذا المنهج يبدأ من الخاص إلى العام عن طريق اختبار حقائق العالم الخارجية وجعلها الأساس لصياغة القوانين التجريبية العامة (Empirical Laws)، والمنهج الاستقرائي هو منهج الملاحظة، وقد تم ملاحظة ما يشبه الدورة (Cycles) ففي العصور القديمة والوسطى سادت المنهجية الاستنتاجية أو الفلسفية المطلقة ثم جاء رد الفعل على أيدي الماركنتيليين في القرنين السادس عشر والسابع عشر، إذ تطرفوا في استعمال المنهج الاستقرائي ثم مال الفيزوقراط الفرنسيون والكلاسيك

الإنكليز إلى استخدام المنهج ألاستنتاجي، وبعدها جاء رد الفعل العنيف من التأريخيين الألمان الذين تطرفوا جداً في استخدام المنهج الاستقرائي ثم عاود أقطاب المدرسة النمساوية ومارشال إلى استخدام المنهج ألاستنتاجي، أما الاقتصاديون المعاصرون فهم يميلون إلى استخدام المنهجين معاً.

هوامش ومصادر الفصل الأول

تم اعتماد مجموعة المصادر الآتية في إعداد هذا الفصل:

١- إبراهيم كبة، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٧٠.

٢- محمد حامد دويدار وآخرون، أصول علم الاقتصادي السياسي، الدار الجامعية، القاهرة ١٩٨٨.

٣- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٦.

٤- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨١

الفصل الثاني

النظرات الاقتصادية والتنظيم الاقتصادي في بلاد وادي الرافدين

الفصل الثاني

النظرات الاقتصادية والتنظيم الاقتصادي

في بلاد وادي الرافدين

تمهيد

أغفلت معظم الكتب الدراسية المهتمة في تأريخ الفكر الاقتصادي الجهود الفكرية والتنظيمات الاقتصادية في بلاد وادي الرافدين، وعدت بداية الفكر الاقتصادي عند الإغريق والرومان من دون بيان حدود ذلك، ولما كان الفكر الاقتصادي العالمي سلسلة مترابطة الحلقات في مقولاته وأفكاره، فأن إهمال ما أنتجته حضارة بلاد وادي الرافدين التي امتازت بأنها أول من أدخل الكتابة لبدء التاريخ المكتوب للبشرية.

إن تحقيب تأريخ حضارة وادي الرافدين يكشف عن وجود تنظيمات وقوانين وإجراءات تم اعتمادها في حقبة تأريخية طويلة، ولا يمكن أن توجد هذه من دون توافر فكر اقتصادي يكون تعبيراً عن الواقع وانعكاساً له، لهذا فأن محاولة تجاوز جهود البابليين والآشوريين الاقتصادية يعد مصادر لواقع التأريخ.

لقد كان الولوج إلى هذه المرحلة غاية في الصعوبة من أجل إثبات أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وما يترشح عنها من أنماط للعلاقات القائمة، توحي بوجود فكر اقتصادي ذي مضمون أيديولوجي ينسجم مع طبيعة المرحلة التي يمر فيها المجتمع العبودي آنذاك، لذلك حاولنا بجد أن نحقب بدقة ما تم الاستدلال عليه، مما تمت كتابته من قبل الاثاريين العراقيين، وابرزهم (طه باقر) والمستشرقين الذين تناولوا حضارة بابل وتاريخها وملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول

المدخل التاريخي

لقد مر مجتمع بلاد وادي الرافدين بمراحل تأريخية عديدة، تقسم إلى عصرين متميزين هما[1]:

أولا- العصر الشبيه بالتاريخي Proto - History age

امتد هذا العصر من الألف الخامس أو السادس قبل الميلاد وإلى حوالي الألف الثالث قبل الميلاد*، وفي هذا العصر نشأت المدن السومرية-الأكدية حول المعابد وبدأت الحضارة التي لا نعرف عنها شيئاً لعدم إكتشاف الكتابة.

ثانيا- العصر التأريخي أو عصر فجر السلالات Historical Age

في هذا العصر تم اختراع الكتابة بشكلها الصوري (ربما في الألف الثالث قبل الميلاد أو قبله بقليل)، ثم تطورت إلى الشكل المسماري تدريجياً، والتفحص العميق لهذه الحضارة لن يسفر عن إكتشاف حدوث تغيرات مفاجئة في ميادين التنظيم الاجتماعي، بل هو في الواقع "ارتقاء حضاري" في تقويمه الأخير بعد أن تحدر في حضارة وادي الرافدين لقرون خلت، ويمكن تقسيم هذا العصر إلى خمسة عصور هي:

١- العصر السومري- الأكدي**

٢- العصر البابلي القديم (الأموري)

٣- العصر الآشوري

٤- العصر البابلي الحديث (الكلداني)

٥- عصر الانحطاط

لقد أثرت الحضارة السومرية- الأكدية تأثيراً قوياً على جميع البلدان المحيطة بها، فمصر التي كانت من الحضارات المعروفة استعارت الأختام الاسطوانية

واستعملتها كتمائم، كما استعملت اللغة السومرية كلغة مخاطبات رسمية بين دول المنطقة، كما أثرت الديانات السومرية التي ظلت تعبدها الأجيال التالية أكثر من ثلاثة آلاف عام، وطبقت القوانين السومرية فيها. ويقدم الأدب السومري صورة لشعب مثقف ومتماسك بقوة بديانته، فقد اعتمدوا على آلهتهم في طلب المساعدة، ومن أجل إرضائها كانت تقدم النذور وتنحر القرابين وتقدم الأعمال الصالحة، فالمزارع السومري يوصي ابنه في أقدم نص زراعي "تقويم المزارع السومري" في حوالي ١٧٠٠ ق. م، أن يأمر لاقطي السنابل بترك بعض السنابل عمداً ليلتقطها الفقراء السائرون خلفهم". بيد أن المدن السومرية الأربع عشرة الرئيسة في بلاد وادي الرافدين كانت كل واحدة منها تحت حماية إله واحد فقط، وتؤول ملكيتها له.

وكان الإله يختار "الملك" لحكم المدينة، وكان الملك يلقب (أن- سي) بمعنى "الرجل العظيم" ويسمى"الكاهن الأعظم" فقد كان هو المختار من الإله والمسؤول أمامه مباشرة، لذلك كانت أولى واجباته ترميم المعابد وبناءها، بالإضافة إلى كونه قائد الجيش وقاضي القضاة، مانح الأرض نيابة عن الإله سواءاً للأفراد أو للمعابد[٢].

فيما عززت الإمبراطورية الأكدية من الملكية الخاصة وتحولت أراضي المعبد إلى أراضٍ حكومية، وبفعل الحروب التي خاضتها هذه الدولة أصبح سجناء الحرب قوة عمل رخيصة وتم استغلالها مما جعل الاقتصاد يعتمد على العبيد لأول مرة في التاريخ.

إن العصر الأموري (البابلي القديم) فقد تميز بالسعي الحثيث نحو مركزة السلطة والدولة والقضاء على نظم الدويلات الصغيرة (المدينة- الدولة)، التي ضيقت الفكرة القومية، ودفعت سكان المدن من أجل حماية مدنهم إلى التحالف مع قوى أجنبية، وما يمكن بيانه حول هذه الفترة هو جعل الحكومة مركزية وربط جميع الحكام والأمراء في المدن الأخرى بالعاصمة (بابل)، إذ أدمجت خمس دويلات لتشكيل هذه الإمبراطورية، واستجابة لهذه التغيرات بجانبها السياسي

والاقتصادي والاجتماعي، فقد أصدر حمورابي أبرز حكام هذه الحقبة شريعته المعروفة المستمدة من القوانين السومرية السابقة بهيئة نصوص تساعد القضاء على تطبيق (قانون العرف) السائد في البلاد والمتناغم مع أوضاع المجتمع آنذاك[٣].

وبعد سقوط المملكة البابلية ولمدة قرنين من الزمن ١١٨٠-٨٨٤ ق.م عاد حكم الدويلات من جديد في عصر يسمى(عصر الفوضى)، ولعل أبرز حدث يمكن تسجيله هذا هو بروز المعابد مراكز قوة نتيجة وضع الكثير من الفلاحين والحرفيين أنفسهم تحت حمايتها بوصفها أماكن مقدسة، كما حدث تحول آخر وهو سعي الحكام في أشور للحصول على أكبر كمية ممكنة من الأموال، من خلال إجبار الأقاليم والمدن الأخرى على دفع الجزية المطلوبة، إذا ما أرادت أن تتجنب التدمير أو السيطرة المباشرة. إلا أن عوامل الانحطاط ظهرت بعد موت نبوخذ نصر في ٥٦٢ ق م ومحاولة من جاء بعده في السيطرة على المعابد(التي كانت تتمتع بنسبة الاستقلال). مما جلب السخط الشعبي عليهم، بجانب زحف القبائل الهندو- أوربية التي قطعت الطرق التجارية مع بلاد الشام وآسيا الصغرى وكذلك مع الشرق.

وبقيام الاسكندر باحتلال العراق عام ٣٣١ ق. م بدأت المرحلة الهيلينية الإغريقية حتى عام ١٢٦ ق. م، وكان أبرز ما تم خلال هذه المرحلة هو ترجمة الإغريق للكثير من المؤلفات السومرية- الأكدية إلى اللغة الإغريقية وبدأت عملية نقل الحضارة من الشرق إلى الغرب[٤].

المبحث الثاني

العبودية في بلاد وادي الرافدين

أولاً: نمط الإنتاج العبودي في الشرق

جرت محاولات من بعض المؤرخين لقصر النظام العبودي على تاريخ أوربا فقط واستبعاد انطباقه على تاريخ الشرق القديم (الأدنى والأقصى)، وهناك محاولات أخرى تستبعد بلداناً شرقية معينة من سريان النظام العبودي، إلاّ أن هناك دراسات أخرى تؤيد عمومية النظام العبودي في العصور القديمة، وتعد النظام الاجتماعي الذي ساد الشرق القديم شكلاً من أشكال العبودية، تميز ببعض المميزات الخاصة نتيجة بقايا المجتمعات البدائية ومخلفاتها.

إن الرؤى التي تبناها الباحثون حول تشكّل نمط الإنتاج ووظائفه، واعتماد مخرجات التحليل من خلال إسقاط (Projection) تاريخ هذه المجتمعات على تاريخ مجتمعات أخرى، دفع إلى ظهور توصيفات خاصة جداً لطبيعة التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية ونمط الإنتاج المرافق لها.

هذا الأخير هو مفهوم مجرد وشكلي يتجسد ويعيد إنتاج نفسه داخل تشكيلة اجتماعية في مرحلة تاريخية محددة (كخصوصية) ناجمة عن التطور التاريخي للمجتمع، عندئذٍ يصعب الفصل بين الجوانب النوعية للنظام الاجتماعي(الاقتصادية، السياسية، الأيديولوجية) مما يمثل اعترافاً" بجدلية العلاقة بين البنى المكونة والمغذية لنظام اجتماعي اقتصادي مهيمن وعندئذٍ صعوبة الفصل بين طبيعة التشكيلة الاجتماعية- الاقتصادية والنمط الإنتاجي المرافق لها.

وعليه هدرت الطروحات التي تناولت المجتمعات الشرقية دور هذه المجتمعات في درجة التطور النسبي آنذاك مقارنة بالكثير من المجتمعات الأخرى، بما فيها الغربية والتي اتخذت من وحدانية النظرة المتمحورة حول الذات الأوربية (Europeanism) كمعيار يجري قياس تطور المجتمعات وأوضاعها عليها[5].

لقد استند هذا التحليل على خلفية أوضاع الشرق والمعتمدة على استنتاج رئيس هو التفاوت في درجات التطور الاجتماعي والاقتصادي وتمايز أشكاله وليصبح المجتمع أشبه بالنموذج الفسيفسائي (The Mosaic Model) ، إذ يتألف المجتمع من مزيج من الجماعات والطوائف والفئات الاجتماعية المنعزلة والمكتفية ذاتياً في إطار ما سمي بالمشترك الفلاحي (Commune).

هذا الوعاء الفضفاض يلف في جنباته خليطاً من الجماعات المتنافرة والمقسمة عمودياً، لهذا يصبح التكفل المجتمعي بين تلكم الفئات والجماعات المنقسمة والمنعزلة أمراً غير ممكن إلاّ من خلال السلطة/الدولة، والتي اتخذت منها هذه الطروحات مجالاً لبيان اختلاف نمط العبودية الشرقية عنه في الغربية، فالظهور المبكر للدولة في حضارات الشرق استلزمتها ظروف هذه المجتمعات.

ففي حضارة وادي الرافدين كان ظهور الدولة الهيدرولية أمراً لازماً انطلاقاً من مسوغات اقتصادية وسياسية، فأعمال الري الكبرى (شق الأقنية والأنهار وبناء السدود ونظام الري) ومواجهة الفيضانات في دجلة والفرات في الجزء الجنوبي من العراق وحالة المد الربيعي لمياه الخليج العربي، لهذا لم يكن إنجازها ومواجهتها ممكناً بالجهود الفردية بل تطلب الأمر جهود المجتمع كله، لهذا تصبح عملية ظهور الدولة وتبلورها وقوتها أمراً حتمياً، فيما لم يكن الأمر كذلك في الحضارة الإغريقية على الأقل[1].

بجانب هذا نجد في الاتكاء على غياب الملكية الخاصة مسوغاً لبعضهم في استبعاد العبودية من الشرق، وعد الدولة هي المالك الأكبر للأرض ولوسائل الإنتاج، وبيان أن البنية الاجتماعية محصورة بين دولة مركزية ومستبدة في الأعلى وقرى مكتفية ذاتياً في السفل، وما بينهما تنتشر مجاميع ضخمة من المؤسسات الأبوية والاجتماعية والدينية على وفق ذلك تصبح مجتمعات الشرق قائمة على مزيج من الزراعة الإروائية(آدم سمث) والقدر الجغرافي (مونتسكيو) وغياب الملكية الخاصة(برنيه) والقرى المكتفية ذاتياً (هيجل)[2].

لذلك فأن أنماط الإنتاج الشرقية لا تختلف عن مثيلاتها الأوربيات إلاّ في طبيعة القوى المهيمنة عى التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، فوجود الدولة أباح لها إعطاء الحق باسم المجتمع للقائمين الفعليين على استعمال حقوق الملكية (أشخاص، طبقة، فئة) بإصدار القرارات الخاصة بتوجيه الأصول المتحة إلى استخدامات معينة، وهكذا أصبحت الحالة لا تقوم على القدرة في التصرف بحقوق الملكية بل بالانتزاع الفعلي لخصائص الملكية وحقوقها.

إن الاقتصار على دراسة المراحل الأولى فقط من العبودية الشرقية (العبودية المشاعية، العبودية الأبوية ... الخ) وتوسيمها بالسمات الخاصة السابقة ليس من شأنه أن يغير من الجوهر العبودي لهذه المجتمعات.

عدّ هذه العبودية شكلاً خاصاً، استناداً على الفروق بين وضع العبيد في الشرق القديم ووضعهم لدى اليونان يجب أن لا يحمل على الاستنتاج بأن النظام الآسيوي القديم نظام مختلف نوعياً عن عبودية اليونان والرومان إذ أن هذا التفسير تفسير قانوني شكلي يعزل الظواهر القانونية عن محيطها الاجتماعي.

والواقع أن قوانين التطور الاجتماعي تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة وبوتائر مختلفة السرعة حسب الشروط الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية السائدة في البلدان المختلفة، إن السبب الكامن في اختلاف سمات العبودية الشرقية عن العبودية الكلاسيكية يعود لمفعول التطور غير المتساوي الذي يظهر في جميع النظم الاجتماعية التاريخية بما فيها النظام العبودي.

إن الانطلاق من مقدمة خاطئة تاريخياً بعدم سيادة نمط الإنتاج والعبودي الشرقي نتيجة تخلف قوى الإنتاج تدحضه قوانين حمورابي (حوالي عام ٢٠٨٣ ق م) التي تلقي ضوءاً كاشفاً لا على علاقات الإنتج في العبودية البابلية فحسب بل هي تساعد على فهم طبيعة العبودية الشرقية بوجه عام.

لقد كان المجتمع البابلي من حيث الجوهر مجتمعاً عبودياً تسوده طبقة مالكي العبيد، وكانت الدولة البابلية بأجهزتها وقوانينها مكرسة كلياً لخدمة مصالح هذه

الطبقة، فالنص التشريعي الحمورابي ينص على أن قاتل العبد يعاقب بتقديم مثله للمالك، ومن يصيبه بأذى يقدم مجرد تعويض عن ذلك الأذى[8]، فالعبد كان مجرد (مال) من الأموال يباع ويشترى ويوهب، ويوسم بسيماء خاصة يشار فيها إلى أسماء مالكيه (وغالباً ما كان يقص الشعر عند جبينه)[9] لبيان أنه عبد ومن يجرأ على محوها يعاقب بأقسى العقوبات.

وباختصار فقد كان العبد البابلي ليس مجرداً فقط من وسائل الإنتاج وثمار العمل بل محروماً من جميع الحقوق الآدمية.

هذا المستوى من النضج في العبودية البابلية إبان دولة حمورابي بلغ مستوى التملك الكامل الخاص لا لثمار عمل العبيد فحسب بل لقوة العمل المنتجة، أي لأشخاص العبيد بالذات.

ثانياً- التركيب الاجتماعي والطبقي في الحضارة البابلية

تمثل العبودية الحد الأقصى لممارسة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان والسمة المميزة في كونها نظاماً اجتماعياً، هو إقرارها تحويل فرد أو مجموعة من الأفراد ملكاً لشخص ما، وتتواجد فرصة وجود العبودية في المجتمعات الزراعية أكثر منها في المجتمعات الأخرى، كون الزراعة تحتاج إلى جهد أكبر مما تكون محتاجة نسبياً إلى رأسمال، وبغية تحديد الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للعبودية فأن الأمر يتطلب إدراك الإطار لمنظومة العلاقات الاجتماعية والواقع للمجتمع الذي يعتمد العبودية نظاماً أساسياً.

إن ما تشير إليه الدلائل الأثرية حول العبودية في بلاد وادي الرافدين هو عدّ عصر الوركاء الرابع (منتصف الألف الرابع ق م) أقدم مرحلة حضارية معروفة ظهرت فيه بوادر العبودية، وعليه فالعبودية البابلية والآشورية تعد أقدم من العبودية في مصر القديمة ومن عبودية الإغريق والرومان.

ومن المؤكد تاريخياً أن المجتمع السومري في عصر فجر التاريخ غامض من ناحية بنائه الاجتماعي الاقتصادي، لذلك لا تتوفر أدلة مادية قبل هذا التاريخ

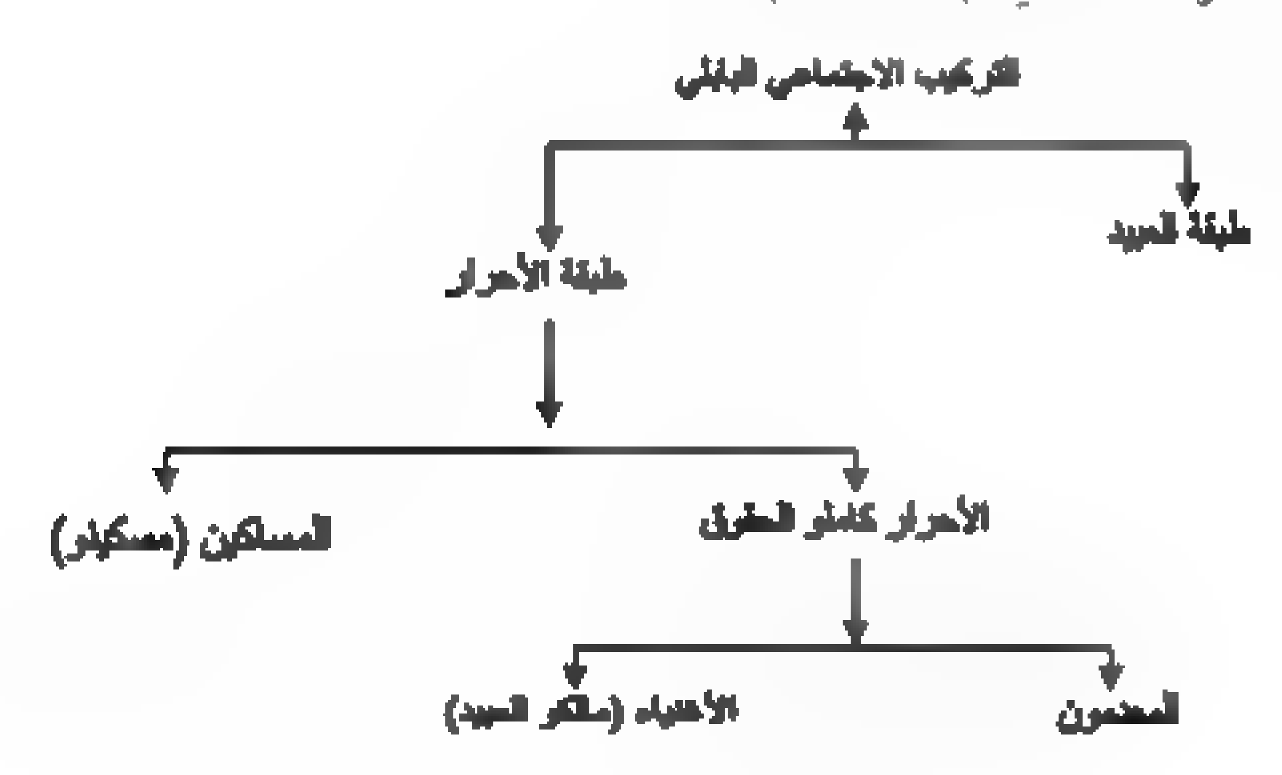
يمكن من خلالها الكشف عن طبيعة التركيب الاجتماعي انذاك، ويعد المجتمع البابلي القديم في عصر حمورابي مثالاً نموذجياً لدراسة التركيبة المجتمعية، ولاسيما أن ما هو متاح من معلومات يعد وافياً عن الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي كان عليها المجتمع البابلي.

وفي العصر البابلي القديم تعد شريعة حمورابي أهم مصدر يمكن الاعتماد عليه لمعرفة الفروق الاجتماعية بين الطبقات، فنحن إذا استثنينا البلاط (الملك وحاشيته ورجال الدولة الكبار) ورجال الكهنوت البارزين، نجد أن هنالك ثلاثة عناصر اجتماعية أساسية تناولتها شريعة حمورابي وهي[١٠١]:

١- طبقة الأويلم (Awilum)

٢- وطبقة المشكنيوم (Muskenum)

٣- وطبقة العبيد (Wardum)



شكل-١ التركيب الطبقي للمجتمع البابلي

لقد كان المعدمون لمراتب المساكين ومعدمي الأحرار، شأن كبير في مد النظام بجمهرة العبيد، نتيجة اضطرارهم لبيع كل ما يملكون سداداً لديونهم، ومن ثم رهن أنفسهم لدى الدائن وتحولهم الى عبيد بسبب العجز عن سداد الديون.

وقد تكونت نتيجة لهذه الأوضاع المزرية طبقة مستثمرة وخاصة في المجتمع البابلي، متفرغة لاصطياد (عبيد الديون) وتأجيرها للطبقات المستثمرة في حقول الإنتاج المختلفة.

والنصوص التي وردت في شريعة حمورابي، تدلل على أن طبقة العبيد قد أصبحت من الأهمية بحيث فرضت مشاكلها على مشرع القانون، فجاء الشيء الكثير عن طبيعة العلاقة بين السيد والعبد من ناحية، وبين العبد والمجتمع من ناحية أخرى.

وتعكس تلكم القوانين (التي هي خلاصة لمجموعة القوانين التي سبقتها كقانون أوركاجينا وأور- نمو وقوانين أشنون)[١١] الانحياز الآيديولوجي لطبقة مقابل طبقة أخرى، فقد جاء في المواد(٢٠٩، ٢١١، ٢١٣) من شريعة حمورابي، حالات تسبب رجل ما في إجهاض امرأة حامل، وتفاوت عقوبة مرتكب هذه الجريمة بالقياس إلى مرتبة تلك المرأة الاجتماعية، فإذا كانت سيدة (ابنة سيد) (Morat awilum)، فأن عقوبتها غرامة عشرة شيقلات من الفضة، وإذا كانت ابنة مشكينوم أو مسكينوم (Marat Muskenum)، فأن غرامة المعتدي خمسة شيقلات فضة، أما إذا كانت تلك المرأة آمة سيد(Amat awilum) فتكون فقط شيقلين من الفضة[١٢].

ويبدو بشكل واضح أن ابنة المشكينوم أرفع مقاماً من آمة السيد، وأن كليهما أقل مرتبة من أبنة السيد الحر. وهو ما يعبر عن اختلافاً الأحكام على أساس المراتب الاجتماعية.

ومن الفئات الأخرى التي وردت في شريعة حمورابي، فئة تدعى (ريدوم)(redum) وأخرى تدعى (بأيروم) (ba'irum)، ويعني اصطلاح الأولى حرفياً جندياً، والثانية الملاح أو السمّاك. ويبدو أنهم جميعاً يخدمون العرش كأصناف من الجنود العاديين.

المبحث الثالث

مصادر العبودية في وادي الرافدين

تشكل مصادر الحصول على العبيد مجالاً مهماً للمقارنة مع طور العبودية في مجتمعات أخرى، ولما كانت حضارة وادي الرافدين وظهور النمط العبودي فيها سابقاً على غيرها، فقد آثرنا تناول مصادر العبيد لبيان هل أن العبودية هي حالة طبيعية، كما يزعم أرسطو في جزء من تحليله لظروف نشأة العبودية الإغريقية، والمصادر المحددة للعبودية في العراق القديم هي:

أولاً: أسرى الحرب

يعد أسرى الحرب مصدراً رئيساً للعبيد في بلاد وادي الرافدين، وذلك منذ أزمان تاريخية مبكرة، إذ تميزت مجتمعاتها بإمكانيات اقتصادية ترتب عليها وجود فائض إنتاجي سمح لها باستيعاب عدد من أسرى الحرب، وهذا فيه دلالة على تجاوز المجتمع لمرحلة الاقتصاد البدائي، التي كان من سماتها عجز المجتمع عن استيعاب أية إضافة بشرية جديدة، مما يؤدي بالمنتصرين إلى قتل جميع الأسرى في ساحة المعركة أو تقديمهم قرابين بشرية للآلهة في المعابد.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال صور أولئك الأسرى في رقيم طيني يعود إلى منتصف الألف الرابع ق. م في الوركاء، إذ نجدهم جالسين القرفصاء وأيديهم مكبلة إلى الوراء بعد الانتصار، وهو دليل على تحويل الأسرى إلى عبيد[١٣].

وتدل المعلومات المتاحة عن عهد أمارسن (٢٠٥٢-٢٠٤٣ ق. م) ثالث ملوك سلالة أور الثالثة، على أن هناك تموينات مخصصة للأسرى من نساء وأطفال، وهذا يمثل تحولاً في النظرة اتجاه الأسرى، بغية استخدامهم في النشاط الاقتصادي.

فيما يحرص حمورابي على ضرورة متابعة مصير الجنود البابليين الأسرى، فيصدر جملة من المواد القانونية، يكفل بعضها افتداء الأسير، ويعكس هذا الاهتمام توقع أسر جنود بابل وتحولهم إلى عبيد عند الأعداء، ومثل هذا الهاجس نجده عند

أرسطو فيما بعد، عندما علل العبودية بأنها نتاج عمل الطبيعة، وأن الإغريق كأمة كانت تمتاز عن غيرها بأنها أمة حاكمة وقائدة لا يجوز تحويل مواطنيها إلى عبيد.

لقد عالجت المادة (٣٢) من شريعة حمورابي تحديد مهمة التاجر في افتداء الأسير البابلي، ومسؤولية توفير مبلغ الافتداء، إما من أموال التاجر أو من معبد المدينة أو من القصر[١٤].

ثانياً: استيراد العبيد

كان التجار البابليون يعودون إلى البلاد بالبضائع إلى جانب أعداد من العبيد والإماء، إذ تشير الدلائل إلى أن التجار في الفترة قبل الأكدية كانوا يتعاملون بالعبيد كجزء متمم لنشاطاتهم التجارية الأساسية، وفي عصر حمورابي واجهت البلاد نقصاً بالأيدي العاملة، مما أدى هذا إلى ازدياد حركة الاتجار بالعبيد من جهة وإلى إصدار تشريع يمنع تصدير العبيد من أصل وطني إلى الخارج

ولما لم تكن المصادر الداخلية والحرب كافية لسد حاجة بابل من العبيد، لهذا كان اللجوء مستمراً إلى أسواق النخاسة في الأقاليم المجاورة على نطاق واسع، ويبدو أن التجارة في هذا المجال قد رجحت كفتها على المصادر الأخرى.

استورد البابليون عبيدهم من المناطق الواقعة شمال سهل الرافدين وشرق دجلة وشمال غرب الفرات، وتفيد نصوص شراء العبيد تشخيص الهوية القومية أو الإقليمية لأولئك العبيد المستوردين، جاء فيها أيضاً ذكر أسماء أماكن أو مدن كان يشترى العبيد منها، من مثل مدينة "لوبدا" (Lubda) ويعتقد أنها تقع قرب داقوق الحالية.

بجانب ذلك كان هناك عبيد سوباريون، والسوباريون أقوام يسكنون جبال زاجروس ويشاركهم أقواماً أخرى من مثل الكوتيين واللوليين، ويفضل البابليون عبيد سوباري وهذا يعني تفضيل سكن منطقة جغرافية معينة من دون الالتفات إلى قوميتهم، والمرجح في إقبال البابليين على شراء العبيد السوباريين يعزى إلى ما كان يتميزون به من بياض البشرة[١٥] وكذلك الحال إلى صنف العبيد الذين ينسبون

إلى بلاد لولو (Lullu)، التي يعتقد بأنها تقع في وادي شهرزور في السليمانية، وكلمة (Lullu) وردت في قصة الطوفان[٦٦].

كان العبد اللولي يعدّ مرادفاً للصحة والقوة، وهذا ما ورد في عقود البيع والشراء التي عثر عليها، وهذه الصفات وراء إقبال البابليين على شرائهم لاستخدامهم في الأعمال المرهقة، إما الإماء فيظهر أن جمالهن وصحة أجسامهن كان عاملاً مغرياً في اتخاذهن زوجات ومحظيات.

وما يمكن الإشارة إليه هنا هو العثور على رقم طينية توضح جانباً من مراسلات التجار مع وكلائهم، والذين يقومون بالتجوال وتوريد العبيد المرغوبين بهم في المناطق المحددة، ويبدو أن منطقة أشنونا تعد مركزاً لتصدير العبيد.

ثالثاً: العبودية بسبب الديون

عمت حالة تحول الأحرار إلى عبيد بسبب الديون حالة جميع المجتمعات الشرقية منها والعربية، إذ شكلت معاملات الإقراض أحد أوجه النشاط الاقتصادي المهمة في بلاد وادي الرافدين بخاصة، لذلك كان كل فلاح أو صاحب صنعة أو تاجر وحتى الفرد الاعتيادي بحاجة إلى القرض لتصريف شؤونه المختلفة، وتكون هذه القروض أما نقدية أو عينية.

لذلك استهدفت الأحكام القانونية تنظيم هذه القروض من ناحية تحديد طبيعتها وتحديد العلاقة بين الدائن والمستدين.

وما يهمنا في ذلك بيان ما يترتب على الشخص المستدين وعائلته عندما يعجز عن الإيفاء بالدين، فجاءت القوانين العراقية القديمة حاملة بمواد قانونية لمعالجة الأوضاع المحتملة للدين، ليس باتجاه الشخص المتخلف (المقترض) عن تسديد الدين، بل ذهبت لتلقي القبض على عائلته وتحتجزها كرهينة، وهذا يعني أن المقترض بمنأى من الحجز.

فقد جاء في شريعة حمورابي المادة (١١٥)، (إذا كان لشخص غلة أو دراهم بذمة شخص آخر واحتجز أحداً عنده، ثم ماتت الرهينة موتاً طبيعياً في بيت محتجرها، فإن هذه القضية ليست سبباً للدعوى)[١٧].

وتكشف شريعة حمورابي كذلك أن للرجل الحق في التصرف بأفراد عائلته وعبيده لحل مشكلة ديونه، التي عجز عن تسديدها، فهو يقدم على بيع زوجته أو ابنه أو ابنته أو يعطيهم رهينة عند المقرض، وأن حريتهم ستسترد في كلا الحالتين (بيعهم أو ارتهانهم) بعد ثلاث سنوات من الخدمة في بيت المقرض.

وهذا الاهتمام بأوضاع العجز عن التسديد للديون وتحول الأحرار إلى عبيد في القانون الآشوري الوسيط، إن ابنة المستدين تتحول إلى رهينة عند الدائن، فيما لم يظهر حق التصرف في أفراد عائلة المقترض في عصر أور الثالثة، بل اقتصر على عبيده فقط، ومن عصر لارسا ٢٠١٧-١٧٩١ ق. م وتحديداً في عهد ريم سن، كان المواطنون يعيشون مشاكل اقتصادية دفعتهم إلى اقتراض الأموال من المعبد والتجار، وأن العجز عن تسديد الديون كان يدفعهم إلى بيع ممتلكاتهم وأطفالهم وحتى أنفسهم[١٨].

رابعاً: العبودية بسبب الفقر والمجاعة

شكلت الطبقات الفقيرة من المواطنين مورداً داخلياً للعبيد في بلاد وادي الرافدين، هؤلاء الفقراء هم في الأصل أحرار ولأسباب اقتصادية صرف، اضطروا إلى الخدمة في بيوت الآخرين كعبيد بشكل أو بآخر

ويبدو أن أفراد هذه الطبقة وفي حالة تعرضهم لأية ظروف تفقدهم فرصة الحصول على الدخل اللازم لمعيشتهم، يكونون مستعدين إلى بيع أنفسهم إلى مؤسسات العرش أو المعبد أو النبلاء والأثرياء، وتشتمل هذه الطبقة على فئات الفلاحين والصناع والفارين من العدالة والأرامل والمتشردين واللقطاء.

من الصعوبة تحديد نشأة بيع الفرد لنفسه أو ذويه وانضوائه تحت نير العبودية على وجه التحديد، ولكن أقدم الدلائل تعود إلى عصر فجر السلالات، فقد

جاء في عقد بيع كان الطرف المشتري آن لوكال بندا زوجة آنا تيرزي حاكم لكش، التي اشترت امسيدوا ابن كانكيكو معني المعبد بسعر ثلث مَنْ من الفضة وكور من الحبوب ومقدار من الجعة وأرغفة من الخبز.

لقد استمرت هذه الحالة في العصر الأكدي وعصر أور الثالثة والعصور اللاحقة، إذ يبدو أن الإقبال على بيع الأطفال تشتد حدته في أثناء المجاعات التي تسببها الأزمات السياسية فقد كان الآباء لا يجدون بداً من ذلك.

بيد أن أفضل الصور المعبرة عن حالة الرعب التي يحياها السكان في أثناء المجاعة، جاءت في نصوص من مدينة نفر والتي عرفت "بنصوص الحصار" ففي إحدى النصوص تصوير قويم لحالة أب يعرض ابنته على تاجر قائلاً خذ صغيرتي وأبقها حية، ستكون طفلتك الصغيرة، أعطني٦ شيقلات فضة لكي أستطيع أن أتغذى"[19].

ومن العصر البابلي الحديث جاء في نص من زمن الملك نبوناهيد أن أماً تعرض طفلتيها للخدمة في المعبد كعبيد، وجاء في تصريحها أمام مسؤولي المعبد بأن زوجها قد مات وأنها تريد إبقاء أطفالها أحياء بإدخالهم عبيداً (شيركوتو– Sirkutu) لخدمة الإله عشتار.

خامساً: ملاحظات حول العبودية الشرقية

بقدر ما شكلت فكرة الوجود الحقيقي للعبودية أو شبه العبودية هاجساً وموضع نقاش وجدل واختلاف بين الباحثين في مجال تاريخ حضارة وادي الرافدين، فأن هذا كان مرتبطاً بموضوع أنواع الملكية ودور الدولة.

ولما لم يكن هناك إقرار على تطابق أوضاع العبودية الشرقية مع أوضاع العبودية عند الإغريق والرومان، فقد سحب هذا إلى تباين وجهات النظر، فقسم يقول أن المجتمعات الشرقية ولاسيما حضارة وادي الرافدين قد شهدت نوعاً خاصاً من العبودية، وأن المشتركات القروية والوجود القوي للدولة الهيدروليكية في تنظيم

أعمال الري وتنظيمه وشق الأقنية يجعل من استخدام العبيد في الإنتاج، ولاسيما في المشروعات الزراعية ذات الحجم الكبير كان يشكل مسألة معقدة وقليلة الربحية.

وعلى الرغم من وجاهة هذا الرأي، إلاّ أن المشترك القروي كان مرحلة قصيرة جرى تجاوزها، وأن الوزن النسبي القليل لاستخدام العبيد في الزراعة، وبخاصة العبيد من عير الأحرار، لا يمكن الارتكاز عليه بصورة مطلقة لنفي صفة العبودية.

وحجتنا التي نسوقها هنا أن القوانين التي وجدت في حضارة وادي الرافدين، قد درجت جميعها على وضع فروق تشريعية ما بين الأحرار (في حالة عبوديتهم) والعبيد من مصادر خارجية.

من جانب آخر أن أعمال النسيج والنحاس والحدادة وصنع الجعة (البيرة) وطحن الحبوب والخدمات المنزلية وتربية الخنازير وحمل البضائع، هذه أعمال تعد آنذاك أقل قدراً من أعمال الزراعة، وهي المجال الملائم للعمل العبودي.

إن شعور العبيد بالظلم الواقع عليهم كان موجوداً، وقد تجسد بتمردات شعبية كبيرة، إلاّ أن الفرق بين صيغة الصراع الطبقي في الحضارة الإغريقية والشرقية، كان مبعثه الوحدة القائمة ما بين الملك والآلهة، هذا الأخير هو الضامن للنظام الاجتماعي، وإن التمرد على الحاكم يعني تمرداً على الآلهة.

لهذا نلحظ ظهور حركات الترهد والباحوسيه والتطلع إلى منقذ منتظر ". لهذا كن تسكين الأوضاع قائماً على دور الآلهة واستغلالها من الملك وسلطته البيروقراطية، وحتى القيام بمشاريع الري الكبرى من الملوك وفي إطارها الفكري تقدم "كقرابين نظامية إلى الآلهة"، مما يجعل من حفرها عملاً دينياً مقدساً.

إن عدم تبلور الاستقطاب الطبقي الحاد في مجتمع حضارة وادي الرافدين، لا يلغي صفة العبودية عنها، طالما أن الإنسان (كعبد)، يعد سلعة وله ثمن محدد، وأعمال السخرة التي تشكل سمة للأعمال في القطاع الزراعي أو في المعابد، كأن

تأتي في إطار التقرب من الآلهة، فأعمال الري كان يراد بها رضا الآلهة أنليل، وهناك عيد عند السومريين يقام في مدينة "نيبور" هو(عيد الري).

لقد حمل الكتاب السوفيت بشكل خاص لواء نفي العبودية عن نمط الإنتاج القائم في العراق آنذاك، توكيداً لأطروحة ماركس في أن مجتمعات الشرق تتسم بنمط إنتاج خاص بها، هو نمط الإنتاج الآسيوي، هذا النمط وفي مناقشات ١٩٣١/١٩٣٢ في الاتحاد السوفيتي السابق، لم يجر توكيده وانتهى الباحثون آنذاك إلى نفيه وعدم وجوده كنمط إنتاج شائع.

إن الإقرار على وجود العبودية بجوانبها المختلفة واستقرارها كنمط إنتاج مسيطر، يعد أمراً لا يقبل الجدل على الرغم من تمازج ذلك مع نمط الإنتاج المشاعي أو ظهور مبكر لنمط الإنتاج الإقطاعي، فقد ورد في مقدمة شريعة حمورابي النص الآتي:

آنذاك أسمياني (الإلهان) أنو وأنليل بأسمي

حمورابي، الأمير التقي الذي يخشى آلهته.

لأوطد العدل في البلاد

لأقضي على الخبيث والشر

لكي لا يستعبد القوي الضعيف.

المبحث الرابع

التنظيم الاقتصادي

أولاً: السلطة/ الدولة

لقد خضع ظهور التراتب الطبقي وتحددت معالمه تبعاً للموقع الذي تحتله الطبقات الاجتماعية في عملية العمل الاجتماعي والعلاقات الناجمة عنه وهي بطبيعة الحال علاقات إنتاج محددة تاريخياً، فصار من الممكن في ضوء الموقع الذي تحتله الطبقة تحديد وظيفتها الرئيسة في المجتمع وأشكال الدخل وطرائق الحصول عليه، ومن ثم صيغ العلاقة الناظمة بين مختلف الطبقات والشرائح المجتمعة.

والمهم في تحلية أية تشكيلة اجتماعية مشخصة هو التركيز على كيفية الاستحواذ على الفائض الاقتصادي المتولد بين الأطراف الفاعلة، وأي من هذه الطبقات تستأثر بالجانب الأكبر منه.

وطالما يوجد تراتب طبقي لابد من وجود سلطة/دولة، لهذا ظهرت الدولة العبودية (الرقية) لتشن الحروب الموجهة للفتوحات، فتنهب الأقوام المقهورة وتسترقها أو تلزمها بدفع الجزية وتؤكد حينئذٍ وظيفتها الثانية في الدفاع وتوسيع حدودها تحت تأثير هاتين الوظيفتين.

وإذا ما تتبعنا شكل الدولة بدءاً من عصر فجر السلالات أو ما يسميها (رايلي) بالثورة الحضرية في سومر حوالي (٣٥٠٠-٣٠٠٠ ق. م) منطلقين من المدينة/الدولة (City - state) مروراً بنظام دولة القطر الواحد فالنظام الإمبراطوري يكشف لنا مسارات تطور الدولة في حضارة وادي الرافدين[٣١].

فما يمكن ملاحظته أن هذه الحضارة تفردت بكونها احتضنت أول ظهور للسلطة/أو الدولة في التاريخ وهي دولة المدينة (الوركاء- أور- نفر- بابل)، وهي أول شكل من أشكال الحكم في التاريخ البشري، فمن المرجح أيضاً أن كهنة المعابد

ومديري شؤونها كانوا أقدم الحكام، إذ كان الكاهن الأعلى (En) يجمع بين السلطة الدينية والزمنية.

وقد كان للخراج (الفائض المتولد) في مجتمعات أخرى وبخاصة في التشكيلات ما قبل الرأسمالية، دور بالغ في ظهور الدولة وتدعيم الهيمنة الطبقية، فقد تمكنت الطبقة/البلاط من استخدام الخراج بطريقة من شأنها خدمة هدفها، في فرض سيطرتها المطلقة بإعادة توزيع الخراج على الحرفيين والجند والكهنة وخدم الملك ومنتسبي البيروقراطية[٢٢].

إن إدخال السلع المادية والمنتجين المباشرين في نطاق الأشياء المملوكة واقعياً وشرعياً وحقوقياً، من شأنه أن بلور التناحر الطبقي بين الرقيق والأسياد من ناحية، وليفصح عن ظاهرة الاستغلال بأكثر صورها وحشية وعمقاً من ناحية أخرى، سواء أكان إكراهاً مدياً (جسدياً) أو اقتصادياً.

هذا لم يكن له أن يستمر من دون وجود هيئة (سلطة) إكراه وإلزام بإطار تشريعي وقانوني واقعي، هذه السلطة كانت تستمد قوتها وشرعيتها من الآلهة، بوصف أن الحاكم الملك هو المختار من الآلهة.

وطبقاً للفكر السياسي القديم في بلاد وادي الرافدين، فأن الإله الأعلى الذي يمسك بكل السلطات، كأن يقوم بمهمة آلهة لكل مدينة، هذا الأخير يعين الحاكم/ الملك الذي يكون بديله في الأرض، والذي يودع له قوته ويكون مجرد منفذ لإرادته، فالسلطة السياسية وفق ذلك طابع أزلي في حين يكون التمتع بها عابراً.

ومثلما يحدث هذا في بابل- أشور- أكد، فأن ملوك هذه المدن عندما يستولون على مدن أخرى، يذهبون إلى آلهة المدينة المستولى عليها لتقديم طقوس دينية خاصة، ترافقها القرابين والهدايا بغية استحصال رضاها، حتى تكتسب سلطته صفتها الشرعية وقبوله وكيلاً عن الآلهة لحكم المدينة.

هذا من شأنه أن حمل الناس على الالتزام وطاعة الملوك خوفاً من غضب الآلهة وثورتها. هذه السلطة/الدولة كانت لها تنظيمها وأجهزتها وقوانينها، التي

تحاول من خلالها ضبط الأوضاع، فهي تمارس التدخل في كل شيء اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

وقد تمخض دور الدولة هذا عن وظائف أساسية ظلت تضطلع بها باستمرار هي:

١- الوظيفة الهيدروليكية فيما يخص تنظيم مياه الري وشق الأقنية.

٢- ضمان خطوط التجارة الخارجية مع الأقاليم المجاورة.

٣- تحديد أسعار الفائدة.

٤- وضع التشريعات والقوانين اللازمة لضمان سير عمل النظام العبودي.

٥- الدور المتميز للدولة عند حصول الأزمات الاقتصادية، القحط والمجاعة إذ قام بعض الملوك بتعويض نقص المحاصيل من دول أو مدن أخرى ومن أمواله الخاصة لتوفير القوت لمواطنيه.

٦- كان اقتصاد المدن هذه معتمداً في تحقيق الرخاء على حالة الإخضاع لمجتمعات أخرى، بحيث أن ما نطلق عليه الآن "مستوى الرفاه" يرتفع عند حصول الغزوات الناجحة.

ثانياً: الملكيـة

تعد فكرة الملكية من أكثر الموضوعات تعقيداً عند دراسة أوضاع المجتمعات الشرقية القديمة، وبسبب من وجود المشترك القروي في المراحل الأولى من التاريخ المكتوب لهذه المجتمعات، فقد وسمت اقتصاداتها بغياب الملكية، إذ ظلت الملكية العليا للأراضي تعود بصفة آلية إلى الإله الرئيس لمجتمع المدينة آنذاك ولفترة طويلة.

ولما كانت الأرض ملكاً للمعبد الرئيس للآلهة الذي يمثله رئيس أساقفة المعبد، فقد كان هذا سبباً رئيساً في ظهور المزارع الجماعية المركزية التي تضم جزءاً كبيراً من أراضي المجتمع في المرحلة الأولى لتطوره، من أمثال مزارع المعبد

التي أخذت شكل مزارع للحكام، ولكن في عصر متأخر كثيراً، وكانت مزارع المعبد تدار وتخضع لإشراف كاهن المعبد (Sanga- سانغا).

لقد تطورت الحياة تحت سيطرة المعبد في طريقين أساسيين[٢٣]:

الأول: تطورت مزرعة المعبد فتحولت إلى ملكية الدولة كان الحاكم يمثلها أول الأمر، ثم الملك فيما بعد.

الثاني: وحدث هذا بعيداً عن تأثير اقتصاد المعبد أو الدولة بصورة مباشرة، إذ كان لتجنيد أفراد المجتمع للعمل في مشاريع الدولة، أثر كبير على إنهاك هؤلاء في العمل في مزارعها حتى أصبحوا بمرور الوقت أكثر اعتماداً على المعبد وتحولوا في النهاية إلى أرقاء.

كانت المرحلة التالية في تطور اقتصاد الدولة هو اندماج مزارع الحكام المحليين، والتي تحولت إلى ما يشبه الفروع المندمجة في مزرعة ملكية موحدة تشمل المنطقة برمتها، في حين كانت مزرعة الحاكم المستقلة التي كان هدفها تلبية حاجيات الحاكم وحاشيته قد اختفت، ذلك لأن مصالح المزرعة الملكية قد تفوقت عليها. لقد كان الملوك باستمرار يضعون أيديهم على بعض الحقول والمراعي لأغراضهم الخاصة[٢٤].

في عصر السلالة الثالثة في أور بلغ اقتصاد الدولة في سومر القديمة ذروة تطوره، لكن في الوقت نفسه بدأت نقاط الضعف تظهر فيه بشكل ملحوظ أكثر فأكثر، في حين كانت القوى المنتجة لا تزال ضئيلة التطور جداً، لم يعد النظام الاقتصادي الموحد في المزارع الملكية، الذي أوجده الملوك عن طريق دمج مزارع الحكام السابقة المتناثرة في كل البلاد، هذا النظام أصبح غير قادر على أداء وظيفته، إلاّ عن طريق الضغط على المصادر إلى أقصى حد، واستغلال العمل بطريقة أكثر وحشية، ومثل هذا النظام لا يمكن أن يدوم طويلاً.

في الوقت نفسه أبطل العمل بنظام الجراية وأستعيض بنظام التخصيص، هذا التفكك الذي أصاب الاقتصاد الملكي المركز كان يقابله توسع وتقدم ظاهران في المبادرات الفردية وفي الفعاليات الخاصة.

وفي عهد سلالة ايسن ولارسا أخذ اقتصاد المركز يتدهور في حين أخذ النشاط الاقتصادي الفردي يتطور بحرية، ويصبح أكثر هيمنة على الحياة الاقتصادية فيها، نتيجة النمو التدريجي لملكية الرقيق الخاصة.

مما أدى في النتيجة إلى استبدال اقتصاد الدولة والملك الذي كانت تنقصه الكفاية، بالعلاقات التي أوجدها الاقتصاد الخاص المتطور منذ عهد السلالة الأولى في بابل، التي شهدت حالات الملكية الفردية للأرض والرقيق قد ظهرت في وقت مبكر، ذلك أن أقدم النصوص من (شروباك) تسجل حالات بيع الأرض والرقيق.

ثالثاً: الضرائب

كان للملك الحق باسم الآلهة فرض الضرائب والإتاوات ومصادرة العبيد والدواب والعربات، كما كان له حق الإعفاء أو الاستثناء، مما يعني اعتماد الدولة على الضريبة كان أمراً مشرعاً، وكان هناك موظفون مختصون بجمع الضرائب سواءاً العينية منها أم النقدية، كما أن هناك موظفين خاصين قد عينوا في المعابد، كانوا يأخذون حصة من واردات المعبد، وقد قدرت نسبة ما يؤول إلى الملوك بما نسبته (٣٠%)[٢٥].

فيما كانت أنواع عديدة من الأعشار والضرائب والرسوم التي كانت تمثل حصة المعابد سواء في حالة الاستلام أو الدفع، ولم تكن حصة الملك في كل منها متساوية، وكان من بين الواردات التي تذهب بالتأكيد إلى المعابد بالدرجة الأولى، هي الأعشار على نتاج التمور وصيد السمك والأجرة (المدفوعة عيناً) على الأراضي الزراعية ورسوم الماشية والقرابين التقليدية.

كانت هناك رسوم الموتى التي كانت تجبى من المواطنين الأغنياء، في حين تذهب رسوم القنوات المائية إلى الملك، على الرغم من أن سلطات المعبد كانت

مسؤولة عن فرصها وحمايتها، وفي القرن السادس قبل الميلاد تمكن ملوك الدولة البابلية الحديثة من السيطرة على حصة كبيرة من واردات المعابد.

وأهم الضرائب التي كانت سائدة آنذاك هي ضريبة الأرض على المزارعين، فضلاً عن ضريبة الرأس. وهي الجرية التي كانت مفروضة على كل "مشترك" في القرية السومرية، وكان رئيس القرية يوزع ضريبتي الأرض والرأس على المشتركين كل ضمن مجموعته أو أسرته الصغيرة.

لقد تطورت هاتان الضريبتان حتى شملت أفراد المجتمع(وشملت أراضي المعابد ايضاً)، في العصور التالية [٣٦]. وقد غلب الطابع العيني على دفع الضرائب إلاّ في أحوال نادرة، كأن يتم الدفع فيها بالفضة والنحاس،

وتفيدنا النصوص السومرية، أنه كان على كل عضو في جمعية الصيادين في لكش دفع نوعين من الضرائب هما (بان– سومر)، التي كانت تدفع شهرياً. و(أيل) التي كانت تدفع سنوياً.

وكانت حقوق الدولة على الأفراد تعد ديناً على الفرد، لحين سدادها حيث تستقطعها الدولة على أقساط، فتفرض الدولة العشر على أنواع الصيد النهري على أن يتم سداده عينياً[٣٧].

ومن المؤكد وجود جهاز كامل يختص بالتقدير والحساب والجباية والخزن، ومقدار الالتزامات المالية وكيفية سدادها وموعدها وغير ذلك من آلية العمل المحاسبي والمالي.

كما وجدت في النصوص الواردة على إمكانية تسديد الديون بواسطة السمك، أو ما يعادله وزناً بالغرامات من الفضة أو بالحراف، وهذا يؤكد وجود ما يشبه المقاصة في السداد.

لقد استمرت السياسة الضريبية على وضعها في العهد البابلي القديم، حيث كانت تحدد الضريبة على إنتاج الأرض من خلال مسح الأرض المقدرة

بـ(الايكو= ٦/٥ من الفدان)، والمساوي لمربع طول ضلعه (٥٦،٤٠ متر) ويتم الدفع بطريقتين[٢٨]:

الأولى: بالشعير وقياساً إلى مساحة الحقل والمحصول.

الثانية. بالمال الذي كان يقدر بكمية من الشعير.

والفلاح الذي يتأخر عن دفع الضريبة التي بحقه يستمر في زراعة حقله لمدة ثلاث سنوات وفي حالة عدم قدرته ينزع منه ويعطى إلى شخص آخر[٢٩].

تكشف وثائق ملوك أشور جوهر ضريبة الأرض عندما منح الملك أداد- نيراري ثلاثة من أخصائه حملة أرض، ولم يشترط عليهم سوى تقديم عشرة (أيميير) من الحبوب قرباناً سنوياً للإله أشور والآلهة (بادو)، ولكن عندما أراد الملك (سرجون الآشوري) بناء مدينة (دور- شوركين)، اختار مكاناً لها في موقع يقتضي الاستيلاء على أراضي الآخرين، فأخذ هذه الأراضي وعوض أهلها بأخرى، وقرر فوق ذلك إعفائهم من دفع ضريبة الشعير، وحق الدولة في مصادرة العلف، كما أعفاهم من التزاماتهم نحو (أشور)، كما كان الملوك في وادي الرافدين يكافئون أتباعهم بإعفاء حقولهم من ضريبة الشعير.

إلاّ أن حق الدولة ظل قائماً على الأعلاف والماشية ورسوم حق المرور والعبور، ومن هذا يفهم أن ضريبة الشعير كان لها مدلول عام، بحيث تشمل سائر الإتاوات الزراعية العينية على اختلاف أصنافها

ويسجل تاريخ بابل عهوداً زادت فيها قسوة الضرائب على الناس، مما يعكس ظروفاً اقتصادية صعبة، أو دخول اقتصاد المدينة في أزمة، فعندما ساءت الأوضاع الاقتصادية إبان حكم الملوك الأخمينيين، ودب الانحلال في الحكم، كانت جباية الضرائب باهظة على بلاد بابل، إذ بعثت (١٠٠٠) وزنة من الفضة سنوياً، عدا تزويد الحكومة بالمؤن طوال أربعة أشهر من العام، هذا بالإضافة إلى عبء إشباع الحاكم المحلي وإدارته.

فقد روى هيرودوتس أن والي بابل كان يقبض من الولاية يومياً، ما لا يقل عن الإردب الواحد من الفضة، وأن يزود العلف إلى ما لا يقل عن(٨٠٠) حصان و(١٦٠٠٠) فرس، في حين أن كلابه الهندية كان أطعامها يتطلب واردات أربع قرى.

وإجمالاً يمكن القول، إن تاريخ بلاد وادي الرافدين شهد تنظيمات وتعاملات أبرزت دور الدولة، بجانب استخدام السياسة المالية لتحقيق غايات وأهداف محددة، كما أن بروز دور(الدمقارات)***كان دليلاً على النضج الفكري آنذاك، لأنهم دعموا سلطة الحاكم السياسية وساندوها.

رابعاً: القروض والربا

عرفت بلاد وادي الرافدين بمدنها العديدة (المدينة/الدولة) وبعهودها المختلفة الإقراض بنوعيه السلعي والنقدي، وتاريخ هذه المدن يعلمنا بأن فاعلية الإقراض تزداد عند حدوث المجاعات والحصار والظروف الاقتصادية غير الطبيعية، وبالمقابل عندما تكون التجارة والتبادل نشيطاً وبخاصة مع الأقاليم المجاورة. ولهذا نلحظ في بابل إنشاء عدة مصارف كانت تقوم على أساس رأسمال الربا، وظلت هذه المصارف موجودة لعدة قرون وكان نطاق عملها يتجاوز حدود الإقليم الواحد إلى أقاليم عدة.

فقد وجد في أوضاع المزارع الحر الصغير في بابل وازدياد اعتماده على الغني، اتجاهاً عبر عنه في التطبيق سلوكيات الأثرياء البابليين من أمثال موراشو(Murasu) وأولاده، الذين كانوا يمتلكون لهم مصرفاً في "نفر" للقيام بأعمال البناء والتداول وتوسيع أنظمة الري حوالي ٤٦٠- ٤٠٠ ق. م، واستحصالهم من المزارعين ربع حاصلاتهم مقابل حق استعمال الماء.

وفي مدينة أشور وعلى الرغم من أن حالات الارتهان لشخص أو أشخاص من أفراد العائلة جد نادرة، كذلك كانت المدد التي تقدم فيها القروض قصيرة جداً، والمعتاد أنها لا تزيد عن شهور قلائل.

فيما بقيت العديد من الإشارات التعهدية في تاريخ هذه المدينة، والتي تشير إلى أن القروض غير العائلية كانت جدُّ كبيرة كقاعدة، بسبب أنه لم يحدث إقراض يقل عن مقدار خمسة "شوقل". وهذا ينطبق أيضاً على القروض العينية ما عدا قروض القمح التي تكون غالباً صغيرة.

وفي العهد الفارسي الإخميني اتسعت حركة المصارف الخاصة والعامة وعمليات الإقراض، وقد استغل أصحاب الأموال تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار، فصاروا يقرضون المحتاجين بأرباح فاحشة فقد بلغت الفوائد على الأموال المقرضة من(٤٠%) إلى(٧٠%)، وكان معظم أفراد المجتمع آنذاك بحاجة مستمرة إلى الاقتراض، ولاسيما أصحاب الأراضي لاضطرارهم إلى دفع الجبايات الباهظة إلى الملك وموظفيه.

ففي مدينة بابل اشتهرت عائلة مصرفية تسمى"بيت ايكيبي (Egibi)، ومركزها في مدينة بابل، والمرجح أن تكون عائلة يهودية أيضاً اسمها محرف من يعقوب.

ولما كانت التجارة في العهد البابلي القديم من اختصاص طبقة تدعى تمكارو (tamkaru) ومفردها (تمكارم Tamkarum)، وترجمة هذا المصطلح تتجاوز معنى التجارة، فهو تاجر ووسيط وصراف ومرابٍ ووكيل للحكومة، وكان معتاداً هذا على تقديم القروض إلى الوكلاء متوقعاً ربحاً لا يقل عن ١٠٠% من قيمة القرض[٣٩]، وهناك إشارات في قانون حمورابي إلى نشاطات التامكرم، مؤكدة على تقديم الضمانات القانونية للالتزام بالعقود التي تبرمها هذه الطبقة.

من الملاحظ أن الشعور الديني الموجه ضد الربا، والواضح جداً في القوانين العبرية والإسلامية والمسيحية، لم يكن له وجود في العالم السومري والبابلي، حيث كان دفع الفائدة على الدين يعد عملاً اعتيادياً ومحترماً، وقد أشير إليه في كل من القوانين والعقود نفسها.

كان ينظر إلى النسب الفاحشة من الفائدة باشمئزاز، وينص قانون حمورابي على مصادرة مبلغ دين التامكارم الذي يتقاضى أكثر من النسبة القانونية، وهذا يدلل

على وحود أسعار فائدة محددة على أنواع القروض، وأن تجاوز هذه النسب المقررة يعرض المقـرض (المرابي) للعقوبة بخسارة أصل المال، فتشير المعلومات المتاحة أثرياً إلى أنه(إذا اقترض رجل ديناً ولم يكن لديه فضة لإعادته، وكان عنده حبوباً فعلى المـرابي قبـول الفائـدة حبوبـاً استناداً إلى المراسيم الملكية)، وتختلف نسبة الفائدة على القروض تبعاً لنوعية البضاعة، ففي العهد البابلي القديم كانت النسبة عادة ٣:١ (٣٣%) على الشعير و(٢٠%) على الفضة[٣٠].

كما أن عقود الاقتراض كانت تكتب على رقيم طيني وتحفظ مع إثبات الشهود، وقـد نصـت قوانين حمورابي على أنه لا يمكن المطالبة بالقروض التي تبرم بدون عقد محرر وشهود. عدا نوع من العقود في كبدوكيا الآشورية تسمى أبوتو(Ebuttu) لم يكن إبرامه بشهود ولا بسعر فائدة.

إما فيما يخص الفترة الزمنية للاقـتراض فـإن العقـود المكتشـفة لم تشير إلى مـدة استحصـال العقد، ويعتقد أن موعد الدفع يكون حسب نوعية القرض، ففي العقود الزراعية يكون الدفع بعـد الحصاد، إما العقود التجارية فيتم بعد انتهاء الرحلة التجارية.

خامساً: النقــود

عرف العراقيون القدامى المقايضة، قبل أن يعرفوا البيع، وكانت عنـدهم كفايـة عـن مبادلـة عرض بعرض آخر

وفي أشور كانت عقود المقايضة وعقد البيع واحدةً، ولم يكن للبابليين درايـة كافيـة بالعملـة بمعناها الصحيح، إلاّ في عهـود متـأخرة، فقـد كـان الشـعير يمثـل الإدارة الرئيسـة لتسـوية المـبادلات وتسهيلها كإجراء أكثر تطوراً مـن نظـام المقايضـة، ولمواجهـة صـعوبة المقايضـة المـباشرة، لهـذا كـان الشعير يدخل لتقويم كلا السلعتين المراد مبادلتهما.

ثم ما لبث أن أدخلت الفضة مع الشعير في تقـويم السـلع المتبادلـة، ولأسـباب كانت تعود إلى ما درج عليه المجتمع من عادات وتقاليـد، فقـد كانـت رواتـب رجـال

الدولة وأجور العمال الراعيين تؤدى لهم شعيراً أيام الملك حموراني، في حين كانت الفضة هي العملة التي تؤدى بها أجور أصحاب الحرف وصانعي الآجر والساعين والنجارين بالإضافة إلى الأعمال الأخرى.

ومثلما كان الشعير يؤدي وظيفة العملة في ظروف المقايضة، فأن الفضة تم استخدامها للعرض نفسه، ففي رسالة عثر عليها في مدينة الوركاء ويعود تاريخها إلى (٦١٦ق. م)، مفادها (ليبعث إخوتي عفصاً بما قيمته مناً من الفضة، وليأتي رسولكم إلي وسأرسل سمسماً أبيض مقبولاً لدى إخوتي بما قيمته مناً من الفضة)[٣١]، هذه الرسالة تعطينا صورة واضحة عن أسلوب استخدام الفضة أساساً للتقويم بدون استخدام الفضة فعلاً.

هذا الأسلوب كان شائعاً في بلاد وادي الرافدين ووادي النيل والأقاليم المجاورة لهما ففي وثيقة مصرية تعود للفترة (١٣٠٠ ق.م)، تؤكد الحالة التي حدثت في الوركاء، فقد قدم تاجر يبيع أمة سورية على زوجة أحد موظفي المعبد مقومة بالفضة، ولكنها دفعت فعلاً أقمشة وملابس وأدوات برونزية وقد قومت كل مادة بشكل مستقل[٣٢].

وبسبب من تغير أسعار الشعير الذي يمثل وسيلة دفع مناسبة طوال السنة (إذ يتغير سعره بحسب السنة البابلية التي تتكون من (١٣) شهراً)، وهذا ما فسح المجال تدريجياً للفضة بأن تحل محله.

والذهب هو الآخر ظل متبايناً في أسعاره من عصر إلى آخر مقارنة بالفضة، فقد كان (١:١٠) أيام الملك الثالث من سلالة أور الثالثة بور- سين (٢٠٤٧-٢٠٣٩ ق.م)، ليتدنى سعره إلى (١:٦ في السنة الخامسة والثلاثين من حكم حموراني (١٧٩٢-١٧٥٠ ق م)، ليعاود الارتفاع إبان حكم نبونائيد(٥٥٥-٥٣٩ق.م) إلى (١:١٢) أي قبل سقوط بابل[٣٣].

وتعزي المصادر اختراع النقود في الحضارة الشرقية إلى بلاد (ليديا) (Lydia- مملكة في آسيا الوسطى- ملكها قارون الذي ذكر في القرآن الكريم)، غير

أن اللحظة الحاسمة كانت أول مصادفة تم فيها التعامل في التجارة بمقادير سبائك الفضة الصغيرة المختومة ببعض الشعارات، من مثل رأس عشتار أو رأس شمس.

ففي عام (٦٠٧-٦٨١ ق.م) يقوم سنحاريب بضرب النقود فعلاً، ومن قطع صغيرة، عندما سجل في مدوناته التاريخية قائلاً (لقد أمرت بصنع قالب من الطين وأن يصب البرونز فيه لصنع قطع من فئة نصف شيقل=١/٧ أونس)[٣٤].

قبل الحكم الفارسي الإخميني لم يكن للعراقيين القدماء معرفة تامة بالنقود بمعناها المعروف، فقد كانت أولى النقود الواسعة الاستعمال في غرب آسيا هي (الداركات) الفارسية نسبة إلى الملك دارا، الذي جعل الدينار الذهبي(الدارك) المعادل لعشرين شيقلاً من الفضة أساساً التعامل التجاري، ومنذ هذه اللحظة التي اخترعت فيها بدت تؤدي الوظيفة التي كانت السبيكة المعدنية تؤديها في الاقتصادات العربية إلى حد قريب.

وما يمكن ملاحظته أيضاً أن كل المعاملات تتم بمقادير الفضة، أما بالوزن أو بالعملة المضروبة ابتداءاً من تأريخ الملوك السلوقيين وما بعده، كانت فيه الفضة مقياساً لوحدة القيم، فإذا ما سدد دين ما بالذهب جزئياً وبالفضة جزئياً فإن نسبة مجموع ما دفع بالذهب يعبر عنه بمقادير الفضة.

غير أن هذا يظل مرتبطاً بتوافر هذه المعادن، لاسيما بلاد وادي الرافدين لا تحتضن أي من المعادن المستخدمة لأغراض نقدية (الذهب، الفضة، وأحياناً القصدير)، ودرجة توافرها تشجع على التوسع في الجوانب النقدية.

ففي الحكم الإخميني الفارسي وبسبب من شراهة نظام الجزية نقلت كميات كبيرة من الفضة مما أدى إلى حدوث نقص فيها، مما دفع الناس إلى اللجوء مرة أخرى إلى المقايضة، إذ تمت هذه باستخدام الشعير والتمر.

إن النقص في المعروض النقدي كان من شأنه إعاقة تطور المجتمع العبودي وسرعة تحوله، الطريف ذكره بهذا الصدد هو لما فتح الاسكندر الكبير بلاد فارس، وجد أكداساً من الأموال المخزونة في قصور الملوك، وإن إعادة توزيعها من جانب

الاسكندر سبب أقرب ما يكون إلى أزمة عالمية في النقد، إذ تضخمت كميات النقد المتداولة وانخفضت أسعار المعادن المستخدمة انخفاضاً كبيراً فقلت قيمة النقد.

سادساً: التجارة

منذ أقدم العصور اضطر سكان وادي الرافدين سعياً منهم وراء المواد الأولية، التي كانت تعوز بلادهم، إلى إنشاء علاقات تجارية مردهرة شرقاً مع عيلام وبآسيا الصغرى، وجنوباً مع دلمون ومناطق الخليج، وغرباً حتى سواحل البحر الأبيض المتوسط ومصر.

فقد ذكر ليونرد وولي حاجة العراق القديم للحصول على الكثير من المواد، التي كان يفتقد إليها فقد أكد قائلاً (ولما كان وادي الرافدين العظيم خصيباً وتقوم ثروته العامة على زراعته ومراعيه فإنه كان بحاجة ماسة إلى الأخشاب الجيدة ومختلف أنواع المعادن وبعض المواد الكمالية كالأحجار الكريمة، بل وحتى الصخور على اختلاف أنواعها)[٣٥].

وكان بالإمكان تأمين بعض منها عن طريق السيطرة والقوة، فالانتصارات على سوريا، كان يعني السيطرة على مناجم الفضة والنحاس في جبال طوروس، وفي عيلام السيطرة على المقالع الصخرية ومناجم الفضة، إلا أن الحرب لم تكن هي الطريقة المثلى لتأمين هذه الموارد.

ويسعفنا التاريخ المكتوب منذ عهد السومريين إلى أن التجارة واحتلت مكاناً بارزاً، وترجع إلى عهد (فارة)، كما أوردته الكتابات السومرية، وتطورت وتوسعت في العهد الأكدي والبابلي، وكان عصرها الذهبي في زمن سرجون الآشوري، الذي لم يتردد عن إقامة شبكة علاقات تجارية مع جميع المناطق المجاورة

على الرغم من عدم وجود تجارة منظمة تنظيماً جيداً في التاريخ القديم، وأن معظمها يجري لحساب المعابد والملوك لتأمين احتياجاتهم، وأقدم الأدلة الآثارية التي تشير إلى قيام علاقات تجارية منتظمة بين السومريين مع الشرق تعود حوالي (٢٨٠٠ ق.م).

وقد أشار سرجون الأكدي (حوالي عام ٢٣٧٠ ق.م) بفخر إلى المدن التي تتاجر مع ميلوخا (يعتقد أنها الهند)، وما كان دلمون(التي يعتقد أنها البحرين)، والمعلومات المفصلة عن التجارة مع دلمون، تشير إلى أن الواردات منها تركزت في قضبان النحاس والأدوات المصنوعة منه واللازورد واللؤلؤ (عيون السمك) والعاج الذي يصل إليها من الهند[٣٦].

ويصدر إليها التمر وأنواع من النبيذ، كما أن هناك تجارة نشطة مع آسيا الصغرى وأواسط آسيا قائمة على توريد العبيد والأحجار الكريمة، التي كان يصدر جزء منها مرة أخرى إلى مصر كحجر الفيروز والأخشاب التي تحتاجها المعابد والأصواف المصبوغة والرصاص والحديد والقصدير، والتي كانت تفتقر إليها بلاد وادي الرافدين.

إن أكثر السلع التي كانت تحرص مدن العراق على تأمينها هي الأخشاب من مثل خشب الأرز الثمين الضروري للمعابد، وكذلك الأحجار فقد جيء بحجر الديورايت الأسود من عُمان، والذي يستخدم في نحت التماثيل في عصر سلالة أور الثالثة.

إما صادرات بلاد وادي الرافدين فقد اعتمدت على الصناعات العبودية، والتي كان يستخدم فيها العبيد بكثرة من مثل صناعات النسيج وصنع النبيذ المعتمد على الكروم، والذي أصبح منافساً في فترات معينة للخمور المستوردة من منطقة (طور عابدين) السورية، بحيث كانت تباع بأكثر من ثمانية شيقلات للجرة الواحدة، في حين كانت الخمور المستخرجة من التمور (شكرو- SHIKARO)، تباع بما لا يقل عن الشيقل الواحد. والأصواف الصقيل (شباتو) بمعدل(٢) مينا بشيقل واحد خلال العهد الفارسي. إما الأصواف المصبوغة لا تتجاوز (١٥) شيقلاً[٣٧].

ما يمكن ملاحظته أن التجارة كانت عملاً محترماً ولا توجد نصوص دينية تقلل من شأنه، بل على العكس تماماً مما كان عند الإغريق والرومان، فقد كان دور الدولة مسانداً للتجار، ففي الداخل كانت التشريعات لضمان مصالح التجار وتنظيم أعمالهم وفي الخارج، تأمين مصادر التجارة وحماية طرقها.

هوامش ومصادر الفصل الثاني

١- C.H, Before the Bible , London , ١٩٦٢, P.٢٠٦.

* اعتمدت معظم كتب تاريخ الفكر الاقتصادي مصطلح (قبل الميلاد، ق.م) بدلاً من المصطلح الحديث الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ (قبل العصر المسيحي ق. ع. م Before Christian Era).

** لقد وجدت منذ الألف السادس قبل الميلاد مجموعة سكانية هي السومريين المتكلمين لغة لا تشبه أية لغة معروفة مندثرة أو غير مندثرة وكذلك مجموعة أخرى هي الأكدية المتكلمون لغة سامية.

- جورج رو، العراق القديم، ترجمة حسين علوان حسين، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤، ص١٢١.

٢- طه الهاشمي، تاريخ الشرق القديم، ج١، مطبعة دار السلام، بغداد ١٩٣١، ص٨٧.

٣- فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٥، ص١٠٦.

٤- M. Rostovtzofe, The social & Economic History of the Hellenistic world , Oxford press , Oxford , ١٩٤١, p.٢٢

٥ د. عبد علي كاظم المعموري، حول الدولة ونمط الإنتاج في المجتمعات الشرقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٣)، العدد (٢)، ٢٠٠٠، ص١٣

٦- المصدر السابق، ص ١٤.

٧- بيري اندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، بلا سنة، ص٦١.

٨- ملخص المواد القانونية لشريعة حمورابي، المادة ٢٣١، والمادة ٢٥٢. للمزيد ينظر: صالح حسين الرويح، العبيد في العراق القديم، مطبعة الميناء، بغداد، ١٩٧٧، ص٢٠٧.

٩- (المادة ٢٢٦) إذا أزال حلاق (أبوتو) عبداً بدون موافقة سيده بحيث لا يستطيع سيده من تشخيصه، فإن يد الحلاق تقطع، المصدر السابق، المكان نفسه.

١٠- جورج كونتينو، الحياة اليومية في بلاد بابل وأشور، ترجمة سليم طه التكريتي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦، ص٣٢.

١١- يوجد تشابه كبير في المضمون بين قانون أشنونا وحمو رابي، ويعتقد أن القانونين كليهما مشتق من أصول قديمة، للمزيد ينظر: هاري ساكز، عظمة بابل: موجز حضارة بلاد وادي الرافدين القديمة ترجمة عامر سليمان إبراهيم، مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٧٩، ص٢٣١.

١٢- صالح حسن الرويح، مصدر سابق، ص ٢٠٢.

١٣- Siegel , Bernard , Slevery during the third dynasty of Ur , American Tnthropologist , ١٩٤٧, vol. ٤٩ , No. ١, P.A.

١٤- فوري رشيد، الشرائع العراقية القديمة، دار الشؤون الثقفية، الطبعة الثالثة، بغداد، ١٩٨٧، ص ١٢٤.

١٥- صالح حسين الرويح، مصدر سابق، ص ٤٦.

١٦- علي عبد الواحد، الطوفان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٥، ص ص ٥٠-٥١.

١٧- فوزي رشيد، مصدر سابق، المكان نفسه.

١٨- Diakonoff , I. M, Socio – Economic classes in Bobylonian and the Babylonian concept of social stratifcation, ١٩٧٠, R. A. I, XVIII, P. ٥٢.

١٩- صالح حسين الرويح، مصدر سابق، ص ٥٨

٢٠- عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١، ص٢٠١.

٢١ صموئيل نوح كريمر، السومريون، ترجمة فيصل الوائلي، وكالة المطبوعات، الكويت، (بلا تاريخ)، ص٤١٥.

-٢٢ جماعة من علماء الآثار السوفيت، العراق القديم، ترجمة سليم طه التكريتي، دار الشؤون الثقافية، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٨٦، ص١٠١.

-٢٣ ليو أوبنهايم، بلاد ما بين النهرين، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨١، ص ١٠٥.

-٢٤ جماعة من علماء الآثار السوفيت، مصدر سابق، ص ١٢٧.

-٢٥ سلام عبد الكريم سميسم، السياسة المالية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، (أطروحة دكتوراه) مقدمة إلى معهد التاريخ العربي، بغداد، ١٩٩٩، ص٣٤.

-٢٦ عبد الرضا الطعان، مصدر سابق، ص ١٤٨.

-٢٧ روز بكارتين، نظام القرابين في المجتمع السومري، ترجمة خليل سعيد عبد القادر، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩١، ص٥٩.

-٢٨ المصدر السابق، ص ٦٣.

*** تعني دمقار تاجر كبير والدمقارات يتولون إدارة النشاطات التجارية والصيرفة والوساطة والمشاركة برأس المال فضلاً عن الوكالة للملك لتصريف أو صناعة أو للقصر أو أحد المعابد، ويتمتع هؤلاء بامتيازات تفوق امتيازات أي فرد آخر في المجتمع.

-٢٩ طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، الجزء الأول، دار الشؤون الثقافية، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٨٦، ص٥٨٤.

-٣٠ المصدر السابق، ص ٥٨٥.

-٣١ هاري ساكز، مصدر سابق، ص ٣٢٨.

٣٢ كافين رايلي، الغرب والعالم، تاريخ الحضارات من خلال موضوعات، ترجمة عبد الوهاب المسيري وهدى عبد السميع، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٥، ص٩٦.

٣٣ سمير أمين، التطور اللامتكافئ، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، الطبعة الرابعة، بيروت، ١٩٨٥، ص١٥.

٣٤- هاري ساكز، مصدر سابق، ص٢٣٥.

٣٥- المصدر السابق، المكان نفسه.

٣٦- ل. دولابورت، مصدر سابق، ص ٢٥١.

٣٧- جورج كونتينو، مصدر سابق، ص ١٦٥.

الفصل الثالث

الفكر الاقتصادي للإغريق والرومان

الفصل الثالث

الفكر الاقتصادي للأغريق والرومان

تمهيد

دأب معظم الكتاب والباحثين في الفكر الاقتصادي على عد الإغريق والرومان بأنهم أول من بدأ التفكير الاقتصادي، وينسب إليهم جذور الكثير من النظريات التي ظهرت في المجتمعات اللاحقة، لمجرد وجود أشارات عابرة عثر عليها في مؤلفاتهم.

وعلى العكس من ذلك تماماً نجد أن هناك من الكتاب من ينكر وجود أية أفكار اقتصادية ذات قيمة لدى مفكري هذا العهد.

لذلك نلحظ أن كتابات هولاء تبدأ من مدارس لاحقة فمثلاً (جيدو رست) يبتدي دراسة الفكر الاقتصادي من المدرسة الفيروقراطية (الطبيعية) مهملاً عمداً الفكر الاقتصادي اليوناني (الإغريقي) والروماني وكذلك الفكر الاقتصادي في العصر الوسيط الأوربي، وهذا ينسحب على جملة من المفكرين من مثل جوزيف شومبيتر ودوهربع الذي أبدى استخفافاً كبيراً بالفكر الإغريقي.

وعلى وفق الرؤية التي اعتمدناها من أن الفكر الاقتصادي ما هو إلا حلقات مترابطة، فأن انفراط عقد إحدى هذه الحلقات سوف يجعل جذور أو دعائم هذا الفكر غير دقيقة ومقطوعة عن جذورها.

لهذا فأن دراسة تاريخ الأفكار الاقتصادية اليونانية والرومانية يعد أمراً لازماً، لاسيما وأن الأفكار الاقتصادية التي جاءت في ثنايا كتابات مفكري هاتين المدرستين، لم تأت من فراغ، إذا ما قبلنا الأطروحة القائلة، بأن الفكر الاقتصادي ما هو إلا انعكاس للواقع

إن النظرات وطريقة تنظيم الاقتصاد عند البابليين، وما تبع ذلك من وجود أفكار اقتصادية لامست في حينه الكثير من المفردات الاقتصادية، لا يمكن تجاوزها وإهمالها طبقاً لهذه الرؤية أم تلك، لأنها تمثل البنات الأولى (الإرهاصات) لبزوغ التنظير الاقتصادي الممنهج.

المبحث الأول

الفكر الاقتصادي عند الأغر يق (اليونانيين)

قدمت أثينا للعالم شذرات مهمة في مختلف صنوف المعرفة كالفلسفة والسياسة والأخلاق والى حد ما في الاقتصاد، متقدمة في ذلك على الكثير من المدن الأوربية الأخرى بحيث أضحت الثقافة اليونانية قاعدة للثقافة الأوربية.

وظلت آثار ذلك لها انعكاساتها الكبيرة والواضحة على مجمل حركة المعرفة وحتى عصر التنوير والنهضة، وهذا بلغ امتداده ليطول حتى الثقافة الدينية إبان الفكر الكنسي.

أولا: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أثينا

في الألف الثامن قبل الميلاد بدأت مراحل انحلال المشاعة البدائية طردا مع التقدم البطيء في قوى الإنتاج، إذ استطاع الإنسان آنذاك من استخدام الأدوات المعدنية في الإنتاج، مما كان له الأثر البالغ على تقدم الزراعة من ناحية، وتطور الحالة الاجتماعية من ناحية أخرى.

وبهذا فقد برز التقسيم الثاني للعمل وبزيادة الإنتاج المتأتي بنسبة عما تحتاجه المشاعة، ظهرت الفرصة السانحة لحدوث التبادل التجاري مابين مختلف المناطق المتجاورة آنذاك، وهو يمثل البدايات الأولى للتبادل التجاري.

هذا من شانه أن عجل في انحلال المشاعة، ساند هذه العملية تبلور الملكية الخاصة بشكلها الجنيني ودفع باتجاه تبلور السلطة/الدولة، وتحت هذا صار بمقدور مالكي وسائل العمل وأدواته أن يرغموا المحرومين منها على العمل لحسابهم، ليستولوا بفضل الملكية على فائض الإنتاج، وكان أول ضحايا الاستغلال الاقتصادي المبكر هم أسرى الحرب الذين تحولوا لأسباب اقتصادية الى أرقاء، ثم أعقبهم في تبلور وتكون طبقة العبيد، تحول الأحرار إلى عبيد بسبب الدين.

بهذا دشنت أثينا كما في مناطق أخرى عهدا جديدا هو عهد استغلال الإنسان لأخيه الإنسان[1] مما حمل معه ظهور تقسيم المجتمع الى طبقات لأول مرة، ومع تضاعف عدد الأرقاء اشتد التناحر بين طبقتي المجتمع الرئيستين الأرقاء والسادة.

بيد أن استغلال الأرقاء لم يكن أول شكل من أشكال الاستغلال المعروفة في التاريخ، بل إن هذا الاستغلال يمثل أدهاها وأشدها وحشية.

وتقدم أثينا أنموذجا كلاسيكيا للعبودية، وعلى أساس من استغلال الأرقاء وزيادة تعدادهم بفضل الحرب والنخاسة، شهدت أثينا نهضة للصناعة اليدوية والملاحة والتجارة والفن.

ومع تقدم أوضاع العبودية وتفاقم النزاعات فيها كانت الفلسفة اليونانية انعكاسا لهذه النزاعات الاجتماعية بين فئات المجتمع اليوناني، ولاسيما بين الطبقتين المتنازعتين على الحكم، الطبقة التجارية والطبقة الأرستقراطية، يقوي هذا ظهور اكبر فلاسفة اليونانيين في تلكم الفترة المتأخرة من التطور التاريخي والتبدل الاجتماعي.

أن استقرار دعائم الملكية الخاصة التي شملت العبيد ووسائل الإنتاج بما فيها الأرض، وأضحى العبد القوة الإنتاجية الرئيسة في المجتمع العبودي، وأداة من أدوات الإنتاج التي تدخل ضمن ملكية الطبقة الحاكمة، مما شكل عامل دفع باتجاه ظهور تقسيم العمل بين أفراد المجتمع وتطور عناصر الاقتصاد ألبضائعي وولادة العلاقات البضائعية – النقدية بشكلها الأولي.

في ظل ذلك خطا المجتمع العبودي القديم خطوة أكثر نضجاً وتطوراً من المجتمع العبودي الشرقي[2]،وبظل الأساس الاقتصادي للدولة العبودية واحداً مهما اختلفت أشكالها القانونية، هذا الأساس يتمثل باستثمار العمل العبودي مهما اختلفت مصادره (حروب- تجارة العبيد- الدين) وفي جميع القطاعات الاقتصادية (زراعية، ملاحة، تجارة، صناعة)، وعلى الرغم مما حققه هذا النمط من الإنتاج ومن تطور وازدهار ولاسيما في أثينا[3].

إلا أنه كأي نمط إنتاج بدت تظهر عليه علائم أزمته (تناقصاته الداخلية) بسبب الوضع المرري لقوة العمل الأساسية في النظام وهي العبيد، وظروفهم غير الإنسانية وتعرضت للموت السريع ونضوب مصادرهم أو بتعبير آخر إن النظام العبودي مع تطوره قضى على قوته الإنتاجية الأساسية(العبيد)، ومما يزيد هذه المشكلة تعقيدا هو صعوبة تعويض هذه القوة الإنتاجية المبددة نظرا لعزوف الأحرار عن العمل اليدوي(بسبب احتقاره)، فجرى اعتماد طابع الإكراه الوحشي والذي أدى الى ظهور جملة تناقضات هي:

- التناقض بين العبيد وملاك العبيد.
- التناقض بين مصالح الطبقة التجارية والطبقة الأرستقراطية.
- التناقض بين مراتب ملاك العبيد أنفسهم.
- التناقص بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.
- التناقص بين الغزاة والشعوب المغلوبة.

التناقص بين الإطار المتسع باستمرار للقاعدة الاقتصادية للنظام (امتداده الجغرافي) وضيق أطره السياسية (دور المدن).

هذه الأوضاع مثلما وجدت انعكاسها في المجتمع الأثيني عملياً، فان أثارها امتدت الى أذهان الناس، فتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الحروب الضارية التي شنتها إسبارطة على جيرانها وعجز أثينا عن الدفاع عن نفسها.

وجدت تعبيراتها عند ارستوفان Aristophane (٤٤٥-٣٨٦ ق. م)، الذي وضع نصاً لمسرحية كوميدية قدمت أوائل القرن الرابع قبل الميلاد سماها مجلس النسوة [٤] طال صداها أوساط المثقفين الأثينيين، يصور فيها أن نساء أثينا يقررن اخذ الأمور على عاتقهن، فاجتمعن وأعطين السلطة لإحداهن وهي براكسغورا (Praxagora) لتقيم نظاما عادلا تكون فيه الأموال والأملاك ملكا للجميع، ليتمتع بها كل الشعب الأثيني.

من خلال المسرحية نتلمس طبيعة الأوضاع في أثينا آنذاك، والتي تشكل تحديا مجتمعيا، ويمكن أن نستنتج الآتي:

١- أن اختيار الموضوع وطرحه علانية على هذا النسق، يدلل تأثير مشكلة التفاوت الطبقي مابين الفقراء والأغنياء، بحيث أضحت الشغل الشاغل الاثنين.

٢- أن الرغبة في الإصلاح الاجتماعي الجذري هو الشكل الذي جرى إقراره في أوساط المثقفين، كما ورد بالنص الخاص بدور براكسفورا (يجب على الجميع أن يضعوا أموالهم مشاعة فيما بينهم لتوزيعها بالتساوي حتى لا يكون قسم منا أغنياء والقسم الأخر تعساء، قسم يملك أراضي شاسعة يستغلها لحسابه، والأخر لا يجد ولو مكانا يقبر فيه).

٣- تتضح العلاقة بين الأزمة الاجتماعية الحادة التي ضعضعت المجتمع اليوناني، وبين المذاهب التي تنادي بالمساواة كحل جذري لهذه الأزمة.

٤ على الرغم من الحلول التي كان يتطلع أليها الأثينيون، فأن العبيد هم طعما الذين يخدمون الأرض، من اجل أطعام المحاربين والطبقة الحاكمة.

ثانيا: المعالم الرئيسة لأفكار فلاسفة الإغريق

تنطلق أفكار فلاسفة اليونان (أفلاطون واكسينافون وأرسطو) من واقع المجتمع اليوناني، ومن مجتمع العبودية، لهذا فهي تتطابق مع الايدولوجيا السائدة في تكريس نظام العبودية، في أي بناء اجتماعي واقعي أو يوتوبي (خيالي)، فهي تنظر الى العبد (الرق) نظرتها الى أي من أدوات الإنتاج الأخرى كالحيوان مثلاً. هذه الأداة يمكن إجبارها على العمل بأسلوب العقاب أو بأسلوب المعاملة الثواب.

هذا الاهتمام الفكري بأوضاع المجتمع العبودي الأثيني لم يأت من فراغ، بل جاء لحل التناقضات التي ضربت في بنية المجتمع حينذاك، وتعبيرا عن أزمة نمط الإنتاج العبودي، والتي بدت ملامحها بالظهور عند نهاية القرن الخامس قبل الميلاد

بعد الاصطرابات التي اجتاحت أثينا، بعد ما شاعت نزعة الإثراء الفردي وحب الذات، هـذا النـزوع سانده السفسطائيون (اعلبهم من غير اليونانيين).

وبدت اثر هذه الدعوة الى الحرية الفردية ومحاربة العبودية وأسلوب إنتاجها ونمط التجارة السائد فيها، والذي لا تراعى فيه إلا مصلحة الأحرار من مواطني أثينا، هكذا بدا الصراع يحتدم بـين الفقراء والأغنياء

ولما كانت هذه الأوضاع تعصف بالمجتمع العبـودي اليونـاني، فقـد دخلـت الدولـة بوصـفها راعية لمصالح طبقة ملاك العبيد والأرستقراطية (دولة طبقية) بكل وسـائل القهـر والعسـف مصـدرة التشريعات لإطالة حياة العبودية، مسوغة ذلك كله في أطار فلسفي وفكري وسـياسي، لهـذا جـاءت أفكار فلاسفة اليونان والرومان معبرة عن هده الحاجة، وهي تسويغات ذرائعية أهملت عـن قصـد حركة التاريخ وطبيعة الصراع.

فمن الملاحظ وجود مشتركات مابين المفكرين اليونانيين صرحوا جميعـا في المحافظـة عليهـا، إلا وهي تمجيد النظام العبودي، وعدوا المجتمع الأثيني وبخاصة (اليونانيين الأحرار) من أنهم خلقوا رجالاً للحكم (سياسيين وفلاسفة)، وعـلى وفـق ذلـك لا يتناسـب مـع طبيعـتهم البشريـة أن يكونـوا عبيداً، كما إن جميع المفكرين الإغريق ارتضوا بالتراتب الطبقي، لكنهم لم يسوغوا مسببات التراتـب بصورة علمية.

لقد كانت النشاطات الاقتصادية تعـد عنـد اليونـانيين مـن مشـاغل الحيـاة الـدنيا، فهـي لا تستحق منهم التفاتة متخصصة، لأنهم يفضلون المصارنة الفكرية، في المشكلات العقليـة والأخلاقيـة على الاهتمام بالشؤون المادية الدنيوية.

ولما كان النشاط الاقتصادي في عهد الإغريق محدودا جدا، وكانت المشكلات التي يثيرها هذا النشاط قليلة الأهمية، بحيث لم يتناولها الفلاسفة والمفكرون الإغريق، ألا بصـورة عرضـية وفي ضـوء اعتبارات غير اقتصادية.

لذلك تعرض فلاسفة اليونان الى المشـكلات الاقتصـادية لا كفـرع مسـتقل مـن فروع المعرفة، بل كأبحـاث مرتبطـة ارتباطـا عضـويا بالفلسـفة والسياسـة والأخـلاق،

وإدراك كنه الأشياء، وتفهم علل الطبيعة، وماهية الكون، وتسبيب هذا يعود الى عاملين هما:

الأول: أن هدف المفكرين الإغريق هو إرساء دعائم حكم سياسي يضمن للمجتمع الإغريقي القوة والمنعة إمام العدو الخارجي والمتمثل بالإمبراطورية الفارسية ودولة إسارطة.

الثاني: تعرض فلاسفة اليونان للمشكلات الاقتصادية التي كانت قائمة لا كفرع مستقل من فروع المعرفة جاء (نتيجة لاحتقار اليونانيين للنشاطات الاقتصادية التي كانت قائمة على جهد العبيد)، والشعور بان المواطن الأثيني يجب إن يشغل نفسه بما هو أسمى من السعي المادي، كالتأملات الفلسفية أو الاهتمامات السياسية[٥].

من المعروف حتى يومنا هذا أن أول بوادر الحديث عن (الشيء الاقتصادي) قد بدأ عند الإغريق، وذلك اثر نمو الفكر اليوناني في أثينا الطافرة الثرية في القرن الخامس ق. م، حتى أن كلمة (اقتصدي) هي كلمة يونانية استخدمها كسينافون (Xenophon) لأول مرة عنوانا لكتابه الذي خصصه لدراسة أسس الإدارة المالية العامة [٦].

أن الفكر الاقتصادي عند اليونانيين تميز بصفتين أساسيتين. المذهبية والتبعية، إذ كان فكرا مذهبي لان الفلاسفة والمفكرين الإغريق لم يتعرضوا لبحث الشؤون الاقتصادية، ألا في أطار معالجتهم للأوضاع القائمة في الدول المدينية (Polis) نسبة الى المدينة، فعمدوا الى تبريرها وتمجيدها، وتفلسفوا في إقامة مجتمع مثالي يسوده الاستقرار والأمن، وتؤمن فيه مصلحة الجماعة من اجل هذه الأهداف.

فما كان الفكر الاقتصادي تابعا لسواه من ضروب التفكير الأخرى، فوردت هنا وهناك أراء ذات صبغة اقتصادية، وهي منشورة في مؤلفات الأخلاق والفلسفة السياسية والقانون.

المبحث الثاني

أعلام الفكر اليوناني

قدمت الفلسفة اليونانية إسهاما رئيسا في الفكر الاجتماعي والسياسي، وكانت وليدة صراع اجتماعي شبيه بالصراع الذي سبق أن دفع الفلاسفة العبرانيين الى الاحتجاج.

احتضنت أثينا مدارس فكرية وفلسفات متعارضة الى يومنا هذا، توزعت مابين الفلسفة المادية (المدرسة الأيونية الأبيقورية- نسبة الى أبيقور Epicurus (٣٤١- ٢٧٠ ق.م) والفلسفة المثلية (السفسطائيون والانتقالية أو الوسيطة)، كما أن فلاسفتها الذين عنوا بالمسائل الاقتصادية كانوا موزعين أيضا على هذه الفلسفات.

وسوف نتعرض على أفكار ابرز المفكرين الإغريق والذين كانت لأرائهم أهمية كبيرة في تأريخ الفكر الاقتصادي.

أولا: أفلاطون Platons (٤٢٨-٣٤٨ ق. م)

من أشهر فلاسفة الإغريق، وهو رائد المثالية الموضوعية القائمة على أن الفكرة المطلقة خارج الكون والإنسان ـ هي التي خلقت العالم، وهو تلميذ سقراط (Socrates ٤٧٠ ٣٩٩ ق. م) ومعلم أرسطو، ينحدر من عائلة أثينية أرستقراطية، عاش أزمة النظام العبودي في أثينا، صاحب كتاب الجمهورية الذي اشتهر به أكثر من غيره[٧].

كان لديه اهتمام شديد بشؤون الدولة التي لم يكن يميز بينها وبين الشعب، وعارض الدولة القائمة في عصره، وصاغ رؤيته في إقامة صرح اجتماعي مثالي في كتابه(الجمهورية)، أن النزوع الأفلاطوني هذا كان بدوافع ثلاثة هي[٨]:

١- كان أفلاطون أرستقراطيا ولذا نراه يدافع بكل ما أوتي من أسلوب أدبي وذكاء حاد عن مصالح الطبقة الأرستقراطية وأهدافها في تعزيز ظاهرة

السوق وبناء دولة مستقرة تمهد الطريق لتقسيم العمل الذي باتت علائمه بالتبلور.

٢- صاغ أفلاطون آراءه الفلسفية متأثرا بالفوضى السياسية والاجتماعية التي عمت أثينا إبان اندحارها أمام اسبرطة.

٣- تأثر بالتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي أخذ يدب في جسم المجتمع الإغريقي وما صاحبه من ظهور التنافس والتناقض بين طبقات المجتمع.

أراد أفلاطون إرساء دعائم مجتمع قوي، ورأى في تقسيم العمل خير سبيل لتحقيق ذلك، إذ يؤمن بشدة بالتقسيم الطبقي، وأمينا عليه.

وتبعاً لذلك لم ير في حل مشكلات الطبقات الاجتماعية المتناحرة السبيل لإرساء قواعد الجمهورية المثالية، وإنما في تشديد وتعزيز التقسيم الطبقي، لذلك وضع تصميما مثاليا لمجتمع المدينة، قسم فيه المجتمع الى طبقات ثلاث: الحكام- المحاربين (الجند)- والفلاحين والصناع.

وفي هذا يظهر تأثره الشديد بالفلسفة الكابية وبآراء ابرز مفكريها هيبوداموس (Hippodames) الذي قسم المجتمع الى ثلاث طبقات، هذه الفلسفة تتجه نحو الشيوعية (Communisante) مع طابع فوضوي عن مدى استعداد الإفراد الطبيعية، ويحدد طبقة كل واحد منهم، أما (الفلاحون والصناع) فلا يشتركون إلا في مراحل التعليم الأولي ويتلقى المحاربون تربية رياضية وموسيقية حتى الثامنة عشرة من العمر، ثم يدربون على الجندية ويختص الحكام بالثقافة العالية فيدرسون جميع العلوم وما بعد الطبيعة.

ومن الجدير بالذكر إن هذه الطبقة تنقسم الى أوصياء ومعاونين، وهذا يتم عندما يبلغ أفراد هذه الطبقة سن الثلاثين فيخضعون الى امتحان، يتعين بموجبه الحكام الفلاسفة، من الذين اجتازوا الامتحان، بينما يعين الذين لم يجتازوا الامتحان معاونين يضطلعون بالأمور الإدارية

من الواضح أن تقسيم أفلاطون للمجتمع الى طبقات منفصلة واحدة عن الأخرى بشكل تام، هو تقسيم خيالي يرتكز على أسس اجتماعية صرف، وبعيدة كل البعد عن أي اعتبار اقتصادي إنتاجي، فهو يهدف الى تكريس الطبقية ومنع الحركية الاجتماعية(الحراك الاجتماعي) مستهدفا الحفاظ على مصالح الأقلية وتوطيد الاستقرار في الدولة.

بيد إن تقسيم أفلاطون للطبقات كان مستنداً على توصيف لمزيات وخصائص كل طبقة، فالحكام يمتازون بالحكمة والمحاربون بالشجاعة والمزارعون والصناع بالاعتدال، ولكل منها صفة(معدنية خالصة)، لا تختلط إلا من باب الشذوذ والاستثناء، فطبقة الحكام هي من قالب فكري(ذهبي) وهي مرشحة للسلطة السياسية والحكم، وطبقة الجند هي خليط من الفضة وتتحمل أعباء الحرب وإعمال الأمن في الدولة، طائعة راضية[9].

هذا النظام يمثل فيه الحكام (الرأس) والجند (القلب)، أما المزارعون والصناع فهم(السواعد)، من الواضح في هذا أن الرأس (الذكاء) والقلب (القوة)، يأخذان من هذا النظام الطبقي حصة الأسد بالقياس الى السواعد (قوى العمل).

أن هذا التصنيف للطبقات الاجتماعية من شانه تكريس ألا مساواة، كما انه يجمد الصعود الطبقي (الحراك مابين الطبقات)، هذا التصنيف الطبقي ليس بدعة في التفكير الأفلاطوني، بل هو سمة للحضارات القديمة (حضارة وادي الرافدين- الفرعونية- اليونانية- الهندية- الفارسية).

عليه لا غرابة أن تتحرك هذه الحضارات رواسبها في الفكر الأفلاطوني، لقد حاول أفلاطون تسويغ هذا التقسيم الطبقي وفقا لاعتبارات هي[10]:

١- مع كل تطور حادث في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يصبح من المتعذر على الفرد أن يلبي حاجاته البشرية المتعددة والمتجمدة.

٢- التفاوت في المواهب والقدرات البشرية وإمكاناتها الطبيعية.

٣- انغماس المسؤولين في الحكم بملذات الحياة ووسائل الترفيه حمل معه إهمال شؤون الدولة والمجتمع وساعد على انتشار الفوضى والتناحر، هذا دفع أفلاطون للدعوة الى ابتعاد الحكام عن حياة البذخ والعيش المترف، وتجريدهم من روابط الأسرة وشواغل الثروة عن طريق إخضاعهم الى حياة مشاعية تسودها الصرامة الاسبرطية، وتنعدم فيها الملكية الخاصة، مما سيحررهم من أية دوافع للاستغلال الاقتصادي وسيدفعهم الى مستوى المسؤولية التي تقتضيها شؤون الحكم وتصريف أمور المجتمع.

لكن مفهوم أفلاطون عن الحكام كان مثالي الصيغة الى درجة كبيرة، إذ تجاهل ما للسلطة المطلقة من اثار مفسدة، وهي مسوغ لقيام اوليغارشية فعلية.

إذ أن الواقع الفعلي بعيداً جداً عن الدلالة المثالية الأفلاطونية، فطبقة الحكام لا تستطيع الادعاء بأنها مرت بتلك العملية الدقيقة من التربية والانتقاء التي فرضها أفلاطون.

هذه الطبقة قليلة الاهتمام برفاهية رعاياها الذين لم تحكمهم بالعقل والإحسان ولا بالرعاية القائمة على الأكاذيب والتي عدها أفلاطون سلاحاً(له ما تسوغه) تستخدمه الطبقة الحاكمة المثالية، وإنما دأبت هذه الطبقة على أن تحكم الناس بالطغيان الوحشي[11].

نظرات أفلاطون في المسائل الاقتصادية

في كتابه الشهير (الشرائع) أو(القوانين) يعالج أفلاطون بأسلوب يقربه من دائرة التخصص في تناول الإحداث الاقتصادية والاجتماعية والظروف الجغرافية والسكان وأمور أخرى تتعلق بالدولة، ويفرد مساحة مهمة لسيادة القانون، معتقدا إن كتابه الرئيس (الجمهورية) كتبه يأمل من خلاله الحظوة لدى ملك (سيراقوره).

١- الملكية الخاصة:

يرى أفلاطون أن الملكية الفردية يجب إن تقتصر على الطبقة العاملة أي العبيد المحكومين الدين لا يستطيعون الارتقاء الى مصاف الصفوة الحاكمة (Elite) والتي بعث الحياة فيها باريتو (Pareto) رائد المدرسة الرياضية في الاقتصاد، وكذلك ويلز (Wells) في بعض مؤلفاته ورواياته في ترفعها وتفانيها لخدمة المصلحة العامة.

لذلك على النخبة إن تترفع عن كل ما يحط من منزلتها العالية، وذلك بان تحرم من الملكية الفردية ومن الأسرة، على أن تكون الأموال والنساء والأولاد ملكا مشاعا فيما بينهم، أن هذه الشيوعية المادية والجنسية لا تخرج عن نطاق المواطنين الأحرار من قضاة وفلاسفة ومحاربين.

وأفلاطون يبدي إعجابه بجمهوريته التي لن يوجد أجمل وأبدع منه على الإطلاق [١٢]، على الرغم من انه كتب (الجمهورية) بعرض التقرب من ديونيسيوس الثاني.

٢- تدخل الدولة.

يولي أفلاطون اهتماماً كبيراً لتدخل الدولة في شؤون الحياة العامة بكل جوانبها تدخلاً واسعاً وشاملاً، حتى وان حدت من الحريات الفردية، ومرد ذلك هو المصلحة العامة وتوطيد الاستقرار والأمن في الدولة المثالية.

أن تشديد أفلاطون على الدولة ودورها ليس بقصد نشر العدالة والمساواة، فهي أصلاً مستندة على طبقات مغلقة، تقييداً لحرية الفكر.

لهذا يرى جوزيف شومبيتر أن جمهورية أفلاطون لم تكن رائدة للاشتراكية أو الشيوعية الحديثة، وإذا كان لابد من تصنيفها فهي اقرب الى (التعاونية) الفاشية Corporative، ويمثل كتاب الجمهورية يوتوبيا رائدة تعبر عن الرغبة في إيجاد مجتمع امثل يسوده العدل والمساواة وتختفي فيه أشكال الظلم والفقر ومظاهره كافة، هذه الرؤيا كونت تياراً فكريا" امتد زمناً طويلاً فمن مدينة الفاضلة للفارابي، ونظام

جمهوريـة تعـد يوتوبيـات جديـدة لتومـاس مـور ومدينـة الشـمس كامبانيـا، وصـولاً الى سـمر أيكاري...الخ.

٣- السكان:

يعالج أفلاطون المشكلة السكانية مـن خـلال تأسيسـه لهـذا الموضـوع بالأسـاس مـن خـلال خصائص الدولة المثالية بتواجد سكان محدودين، ثروة محدودة لهذا يلزم أفلاطون الحـكم عـلى أن يسهر على تواجد عدد امثل من السكان حتى لا يتجاوز أمكانية الجماعة الاقتصادية، فيحتـل أخـيرا التوازن الاجتماعي وتقوم الاضطرابات والقلاقل في الدولة.

وللوصول الى هذا الغاية الحد من التضخم السكاني، لم يتورع عن القول بإباحة نفي السكان الى أماكن بعيدة وإجهاض الحوامل، الى ما هنالك من التدابير الفعالة (ايجابية والسلبية) كالحد من الزواج. هذه الرؤيا أسست فيما بعد لنظريـات السـكان وأبرزهـا نظريـة مـالثس للسـكان ونظريـة الحجم الأمثل للسكان.

- تقسيم السكان:

يرتكز تقسيم العمل عند أفلاطون على رأيه الذي يقول فيه (يختلف الناس عن بعضهم كثيرا حسب قدراتهم) أي إن الناس عندما يولدون، تولد معهم مؤهلاتهم.

بيد أن أفلاطون الذي لم يتمتع بقوة تحليلية كافية متخذا من أرائـه في تقسـيم العمـل أداة لتحقيق غرض رجعي في جوهرة محولا إياها لتجميد نظام الطوائف، تأييـدا للتقليـد الأرسـتقراطي الذي يقف موقف الدفاع عن المجتمع العبودي، لهذا فان تقسيم العمل مصدره (الطبقات المغلقة) والمتأتي من الاختلاف الطبيعي في الكفاءات طبقا لذلك فقد انتقد ظاهرة جمع عدة أعمال في حرفة واحدة.

وقرر إن السكان في الأصل الهليني يجب أن يمارسوا الأعـمال الحرفيـة وان يتركوا للأجانب، وإذا حاول الأجنبي ممارسـة حـرفتين معـاً وجـب عـلى السـلطة

الحكومية أن تجبره على ترك أحدهما، ويرى أفلاطون إن على العامل التكيف مع طبيعة العمل وليس العكس.

٤- النقد والقيمة والتجارة:

يعد أفلاطون النقود مجرد (رمز) لتسهيل التبادل، وقيمتها غير مستمدة من مادتها (stuff)، ولهذا فانه وقف ضد المسكوكات الذهبية والفضية، وفرق بين النقود المحلية المقبولة فقط داخل الدولة، وبين النقود العامة التي تحتفظ بها الدولة لتغطية الحملات العسكرية والأسعار وغيرها

إذ يجب على الأفراد الذين يخرجون من البلاد بموافقة السلطات أن يسلموا عند عودتهم ما لديهم من نقود أجنبية الى الدولة ويحصلون مقابلها على نقود محلية، وألا فان النقود الأجنبية تصبح عرضة للمصادرة[١٣].

هذا التمييز بين النقود المحلية والنقود العامة يدل على أن أفلاطون كان يميز بين النقود كملة القيمة والنقود ناقصة القيمة، فضلاً عن أن أفلاطون لم يميز بين الوظائف الأخرى للنقود، إذ كان يقف ضد تراكم النقود، ويعدها نظرة سلبية الى وظيفة النقود بوصفها وسيلة للاكتناز.

كما انه يرفض أجراء الصفات التجارية بالآجل ويدعو انه يجب أجراء الصفقات التجارية نقداً، وفي هذا تأكيد على غياب وظائف النقود(الأساسية والمشتقة)عن ذهنية أفلاطون، إذ انه لم يستطع الوصول الى إن النقد وسيلة للدفع الآجل.

أما في ما يخص مفهوم القيمة، فأن غياب مفهومها عند أفلاطون جعله غير قادر على تفسير سبب تعادل البضائع، إذ ارجع ذلك الى النقود، ولم يستطع تفسير قابلية البضائع للقياس، إلا أنها بفضل عملية التبادل تصبح قابلة للقياس، عدم الوضوح هذا في دعوة أفلاطون دفعه الى عد فاعل خير كل من يقوم بقياس وتصنيف أية ملكية غير قابلة للقياس.

أما التجارة فعلى الرغم من احتقار أفلاطون لها بحيث عدها أدنى الأعمال ويحصرها بالأجانب فقط، إلا انه يوليها اهتماما كبيرا الى جانب الحرفة في الحياة الاقتصادية للدولة، ويمتدح كثيراً التجزئة الصغيرة، ويعدد وظائفها النافعة، على الرغم من هذا الاهتمام إلا انه لم يستطع الربط مابين التخصص ودرجة تقسيم العمل، وما بين اتساع حجم السوق وما ينشأ عن ذلك من خفض لاثمان المنتجات، إذ أن أفلاطون لم يتابع هذه الحجة وعدها ظاهرة طبيعية.

ثانيا: كسينافون (Xenophon ٤٨٤- ٣٥٤ ق. م)

ينحدر كسينافون من الوسط الأرستقراطي الغني في اليونان القديمة، من طبقة أسياد العبيد، فهو مؤرخ وقائد، إذ أن المنزل (Household) كان الوحدة الاقتصادية بدل المشروع (Firm) في الاقتصاد المعاصر، كذلك بحثه الشهير (وسائل زيادة موارد أثينا)، ويبدو من أرائه بوجه عام انه اقرب ما يكون الى المدرسة التجارية (الماركنتيلية).

١- إدارة الاقتصاد:

ينادي كسينافون بالإدارة العقلانية للاقتصاد، ومن هنا منشأ اهتمامه بالاقتصاد المنزلي، إذ يعرف إدارة الاقتصاد المنزلي بالكلمات الآتية: هي العلم الذي يستطيع الناس بمساعدته أغناء اقتصادهم وحيازة كل شخص على ما هو نافع في الحياة، والنافع هو كل ما يستطيع الإنسان الاستفادة منه"[٤] . انطلق تحليل كسينافون من حالة الاقتصاد العبودي الذي هو اقتصاد طبيعي بشكل رئيس، ومن مفهوم القيمة الاستعمالية مع بعض التلميحات من خلال تأكيده ضرورة إدارة الاقتصاد بربحية، أي بما يحقق تراكم نقدي، وفي هذا يرى إن الطريق الوحيد للغنى هو(العيش عند المستوى الذي يترك فائضاً)، أن نظرات كسينافون هذه تعكس تطور التبادل في قلب النظام العبودي.

٢ - الموقف من الزراعة والحرفة:

يعد الزراعة المهنة الرئيسة في النشاط الاقتصادي، ومصدر عيش الشعب، مؤكدا الطابع الشامل للأثر النافع من الزراعة، فهي تبقي للإنسان الحر(كثيراً من وقت الفراغ للاهتمام بالأصدقاء والوطن) كما(تعلم الناس أيضاً مساعدة بعضهم بعضاً) فيما يعهد كسينافون للمواطنين الأحرار بواجبات الأشراف والإدارة في الزراعة بينما يحصر العمل البدني والعبيد.

وبينما يمجد كسينافون الزراعة فانه يحط من قدر الحرفة (الصنائع) على أساس أنها تبقي اقل ما يمكن من أوقات الفراغ، وهذا تعليل درائعي، والحقيقة انه يعكس في دلك نظرة الاحتقار التي تحملها الطبقة الأرستقراطية الى العمل المنتج.

٣- النظرة الى البضاعة والقيمة:

يمكن أن تكون نظرة كسينافون الى الأشياء أكثر تقدما من أفلاطون عندما يشير الى أن الشيء يمكن إن يستعمل في وجهتين، فقد أطلق صفة الكسب على كل شيء نافع للإنسان، لكنه ربط بين طريقة استعمال الأشياء وبين عدها قيماً.

إذ يشير الى أن الأرض والأغنام والنقود لا يمكن عدها قيما" إذا أسيء استعمالها، وهو في هذا يشدد على القيمة الاستعمالية ومحاولا" الربط بين هده القيمة وبين المنفعة التي تحمله، وهو في هذا أكثر وضوحاً من أفلاطون على الرغم من أنهما تأثرا بفلسفة المدرسة الأبيقورية (مذهب السعادة) Hedonism أو اللذة والألم[15].

ونجد لدى كسينافون أول تحديد للقيمة التبادلية، عندما يشير الى أن الشيء قد لا تكون له قيمة في يد من لا يحسن استعماله ولكنه إذا جرى مبادلته يصبح ذا قيمة [16]. طبقا لذلك يستكمل كسينافون مفهومي القيمة (الاستعمالية والتبادلية) لأول مرة في الفكر الاقتصادي.

٤- النظرة الى النقود:

على الرغم من إن كسينافون من أنصار المذهب الطبيعي، ونظرته سلبية الى النقود، فهو يؤكد رؤيته الاقتصادية المساندة لاستخدام انتشار العلاقات الصانعية- النقدية، لخدمة مصلحة طبقته الأرستقراطية لذلك جاء فهمه للمسائل الاقتصادية متناغما معها وليعكس جذور(عريرته البرجوازية) [١٧].

أما فيما يخص شكل النقود فهو يؤكد أن تزايد استخدام الذهب والفضة لأغراض غير اقتصادية بجانب تزايد الثروة، تجعله راغبا في زيادتها باستمرار الى أن تصبح فائضة عن حاجته، لهذا سيعمل على تكديسها لتمنحه من السرور أكثر مما تمنحه من استعمالها، وفي هذا تأكيد للطابع ألاكتنازي(شكل) للنقود، عندها أكد تغير قيمة الذهب عند زيادة كميته إلا انه لم يمد هذه الفكرة على استقامتها لتشمل الفضة متحججا بان الطلب عليها غير محدود[١٨].

ثالثاً- أرسطو Aristotle's (٣٨٤-٣٢٢ ق. م)

هو اكبر ممثلي الفكر الاقتصادي في المجتمع القديم، وهو الفيلسوف العظيم لليونان القديمة، ولد في مدينة (ستاغريت) في مقدونيا، كان والده طبيب القيصر المقدوني (أميتي الثالث)، دخل وهو في سن السابعة عشرة أكاديمية* أفلاطون في أثينا، وتتلمذ على يديه، وليصبح صديقا للأسكندر الأكبر الذي اختاره في عام ٣٤٣ ق.م معلماً ومربياً لوريث العرش المقدوني مدة ثماني سنوات.

عند عودته الى أثينا انشأ مدرسته الفلسفية الخاصة وتفرغ للنشاط العلمي والتعليمي، وبعد موت الاسكندر، انتقل الى جزيرة إيغبو، فقد توفي بعد ذلك بوقت قصير.

١- فلسفة أرسطو

ينتمي أرسطو الى الفلسفة الانتقائية أو الوسطية، إذ جمع في فلسفته الاتجاهين المثالي والمادي بأشكال مختلفة حسب ميادين المعرفة التي ارتادها، فقد

كـان ماديـا" في نظريتـه للوحـود (Anthology) (موضـوعة العـالم) ومثاليـاً في نظريـة المعرفـة (البستمولوجيا) (النفس هي مصدر المعرفة)[١٩].

والجانـب المـادي عنـده مـا هـو إلا انعكـاس لواقعـه فعـلى الـرغم مـن أن أرسـطو أو (ارسطوطاليس) لا ينتمي الى الطبقة الأرستقراطية، إلا انه اقرب من أستاده الى الواقع، وهدا طبيعي لأنه كان مقبلاً على الحياة المادية أحذاً بأسبابها، إذ تزوج وأنجب أولاداً وتولى المناصب.

هذه العوامل جعلته ينحى طريقاً أخر في التفكير، خالف سلوك أفلاطون، الـذي ظـل زاهـداً في الدنيا منزويا" عن الناس، ومثالياً في سلوكه.

في كتابه (السياسة) تغلبت عليه روح الإجمال الفلسفي على الروح العلمية، فكانـت نظرتـه الى الدولة والمجتمع نظرة ميتافيزيقية، لكنه حلل بعض المسائل التي لها علاقة بالحيـاة الاقتصـادية، وبإتباعه الطريقة الاستقرائية يعد أول من قدم للمعرفة الإنسانية نواة لنظريـات اقتصـادية تسـتند الى تحيل ووصف دقيقين، ودلك في حدود معطيات عصره الاقتصادية.

فهو ينطلق في نظراته الاقتصادية- الاجتماعية من فرضية ثبات الطبيعـة البشريـة (الإنسـان بطبيعته مخلوق سياسي)، وهذا ما يدفع حتى الناس غير المحتاجين الى المساعدة وبشكل غريـزي في محاولة لإنشاء حياة مشتركة. هذا الدافع الطبيعي للنـاس نحـو التقـارب يـؤدي الى تشـكل العائلـة والتجمعات السكانية. ومن ثم تكون الدولة التي يريد لها أرسـطو أن تكـون جامعـة لثلاثـة عنـاصر أساسية هي (الملكية- الأرستقراطية- الديمقراطية).

٢- أرسطو وأيديولوجية المجتمع العبودي:

يرى أرسطو أن السيادة والخضوع هما قانون عام مـن قـوانين الطبيعـة، وهـو ينطبـق عـلى المجتمع، فبعض المخلوقات منذ ولادتها مهيأة للخضوع والأخرى للسيادة، وما بـين العبيـد والسـدة توحد مصالح مشتركة، فالعبد (جزء من سيده، جزء من روحه وجسده منفصل عنه)، وما هو مفيـد للجزء مفيد للكل.

إن أساس الرق يكمن في الطبيعة البشرية، فالرق ما هو ألا أداة (حية) لا تختلف عن أدوات العمل الأخرى الجامدة، وان مهمته الوحيدة التي ولد لها هي التفرغ لخدمة السادة.

وهدا المهم لموضوع العبودية يشكل نقطة افتراق مابين أرسطو وأفلاطون، فأرسطو في تسويغه للعبودية على أساس طبيعي هو في واقع الحال أكثر رجعية من تعليل أفلاطون القائم على تقسيم العمل تبعا لدرجة التطور الاجتماعي- الاقتصادي في حقبة زمنية معينة.

في حين يذهب أرسطو الى أن العبودية هي مظهر طبيعي يلازم الحياة الإنسانية، وأن بعض الإفراد الذين ليسوا من أصل هيليني هم عبيد بالطبيعة، أي أنهم يولدون وهم عبيد، وهو بهذا يعمم ظاهرة الرق ولا يقيدها بظرف أو مكان معين وأنما يعدها ظاهرة طبيعية

مما تقدم نلحظ أن جميع المفكرين اليونانيين القدامى، من مثل(هوداموس وفالياس وارستوفان وأفلاطون) جعلوا دائما في مقابل المساواة والشيوعية العبودية، العبيد الدين يخدمون الأرض الشيوعية المهيأة لإطعام المحاربين والطبقة الحاكمة، وفي الوقت نفسه هولاء محرومون من حقوق المواطن اليوناني الحر.

إن تكريس نظام العبودية في أي بناء اجتماعي واقعي أو يوتوبي هو القاسم المشترك بين جميع المفكرين والفلاسفة والشعراء اليونانيين بما فيهم أرسطو.

وحتى انتقادات هذا الأخير للبناء النظري لهولاء، لم يكن من اجل العبودية بل من اجل مناهضته للملكية الجماعية، بل وقف موقفاً متطرفاً من العبودية عندما قال في كتابه (السياسة)(أن الناس ليسوا متساوين بحكم الطبيعة، وإنما يولد بعضهم للعبودية ويولد الآخرون للسيطرة والحكم)**.

٣- الموقف من الملكية

أرسطو الذي تتلمذ على يد أفلاطون، يبدو من خلال كتابه(السياسة) متهجماً على تصورات أستاذه الشيوعية ومنتقداً الملكية الجماعية، إن أيمانه بجدوى الملكية

هو اعتقاده بأن الملكية العامة غير عملية لأنها لا تحض بالعناية التي تلقاها الملكية الخاصة نفسها ولأنها تتعارض مع ميول النفس البشرية وطبيعتها تحب الظهور والتمييز عن طريق الملكية الخاصة، فضلاً عن المشاحنات التي لابد أن تنشأ حتى لا يجري التمييز بين الناس الذين يتفاوتون بحكم الطبيعة في الخدمة والنشاط.

لهذا يجب تقسيم كامل مساحة البلاد الى قسمين:

الأول: تكون ملكية الدولة (ملكية عامة).

الثاني: ملكية الأفراد (ملكية خاصة).

ويلزم أرسطو الدولة بحصول كل مواطن على غذائه، وهو يرى أن حق الملكية يجب أن يتركز في أيدي القسم المتميز من الدولة.

إن تعليل أرسطو للحاجة الى الملكية الخاصة جاء في أطار نقده للبناء النظري الذي استند إليه كل من هبوداموس (Hippodamos) وفالياس (Phaleas) مقسمين المجتمع الى ثلاث طبقات(الحرفيين- الفلاحين- المحاربين)، بحيث تكون ملكية الخاصة للمزارعين والملكية العامة للمحاربين.

وهنا تساءل أرسطو من سيطعم المحاربين؟، وكيف يمكن ضبط تعايش الملكيتين في الوقت نفسه؟ في رأي أرسطو أن هذا أقوى حجة على ضعف سياسة هبوداموس الخيالية. ومن اللازم الإشارة الى أن الهاجس الفكري المعبر عن أوضاع المجتمع الأثيني السياسية والاجتماعية المتدهورة نتيجة للحروب الضارية التي شنتها اسبرطة على جيرانها، ونتيجة لعجز الحاكمين.

ومن اجل الوصول الى إصلاح اجتماعي فاعل يعيد للمجتمع وحدته، ظلت مسألة إقامة نظام شيوعي كامل حيث تكون فيه الأموال والأملاك ملكاً للجميع ليتمتع بها كل إفراد المجتمع، انشغل الأثينيون ولاسيما المثقفون والمفكرون ليصبح الشغل الشاغل لهم، لهذا نلحظ أن الإرث الفكري في هذا عند اليونانيين كان كبيراً وممتداً في السياسة الى الفن.

٤- أفكار أرسطو حول البضاعة

يلاحظ أرسطو في تحليله لطبيعة البضاعة إن الحصول على أي شيء أو استعماله يحمل طابعاً مردوجاً، فأي شيء (منتج أو سلعة) هي إما للاستهلاك الذي يحقق الهدف المباشر منها، أو يمكن استخدامه من اجل المبادلة، فالاستهلاك (أو الاستعمال) هي الحالة الطبيعية.

إما المبادلة فهي حالة غير طبيعية، لأن البضاعة لم توجد إطلاقاً من اجل المبادلة، ويكون أرسطو بهذا قد كشف في الحقيقة عن القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية في البضاعة، فالحذاء مثلاً، تكون له قيمة استعمال تنتج عن عملية لبسه واستخدامه، وهذه القيمة تأتي من الإشباع الذي يعطيه الحذاء لمن يلبسه وتكون للحذاء أيضاً قيمة مبادلة، وهو ما نحصل عليه من بيع السوق نتيجة لمبادلة الحذاء بغيره من السلع

هذه التفرقة لها قيمتها في الفكر الاقتصادي الحديث، لأنها نقطة البدء في بحث نظرية القيمة التي تحتل مكانة جوهرية في الاقتصاد السياسي.

وعلى الرغم مما جاء به أرسطو في التفريق بين القيمة التبادلية- الاستعمالية، وأن التبادل نشأ قبل ظهور النقود، إلا أنه لم يكن يتصور القيمة التبادلية بدون السعر، وتوصل الى نتيجة هي أن البضائع تصبح قابلة للقياس فقط بمساعدة النقود، وان النقود هي التي تجعل البضائع قابلة للقياس والمقارنة.

ويرجع عدم نضج تحليل البضاعة عند أرسطو الى غياب مفهوم القيمة لدية بسبب خصائص مرحلة التطور الاجتماعي- الاقتصادي التي عاشها، فقد كان الأساس الطبيعي للمجتمع اليوناني هو عدم تساوي الناس فيما بينهم، في حين كان يفترض في عملية التبادل أن تجري معادلة الأشياء فيما بينها، وكذلك معادلة الناس مع بعضهم، وبين تعادل الأشياء والناس توجد علاقة وثيقة.

ويقول ماركس في ذلك (تظهر عبقرية أرسطو بالضبط في كونه كشف عن علاقة التعادل في قيمة البضائع، ولكن الحدود التاريخية للمجتمع الذي عاش فيه منعته من اكتشاف سر ومضمون علاقة التعادل الحقيقية[٢٠]).

٥- الموقف من الدولة

بجانب الأساس الاقتصادي الذي اعتمده أفلاطون لتفسير الدولة، أشار أرسطو الى أن الدولة ظهرت نتيجة للتطور التاريخي ولتحقق غايات اكبر من غاية إشباع الحاجات المادية، فمن الناحية التطورية، ظهرت الأسرة أولاً" وكانت تقوم على علاقة الرجل بامرأة وعلاقة السيد بالعبد، لهذا فأن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي استندت عليها كل التشكيلات الاقتصادية- الاجتماعية اللاحقة، ثم تجمعت الأسر المختلفة لتكون القرية، ثم تجمعت القرى لتكون المدينة/ الدولة.

عليه فالدولة ليست مجرد أجماع يقدم التبادل وإشباع الحاجات المادية كما بين أفلاطون، ولكنها (اجتماع الأسر والقرى في جماعة كاملة تكفي نفسها بنفسها لغرض الوصول الى حياة سعيدة ومستقلة)[٢١].

وعلى الرغم من هذا فقد ظلت مدينة أرسطو الفاضلة على شبه كبير بجمهورية أفلاطون من حيث انقسامها الى طبقة عليا تدير شؤون الدولة وتمارس الوظائف الأساسية الأربع (الدفاع والسياسة والقضاء والرهبنة).

كما يؤكد أن الفرد في هذه الطبقة يجب أن يمارس جميع هذه الوظائف على التعاقب وحسب السن، وطبقة دنيا مستعبدة بحكم القانون، لتقوم بالفعاليات الإنتاجية وسد حاجات الطبقة العليا.

٦- أرسطو والفعالية الاقتصادية

يوضح أرسطو طبيعة الفعالية الاقتصادية التي كانت تسود أثينا في عصره ومشخصاً نوعين من الفعاليات الاقتصادية[٢٢]:

النوع الأول: وتشمل الفعاليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية (الأسرة) في أنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجاتها الذاتية، وقد أطلق عليها اسم علم أدارة البيت

(Oıkanomık) أو الاقتصاد المنزلي المغلق الذي لم يعرف التبادل، ولا يعني هذا حصراً الكفاية الذاتية الكلية للوحدة الاقتصادية، إذ لربما وجدت عندها وفرة من بعض السلع في الوقت الذي يمكن أن يكون هناك حاجة عند قسم آخر.

وفي هذه الحالة لم ير أرسطو حرجاً في تبادل الفائض من السلع لأنه نتيجة حتمية لتقسيم العمل، ومادام القصد منه ليس الحصول على الربح والثراء.

النوع الثاني: علم العرض أي فن الاكتساب (Crysmatıstık) ويقصد به الاقتصاد التبادلي أو الاقتصاد التجاري أو اقتصاد الثراء، أي القائم على أساس الإنتاج من أجل التبادل لحصول على الربح، وبما أن أرسطو كان يعتقد بأن العمل الإنتاجي لا يتجسد إلا من خلال أنتاج السلع، فأنه يرى أن التبادل التجاري فعالية غير إنتاجية ومن ثم غير طبيعية.

ومن هنا يستنتج أن الربح الذي يحصل عليه التجار هو في الحقيقة خداع وسرقة، وبناءاً على ذلك يعلل معارضته لكل أنواع الفعاليات التجارية التي يراد منها الكسب والثراء على أساس أنها غير طبيعة وغير أخلاقية أيضاً.

٧- الموقف من الربا والفائدة

عارض أرسطو بشدة إقراض النقود من أجل الحصول على الفائدة فالنقود باعتقاده ما هي إلا وسيلة لتبادل السلع، ولذا فأن الحصول على فائدة عن طريق إقراض النقود يعني تحريف الغاية المقصودة من أيجاد النقود، وهي فعالية غير إنتاجية، لأن النقود بحد ذاتها عقيمة وغير منتجة.

وهي ليست ذات أصل طبيعي، بل وتستمد قوتها ليس من طبيعتها(نوع المعدن المستخدم فيها) بل من الأنظمة القانونية.

وعندئذ فالفائدة تخلق من النقود نقوداً جديدة، ولأن الربا هو بحق مكروه من قبل الجميع، فعليه يصبح الربا والفائدة من بين جميع أنواع الكسب، الأكثر مناقضة للطبيعة (فالنقود لا تلد نقوداً).

٨- النظرة الى النقود

من الموضوعات الرئيسة التي بحثها أرسطو موضوع النقود من حيث نشأتها ووظائفها والأساس الذي تستمد منه قبولها بين الناس، ففي المراحل الأولى من التطور، كان الناس يلجأون الى المقايضة، أي الى مبادلة سلعة في مقابل السلع الأخرى مباشرة، من مثل مبادلة القمح في مقابل القماش، ليحصل كل منهم على ما يحتاجه من الآخرين، عن طريق مبادلة الجزء الفائض من أنتاجه.

وبمرور الزمن ظهرت صعوبات عملية كثيرة لأسلوب المقايضة، فظهرت الحاجة الى اختيار سلعة ما وجعلها وسيطا" للمبادلة، فنشأت بذلك النقود، بعد ذلك جرى اعتماد المعادن لتكون وسيطاً وفي كل عملية مبادلة كان يجري تحديد وزن المعدن الى أن جرى الاستدلال على وضع أوزان على هذه المعادن.

كما أن أرسطو قد أدرك أن النقود أداة لقياس قيم السلع المختلفة (Measure of value) أي نقيس بها قيمة السلع المبادلة، أي أن هذه السلعة تساوي كذا من وحدات النقد استناداً على الطلب المشترك للسلع المتبادلة، وقد تضمنت آراؤه أشارته الى كون النقود أداة لحفظ مدخراتنا، وهي الوظيفة التي نطلق عليها في الأدب الاقتصادي المعاصر (مخزناً للقيمة) (Store of value).

إن أراء أرسطو كانت متقدمة في هذا المجال على أستاذه أفلاطون، فبجانب قبول النقود قبولاً عاماً ليس لخصائصها، بل تبعاً للعرف والعادة، فأنها تقبل بسبب قيمتها الذاتية، أي بسبب القيمة التي تكون للمادة التي تصنع منها، من مثل أقيام الذهب والفضة التي تصنع منها النقود.

المبحث الثالث

الفكر الاقتصادي عند الرومان

أولا: الملامح الأساسية للفكر الروماني

لم تخلف روما تراثاً متميزاً في البحث والتحليل الاقتصادي، فالإمبراطورية الرومانية الكبيرة التي تبدو على جانبها الدولة/ المدينة اليونانية وحدة صغيرة، وتوافر الظروف المناسبة في روما للقيام بمثل هذا العمل أكثر منها في أثينا، إلا أنها ظلت عاجزة عن إخراج مفكرين اجتماعيين عظام

ويرجع أريك رول هذه الظاهرة إلى (أن الصراع بين المجتمعين القديم والحديث في نواحيه الاقتصادية المميزة، والذي كان واضحاً أمام الفلاسفة اليونانيين هو الذي ألهمهم أفكارهم، ويظهر أنه لم يكن بمثل هذا الوضوح في روما)[٢٣].

بجانب ذلك يبدو أن ما ساعد على الجمود الفكري في التحليل الاقتصادي هو حالة اقتباس الرومان للعلوم والآداب والفلسفة الإغريقية كمترجمين وشارحين لها من دون تطويرها، وكذلك ركون الرومان على تصور، الاهتمام بالأمور الاقتصادية هو عمل غير خلاق وغير لائق بالمفكر والفيلسوف[٢٤].

إن الإمبراطورية الرومانية التي تتشابه بداياتها مع شكل الدولة/المدينة (City –state) في وجود مجتمع زراعي صغير وتجارة محدودة، وتقسيم للطبقات الاجتماعية متسم بالصرامة، إلا أن الأحوال الجغرافية المؤاتية، ووفرة الموارد الطبيعية، وتحقيق شيء يقرب من التماسك القومي، وظاهرة غزو المستعمرات قد حل لمدة من الوقت مشكلات الفلاحين المعدمين التي هي تعبير عن حالة الصراع الطبقي.

وبينت المشكلات تأخذ منحى آخر بسبب الانتقال السريع لبنيان اجتماعي أكثر تعقيداً واشد، رافقه صراع بين مصالح الفقراء والأغنياء، إذ أدت زيادة الضرائب لتمويل إخضاع المجتمعات الأخرى لروما الى إفقار الفلاحين، من جهة

وريدة ثروة التجار وحلق طبقة ثرية جديدة مستفيدة من هذه الأوضاع إلا أن تدعيم أوصاع الإمبراطورية حلقت فترات من الرحاء أدت الى تحميف عبء الصرائب وتهدئة الصراع الاجتماعي والسخط من حلال توفير الخبز وملاعب الحيوان.

من هذا نستنتج أن الرومان لم يهتموا بالمسائل الاقتصادية، إلا بعد انحطاط إمبراطوريتهم، في حين جرى الاهتمام بأحوال القانون نتيجة لضم روما لمجتمعات أخرى، مما أصبح معه ضرورة وضع قوانين تنظم علاقة المواطنين الرومانيين بسكان المجتمعات الأخرى، هذا يظهر بشكل واضح ضآلة الفكر الاقتصادي، ونبوغهم في السياسة والتشريع وحتى الكتابات المتناثرة في شؤون الاقتصاد ليس فيها إلا القليل المبتكر.

لقد ميز الفقهاء الرومان بين ثلاثة أنواع من القوانين هي:

الأول: القانون المدني Civil law وهو بمثابة الشريعة التي تطبق على الرومان دون غيرهم من اجل تنظيم حياتهم العامة.

الثاني: قانون الشعوب Judge Entomb وهو القانون المشترك بين جميع الشعوب ومنه استمد الرومانيون الإحكام التي طبقوها على الأجانب والشعوب التابعة لهم.

الثالث. القانون الطبيعي Natural law. وهو بمثابة الشريعة التي تخضع لها الكائنات الحية كافة، ولنشوء هذا القانون تأثير بالغ على تطور الفكر الاقتصادي.

إذ ساد هذا الاعتقاد على وجه الخصوص لدى مدرسة الطبيعيين (الفيزوقراط Phgysiocrates)، ولدى المدرسة الكلاسيكية (Classical school)، على وفق ذلك خلفت المؤسسات الحقوقية الرومانية للنظام الرأسمالي إطاراً حقوقياً يتمثل بالآتي[٢٥]:

١- مؤسسة العقد، والتي تبني العقد على حرية وتراضي الطرفين وتعده وسيلة المبادلة والأساس الحقيقي للسوق.

٢- الملكية الفردية التي عدت مطلقة ومشروعة مهما كانت حدودها بمجرد كونها مكتسبة بصورة قانونية.

من المناسب الإشارة إلى أن اهتمام الرومان بالجوانب الاقتصادية لم يأت إلا بعد أن بدا انحطاط عظمة الإمبراطورية، ولم يرد عن كونه وسائل تخفيف وتهدئة لدولة تسير في طريق الانهيار. والرومان وأن لم يقدموا فكرا" اقتصاديا يستحق الذكر، إلا أنهم قد اثروا في الفكر الاقتصادي اللاحق، وابرز ما قدموه في هذا المجال هو الملكية الفردية بصفتها المطلقة، وبالحرية التي منحت لأي مالك في أن يفعل ما يشاء بملكه، تصرفاً مادياً أو قانونياً، وأن يمنع الآخرين منه كما شاء وكلما أراد، وهذا كان له مقدراً أن يخدم المذهب الفردي، الذي يقرر أن النشاط الاقتصادي يجب إن يترك للأفراد في ظل حرية كاملة، لا تتدخل فيها الدولة ولا تحدها ألا الضرورة القصوى.

وعلى أساس هذا المذهب قام النظام الرأسمالي، ساند ذلك جانب حقوقي وفرته منظومة القوانين الرومانية، وهو ما عبر عنه ماركس من أن تاريخ الجمهورية الرومانية يكمن في تاريخ الملكية على الأرض، وهو ما انعكس على كتابات كاتون وفارون وكالوميلا وأفكارهم.

ثانياً: إعلام الفكر اليوناني

١- كاتون caton (٢٣٤-١٤٩ق.م)

يعد من رجال الدولة البارزين والكتاب في روما القديمة، وله مؤلف في الاقتصاد الزراعي عنوانه (الزراعة)، وكاتون شأنه شأن الفلاسفة الرومان عامة، مجدوا الزراعة دون المهن الأخرى، فهي خير المهن، وأكثرها إنتاجية وأشدها متعة، وهاجموا نظام الإقطاعيات الكبيرة القائمة على الرق، وامتدحوا نظام الإنتاج الزراعي الصغير القائم على الملكية الصغيرة، وهو في هذا لم يكن معاديا للتجارة بصورة تامة.

بل إن ما يزعجه منها فقط كونها عرضة لكثير من الكوارث كما أنه عارض البذخ في الحياة الرومانية، وهو صاحب المقولة المشهورة (لابد من تدمير قرطاجة).

إلا أن الملاحظ على كاتون وفلاسفة الرومان الآخرين، أنهم لم يهتموا بالاقتصاد الزراعي بالمعنى الذي نعرفه اليوم، ولكن كتابتهم تتعلق أساساً بالفن الزراعي، وأهم أفكار كاتون هي.

أ- أنه يؤيد الإعمال التي تؤمن تصريف جزء من المنتجات.

ب- كان يرى أن على المستثمر أن يقيم مزرعته بجوار المدن للحصول على اعلى إرباح ممكنة، هذا الأخير يتوقف على عدة عوامل تقف في مقدمتها المسافة بين المزروعة وبين السوق.

ج- لا تؤدي وسائل الإنتاج دوراً مهماً في إنشاء مزارع نموذجية.

د- اهتم بتنظيم عمل العبيد (قوة العمل) من اجل تحقيق أكبر كمية من العمل الإضافي، وأعطى للناظر الحق في إقامة نظام صارم للعمل، يعاقب المذنب بقسوة وحسب ما يستحق، ويلحظ عدم التفرقة بين الناظر والعبد عند كاتون.

هـ- تشكل أراء كاتون فيما يخص المزارعين بالمحاصة (المستأجرون) أول إشارة إلى مفهوم الريع (RENT).

و- يفضل كاتون الزراعة الكثيفة والتي يبدو أنها كانت الشكل الأكثر انتشاراً في روما.

٢- فارون Varron (١١٦ -٢٧ ق . م)

هو كاتب وعالم في مختلف جوانب المعرفة، وفي كتابة (الاقتصاد الزراعي)، يوضح فارون وبين ضرورة تزايد الاهتمام بتكثيف الزراعة وانتشار العلاقات البضاعية- النقدية، ويدعو إلى أقامة الزراعة على أسس عملية، ويتفق مع كاتون حول قرب الأسواق، إلا أنه يدعو الفلاحين للاهتمام بتقلبات أسعار السوق من اجل

ضمان اكبر ربح ممكن، كما يرى أن النشاط الزراعي يتكون من شقين نباتي وحيواني، ولهذا يعد الرعي وتربية المواشي مصدراً للدخل وأدوات للإنتاج.

وبخلاف كاتون الذي لم يميز بين الناظر والعبد، فأنه يرى في مهنة الناظر مهنة ليست عادية، ويجب أن يشغلها أشخاص مثقفون، حتى يكونوا قادرين على زيادة إنتاجية عمل العبيد، من خلال الاهتمام بالحافز المادي بجانب الحافز المعنوي، ويتضح من أرائه هذه أنه قد تأثر بأوضاع روما إبان ثورة العبيد.

٣- كالوميلا columella (القرن الأول ق.م)

كاتب وعالم زراعي تضمن كتابه(في الاقتصاد الزراعي) حالة الزراعة في روما في مرحلة أزمة نظم الاستغلال العبودي، ويمكن إجمال أرائه كما يأتي:

أ- لاحظ إن تدهور الإنتاج الزراعي يعود إلى تناقص خصوبة الأرض المستثمرة.

ب- يؤكد على الاستثمار العقلاني في الزراعة وعدم السعي لشراء أراض ذات مساحات كبيرة، لأن الأرض الصغيرة المحروثة بعناية تعطي دخلا أكثر، وهو في هذا يتابع أراء كاتون وفارون.

ت - يدعو كالوميلا إلى إنتاج البضائع من اجل السوق وعدم الاكتفاء باستهلاك المنتجات الزراعية في المزارع وفي هذا يهتم بالعلاقات البضاعية- النقدية.

ث- طالب بتقسيم العمل بهدف تحسين إنتاجية عمل العبيد، وبشكل متناسب بين مختلف الأعمال، بحيث لا تزيد مجموعة العمل عن عشرة عبيد.

ج- يولي العامل المعنوي أهمية كبيرة، مما يوليه فارون في العلاقة بين السيد والعبد وصولاً إلى رفع إنتاجية عملهم، وهذا يتجسد من خلال دعوته للتشاور مع العبيد (بوصفهم أناساً أكثر خبرة).

ح- لا يختلف كالوميلا عن سابقيه بالاهتمام بالإكراه والعسف الاقتصادي من اجل رفع إنتاجية العمل.

خ- لا يشجع على توسيع ظاهرة أيجار الأرض من اجل الحصول على الريع، ويشير إلى أن الدخل المتحصل من الاستثمار المباشر للأرض اكبر من الريع.

مما سبق نلحظ أن اهتمام جميع مفكري المرحلة العبودية كان منصباً على زيادة الإنتاج (العرض)، الذي كان يشهد تدهوراً مستمراً، بسبب أن هذا النمط قد أستهلك أسباب وجوده تاريخياً.

وما يمكن قوله في التراث الإغريقي والروماني أنه يسهم في تكوين مذهبين لا يزالا حتى اليوم يشكلان اللوحة الفكرية للاقتصاد الحديث، ويمثلان القطبين الرئيسين للجدل القائم:

- مذهب الاشتراكية والملكية الجماعية (الإغريق)
- ومذهب الملكية الفردية وحرية المبادلة (الرومان).

بجانب ذلك وعلى الرغم من عدم تقديم الرومان تراثاً نظرياً كبيراً كما هو الحال عند الإغريق، إلا أن القانون الروماني له أثره في نشأة المذهب الطبيعي، ففكرة القانون الطبيعي قد احتلت مكانةً هامةً في الفكر الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر، ومبادئ القانون الطبيعي مهدت لنشوء المذهب الفردي كحرية التعاقد والملكية الفردية وحرية التبادل...الخ.

هوامش ومصادر الفصل الثالث

١- عارف دليلة وإسماعيل سفر، تاريخ الأفكار الاقتصادية، مشورات جامعة حلب، الطبعة الاولى، ١٩٧٧، ص١٤.

٢- محمد احمد الفكاك، أصول علم الاقتصاد، مكتبة الوحدة العربية المغرب، (بدون سنة)،ص٢٣.

٣ - ابراهيم كبة،مصدرسابق، ص٢٠١.

٤- محمد عبد المولى، مصدر سابق، ص٨٧.

٥- اريك رول، مصدر سابق، ص٢٤.

٦-كيسنافون الأثيني، النظام المنزلي بالروسية، ١٩٣٥، ص٢٧٠.

٧- للمزيد حول ذلك يبظر: أفلاطون،الجمهورية، ترجمة نزيهه الحكيم، دمشق،١٩٦٥.

٨- اريك رول، مصدر سابق، ص٢٤.

٩- محمد عبد المولى، مصدر سابق، ص٧٧.

١٠- عدنان عباس علي، مصدر سابق، ص١٧.

١١- اريك رول، مصدر سابق، ص٢٥.

١٢ -Adolph Blanqui , History of Economies political, Chapter-٣.

١٣- عارف دليلة، مصدر سابق، ص٢٧.

١٤- كسينافون الأثيني، مصدر سابق، ص٢٧١.

١٥- إبراهيم كبة، مصدر سابق، ص٣٦٢.

١٦- عارف دليبة، مصدر سابق، ص٢٠.

١٧- ماركس-أنجلز، المؤلفات الكاملة بالروسية، ج٣، ص٣٧٩.

١٨- كسينافون، وسائل زيادة موارد أثينا، بالروسية، ص ٨.

*- عرفت بالأكاديمية نسبة إلىاكاديموس اسم البستان الذي أنشئت فيه.

١٩- للمزيد حول نظرية المعرفة ينظر: رودك م. تشيز هولم، نظرية المعرفة، ترجمة نجيب الحصادي، الدار

الدولية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر- كندا ١٩٩٥.

** يعلق جان جاك روسو على المنطق الارسطو طاليس في العبودية قائلا. إن أرسطو على حق لو لم يتخذ المعلول محل العلة فلا شيء أكثر صحة من كون الإنسان الذي يولد للعبودية ويخسر العبيد كل شيء بإيقافهم حتى الرغبة في الخروج من العبودية، وقبل روسو بأكثر من عشرة قرون قال الخليفة الراشد عمر بن الخطاب (رض) قولته المشهور(متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا).

٢٠- ماركس- أنجلز، مصدر سابق، ص٧٠.

٢١- لبيب شقير، مصدر سابق، ص٢٤٦.

٢٢- إبراهيم كبة، مصدر سابق، ص٣٦.

*** يعتقد بعض الكتاب إن إشارة أرسطو إلى السعر غير العادل تحمل معها الاعتقاد بوجود سعر عادل، ولما كانت الأفكار الكنيسة قد أنهلت من معين الفكر الإغريقي، فهذا يعد جذرا" تاريخيا" لفكرة السعر العادل والأجر العادل عند السكولائيين عموما" وتوما الإكويني بخاصة.

٢٣-اريك رول، مصدر سابق، ص ٣١.

٢٤- عدنان عباس علي، مصدر سابق، ص٢٣.

٢٥- عارف دليلة، مصدر سابق، ص ٣٧.

الفصل الرابع

الفكر الاقتصادي الأوربي الوسيط

الفصل الرابع

الفكر الاقتصادي الأوربي الوسيط

تمهيد

ثمة اتفاق عام إلى حد ما على أن الألف سنة الممتدة بين سقوط روما وسقوط القسطنطينية، تمثل العصر الأوربي الوسيط،، مثله مثل أية مرحلة تأريخية، يبدأ بأحداث لها تأثير على تشكيل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ففي سنة ٤٧٦م سقطت روما بأيدي الجرمان، وانتهى هذا العصر بأحداث مماثلة خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر[1]، لتفسح المجال لدخول عصر جديد.

يصف الباحثون الأوربيون أن هذه الحقبة تعد أظلم حقبة في تاريخ أوربا، ليل طويل تلا الغزوات الجرمانية التي قضت على الحضارة الرومانية، حيث انتقل فيه القسم الأوربي من نعيم الحياة الناعمة بسلم الرومان إلى حياة اقتصادية مغلقة، وأقيم نظام إقطاعي علماني وإكليري، بينما كانت المناطق مسرحاً للنزاع وتسلط.

إن العصر الوسيط كان امتداداً طبيعياً للعصر القديم، وتمهيداً طبيعياً للعصور الحديثة، وأن عناصره الأساسية (خاصة توزيع الملكية وعلائق الاستثمار والتوزيع)، نشأت في الفترة الأخيرة من عهد الإمبراطورية الرومانية، إن حالة التداخل بين النظم الاقتصادية حالة حقيقية، فكل نظام ينشأ في أحشاء النظام السابق له لهذا فأن العصر الوسيط يمثل حلقة ضرورية في تطور النظام الاجتماعي المعاصر، ولا يمثل كما يزعم بعض الباحثين (الليبراليين) فراغاً في تاريخ الإنسانية[2].

حالة النشأة والولادة لنظام اقتصادي ما، لا تتم بتحديد زمني قاطع وبدفعة واحدة، بل يمكن بيان سيادة هذا النظام عندما يهيمن نمط إنتاجه على مجمل التشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية، وعليه فأن بدايات تبلور هذا النظام كانت عميقة في النظام العبودي، ولكن ظهورها بوضوح جاء في ظل أزمة المجتمع العبودي

(أزمة الإمبراطورية الرومانية)، التي تمثلت بالعامل الموضوعي، التناقض الأساس بين علاقات الإنتاج العبودية التي استنفدت أغراضها التأريخية، وبين مستوى تطور القوى المنتجة وخاصة قوة العمل، بجانب تضافر عوامل اقتصادية أخرى منها، فتور حيوية البرجوازية الصغيرة (المنتجون المستقلون في الزراعة والصناعة)، نتيجة نظام الضرائب القاسي وتحولهم إلى عبيد، بجانب نضوب ينبوع المستعبدين من أمم العالم الأخرى وشعوبه، مما أدى إلى ندرة العبيد، بجانب ذلك فأن جزءً ضئيلاً فقط من عمل العبيد ونتاجهم، كان يخصص لتجديد الإنتاج، مما جعل تطوره من جراء ذلك بطيئاً جداً.

هذا يتضح في القرون الثلاثة الأخيرة من عهد الإمبراطورية الرومانية، إذ اتسمت الحالة الاقتصادية بهبوط عام في الإنتاج، اختلال في التجارة، خراب الأقاليم، انخفاض عدد السكان، انقراض الحرف، الهجرة الواسعة من المدن إلى الريف نتيجة الطابع الاستغلالي الوحشي.

في ظل أوضاع كهذه بدأت حركة واسعة لتحرير العبيد في النظام، مع توزيع الأملاك العبودية الكبيرة بعد تجزئتها إلى قطع صغيرة على فقراء الأحرار والمستعبدين، بعد ربطهم بالأرض بصورة عضوية وإلزامهم بعدد من الالتزامات الواجب تأديتها للمالك العقاري.

هكذا انبثق نظام إنتاجي جديد قائم على استثمار فئة جديدة من صغار المنتجين، كانت تحتل مركزاً وسطاً بين العبودية والحرية، ولم تعد علاقتها بالطبقة المستثمرة علاقة مباشرة قائمة على الإكراه الشخصي السافر، بل علاقة غير مباشرة جوهرها الارتباط الكامل بالأرض(بحيث يتم بيعهم معها)، ومن سماتها الجمع بين الإكراه المادي والإكراه الاقتصادي، تلكم هي فئات (الكولون) التي كانت السلف الحقيقي لأقنان القرون الوسطى الإقطاعية.

هكذا نمت في أحضان المجتمع العبودي علائم تشكل لعناصر نمط إنتاجي جديد بشكل بطيء، لم تتحدد ملامحه تماماً، لذلك يمكن القول أن هناك مرحلة انتقالية بين أفول نمط إنتاج واكتمال نظام إنتاج آخر.

المبحث الأول

طبيعة وبنية المجتمع الإقطاعي

أولا: الأساس المادي للفكر الاقتصادي الوسيط

إن الأساس المادي لهذا الفكر يتمثل (من حيث جوهره) في الانقسام الكبير بين ملاك الأرض (Landlords) والأقنان (Serfs) في الزراعة ونظام الطوائف والمهن الإقطاعي في الصناعة والتجارة، فمن الثابت تاريخياً أن النظامين(نظام الأرض الإقطاعية، نظام الطوائف)، نشأ بشكل جنيني في رحم النظام الإنتاجي السابق، وتبلورا في أواخر العهد الروماني.

فنظام الأرض الإقطاعية يعد امتداداً لنظام الزراعة الروماني (Coloni) (إيجار الأرض للرقيق أو الأحرار لقاء ريع عيني أو نقدي، وبالتزامات محددة أخرى تجاه الملاكين)، وعلى وفق ذلك يظهر جوهر مجتمع العصور الوسطى في الانقسام الطبقي بين السادة والأقنان، ذلك الانقسام المستمد من صرح الضيعة الكبيرة في روما على أواخر أيامها.

وما يمكن التأكيد عليه أن ضرورات هذا التنظيم كان بعضها اقتصادياً، أملته ندرة العبيد والآخر عسكرياً وسياسياً فرضته ظروف الدفاع عن حدود البلدان، إذ بدلاً من استغلال هذه المقاطعات الكبيرة عن طريق استخدام أعداد كبيرة من العبيد (على الرغم من جاذبية الملكية الخاصة)، فقد عمد الملاك إلى تأجير جزء من أراضيهم إلى المستأجرين الأحرار أو العبيد، بجانب الرغبة في توطين المحاربين.

لهذا أصبح المستفيدون من العمل في الأرض كمالكين أو كعاملين مقيدين إلى الأرض، وبمرور الوقت بدأ تبلور نظام جديد من الاستعباد ليحل بصورة فعالة محل الرق القديم، ساعد هذا بقوة اضمحلال سلطة الملك أو الإمبراطور، مما منح مالك الأرض المزيد من السلطة في مقاطعته لتتحول إلى وحدة اقتصادية وسياسية وحتى عسكرية.

إما نظام الطوائف سواءً أكانت طوائف التجارة التي تمتد جذورها إلى التجارة الرومانية القديمة، مع بلدان الشرق أم التجارة الجديدة بين أوربا والإمبراطورية الرومانية الشرقية، أو طوائف الصناع التي هي الأخرى لها جذور ممتدة من المؤسسات المهنية الاختيارية (Collegia)، التي نشأت في مختلف المهن أواخر العهد الروماني.

ثانيا: طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

يتسم النظام الاقتصادي الإقطاعي أساساً في الانقسام الطبقي الحاد، بحيث ظلت لكل طبقة اجتماعية حقوق وامتيازات وواجبات حددت بعناية فائقة.

إما الواقع التنظيمي السياسي فكان مستنداً على سلطة الأمراء والنبلاء المطلقة ضمن حدود الضيعة الإقطاعية (التي تشكل صفة أخرى للنظام الإقطاعي)، وتحولها إلى إمارات ومقطعات صغيرة يقوم النبلاء بإدارة دفة الحكم فيها، هذه المقاطعات جرى تحويلها إلى وحدات اقتصادية وسياسية تدين بولائها إلى الملاك، في حين ظلت سلطة الملك شكلية وترتكز على نمط العلاقة القائمة بينه وبين المالك الإقطاعي، ففي أحيان كثيرة لا يستجيب الإقطاعي لرغبات الملك أو الإمبراطور إلاّ في حدود مصالحه الخاصة.

ولما كانت الزراعة هي النشاط الاقتصادي السائد آنذاك، فقد كان الإنتاج الزراعي هو المهيمن على مجمل الحياة الاقتصادية، ويؤرخ الباحثون ذلك بدءاً من القرن العاشر الميلادي الذي اكتملت فيه صيرورة هذا النظام[1].

هذا النظام هو حاصل جمعي للمقاطعات الكبيرة والعديدة المنتشرة في عموم أوربا، فكل مقاطعة هي تركيبة مستقلة وقائمة على الاكتفاء الذاتي، ويحكمها سيد يسمى (اللورد) في بريطانيا و(المركيز) في فرنسا، وهو يرتبط بالملك وهذا الملك يرتبط بالكنيسة، هذه كانت الجامع الموحد اقتصادياً ودينياً لجميع المقاطعات[2]، وعلى نطاق المقاطعة الواحدة فأن اللورد هو القوة والسلطة ويعمل فيها عبيد وأرقاء، إما الأحرار من صناع وحدادين وطحانين، فهم يعملون طوراً في الزراعة،

وطوراً آخر بأعمال حرفية وعسكرية، وهم جميعاً تابعون كخدم إلى اللورد، يتسلم منهم جزءاً صخماً من إنتاجهم ومحاصيلهم، وهو في مقابل كل ذلك يقوم بحمايتهم، فيؤدي دور القاضي أو الحكم في منازعاتهم، بالإضافة إلى ذلك فقد احتكر اللوردات طويلاً سلع الاستهلاك (عدا الملح والمعادن).

هذا الاحتكار كان قائماً في ظل نظام المقاطعة المغلقة، إلاّ أنه تلاشى عندما تطورت المبادلات الاقتصادية بين المقطعات وبين المدن، لهذا حمل ازدهار التجارة واستعمال النقود، بداية تحرر الأرقاء والعبيد وهروبهم نحو المدن[3] في نهايات مرحلة الإقطاع.

إن العودة إلى أسلوب المقايضة والتراجع الكبير في دور المعاملات النقدية، لم يؤد إلى دفع النشاط الاقتصادي إلى أمام، ومن ثم يعمل على تحفيز الفكر نحو التطور. بجانب ذلك فأن التراجع ظهر في مركزية السلطة الذي أسست له القبائل الجرمانية، ومن خلال التشريعات التي أصدرتها لإطالة عمر النظام العبودي بالقوة، من ثم (السماح بقتل العبيد، السماح للفقراء ببيع أولادهم كعبيد)، لأن هذه جميعاً لم تمنع من انهيار النظام وبدء التحولات باتجاه النظام الإقطاعي

إما في الجوانب الاجتماعية فقد اندمجت الشرائح والطبقات المستغَلة لتكون الطبقة المالكة، فيما تشكلت الطبقة المستغِلة (بكسر الغين) من الأرقاء السابقين والجدد، وأصبح الحصول على الأراضي واستخدامها، يخضع لشتى الالتزامات المترتبة عليه، سواء أكانت عسكرية (إقطاع المنفعة) أم عينية لدفع الريع فيما بعد، بجانب ذلك فأن بعض المالكين للأرض ومن أجل ضمان حمايتهم، سعوا إلى البحث عن (مولى) يقر بتبعته أو لعاهل أقوى منه ويضع نفسه في خدمته.

وفقاً لذلك توضحت معالم السلم الهرمي التراتبي المميز للتنظيم السياسي للإقطاع، وفق قاعدته الاجتماعية، ففي أعلى السلم يقف كبار ملاك الأرض (Landlords)، الذين لا يعترفون بمولى آخر عليهم سوى الملك. ثم يأتي بعدهم سادة أقل أهمية، إلى أن نصل إلى أقنان الأرض (Serfs)، في ظل هذه التشكيلة

الاقتصادية الاجتماعية يمثل الإنتاج الفلاحي الصغير وإنتاج صغار الحرفيين الأحرار، الأساس الاقتصادي لنمط الإنتاج الإقطاعي، هذا الإنتاج ليس معداً للتبادل، بل أنه معد لأغراض الاستهلاك داخل الإقطاعية، ويتم الحصول عليه من الفلاحين بالشكل الآتي[٤]:

١- إجبار الفلاح على العمل مجاناً أياماً معينة من الأسبوع في حقول سيده (السخرة).

٢- يجبر الفلاح على تسليم جزء من إنتاجه (محصول) بشكل إتاوة (Redevance).

من ذلك يمكن القول أن التبادل ما كان قائماً، إلاّ في إطار الصيغة الإقطاعية أول الأمر ثم المدينة ومن ثم الإقطاعات المجاورة، وطبقاً لذلك اتخذ الريع (Rent) شكلين هما السخرة والريع العيني، هذه العملية استغرقت وقتاً طويلاً، وتطلب إعادة ترتيب العلاقات داخل المجتمعات الإقطاعية، ففي مواجهة الحالة الاقتصادية المشار إليها أعلاه.

تركزت السلطة السياسية - الاقتصادية بيد الطبقة الإقطاعية، في حين تراجعت سلطة الملك (رمز الدولة) إلى مستوى ثانوي، وهذا أمر لم يحدث في المرحلة السابقة، التي شهدت تركيزاً متزايداً لدور الدولة(الملك أو الإمبراطور)، على قاعدة الدور الذي جسده ظهور فائض المنتوج وتزايده، والذي كانت تجري بسببه العلاقات التجارية ما بين الإمبراطورية الرومانية سابقاً والشرق، هذه العلاقات شهدت خفوتاً حاداً أبان المراحل الإقطاعية الأولى، في حين نشطت في أواخرها.

إذ لم تكن أوربا تمتلك ما تتاجر به عدا بعض السلع الصناعية الخفيفة، ولما كانت هذه الأخيرة مقتصرة على سد حاجات سوق محلية صغيرة، فأن لها بضع منتجات ذات أهمية بارزة في التجارة مع الأقطار البعيدة[٥]، لذلك فأن ما يمكن تأكيده، إن العصور الوسطى وبسبب من التنظيم الاقتصادي المغلق في الإقطاعات

وعدم تيسر فائض في الإنتاج، فقد أهملت التجارة ولم تعد تشكل أهمية كبيرة لدى الإقطاعيين.

ثالثا: خصائص النظام الإقطاعي

يتسم النظام الإقطاعي بخصائص أساسية هي[1]:

١- يقوم الأساس الاقتصادي للإقطاع على استثمار الأقنان(عبيد الأرض) من الفالحين والحرفيين المستقلين بأدوات إنتاجهم، هذه تحدد جوهر الإقطاعية لدى جميع الشعوب.

٢- تعايش الملكية الإقطاعية الكبيرة مع الاستثمارات الفردية الصغيرة الخاصة بالفلاحين والحرفيين.

٣- يتميز بالرابطة الشخصية (أي الإكراه المادي) بين السيد والقن.

٤- اتخاذ (فائض المنتوج) الذي ينتجه القن ويتملكه السيد، أشكالاً مختلفة من الريع (ريع العمل أو السخرة، الريع العيني، الريع النقدي أو جميعها على السواء).

٥- سيادة الاقتصاد الطبيعي في الريف والاقتصادي السلعي في المدن(بخاصة في المراحل الأخيرة من الإقطاع أو كما يسمى العصر الأسفل للإقطاع.

٦- تبعية القطاع الصناعي (المنزلي) للقطاع الزراعي الإقطاعي والتنظيم الإقطاعي الدقيق لحرف والتجارة (طوائف الصناع والتجار).

٧- إن القانون الاقتصادي الأساس للإقطاع، يكمن في إنتاج مقدار من فائض المنتوج، لسد حاجات السادة الإقطاعيين عن طريق استثمار الفلاحين التابعين، وعلى أساس الملكية الإقطاعية للأرض، والملكية المحدودة على الاشخاص المنتجين وهم الفلاحون الأقنان.

٨- يتسم التركيب الطبقي لهذا النظام بالسمات الآتية:

أ- الفصل الطبقي في المجتمع الإقطاعي يكون حاداً، مقسماً إياه إلى طبقتين رئيستين، هما الإقطاعيون والأقنان، والعلاقة الاستثنائية بينهما تكون جوهر النظام الإقطاعي.

ب- تتسم الطبقة الإقطاعية نفسها بتمايز كبير، إذ تترتب في سلم التبعية بين كبار الإقطاعيين وصغارهم، ففي أعلى السلم تقف طبقة النبلاء الحاكمة وطبقة كبار رجال الكنيسة، التي تمثل أكبر إقطاعيي العصور الوسطى. إما في أسفل السلم فكانت تستند على جماهير الفلاحين.

جـ- في أواخر المرحلة الإقطاعية، أصبح واضحاً امتداد التمايز الطبقي حتى في المدن الخارجة عن سلطة الإقطاع، فالفئات الحاكمة تتكون من أثرياء التجارة والمرابين والملاكين ومعلمي الحرف)، وبين جماهير الحرفيين.

٩ كانت قوى الإنتاج في القطاعين الريفي والحرفي بدائية وضعيفة جداً، ولكنها بدأت تتطور بسرعة في أواخر العهد الإقطاعي، وتصطدم بشدة متزايدة بعلاقات الإنتاج الإقطاعية.

هذه الخصائص التي حكمت المجتمع الإقطاعي ووسمته، وعليه فأن هذا النظام كان مرحلة ضرورية في تاريخ المجتمع الأوربي، بعدما استنفدت المرحلة العبودية (الرق) جميع إمكاناتها التاريخية، وليؤسس في أحشائه نظاماً أرقى منه في سلم تطور قوى الإنتاج وعلاقاته.

المبحث الثاني

المدرسة السكولائية (الكنسية)

أولا: مفهوم المدرسة

إن تعبير السكولائيين (المدرسية) يعني ببساطة أساتذة الجامعات في العصور الوسطى، وتعد الأفكار المبثوثة من هذه المدرسة أبرز المنجزات الفكرية للقرون الوسطى الأوربية، وإذا ما كان الفكر انعكاساً للواقع، فأن هذا لا يؤهل هذه المرحلة على إنتاج فكر متقدم على ما سبقه، بل نجد أن الكثير من الأفكار المهمة التي جاء بها الإغريق، قد جرى الرجوع عنها إلى الخلف في مرحلة الإقطاع.

كما أن آليات عمل الاقتصاد والسلطة كان لها دور فاعل في هذا، إذ أن نمط السلوك الاقتصادي للإقطاعي (المركيز أو اللورد) في عبيده المزارعين، يقوم على التصرف فيهم كما يشاء، ومستغلاً إياهم ابشع استغلال، وفارضاً عليهم السخرة، وتمتعه كنصف إله بحق التصرف فيهم، وكأنهم بضاعة أو أشياء تباع إلى ماركيز أو لورد آخر، حتى وأن أدى إلى التفريق بين أفراد العائلة الواحدة، له وقعه الخاص على الحياة الاقتصادية وكابحاً أية إمكانية لتطور قوى الإنتاج، ومستبدلاً النشاط الفكري والثقافي الذي ساد عند الإغريق بالجهل والخمول الفكري وشيوع الميتافيزيقيا[٧].

ومما لاشك فيه أن للكنيسة الكاثوليكية دوراً محورياً مهماً في تطوير الفكر الاقتصادي والاجتماعي إبان تلكم المرحلة، على الرغم من الطغيان والسيطرة التي مارستها هذه الكنيسة على مجمل مفصل الحياة، إلا أنها استطاعت أن تنجب جيلاً من المفكرين وعلماء اللاهوت، الذين انكبوا على دراسة مختلف القضايا والمسائل الدينية والفلسفية والأخلاقية.

فمـن خـلال مصـادر أساسـية مختلفـة في اتجاهاتهـا ومعطياتهـا، تشـكلت مدرسـة فكريـة (السكولائية)، التي حاولت المزاوجة ما بين هذه المصادر لبناء جهاز مفاهيمي يطال تفسيره لأغلب مفردات الحياة الاقتصادية آنذاك.

فلا غرابة أذن في أن يكون للكنيسة نفوذ سياسي وروحي واقتصادي لا يضاهى، فهي تستمد سلطانها الديني والدنيوي من خلال الهيمنة الروحية، وامتداد سلطانها وملكيتها على أراضٍ شاسـعة في القارة الأوربية من جهة، بحيث عدت الكنيسة أكبر الإقطاعيين آنـذاك، واحتكارهـا شـبه المطـلق للتعليم والإشراف عليه، سواء في الأديرة أم في المدارس العليا والجامعات من جهة أخرى، لهذا نلحظ أن هذا الفكر قد أبدى عناية فائقة بالقضـايا الدينيـة الصرف(الثيولوجيـة)، وعـلى القضـايا المتصـلة بنظرية المعرفة.

إذ لا نجد في مؤلفـات كبـار سـكولائي هـذه المدرسـة مـن مثـل أريجينيـا Erigena وأبـلارد Ablard والقديس أنسلم St. Anselm وجنا السالسـبري، أيـة إضافة للاقتصـاد التحليلي تسـتحق التسجيل، إلاّ فيما يخص ملاحظتين مهمتين هم[٨]:

الأولى : ما يسمى بالاتجاه أو الخيط الأفلاطوني Platonic streak

الثانية: الاتجاه أو الخيط الفردي.

فالفكر السكولائي انصرف كلية في هذه الحقبة تحت طغيان النفوذ الأفلاطوني المباشر أو غير المباشر (عن طريق فلسفة القديس أوغسطين)، إلى معالجة مسألة الكليـات والجزئيـات، أي طبيعـة المفاهيم أو الأفكار المجردة Univernaliea.

وقد تعاقبت مدرستان فلسفيتان في إطار هذا الفكر، هما المدرسة الواقعيـة Realist والتـي تعتقد بوجود المفاهيم العامة فقط دون أفرادها، إمـا المدرسـة الاسـمية Nominalist فأنهـا تنكـر واقعية الأفكار العامة والمجردة ولا تعترف إلاّ بوجود الأفراد[٩].

مما حدا هذا بالسكولاني الكبير أبلار (١٠٧٩-١١٤٢) إلى محاولة التوفيق بين الرأيين، من خلال التمييز بين الوجود الحقيقي للكلمات في الذهن الإلهي، والوجود التجريدي في الذهن البشري، إن الجدل الاسمي- الواقعي في العصر الوسيط، كان التعبير النوعي الخاص للجدل المادي - المثالي، الذي ظل يوشح تاريخ الفلسفة ككل.

وبدءاً من القرن الثالث عشر ظهر اتجاه قوي في الإطار الفكري، فيما يتعلق بالثيولوجيا والفلسفة، وأكبر من أسهم في هذا هم اكروستست Grosseteste واسكندر الهيلسي والقديس بونافنتورا وحنا السكوتلندي، هؤلاء جميعاً هم من المدرسة الفونسيسكانية، فيما مثل المدرسة الدومينيكانية ألبرت الكبير وتلميذه اللامع توما الإكويني.

إلاّ أن ما يميز هذه المرحلة الفكرية من ناحية التحليل الاجتماعي والاقتصادي، هو بعث الفكر الأرسطوطاليسي، من خلال إسهام الفكر العربي واليهودي في تسريب الأفكار الأرسطوطاليسية بالتدريج إلى الفكر المسيحي العربي، فقد أسهمت كتابات الفيلسوف الطبيب ابن سينا (٩٨٠-١٠٣٧) والفقيه الفيلسوف ابن رشد (١١٢٦-١١٩٨)، واللاهوتي الفيلسوف ابن ميمون (١١٣٥-١٢٠٤) إسهاماً بارزاً في هذا المجال[١٠].

على الرغم من أن بعض الشروح العربية لأرسطو رفضها السكولائيون، خاصة المتعلقة باللاهوت ونظرية المعرفة، إلاّ أن الفكر الأرسطوطاليسي قد فتح آفاقاً جديدة وواسعة أزاء السكولائيين، مما سهل لهم عملية شق دروب جديدة لا في ميدان الميتافيزيقا وحدها، بل على الأخص في ميادين أخرى، تعد بكراً تماماً في العلوم الطبيعية والاجتماعية.

على أن الربط بين إرث أرسطو والفكر السكولائي له ثمنه الباهظ فيما بعد، إذ وجه العلمانيون الذين يكنون العداء للكنيسة الكاثوليكية النقد ليس للفكر السكولائي، بل إلى وعائه الخاص (فكر أرسطو).

وهـذا يتضـح مـن أعـمال الفيلسـوف والريـاضي الكبـير بيـير كاسـندي Gassendi (١٥٩٢-١٦٥٥)، مستبدلاً فكر أرسطو بفكر أبيقور (٣٤١-٢٧٠ ق.م)، فعدوا أرسطو نموذجاً للعقم الفكري وتجسيداً للفكر القديم البالي، حتى أن الطبيب والكيمياء الألماني باراسلس Paracollus (١٤٩٠-١٥٤١)، أحرق كتب أرسطو قبل البدء بمحاضراته الطبية[١١]، كما أن غاليليو في محاورته الشهيرة مع أرسطو حول النظام الشمسي جعل من خصمه شخصاً هزلياً لا أكثر.

فيما أفصحت المراحل الأخيرة من المرحلة الإقطاعية إبان القرن الرابع عشر، عن استيعاب الفكر السكولاني جميع بوادر الرأسمالية الناشئة حينذاك، ومن ثم فأن السكولانيين المتأخرين، كان جل اهتمامهم منصباً على تحليل فكرة (الصالح العام) وتفسيرها بروح فردية صرف، أي بمعنى إشباع الحاجات الاقتصادية للأفراد (كما يرى ذلك شومبيتر).

بجانب استفادة الباحثين والمفكرين الأوربيين من قراءة فلسفة ابن رشد، التي كان يطلق عليها بالفسفة الرشدية، وهي فلسفة أقامت لسلطان العقل مكاناً متميزاً، وتطالب بتقبل العقل دون سواه، وهذه هي حجر الزاوية في عصر التنوير والنهضة، التي أسست فيما بعد لتقويض سلطتي الإقطاع والكنيسة.

ثانيا: المصادر الرئيسة للفكر الاقتصادي المدرسي (السكولاني)

من المعروف جيداً أن الفكر المدرسي (السكولاني)، كان يستند على دعائم فكرية أساسية، حاول هذا الفكر إقامة قواعد توفيقية (Conapromises) فيما بينها، وفي ظل مبادئ أطلق عليها المدرسية[١٢] هي:

- كل ما جاء بالكتاب المقدس وأقوال رجال الكنيسة فهو حق.
- كل ما قال به أرسطو مما لا يناقض ذلك فهو حق.
- كل ما أفضى إليه العلم مما لا يناقض هذا أو ذاك فهو حق.

مما يؤكد أن المنابع الرئيسة لهذا الفكر الذي حمل لواءه توما الإكويني على وجه التحديد يتكون من:

١- الكتاب المقدس والتعاليم الدينية

يقصد بذلك تعاليم السيد المسيح (ع) وأقوال الحواريين الأوائل وكتاباتهم، وقد كانت هذه التعاليم من دون شك الأساس النظري للسكولائية، والمصدر الرسمي الوحيد لأفكار الأخوة والمساواة والزهد..الخ التي وضعت– انطلاقاً منها- النظريات في ذلك العهد.

إلاّ أن مقتضيات تكييفها مع واقع المؤسسات الإقطاعية، هو الذي دفع السكولائيين إلى الرجوع للفكر اليوناني من جهة، وعلى وضع تفسيرات جديدة للتعاليم المسيحية، خرجت بها عن معانيها الأولى، ومن هنا نشأ المصدر الثالث للفكر الوسيط وهو تعاليم آباء الكنيسة.

أ- العهد القديم

ومنها ما جاء بسفر الخروج، الإصحاح ٢٢(أن أقرضت فضة لشعبي الفقير الذي عندك فلا تكن له كالمرابي، لا تضعوا عليه ربا، إن ارتهنت ثوب صاحبك فإلى غروب الشمس ترده له، لأنه وحده غطاؤه، هو ثوبه لجلده، في ماذا ينام)[١٣].

ب- العهد الجديد

وهنا تشمل تعاليم السيد المسيح(ع)، حيث يقول (ع) للأغنياء (بع كل مالك ووزع على الفقراء فيكون لك كنز في السماء وتعال اتبعني)[١٤].

ت- التعاليم الدينية

والمقصود بذلك أقوال الحواريين الأوائل وكتاباتهم، ففي القرن الرابع الميلادي نجد أن (القديس امبرواز) يعلن أن (حق الملكية العامة قد أوجدته الطبيعة، إما حق الملكية الخاصة فقد أوجده التعسف)، وجاء بعده أوغسطين أكبر مشرعي

المسيحية في عصورها الأولى، ومن أقواله(إلا فليعلم الذين خالفهم الدهر فحفهم بمظاهر الثروة والجاه، إن إرادة الله هي أن يتمتع الجميع بخيراته، فالله يوزع أشعة الشمس على جميع الناس، وينزل الغيث على جميع الحقول بدون تمييز.. لو علم الأغنياء ذلك ونفذوا إرادة الله بإشاعة السعادة واليسر بين أفراد الشعب، لكانوا أغنياء في الدنيا وأغنياء في الآخرة)[١٥].

يلخص الباحث Lewis H. Haney مبادئ العقيدة المسيحية، والتي أثرت تأثيراً مباشراً في الأفكار الاقتصادية للقرون الوسطى[١٦]، بما يأتي:

(أولا) تقوم المسيحية بأعمام الأخوّة التي تتجاوز المجتمع والدولة ويعتنقها كل الناس بغض النظر عن طبقاتهم.

(ثانيا) ترى المسيحية واستناداً إلى مبادئها الأساسية، إن الرجال هم إخوان، حتى وأن كانوا غير متساوين طبقياً.

(ثالثا) اعتماداً على ذلك فقد تمت إدانة العبودية بشكل كامل أو جزئي، إذ عد انتساب العبيد إلى المسيحية إيذاناً بأنهم أصبحوا أحراراً.

(رابعا) إن العلاقة الوثيقة مع مبدأ الأخوة والحقوق المتساوية هي فكرة المجتمع الطبيعي للملكية.

(خامسا) إن إحدى التعاليم المسيحية تهتم، وبشكل ملفت للنظر بكرامة العامل كما أصبحت القيم المثالية قوة تعمل على الاعتراف بهؤلاء الذين يأكلون الخبز من عرق جبينهم.

(سادسا) إن الفضيلة والصدقات هي من بين الفضائل الدينية، وبهذا عدت الفضيلة واجباً، كما يمثل اعترافاً بالتفاوت الاجتماعي.

(سابعا) إن المسيحية هي قوة للتطهير، وتدعو إلى التماسك الاجتماعي بدءاً من العائلة.

٢- التعاليم الكنسية

يجمع الباحثون في تاريخ الأفكار الاقتصادية على أن الكنيسة أدت دوراً محورياً في صياغة الفكر الاقتصادي الوسيط، وإن رجالاتها هم الذين قاموا بمهمة تكييف التعاليم المسيحية، لتكون متوائمة مع مستلزمات النظام الإقطاعي، وإن الكنيسة قد نجحت إلى حد كبير في القيام بهذه المهمة التاريخية حتى أواخر العهد الإقطاعي.

ففي العهد القديم نجد التأكيد المسيحي يركز على دفع الأجر المستحق للعامل قبل غروب الشمس (لا تظلم أجيراً مسكيناً وفقيراً من إخوتك أو من الغرباء الذين في أرضك.. في يومه تعطيه أجرته ولا تغرب عليها الشمس لأنه فقير وإليها حامل نفسه لئلاً يصرخ عليك إلى الرب فتكون عليك خطيئة)[17]، وما نجده في العهد الجديد هو تأكيد على ذلك مع الأخذ بالعدالة (كل واحد سيأخذ أجرته بحسب تعبه)[18].

من ناحية أخرى أكدت التعاليم المبثوثة في العهد الجديد، إن العامل يجب أن يُدفع له المبلغ الذي يضمن له مستوى العيش(ثم يقول أيضاً للذين عن اليسار اذهبوا عني يا ملاعين إلى النار الأبدية المعدة لإبليس، وملائكته لأني جعت فلم تطعموني، عطشت فلم تسقوني، كنت غريباً فلم تأووني، عرياناً فلم تكسوني، مريضاً ومحبوساً فلم تزوروني..)[19].

ومع تنوع المتطلبات الأساسية المعيشية لإنسان العصور الوسطى، فقد قفزت مسألة أجور العمال الى الواجهة، الأمر الذي أدى للبحث عن نظرية توفيقية للوصول إلى نظرية للأجور، فكانت جهود توما الإكويني واضحة في بلورة نظرية الأجر العادل.

٣- الفلسفة اليونانية

ظلت الفلسفة اليونانية تمتلك بريقاً خاصاً في أوربا العصر الوسيط، ولتؤدي دوراً هاماً في صياغة أفكار المدرستين الاقتصادية، إذ قبل السكولائيون الأفكار

التي جاء بها أرسطو كافة من مثل الملكية الخاصة والتجارة والفائدة والنقود ومفهوم الاقتصاد بجانب أقوال السيد المسيح(ع)، وما جاء به الكتاب المقدس من المقدمات المنزهة عن الأغراض الدنيوية، لذلك فأن آراء أرسطو وأقواله صادقة فقط في اللحظة التي تتوافق فيها مع النصوص الدينية وأفكار السيد المسيح (ع)، وهي ليست كذلك في اللحظة التي لا تجد لها انطباقاً كلاً أو جزءاً.

لهذا فأن منهج البحث لدى المدرسين (وفي مقدمتهم توما الإكويني)، هو عبارة عن جدل منطقي من بديهيات ويتدرج إلى نتائج محددة.

إذ قبل توما الإكويني الإيحاءات ذات الطابع الديني من الفلسفة بقدر توافقها مع التعاليم المسيحية، ونبذ الإيحاءات التي تعطي للعقل سلطاناً أكبر من النص، وتبعاً لذلك توصف (الاكوينية)، بأنها نظرة توفيقية لكونها حاولت إرضاء نزعات المتشددين من رجال اللاهوت من جانب، ونزعات العقليين من جانب آخر)، إن جاز التعبير من جانب آخر، غير أن هذه النظرة رفضها وحاربها النهضويون كونها نظرة غير علمية، ولا متماسكة كما يقتضي المنطق.

المبحث الثالث

أبرز أعلام المدرسة (السكولائية)

توماس الإكويني Thomas Aquini (١٢٢٥ - ١٢٧٤)

أولاً: حياته[٢٠]:

ولد توماس الإكويني في نهاي عام ١٢٢٤ وبداية عام ١٢٢٥ في منطقة Roccasecca، وكان الأخ الأصغر من أحد عشر فرداً تتكون منهم عائلة Landulfo، وهي إحدى العوائل المعروفة في جنوب إيطاليا. أمه الكونتيسة Teodora، وكان الأب والأولادد متورطين في الصراع مع فردريك الثاني والبابا سوفي عام ١٢٢٩م، وبعد الاستقرار السياسي الذي تلا هذه الحقبة، كان توما الإكويني في سن الخامسة، فأرسله والده إلى إحدى المدارس الدينية، أملاً في أن يصبح قساً، فدام بقاؤه فيها تسع سنوات.

وفي عام ١٢٣٩م هاجم الإمبراطور مرة ثانية مونت كازينو، رجع على أثر ذلك توما الإكويني إلى عائلته، وبغية إكمال دراسته التحق بالجامعة في نابولي ما بين ١٢٣٩-١٢٤٣م، بعدها (١٢٤٤م) انظم لطائفة الدومنيكان، مما لاقى معارضة شديدة من إخوته وصلت إلى حبسه لمدة عام، ثم أطلق سراحه بعد مناشدة من الدومنيكان، ذهب بعدها إلى باريس عام ١٢٤٥م كيما يدرس علم اللاهوت، وكان أستاذه ألبرت الكبير الذي كان يُعرف بأنه من أكثر المتأثرين بأرسطو، لاسيما وأن جميع أعمال هذا الأخير، قد حصلت عليها جامعة باريس من المصادر العربية، في عام ١٢٥٢م أدخلت الجامعة توما الإكويني في التدريس لإلقاء المحاضرات في علم اللاهوت.

تمتع توما الإكويني في الجامعة بشعبية كبيرة كمدرس، إذ يسجل أحد طلبته (إن توما الإكويني أوجد طريقة واضحة وجديدة في التحقيق العلمي، ولإطلاعه الواسع فقد طور الحقائق المعروفة، وفي عام ١٢٥٩م عاد توما الإكويني إلى إيطاليا

ليتفرغ إلى ترجمة أعمال أرسطو)، ونظراً لاشتداد حدة الصراع حول أفكار أرسطو في جامعة باريس، استدعى توما الإكويني، فاستطاع أن يوفق بين الاراء المتصارعة، وأن يعود إلى التدريس مرة أخرى

عاد إلى إيطاليا عام ١٢٧٢م، ليعمل على تنظيم المناهج الخاصة بعلم اللاهوت، بعد ذلك بعام توقف بشكل مفاجئ عن الكتابة معللاً ذلك (بأن هناك شيئاً قد سيطر عليه وتأثر به) وأزاء ضغط المناشدات له بالعودة إلى الكتابة، قال (أنا الآن لا أستطيع أن أقدم شيئاً آخر، لأني اكتشفت بأن كل ما كتبته، هو عبارة عن قشة وأنا الآن انتظر نهاية حياتي)، في آذار من عام ١٢٧٤م توفي توما الإكويني، تاركاً مؤلفات عديدة كان أبرزها، الخلاصة اللاهوتية والخلاصة ضد الأمم.

ثانياً: النظرات الاقتصادية

١- علم الاقتصاد

على الرغم من أن الاقتصاد اكتسب صفة العلم في مرحلة لاحقة، طبقاً للطريقة(الأسلوب-Method) المنظمة للبحث، والتجريد في تفسير ما هو حادث واستكشاف ما يحث مستقبلاً، من ثم وضع قواعد محددة تكسبه صفة العلم، وهو ما بدأه وليم بتي (W. Petty) (١٦٣٢-١٧٠٤م) في أول دراسة منظمة للقوانين الاقتصادية.

إلاّ أن الاقتصاد يعد علماً في نظر معظم المتأثرين بالفكر المسيحي، وهو عبارة عن مجموعة قوانين ليس بمعنى القوانين العلمية التي نعرفها الآن، وإنما بمعنى القواعد الأخلاقية التي تستهدف إدارة النشاط إدارة صالحة، هكذا تصبح القواعد الأخلاقية معتمدة على أساس من اللاهوت المسيحي من جهة، وعلى قبول أفكار أرسطو التي ترفض جميع الأساليب الاقتصادية المؤدية إلى عدم المساواة أو مجافاة العدالة، وتستنكر الجشع والطمع في المعاملات الدنيوية.

يعتقد توما الإكويني أن كل عمل أو حركة للكائنات الناطقة كافة وغير الناطقة على السواء، موجهة نحو غاية أو خير ما، ويتمثل هذا الخير عند الكائنات

الناطقة، في التفكير الذي يمكن الانتباه لـه وتقصـد إليـه الأرادة تحـت تـأثير العقـل العلمـي، فثمـة غايات كثيرة يلتمسها الناس(كالثراء، الشرف، السلطان، اللذة)، ولكن ليس من بينهـا جميعـاً واحـدة ترضي الإنسان وتهبه القناعة، وتوفر له أسباب السعادة، هذه هبة اللـه تعالى للبشر، والعلـة الأولى لكل موجود والمبدأ الثابت لكل حركة، وعلى هذا فأن الخير الأسمى للإنسان هو اللـه نظريـاً، ومـن حيث الشعور الذاتي هو السعادة التي تستمد من حب الإنسان لرؤية كماله تعالى.

ولئن كان هناك نوع أدنى من السعادة يتحقق في هذه الدنيا في وجود إنساني، فإنه يتمثل في الفضيلة والصدقة، في حين تظل السعادة العليا للإنسان مرتبطة باللـه سبحانه وتعـالى، لا يهبهـا إلاّ من أوتي قلباً سليماً وأهلته لها أعماله الصالحة[٣٦].

٢- الملكية الخاصة

استندت نظرة توما الإكويني إلى الملكية الخاصة على الرفض الأوغسطيني و لمسيحي لحـب التملك، فيصف تملك الأحوال، بأنه غير عادل وهو ناجم عن عدم المساواة، فهنـاك مـن هـو بحاجـة لها، وآخر لديه الكثير، أنها تستحوذ على عواطفنا من خلال جذب الثروة المتنوع.

إلاّ أن هذه الأفكار عن الملكية في أواخر العصور الوسطى، تتعارض بشدة مع نظام اقتصادي يقوم على الملكية الخاصة، وهنا حاول توما الإكويني إيجاد حل توفيقي، فهـو لم يرجـع إلى الحقـوق غير المعتبرة، التي سلم بها القانون الروماني، الذي بـدأ يسـترد مكانتـه مـن جديـد، ووجـد في تفرقـة أرسطو بين قوة الاقتناء وقوة الاستعمال فصلاً هاماً بين وجهين من وجوه الملكيـة [٣٥]، فـالأول أضـفى حقوقاً على الفرد، والحجج التي أدلى بها توما الإكويني دفاعـاً عنـه، هـي الحجـج التـي لقيناهـا في هجوم أرسطو على أفلاطون، وفرض الآخر التزامات على الفـرد مـن أجـل مصـالح الجماعـة، وهكـذا فالذي يقرر ما إذا كان نظام الملكية صالحاً أم شريراً، هو طريقة استخدامها وليس النظام ذاته.

يرى توما الإكويني أن المهم ما يحدث بعد الحياة الدنيا، فأي سلوك فيها إنما يظـل محكومـاً عليه بمدى قدرته على الخلاص في الآخرة (لأن هذه الحياة تقود إلى حيـاة أخـرى مباركـة في السـماء كهدف نهائي.. والثروة جيدة إذا ما كانت وسيلة بلـوغ نهايـة جيـدة، والفقـر غـير جيـد عمومـاً، إلاّ عندما يحرر الفرد وعن طريق الفضيلة والترفع عن كل ما يعيق الحياة الروحية)[٣٢].

لم يكن توما الإكويني على استعداد للسير بعيداً بتقييد حقوق الملكية، لئلاً يصـطدم بضـغط الواقع، الذي بدأ يتبلـور باتجـاه قبـول الملكيـة مـن ناحيـة وفقـدان الجانـب التـوفيقي في فسـفته الاقتصادية من جهة أخرى، فالملكية عنده ظلت مهمة وضرورية وطبيعية في حياة الإنسان، وهي لا تتناقض مع القانون الطبيعي، لأنها من صنع الإنسـان، لذلك نراه يدعو غير المالكين إلى عدم التـذمر من واقعهم، الذي لا يملكون فيه شيئاً. فالملكية مـن صـنع الإنسـان واختراعـه، فهـي مسـألة تـرتبط بالحياة الدنيا التي هي حياة قصيرة مقارنة بالحياة الأبدية.

لهذا يركز توما الإكويني جل اهتمامه على الحياة الآخرة، ويعدها الهدف الذي يسـعى إليـه لأنها تمثل خلاصه الروحي، وعلى الرغم من إشارته إلى أن الدفاع عن الملكية الخاصة مـن أي إنسـان تعني التراجع عن بعض ما جاء به الكتاب المقدس حول الثروة والفقـر، إلاّ أن هـذا لا يعنـي إطلاقاً الابتعاد عن الثروة ورفضه للملكية الخاصة، إذ أنه يحدد السـلوك الإنسـاني في ظـل الملكيـة، بحيـث تكون تصرفات الإنسان عادلة حتى ولو ضم هذا الأخير جزءاً من الـثروة العامـة إلى ثروتـه الخاصـة، فما عليه إلاّ أن يقدم جزءاً من هذه الثروة إلى الأفراد.

على هذا الأساس أباح توما الإكويني الدفاع عن الملكيـة الخاصـة وطلـب مـن الدولـة تـوفير الحماية لها، حتى ولو أدى ذلك إلى القتل، عندما يحاول قسم الاستحواذ على ما في أيدي جيرانه[٣٣].

في هذا يحاول توما الإكويني إحداث تمازج قوي بين الرؤية الدينية والفلسـفة الأرسطوية الأخلاقية. فهـو لم يخـرج عـن عالمـه الـديني اللاهـوتي، ويحلـل موضـوع

الملكية في ضوء طريقة الإنتاج، وما يترشح عنها من علاقات تربط الناس بعضهم ببعض، من خلال عملية إنتاج الخيرات المادية، بل يظل أميناً على أن الملكية ما هي إلاّ عقوبة على الخطيئة الأولى التي اقترفها الإنسان.

٣- العمل

يركز توما الإكويني ابتداءً على العمل ويعظم منزلته فيعرفه(بأنه النشاط البشري الذي يحصل من خلاله الإنسان على سبل المعيشة بشكل قانوني سواء باستخدام يديه أو قدميه أو لسانه، فالعامل مثلاً يستخدم يديه في العمل)[٢٤]، ويخضع توما الإكويني العمل اليدوي إلى أهداف عدة هي[٢٥]:

أ- الحصول على الغذاء وبذا يصبح وسيلة أساسية لا يوجد بديل عنها لتحقيق ذلك.

ب- يهدف العمل إلى إزالة الخمول الذي هو أساس الشر، ووفقاً لهذا يعد العمل امتحاناً للجسد الذي ينهكه الصوم، وبجانب العمل يرى الإكويني أن قراءة الكتب المقدسة والتفكير في كيفية الخلق والحرب عوامل أخرى لإزالة الخمول.

جـ- أنه يهدف إلى كبح الشبق لأنه يتعب الجسد.

د- يعطي العمل الفرصة للقيام بالتصدق، هذه تعد فكرة مركزية لدى الإكويني والسكولائيين وسمة أساسية لبلوغ الحياة الآخرة وسعادة.

ثم تتبدى نظرة الإكويني نحو توجه الرسل إلى العمل اليدوي، فيرى فيها أنها أما من أجل الضرورة إذا لم تكن لديهم وسيلة أخرى للحصول على المعيشة، أو عمل زائد يقوم به الرسول لثلاثة أسباب هي[٢٦]:

أولاً: حرمان الرسل الدجالين من ذريعة الوعظ لأنهم يمارسون ذلك للحصول على الفائدة الدينية.

ثانياً: لتجنب أثقال كاهل أولئك الذين كان يعضهم الرسول.

ثالثاً: لعرض إعطاء الواهتين درساً في العمل.

على أن سلوك الرسول هذا لم يكن ملزماً حتى للمتدينين، طالما أنهم ليس ملزمين بالعمل الرائد، فالنظام هو نظام طبيعي يحدد طبيعة الأعمال والوظائف المنوط بالأشخاص، فالمؤهلون منهم بالمعارف يقرر لهم النظام الطبيعي أعمالاً تتفق مع مؤهلاتهم الطبيعية، فيما يقرر لغيرهم أعمال أخرى (هذه الأفكار مستوحاة من الفكر الأرسطوي)، لذلك يعتقد توما الإكويني بأن تقسيم العمل (Division of labure) يعد ظاهرة طبيعية خالدة.

٤- الأجر العادل

هناك رأيان في تفسير نظرية المدرسيين لهذا الموضوع، الرأي الأول يذهب إلى أن نظرية السعر العادل للأسباب الآتية:

أ- إن الأجور كانت في العصور الوسطى أهم عنصر في نفقة الإنتاج، لذلك فهي تحدد القيمة ومن ثم السعر العادل.

ب- إن السعر العادل في جوهره هو تطبيق للأجر العادل(نظرية الأجر العادل)، وهي نتيجة حتمية أو تطبيق جزئي لنظرية السعر العادل.

والأجر العادل يعني في نظر المدرسيين(هو الأجر الذي يمكن العامل وعائلته من العيش بكرامة معقولة في المستوى الحياتي المناسب لمركزه الاجتماعي الخاص)[٣٧]، أي المستوى الذي وجد نفسه فيه أو بعبارة أخرى أن نظرية الأجر العادل، هي- كنظرية السعر العادل- محاولة لتسويغ لاهوتي للوضع الحقيقي للعمال في القرون الوسطى.

فيما يرى الكثير من الباحثين في موضوع الفكر الاقتصادي، إن نظرية السعر العادل هي حجر الزاوية في الفكر الاقتصادي الوسيط، وأن جميع المتغيرات الاقتصادية (الأسعار، الأجور، الفائدة، الملكية)، كانت تناقش ضمن نطاق مفهوم

(العدالة) المستند بدوره على فكرة (المساواة) في المسيحية الأولى. ويمكن تلخيص بيان أوجه نظرية السعر العادل لدى توما الإكويني بالآتي:

الوجه الأول: إن (العدالة) الضرورية في تحديد السعر هي العدالة التبادلية دون التوزيعية، أي العدالة التي تحدد بين الجزء والجزء (وهذه إشارة إلى شيوع نظام المقايضة)، وليست تلك التي تحدد العلاقة بين الجزء والكل، وهذا التمييز بين وجهي العدالة هو تمييز أرسطو طاليسي.

الوجه الثاني: العدالة التبادلية تعني(المساواة) بين المقياس هو النقود، وبتعبير آخر أن المساواة في التبادل تعني المساواة في القيم المتبادلة. هكذا فأن نظرية السعر العادل لدى الإكويني تستند إلى نظرية القيمة، وبحسب وجهة نظر Alexander Gray، فأن السعر العدل لدى الإكويني هو السعر الذي يتفق مع مفهوم القيمة، وأن السعر غير العادل هو الذي ينحرف ارتفاعاً أو هبوطاً عن تلك القيمة[٢٨].

٥- نظرية القيمة

لم يبحث توما الإكويني مفهوم (القيمة) بتفصيل ووضوح تام، على الرغم من تضمينها إياها في نظريته للسعر العادل، مما ترك المجال مفتوحاً لجميع التفسيرات، إذ أن غياب مفهوم محدد للقيمة في الفكر الإكويني دفع الباحثين إلى بيان وجهات نظر مختلفة إزاء ذلك وهي[٣٣]:

أ- يرى قسم أن توما الإكويني عد(العرف) هو المقياس، وأن عبارته المشهورة بشأن القيمة (التقدير العام للسلعة)، ما هي إلاّ محاولة منه لوضع أساس لاهوتي وأخلاقي للتحديد الرسمي للأسعار من السلطات الإقطاعية آنذاك، أي أنه كان مدعوعاً في نظريته باعتبارات عملية صرف تنسجم مع آرائه التوفيقية بوجه عام.

ب – في حين يرى قسم آخر بأن توما الإكويني، كان رائداً للنظريات الموضوعية في القيمة، أي تلك التي تفرق بين مفهوم السعر(وهو مفهوم نسبي

ذاتي)، وبين مفهوم القيمة التي هي شيء داخلي يقع في صلب السلعة، ولا يتوقف على التقديرات الذاتية للمتبادلين، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه التفسيرات:

- نظرية العمل في القيمة: وتعتقد أن توما الإكويني كان يرى أن قيمة الشيء يحددها مقدار العمل الضروري لإنتاجه.
- نظرية نفقة الإنتاج: فالسعر العادل لدى الإكويني هو السعر المتفق مع نفقة الإنتاج، ولما كانت هذه في العصر الإقطاعي قاصرة على نفقة العمل، لأن مكون العمل في السلعة كان كبيراً طبقاً لنظام الإنتاج البضاعي البسيط وغير رأسمالي.

جـ - يرى فريق ثالث من الباحثين أن توما الإكويني هو رائد للنظريات الشخصية (الذاتية) في محاولة لإيجاد الجذور التاريخية للنظريات الحديثة في القيمة (المدرسة النفعية والمدرسة النمساوية) وهي على النحو الآتي:

- نظرية المنفعة: أي أن القيمة لدى الإكويني لم تهمل عنصر المنفعة، ولكن من فسر نظريته في القيمة خلط بين عبارة (التقدير العام) وبين(المنفعة)، والمفترض أن تكون فردية ومتغيرة لدى البشر، لأن أي تحليل غير متحيز لعبارة توما الإكويني، تستبعد أي تفسير ذاتي لمفهوم القيمة لديه[٣٤].
- فسرت نظريته بأنها تسند القيمة إلى(المنفعة المجتمعية) وليس لتقدير الفرد، منطلقين من تقليل الإكويني للأسعار الفعلية السائدة في زمنه، بوصفها من تحديد المجتمع أو السلطة الإقطاعية.
- فيما ذهب آخرون إلى أن توما الإكويني ترك تقدير القيمة(لضمير المنتج نفسه)، أي أن المقياس ذاتي هنا، ولا يرتبط بالجمهور أو المستهلكين بقدر ما يرتبط بشخص المنتج.

د - أخيراً يرى قسم من الباحثين، إن توما الإكويني هو رائد لنظرية العرض والطلب الكلاسيكية في تفسير القيمة[٣٥]، (فالاستحقاق والمكافأة وجهان لعملة واحدة، لأن المكافأة تعني شيئاً ما يمنح لأي شخص جزاءً أو ثمناً لعمل ما،

لذلك وكما تقتضي العدالة إعطاء السعر العادل لكل شيء نحصل عليه من الآخرين، فأن ذات العدالة تقتضي كل فئات العمل)[٣٠]

والخلاصة أن نظرية القيمة تتسم بالغموض لدى توما الإكويني، كما يشير إلى ذلك (أريك رول)[٣١]، فقد اعتنق نظرية غامضة في القيمة التبادلية تقوم على فكرة نفقة الإنتاج (Cost of production) مرة، ثم ينتقل لصوغ هذه النظرية في صورة أخلاقية، إذ تتحدد تكلفة الإنتاج وفقاً لمبدأ العدل، أي على ما هو ضروري للإبقاء على المنتج، فكلا الطرفين (البائع والمشتري) يجب أن يحققا ربحاً من مبادلة القيم الاستعمالية.

وبذلك غاب عن ذهن الإكويني الخاصية الاجتماعية للعمل الإنساني كجانب موضوعي لعملية التبادل، مما وسمه(لا موضوعياً) في تقدير لقيمة السلعة، وأكثر اقتراباً من(لذاتية) في تحديدها وتقديرها، وأرجع كل شيء إلى فكرة (الاعتدال) كمقياس تتجسد في صونه الظاهرات الاقتصادية.

إن التوفيقية العالية بجانب التعليلية، تعد معلماً بارزاً ظل يحكم أفكار توما الإكويني، بجانب سعيه المستمر إلى وضع أسس لاهوتية لتسويغ الأوضاع في العصر الإقطاعي، وهي ضرورات اقتضتها طبيعة الاقتصاد المغلق، ومحلية الأسواق وضيق نطاق التجارة وقلة الإنتاج، وحماية السكان من المجاعة التي قد تنشأ عن الاحتكار.

٦- التجارة والأرباح

كان المسيح (ع) يستنكر السعي وراء الثراء، وقال القديس جيروم أن (الغني ظالم أو وارث لظالم)، وهو في هذا يتعرض بالشك على الأساس الذي تقوم عليه التجارة، في حين يقرر ترتوليان (أن القضاء على الجشع معناه القضاء على السبب الذي يدعو إلى الكسب، من ثم على الحاجة إلى التجارة)، وخشي أوغسطين أن

تصرف التجارة الناس عن السعي إلى الله، وكان المذهب القائل(لا يجب أن يكون المسيحي تاجراً)، مذهباً شائعاً في الكنيسة في أوائل العصور الوسطى.

إلاّ أن هذه النظرة إلى التجارة وجدت نفسها في أواخر العصور الوسطى، تتعارض بشدة مع ازدياد النشاط التجاري بسبب نمو المدن وتوسع الأسواق، وإزاء هذا التطور الاقتصادي لم يكن الإبقاء على عداد الكنيسة في أوائل عهدها، وهذا ما نجده في فكر توما الإكويني من ميل واضح إلى التوفيق بين العقيدة اللاهوتية، والأحوال السائدة في الحياة الاقتصادية، وهي أي التجارة حالها حال الملكية الخاصة، لا يعدها طيبة أو طبيعية، بل تنطوي على معنى الحرمان من فضل الله، فهو لا يعدها بحد ذاتها خطيئة، ولكنها(أي التجارة) توفر مجالات للخطيئة، إذ يقول الإكويني(أن الإنسان الواعي لروحه الخالدة بتجنب التجارة) [٣٢]، وهي على حد قوله شر لا مفر منه في عالم ناقص، ولا يمكن تعليلها، إلاّ إذا كان التاجر يسعى أن يكون التبادل عادلاً، وهو يستند في ذلك على الآباء الأوائل، الذين اشترطوا الثمن العادل وعن الانحراف عنه يعد عدواناً على القانون الأخلاقي.

على أن التجارة إذا ما كانت تدر نفعاً على البلد، فأن الربح المحقق عنها يكون جزاءً عن عمل، وبذلك تضفي المدرسة السكولائية المشروعية على العمل التجاري الخارجي بمقدار تحقيقه المنفعة لدولة، لأن توفير الضروريات للمعيشة لطبقات المجتمع وبالكميات المقبولة من قبل المجتمع، يعد عملاً لازماً وضرورياً، والربح المتولد عن ذلك لم يكن هدفاً للتاجر بحد ذاته، وإنما تعويضاً عن هذا العمل، إن هذا التسامح والتراخي الذي أبداه الفكر المدرسي إزاء التجارة كان ضرورياً وبناءاً على ضغط الواقع، إلاّ أن يحمل في الوقت نفسه بدور إضعاف الهيمنة الكنسية في تنظيم النشاط الاقتصادي، وبداية تفكك النظام الإقطاعي وهو ما كان واضحاً عند نهاية القرن الرابع عشر الميلادي[٣٣].

٧- الفائدة (الربـا)

الربا أحد المعاملات التجارية التي شـهدت رفضاً إنجيلياً وأرسـطوياً واضحاً، ففـي العهـد الجديد وردت عند لوقا (وأقرضوا وانتم لا ترجون شيئاً فيكون أجركم عظيما) [٣٤]، وعـلى الـرغم مـن اختلاف التفسيرات الكنسية لهذه القاعدة، فأن الاتجاه العام لرجال الـدين المسـيحي كـان يسـتنكر الإثراء عن طريق إقراض المال مقابل أخذ فائدة (ربا)، وظلت قاعدة تحريم الربـا سـائدة مـن دون مناقشة معظم العصور الوسطى.

ومع نمو التجارة والتعامل النقدي في الأسواق في أواخـر العصـور الوسـطى بـدأت اتجاهـت جديدة في الظهور، فمن ناحية كان الأسلوب العلماني في التفكير يأخذ قوة متزايـدة، وكـان أصـحب هذا الأسـوب يـرون التوسـع في إقـراض المـال مقابـل فائـدة، معللـين رأيهـم بالاسـتناد إلى القـانون الروماني، الذي لم يحرم هذا العمل، وبـالطبع فـأن انزعـاج رجـال الكنيسـة، مـن مثـل هـذا الاتجـاه الجديد، جعلهم يصدرون سلسلة من القرارات الصارمة بتحريم الربا عند أواخـر القـرن الثـاني عشر الميلادي.

استند توما الإكويني إلى التعـاليم المسـيحية في مهاجمـة الربـا، إلاّ أنـه يؤكـد رأيـه ويدعمـه بحجج منطقية مشتقة أساساً من المناقشة الأرسطوية ضد الربا، وتتبع معارضة أرسطو في نظرته إلى النقود، التي كان يرى فيها وظيفـة أساسـية هـي واسـطة للتبـادل الـذي يسـتهدف إشـباع حاجـت المستهلكين.

إما النقود في حد ذاتها فهي(عقيمة)،(فالنقود لا تلد نقوداً)، وعمليات تداولها التي تتم عـن طريق الإقراض ينبغي أن لا تتم لقاء ثمن.

والنقـود عنـد أرسـطو ذات قيمـة سـلعية، وهـذا مهـم لأداء دورهـا في تسـهيل التبادل، وليس لأي غرض آخر، ولكن توما الإكويني طور الفكرة الأرسطوية عندما قـام بالتفرقة بين السلع التي تستهلك في أثنـاء استعمالها، وتلـك التـي لا تسـتهلك (وهـي فكرة اشـتقت مـن الرومـان)، وهـو في هـذا يريـد القـول أن النقـود تنتمـي إلى الفئـة

الأولى، واستنتج بعد ذلك أن المطالبة بمائدة على القرض النقدي إلى جانب المطالبة بسداده، معناه الحصول على كسب غير طبيعي وغير عادل[٣٥].

وفي مرحلة معينة ونتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يشدد توما الإكويني على الربا، بحيث عد فيها من يذهب ويقترض المال من المرابي، يرتكب خطيئة فهو يقول (أن الشحص الذي يقوم بقتراض مال بالربا، يعطي فرصة للمرابي من أحد الربا) [٣٦]، وعد هذا جانباً سلبياً يجب على الأشخاص أن يتجنبوا الفضيحة التي تقودهم إلى الاقتراض، حتى ولو كانوا محتاجين، لأن الاقتراض بالربا يمثل انحرافاً.

ونجد عند توما الإكويني موقفاً آخر تجاه الفائدة، إذ يرى فيها تعويض عن المخاطرة، فأي مبلغ تكون قيمته الحالية أعلى من قيمته المستقبلية، يتحتم أن يكون المبلغ المستعاد أكثر من المبلغ المقدم في البداية. ويشير أريك رول إلى القبول العام الذي لقيته فكرة توما الإكويني هذه عند أوساط الرأي العام، لاسيما أن استنكار الربا جزء من الاستنكار العام للتبادل غير العادل، ففي أوائل القرون الوسطى لم يطبق التحريم الذي وضعته الكنيسة إلاّ على رجال الدين، غير أن الأمر قد تغير فيما بعد.

فتطور التجارة وتكاثر فرص ممارسة العمليات النقدية، بجانب اضطرار الملوك والأمراء إلى الاقتراض، أصبح الالتجاء إلى المرابين اليهود أمراً لابد منه، لذلك نشأ اتجاهان[٤٤]:

الاتجاه الأول: اعتماد النظرة العلمانية باتجاه الإقراض بالفائدة، وتسويغ ذلك وفق حيثيات القانون الروماني.

الاتجاه الثاني: إزاء ذلك أبدت الكنيسة انزعاجها من هذا التطور، مؤكدة التحريم الأصلي.

٨- النقود

لم يجد الباحثون اهتماماً لدى توما الإكويني بموضوع النقود، ولا المدرسين المتأخرين باستثناء نيكولاس أوريزم (١٣٢٠-١٣٣٠م)[٣٧]، الذي قدم وصف لأصل

المال (النقود)، متتبعاً أسلوب أرسطو في البحث. مبيناً كيفية تبادل الناس للبضائع بدون نقود (المقايضة)، ثم أوجد الناس الأذكياء طريقة سهلة (النقود) كوسيلة للقياس والتبادل بينهم، ثم اتبع ذلك بنقاش حذر حول المواد التي يجب أن تصنع منها النقود خاصة الذهب والفضة، وامتيار سك العملة في يد الملك.

وفي الوقت نفسه يؤكد أن امتياز سك العملة، ينبغي أن لا يمنح الملك حقاً في أن يكون (سيد النقود) المتداولة في المجتمع، لأن النقود أداة قانونية لتبادل الثروات بين الناس، من ثم فهي الحقيقة تعود للذين يملكون أمثال هذه الثروات، وبهذا يصح مفهوماً محدداً للسلطة النقدية في المجتمع، أنها السلطة التي تملك حق إصدار النقود وإدارتها، ولكنها لا تملك حق التلاعب في قيمها من خلال التسمية والوزن أو المادة

إذ أن الكسب المتأتي من ذلك أشبه ما يكون ربا، وهي طرق غير طبيعية بحسب المعنى الأرسطوي والأكويني لجني الفوائد، والتي يصفها أوريزوم بالكلفة الصاعدة للفساد.

٩- الريع

في العصور الوسطى كانت الكنيسة تحصل على قسم كبير من دخلها بشكل ريع (Rent)، فتوما الإكويني لم يتطرق إلى الريع كفكرة مستقلة، وإنما قدم تسويغاً لعوائد التي تحصل عيها الكنيسة، مبيناً أن هذا الريع ما هو إلاّ تعويض عن عمل الملاك العقاريين في إدارة الفلاحين التابعين له [٣٨]. ولكن هذا المفهوم للعوائد (وبضمنة الريع) مرتبط بضرورة التصدق به على الفقراء والمساكين، لذلك يحدد اتجاهات التصرف بموارد الكنيسة وفق الاتجاهات الآتية:

أ- يمكن للرهبان التصدق بأملاك الأديرة إذا حصل الأذن بذلك من الأسقف.

ب-يمنع الرهبان من الانغماس بالأعمال الدنيوية لأجل الجشع ويمكنهم القيام بهذه الأعمال لأجل أعمال المعروف.

ج- يمكن للمتدينين أن يعيشوا على الصدقات والمساعدات والموارد التي تحصل عليها الكنيسة أو الدير ويضع توما الإكويني أربعة شروط لذلك هي[٣٦]:

- إذا وعظوا بآمرة الأسقف.
- إذا كانوا القائمين على المذبح.
- إذا كرسوا حياتهم لدراسة الكتاب المقدس لمنفعة الجميع.
- إذا كانوا قد تبرعوا للدير الذي يعيشون فيه بكل ما يملكون، فيمكنهم أن يعيشوا على الصدقات والمساعدات وأية موارد أخرى تقدم للدير.

هوامش ومصادر الفصل الرابع

١- أدوار بروي وآخرون، تاريخ الحضارات العام القرون الوسطى، ترجمة فريدم داغر ويوسف أسعد داغر، ط٢، (باريس، ١٩٨٦،ص١٩).

٢- إبراهيم كبة، مصدر سابق، ص ٣٨٩.

٣- Tawney , R. H. Religon and The Rise of Capitalism , London , ١٩٦٤, p. ٣٧.

٤- محمد عيال مطر، الفكر الاقتصادي العربي – الأوربي في العصر الوسيط، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى معهد التاريخ العربي، بغداد، ١٩٩٨، ص٣٦١.

٥- إبراهيم كبة، مصدر سابق، ص ٢٠٨.

٦- ل. سيعال، لمحة عن تطور المجتمع منذ بدء التاريخ، دار دمشق، الطبعة الخامسة، ١٩٧٤، ص٢٦

٧- آريك رول، مصدر سابق، ص ٣٨.

٨- إبراهيم كبة، مصدر سابق، ص ٣٩١.

٩- محمود عبد المولى، مصدر سابق، ص ٩٣.

١٠- Schumpeter , Joseph , (Tistory of Economic Analysis , Oxford University , ١٩٦١, p. ٨٤.

١١- للمزيد حول آراء المدرستين ينظر:

- عمر فرخ، تاريخ الفكر العربي، بيروت، ١٩٦٦ وما بعدها.
- فؤاد كامل وآخرون، الموسوعة الفلسفية، (القاهرة – ١٩٦٦)، ص٤٤.

١٢- الطيب تيريني، في الفكر الملسفي العربي، مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط، دمشق، (د.ت) صفحات متفرقة.

١٣- إبراهيم كبة، مصدر سابق، ص٤٣٨.

١٤- أحمد سليم سعيدان، مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام، مطابع الكويت، ١٩٨٨، ص٨٨

١٥- الكتاب المقدس، العهد القديم، بيروت، ١٩٩٠، ص١٢٣.

١٦- المصدر السابق، العهد الجديد، ص ١٣٩.

١٧- محمد بدوي، علم الاجتماع والنظم الاقتصادية، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٨٨.

18- Haney , Lewis H. History of Economic Thought, New York , ١٩٦٠ , pp. ٩٤-٩٥.

١٩- الكتاب المقدس، العهد القديم، ص ٣١٧.

٢٠- المصدر نفسه، العهد الحديد، ص ٢٧٠

٢١- المصدر نفسه، ص ٤٨.

٢٢- زينت حمود الخضيري، أثر ابن رشد في فلسفة العصور الوسطى، القاهرة، ١٩٨٣. ص ص ١٦٠ – ١٦٥.

٢٣- تم الاعتماد على المصادر الآتية:

- ميخائيل ضومط، توما الإكويني، دراسة ومختارات، دار ابن خلدون، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٣، ص١٤٢.

- Thomas Aquinas , The summa Theologica , Chicago University press , ١٩٥٢ , volume ١ , Biographical note,

٢٤ هـ سد جويك، المجمل في تاريخ علم الأخلاق، ترجمة توفيق الطويل وعبد الحميد حمدي، (ج١)، الإسكندرية، ١٩٤٩، ص٢٤٥.

٢٥- Gray , Alexander , The Development of Economic Doctrine an Introductory survey London , ١٩٥٦, p. ٤٩.

٢٦- Ibid , p. ٥٠.

٢٧- عارف دليلة، مصدر سابق، ص ٩٤.

٢٨- tomas Aquinas , op. Cit , volume ٢ , p.٦٦٧.

٢٩- Ibid

٣٠- Ibid, p. ٦٦٩.

٣١- محمد عزيز، مذكرات في تاريخ المذاهب الاقتصادية، (محاضرات مطبوعة بالرونيو) جامعة بغداد، ١٩٥١، ص٢٩.

٣٢- Gray , op. Cit , p. ٥١.

٣٣- Kapp K. William , History of Economic thought , New York , ١٩٦٠, pp. ٨-٩.

٣٤- أريك رول، مصدر سابق، ص ٤٢.

٣٥- عارف دليلة، مصدر سابق، ص ٩٥.

٣٦ Aquinas , op. Cit , volum-٢ , p. ٣٧١.

٣٧- أريك رول، ص ٤٢.

٣٨- المصدر السابق، ص ٤٠.

٣٩- Gray , op. Cit , p. ٦٠.

٤٠- عارف دليلة، ص ٩٦.

٤١- الكتاب المقدس، العهد الحديد، ص ١٠٢.

٤٢- Haney , op. Cit , p. ١٠١.

٤٣- Kapp , op. Cit , p. ٢٤.

٤٤- أريك رول، مصدر سابق، ص ٤٤.

٤٥ Edwards , Paul , The Encyclopedia of Philosophy, New York , ١٩٧٢, vol-٥ , pp. ٥٤٧-٥٤٨.

٤٦- عارف دليلة، مصدر سابق، ص ٩٦.

٤٧- Aquinas , op. Cit , volume -٢ , pp ٥٤٨-٦٧٠.

الفصل الخامس

الفكر الاقتصادي الإسلامي

الفصل الخامس

الفكر الاقتصادي الإسلامي

تمهيد

لم يكن الإسلام يوماً مجرد عقيدة دينية، بل أنه نظام حياة متكامل، جاء ليغير وجه الدنيا، ولينظم كل شيء فيها، فهل يخلو مثل هذا الدين من قصور نظري لمعالجة الجوانب الاقتصادية (التي هي من الجوانب الرئيسة في الحياة الاجتماعية)، وهذا ليس فرضاً تعسفياً أو نتيجة لعاطفة دينية خالصة، بل فرضاً موضوعياً.

إذ أن عشرات الآيات وآلاف الأحاديث بجانب أكثر من نصف الفقه والتشريع الإسلامي، تناولت المعاملات الاقتصادية والتجارية والزراعية والصناعية في أحكام البيع والشراء والإجارة والربا والسلف والمزارعة والمساقاة والشركات وصلات الناس بعضهم ببعض.

إن ما يدعو إلى الاهتمام بالفكر الاقتصادي الإسلامي، هو أن الفكر الاقتصادي الأنساني وحدة مترابطة الحلقات من حيث التواصل المعرفي، وهذا الفكر يشكل حلقة مهمة فيه، ولا نبالغ إذا قلنا أن هذا الفكر يعد مصدراً من مصادر الفكر الاقتصادي الأوربي الحديث.

فالدين الإسلامي يحتوي على مبادئ إسلامية تشمل جوانب الحياة الإنسانية وليس الجوانب المادية فقط، لقد وضع الإسلام إطاراً من المبادئ العامة، التي يمكن أن يسترشد بها المسلمون في حياتهم اليومية.

فقد جاء في سورة الأنعام بسم الله الرحمن الرحيم(قل تعالوا أتلُ ما حرمَ ربكم عليكم ألاّ تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً ولا تقتلوُا أولادكم خشية إملاقٍ نحن نرزقكم وإياهم ولا تقربوُا الفواحشَ ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلاّ بحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون)[1] (ولا تقربوا مال اليتيم إلاّ بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده وأوفوا الكيل والميزان بالقسط لا نكلف نفساً إلاّ وسعها

وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد اللـه أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون)[٣].

لقد عرفت هذه المبادئ بالوصايا العشر وهي:

١- النهي عن الإشراك باللـه.
٢ الإحسان إلى الوالدين.
٣- النهي عن قتل الأولاد.
٤- النهي عن التقرب من الفواحش.
٥- النهي عن قتل النفس إلاّ بالحق.
٦- المحافظة على مال اليتيم وتنميته وتثميره.
٧- إيفاء الكيل والميزان.
٨- العدل في الأقوال والأفعال والأحكام.
٩- الوفاء بالعهد.
١٠- أتباع الصراط المستقيم.

مما لاشك فيه أن هذه الوصايا تشكل الأسس الأخلاقية للسلوك القويم في المجتمع الإسلامي، كما أن محاولة التوصل إلى نسيج نظري يشتمل على المبادئ الاقتصادية، التي يمكـن الارتكـاز عليها لتوجيه النشاط الاقتصادي الفردي من منظور إسلامي، يتطلب الاسترشـاد بالمبـادئ الـعشرة الـسابق ذكرها، مع فهم متعمق للفقه الإسلامي، بالإضافة إلى معرفة الفلسـفات الاقتصـادية المختلفـة التـي تحكم سير المجتمعات المعاصرة.

بيد أن هذا الأمر ليس سهلاً ارتياده، فثمة مصاعب كبـيرة تكتنـف الباحـث في هـذا المجـال، فالفكر الاقتصادي الإسلامي يمتاز عن الأفكار الاقتصادية الوضعية بخصوصية فريدة، لأنـه جـزء مـن كل يتم ارتكازه على الدين الإسلامي الذي يتسم بالشمول والتكامـل، ويهـدف إلى المـزج بـين القـيم المادية والقيم الروحية.

لهذا لابد من الرجوع إلى مصادر الشريعة الإسلامية لنتعرف على أسس الفكر الاقتصادي الإسلامي، حتى يمكن في ضوئها تلمس طبيعة النشاط الاقتصادي وأحكام الشريعة.

لذلك آثرنا أن نفرد مساحة معينة لبيان مكانة الفكر الاقتصادي الإسلامي في الفكر الاقتصادي العالمي، ثم تناول جوانب مهمة من هذا الفكر، مع الوعي التام بأن القرآن الكريم (المصدر الأساسي للشريعة الإسلامية)، لم يضع نظاماً اقتصادياً مفصلاً، كما أن السنة النبوية الشريفة لم ترسم هي الأخرى الخطوط والمعالم الدقيقة لهذا النظام، إنما اكتفيا أن قدما للناس مبادئ عظيمة وترك المجال مفتوحاً إزاء الصياغات المناسبة في الزمان والمكان، ضمن الإطار الروحي والمبادئ الأخلاقية التي دعا إليها الدين الإسلامي لتحكم سلوك الجماعات.

المبحث الأول

الأسس المادية والفكرية

أولاً: الحالة الاقتصادية والاجتماعية

١- طبيعة النشاط الاقتصادي

إن شبه الجزيرة العربية (التي ولد الإسلام فيها)، هي صحراء شاسعة في الوسط، عديمة الأنهار وشحيحة المياه وهذا الأمر لم يشجع على الاستقرار، فغلبت حالة البداوة وعدم الاستقرار وكان طابع الرعي سائداً[٣]، إما الوديان والسهول التي كانت شمالها، وفي الهلال الخصيب بالذات، فقد شجعت على حياة الاستقرار والزراعة، على حين كانت الجبال موجودة في الغرب والجنوب، والتي أتاحت لبعض مناطق الحجاز الفرصة لأن تكون واحات، فأتسم طابع الحياة فيها بالاستقرار ولاسيما المدينة والطائف والمستوطنات اليهودية، ومكنت الجبال ووفرة المياه في اليمن من أن تكون مجتمعات متحضرة تسودها الزراعة.

وقد ارتبط مصير البداوة القديمة اقتصادياً على الإبل في الجزيرة العربية، ارتباطاً وثيقاً بمصير تجارة القوافل، ومن ثم كان لتدهور هذه التجارة شأن كبير ولاشك في حياة البدوي.

يبدو أن العرب قبل الإسلام قد عرفوا الإقطاع، غير أن معرفته لم تجعل منه نظاماً خاصاً، كما أن الإقطاع عند عرب اليمن كان غيره عند عرب الأماكن الأخرى في الجزيرة ولاسيما الحجاز.

وإذا عرفنا أن العبيد كانوا يستخدمون في الزراعة وفي إحياء الأراضي الموات، جاز لنا أن نرجح وجود جذور أولية للإقطاع البسيط القائم على الاستثمار غير الواسع للأراضي، وأن كان استثماراً يستهدف الربح وتحقيق فائض للتبادل المحلي، مع ملاحظة أن هذا الاستثمار لا يقوم على عبودية الفلاح، وإنما الاستفادة من عمل الأحرار والعبيد في حدود الإمكان وطاقة الأرض الزراعية[٤]

وكانت الطائف ويثرب أكثر مناطق الجزيرة من حيث الاستقرار الزراعي وتنظيم الزراعة، بحيث وجدت السانيى والنخيل والمياه وعرفت الأسواق الموسمية، فالطائف كانت تزود مكة (لأنها تقع في وادٍ غير ذي زرع وجل اعتمادها على التجارة) بالحنطة والفواكه والزبيب.

كما أن الطائف كانت تحتضن صناعات حرفية، ووجدت مدابغ الجلود والمنتجات الجلدية وصناعة الخمور بسبب كثرة الأعناب، وموقعها الذي يتوسط طرق التجارة جعلها تقيم علاقات تجارية مع العراق ومع الشام، كما أن سوق عكاظ (ذائع الصيت) يقام في أرض هذا الإقليم.

وكان المكيون يحصلون على مردودات مالية من خلال الضرائب المفروضة على التجار، كما أنهم استفادوا من الهدايا التي يقدمها العرب إلى الكعبة من حلي وذهب وفضة أو غير ذلك، وكانت قريش أقوى القبائل في مكة تقيم أحلافاً عديدة مع الكثير من القبائل العربية، وكانت تستهدف من ورائها ضمان سير العملية التجارية.

لهذا يمكن القول أن مكة استفادت من وجود الكعبة فيها وموقعها الجغرافي، ولعل نظرة العرب إلى قريش ازدادت بعد فشل حملة أبرهة الحبشي، إذ بدت محمية من الله، فقد امتدت تجارتهم إلى اليمن والشام والحبشة والعراق، وامتلك بعض أسياد مكة أراضي في الطائف.

ارتبطت بالتجارة الكثير من الفعاليات الاقتصادية، التي كانت مؤشراً واضحاً على حيوية التجارة، فقد عرفوا الاحتكار والقروض والشركة والعلاقات الائتمانية من خلال السفتجة- وهي كتاب صاحب المال لوكيله أن يدفع مالاً قراضاً يأمن به من خطر الطريق، إضافة إلى الوكالة والوساطة وتعلموا المضاربة.

والظاهرة التي تستحق التوضيح أن التجارة قد رافقتها الكثير من الفعاليات، يعد أبرزها الربا الذي قد تسرب إلى الحياة العربية عن طريق اليهود[٥] وقد انتشر في مكة والطائف والمدينة، ويرجح بعض التاريخيين هذا الانتشار بسبب ضعف

المدفد الاقتصادية (مجالات الاستثمار) لتشغيل رأس المال في الزراعة والصناعة، فنحا أصحب الأموال إلى إقراضها وتنميتها عن طريق الربا.

٢- الفئات الاجتماعية

ظل التفاوت في الثروة والانقسام الاجتماعي في حواضر الحجاز أيضاً، فمكة التي كانت مدينة تجارية كانت تضم فئة التجار الذين كان منهم التاجر الكبير والتاجر الصغير وما يقع بينهما، كما وجدت فئة العبيد وكانت تضرب عليهم أجوراً يومية. وهذا ينطبق على مختلف المناطق، مع خصوصية المناطق الزراعية من مثل الطائف ويثرب لوجود المزارعين بعدد كبير، غالبيتهم يعيشون عيشة" كفافية، إلاّ أن ما يمكن قوله أن حدة التفاوت في مكة كان كبيراً مقارنة بالمناطق الأخرى، إذ أن التجارة من شأنها أن تخلق متفاوتاً حاداً في الثروات. ومع غياب العدالة الاجتماعية إلاّ أن الأوضاع لم تصل إلى حد الفصل الطبقي لتبلور الطبقات الاجتماعية، بشكل صريح لعدم استكمال مقومات تشكّل الطبقة بعد.

إلاّ أن هذا لا يعني غياب الاستغلال والقهر الاجتماعي وبخاصة العبيد والفقراء[٦]، بل يمكن الإشارة إلى أن هناك حدوداً للتناحر بين الأغنياء والفقراء متداخلة مع تناحر اجتماعي من نوع آخر قائم على المنزلة الاجتماعية ي ضوء القبلة وعلوها وقوتها، وعلى نسب الأسرة واللون.

٣- الملكيـــة

لعل مسألة الملكية كانت أكثر وضوحاً في المناطق الزراعية والتي تتوافر لها مقومات الزراعة المستقرة من عيون ماء، فيما هي أقل وضوحاً في المناطق الأخرى بسبب الانتقال المستمر للبدو.

هذه الملكية كانت بارزة في يثرب والطائف مستفيدة من عمل المزارعين الفقراء والعبيد[٧]، وهذا ما يرجح وجود جذور أولية للإقطاع البسيط القائم على الاستثمار غير الواسع للأرض مع ملاحظة أن هذا النوع من الإقطاع لا يقوم على

عبودية الفلاح (قنانة الأرض) كما هـو الحـال في الإقطـاع الأوربي بجانـب ذلـك فـإن وجـود ظـاهرة العبودية لم تكن نتاجاً اقتصادياً فهي عبودية اجتماعية.

بل يمكن القول أن أرض الحجاز ونجد وأرض العروض لم تشهد وجود ملاكين للأرض كبار كما هو الحال في اليمن وذلك لصغر مساحة الأرض المستقاة بالمطر أو بالمياه الأرضية نتيجة لشح الأرض وبخلها على الناس بالماء[8].

ثانياً: مكانة الفكر الاقتصادي الإسلامي من الفكر العالمي

في البدء يجب الإشارة إلى أن تناول الفكـر العـربي الإسـلامي في المجـال الاقتصـادي يجـب أن يكون خارج فكرة (العصور الوسطى)، لأن هذه العصور بما تتضمنه من مستوى حضاري يتوافق مع نوع معين من التنظيم الاجتماعي تمثل جزءاً لا يتجزأ من تأريخ أوربا التي كتبت التاريخ ابتداءاً مـن تأريخها، في محاولة منها لتوسيعه ليصبح تاريخ العالم أجمع، وهو مـا يتعـين رفضـه لأن الجـزء مـن تأريخ المجتمع الإنساني لا يعبر بالضرورة عن كل الأجزاء.

فالقول بالعصور الوسطى العربية يعني التسليم بأن المستوى الحضاري للمجتمع العربي بما احتواه من مجتمعات حضارية قديمة، كالحضارات المصرية والبابلية والفينيقية كان لا يختلـف عـن المستوى الحضاري لأوربا في العصور الوسطى وهو ما ليس بصحيح.

إن الفكر الاقتصادي والحيـاة الاقتصـادية مظهـران مهـمان مـن حيـاة المجتمـع ومـن واقـع التاريخ، ودراستهما تعد عن حق مـن الموضـوعات التـي تسـاعد عـلى تـدقيق كثـير مـن الأفكـار في ميادين العلوم الاجتماعية إذا أخذت هذه العلوم بمعناها الواسع.

وأنه لمن قبيل التجاهل الخطر أن يظل الدارسون في عصرنا يبدأون عروضهم في الفكر الاقتصـادي من تصورات أفلاطون وأرسطو ويقفزون إلى القرن الثامن عشر متجاهلين ما وقع مـن مجهـودات علميـة وأخلاقية لعلماء وحكماء عرب ومسلمين في القرن الرابـع عشر والخـامس عشر[9]، فكثـيراً مـا أثـرت هـذه

المفكرة على الباحثين من غير الأوربيين الذين صاروا يعدون العلم محض ظاهرة أوربية تبتدئ في المجتمع اليوناني وتنتهي في مجتمعات أوربا الغربية ذات الحضارة التكنولوجية.

بيد أن التجارة العربية كانت ذات صفة عالمية، لأنها كانت ترتبط ما بين الصين والهند وغانا وبلاد الصقالبة والإفرنج ، ومن ثم لا يمكن تصور أن حضارة يتسع نشاطها التجاري والصناعي بهذا القدر، تكون عديمة الفكر الاقتصادي إلى الدرجة التي يعتقد بها بعض الباحثين المعاصرين، تحت حجة انقطاع وحدة الفكر العالمي في فترة العصور الوسطى الأوربية.

إن إبراز هذا التفكير الاقتصادي عند العرب والمسلمين وربطه بواقع الحياة الاجتماعية، يُعد عملاً ليس سهلاً، ومن المهام الأساسية التي تتطلب من الباحثين جهداً مضاعفاً، ومن الدوائر والمؤسسات العلمية والمعرفية العربية والإسلامية مساهمة جادة ومسؤولة.

إن الموضوعية تقتضي لفت النظر إلى أن البحاثة العرب والمسلمين عامة درجوا على تخصيص مكانة مهمة لما جاء به المفكر ابن خلدون وبيان فضله في مجال البحث الاقتصادي، على الرغم من أن هذا المجال لم يعطِ حقه بالكامل من الأبحاث الرائدة عن ابن خلدون، غير أنه لم يتم تجاهله إطلاقاً، إذ خصصت له بعض الدراسات سواء كدراسات اقتصادية مستقلة أو دراسات جاءت ضمن الأبحاث الاجتماعية، بوصف أن ابن خلدون يُعد (المعاش) جزءاً من علم الاجتماع.

وعليه فإن ابن خلدون لم يكن المفكر العربي الوحيد الذي انتبه إلى الاقتصاد، كموضوع علمي مستقل بذاته (وهي رؤية لم نجد تجسيد لها في كتابات اليونانيين والرومان بل وحتى السكولائيين)، وقد يتفرع إلى فروع كثيرة من تجارة وصناعة وأموال، بل سبقه إلى ذلك مفكرون آخرون[11].

وفي ميدان التجارة[12] على وجه الخصوص، يظهر أن أبا الفضل جعفر بن علي الدمشقي (ق١٢م) صاحب كتاب (الإشارة إلى محاسب التجارة) قد وفق في

بحثه بطريقة ربما تعد علمية، لأنها تجردت أكثر ما يمكن من الاعتبارات الأخلاقية والفلسفية، واقتصرت على الجانبين الواقعي والقانوني لهذا الفرع المهم من الاقتصاد، ولعل أهم ما في هذا الكتاب ثلاث نظريات لها قيمتها في توضيح المعارف الاقتصادية في طور نشوئها وهي:

أ - نظرية أهمية العملة بصفتها شيئاً كسائر الأشياء.

ب- ترتيب الأموال بمنظار فقهي إسلامي.

جـ- ترتيب أنواع الكسب مع تحديد هذه الأنواع بطريقة واقعية وعقلانية، مع إعطاء مكانة خاصة للكسب بالمغالبة أي اغتصاب السلطان وذوي الجاه لمختلف الأملاك.

من هنا يتضح أن متابعة الجذور الفكرية للمفكرين العرب والمسلمين والأسس المأخوذة من الواقع الحي للمجتمع العربي والإسلامي، يستلزم البحث ودراسة طائفة من الأصول والتأليف لغرض تكوين النظرة السليمة مثل كتب الفقه والشريعة زيادة على القرآن والسنة.

فمن الفكر الفقهي (بداية المجتهد) للفيلسوف ابن رشد، نتعرف على أصول المعاملات الاقتصادية ومنافذها كالبيوع والشركات والزكاة، وكتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت١٢٤هـ)، وهو من كتب الشريعة المتخصصة في الأموال والحياة الاقتصادية، وكتاب الخراج للقاضي أبي يوسف (١١٣-١٨٣هـ)، وكتاب يحيى ابن آدم القرشي (ت٢٠٣هـ)، وإن كانت من المؤلفات التي تنسب إلى الفقه، فإنها لا تخلو من ملاحظات واقعية وأخلاقية أحياناً. إما كتب الحسبة مثل(معالم القربة) وكتاب الحسبة للعقباني، الذي يعطينا صورة حية عن الصنائع في المدن الإسلامية وعن التنظيمات الإدارية التي تسير الاقتصاد، كما تعطينا في بعض الأحيان نظرة عن المقاييس والمكاييل والنقود والتعامل به.

وتفيدنا كتب تاريخ الطبري واليعقوبي والمسعودي في انتقاء الأخبار ذات الطابع الاقتصادي من ضمن الحوليات السياسية والعسكرية، كما تعد الخطط

المقريزية من أهم المراجع في تاريخ التنظيمات الاقتصادية، وتعد كتب الرحالة والجغرافيين والمؤرخين، الذين مزجوا التاريخ بوصف المدن والأمصار من الكتب ذات الأهمية الفائقة، لأن إحدى فضائلها أنها ساعدت على تصحيح الكثير من المفاهيم والصور التقليدية عن الاقتصاد الإسلامي خصوصاً في ميدان التجارة، فمن ابن حوقل نتعلم منه أن النقل بواسطة السفن كان أهم من النقل البري في كثير من جهات العالم الإسلامي.

ويقدم الاصطخري صورة عن المعاملات التجارية بين الروس والمسلمين، ولولا البكري لما تعرفنا ضخامة التبادل الأفريقي العربي ابتداءاً من القرن العاشر، وبفضل محمد بن الحسن الوزان نأخذ صورة دقيقة عن مظاهر الانحطاط الاقتصادي بأفريقيا ابتداءاً من القرن السادس عشر.

ولم تكن كتب التاريخ والجغرافية الأكثر شهرة هي الدليل الوحيد على الكشف عن الأوضاع الاقتصادية، بل هناك كتب أقل شهرة تمكن من تدقيق العديد من النظريات والمفاهيم، من مثل كتاب (الوزراء) للجهشاري (ت٣٣١هـ)، وكتاب (تجارب الأمم) لمسكويه، تطلعنا على ينبوع عمليات المصادرات المالية، وتقربنا من فهم التفاصيل الخاصة بنظام الإقطاعية الإدارية عند العباسيين، والإقطاعية العسكرية عند مواليهم من الأتراك.

كما نجد في بعض الكتب مثل كتاب(الأغاني) لأبي فرج الاصفهاني من الأخبار عن تصرف الخلفاء والأمراء في أموال الأمة، إما تبذيراً في الملذات أو ترفيها على الحاشية والأعوان، مما يعطينا صورة حية عن السلوك الاقتصادي والمالي لذوي الجاه والسلطان.

فيما تعد كتب الأخلاق المصطبغة بالحكمة والمهتمة بالتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، من أهم المصادر التي تتيح للباحث من خلالها محاولة الانسجام في الشريعة والحكمة عند المسلمين.

فكتاب (الأحكام السلطانية) للماوردي مثلاً، يعطينا صورة عن الانصهار الذي تم بين الخطط الشرعية الإسلامية والخطط السلطانية المتأثرة بالإمبراطوريات السابقة (الفرس والروم)، وهذا ما يمكن أن يقال في ميدان الأخلاق الاجتماعية في مؤلفات مسكويه والطرطوشي والفارابي، وأما الفصول الخاصة بالأخلاق والحاشية عند الغزالي، فإنها تمتاز بالتمسك القومي بالأخلاق الاقتصادية الإسلامية الأصيلة، وهي على الرغم من صبغتها الصوفية أشرت على تفكير الفقهاء منها إلى تفكير الحكماء

ومن حقنا هنا الإباحة عن فكرتنا في صعوبة تقصي كل مؤلفات الأقدمين، ناهيك عن المحدثين التي تنبئ عن الواقع الاقتصادي، وما ذكرنا منها ليس سوى نماذج، ويبقى عدد وفير جداً من المخطوطات والمطبوعات التي لا يمكننا الادعاء بالتوفر عليها جميعاً، وتظل معارفنا مدينة لمؤلفات ابن النديم وابن خلكان وحاجي خليفة وطاش لاكبري زاده وبركلمان وجرجي زيدان وفرانز روزنتال وكراتشوفسكي وأحمد أمين في الإجابة عن الأسئلة المتصلة بواقع الحياة الاقتصادية عند العرب والمسلمين.

كل ذلك وجب أن يتم في إطار المغزى المقبول علمياً، والكامن وراء تكريس دراسة الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي، لا في إطار المطابقة الرمية مع العصر الأوربي الوسيط، لبيان أوجه المقاربة بقدر ما نطمح إلى التذكير بحقيقة مفادها:

إن المفكرين العرب خاصة منهم والمسلمين من بينهم عامة، كانوا قد وضعوا الخطوات الأولى والجوهرية للمقاربات الفكرية الاقتصادية الأساسية، وبمستوى نعتقد أنه بلغ درجة عالية من الرصانة العلمية، ووجدنا من الأنسب أن نراجع التفكير الاقتصادي عند المقريزي وابن خلدون لنتمكن من إعداد صياغة حول منهجية النظريات والمذاهب الاقتصادية المعاصرة.

ثالثاً: مصادر الفكر الاقتصادي الإسلامي

من المؤكد أن الاقتصادي الإسلامي مذهب ونظام، مذهب من حيث الأصول ونظام من حيث التطبيق، وهذه الأصول والمبادئ التي وردت في القرآن والسنة النبوية لا خلاف عليها، وهنالك تطبيقات، أي أنظمة اقتصادية مختلفة ونظريات اقتصادية إسلامية، اختلفت حسب الاجتهاد والزمان والمكان، لذلك فأن تناول الفكر الاقتصادي الإسلامي بالبحث والتحليل، يستلزم الارتكاز على الأسس المكيفة له من دون الولوج إلى الاجتهاد والرؤى المذهبية الأخرى، معتمدين الصياغات النظرية لرسول (صلى اللـه عليه وسلم) والخلفاء الراشدين (عصر الإسلام والخلافة الراشدة)، لأن صياغات المذاهب الإسلامية وآراءهم في حقبة لاحقة والمسوغ لهذا الاقتصار، هو أن التطبيقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية جاءت مختلفة عما كانت عليه في صدر الإسلام.

وانطلاقاً من ذلك فلابد من تتبع المراحل التي مر بها التشريع الإسلامي، والتي درج الباحثون في تاريخ الفقه الإسلامي إلى تقسيمها إلى أدوار متعددة تبعاً لتطوره، من نشأة وتأسيس، إلى بناء وتوسيع، ومن ثم إلى ازدهار وتفريع، وأخيراً إلى جمود وتقليد[١٣] وهي:

الدور الأول: والذي مدته إثنان وعشرون عاماً تقريباً يبدأ مع بداية ظهور الرسالة الإسلامية وينتهي بوفاة الرسول (صلى اللـه عليه وسلم) في سنة ١١هـ وهذا الدور الذي عاش فيه النبي بعد الهجرة هو عصر نشأة التشريع الإسلامي وتأسيسه حقاً، ففيه كان ينزل القرآن الكريم بالأحكام وتصدر عن الرسول الأحاديث المفسرة للآيات القرآنية والمبينة لها، فهذان المصدران- القرآن الكريم وسنة الرسول- أساساً التشريع ومصدراً الإلهام للفقهاء اللاحقين[١٤].

الدور الثاني: هو دور البناء والتوسع في الفقه الإسلامي الذي واكب الفتوحات وتوسع الدولة الإسلامية، إذ واجه المسلمون بهذه الفتوحات مسائل كثيرة تحتاج إلى تشريع لم يكونوا محتاجين إليه في الجزيرة العربية، لكون الحياة فيها

بسيطة وغير معقدة، فواجه المشرعون الأوائل مسائل جزئية(حالات منفردة)، لم ينص القرآن الكريم عليها ولم يتطرق إليها الحديث، فنتج عن هذا مصدر آخر من مصادر التشريع الإسلامي وهو اجتهاد الخلفاء والصحابة وآراؤهم في الأمور التي لم ترد في القرآن ولا في السنة، وفي هذا ارتقى البحث في الرأي ونظمت شروطه العامة.

الدور الثالث: يبدأ هذا الدور من أوائل القرن الهجري الثاني إلى منتصف القرن الرابع، وفي هذا الدور بلغ التشريع الإسلامي مرحلة متقدمة من الكمال والازدهار والتفريع إبان العصر العباسي، الذي تميز بحرية الاجتهاد واتساع آفاقه وشموله لجميع الحياة العملية الإنسانية، وتعددت المذاهب الفقهية فظهر الفقه الفرضي والتقديري.

الدور الرابع: وهو دور الجمود والتقليد، إذ فقد الفقهاء الروح الاستقلالية التي كان يتمتع بها أسلافهم فضعفت نزعة التفكير وأصبح التقليد (التابع) هو السمة الأساسية.

لذلك تتورع مصادر الفكر الاقتصادي الإسلامي كمصادر رئيسة، استلهم المفكرون المسلمون مادتهم المعرفية حول المسائل الاقتصادية العامة منها، وهي وإن لم ترتقِ إلى وضع أسس(نظرية اقتصادية) أو علم للاقتصاد [١]، إلاّ أنها لم تكن أقل شأناً من الأفكار التي أوردها المفكرون في أوربا وهذه المصادر:

١- القرآن الكريم والسنة النبوية

يعد القرآن الكريم وما جاء به فضلاً عن الأحاديث النبوية الشريفة وأحاديث الخلفاء الراشدين والصحابة، المنبع الرئيس لكل الأفكار والتصورات في السياسة والمجتمع والاقتصاد، ومع الإدراك للصعوبة التي تواجهها في تتبع كل ما جاء به القرآن الكريم من أحكام وتشريعات، لاستنباط الأفكار والنظريات الاقتصادية التي تتواءم مع التعقيد في الحياة الاقتصادية على مر التاريخ

إن الفقهاء والمفكرين المسلمين ظلوا يعملون على صياغة تصوراتهم في تلكم المبادئ وبما يتناسب مع كل حالة مستفيدين تارة من الاجتهاد وتارة من القياس.

٢- طروحات علماء المسلمين

على العموم لم يهتم الفلاسفة بقضايا الاقتصاد مثلما كان انشغالهم بالأمور الفلسفية والدينية والفقهية، فقد عرف اهتمامهم الواسع بالفلسفة اليونانية وعلوم الأمم الأخرى، ولم يجحدوا جهود الفلاسفة الذين سبقوهم، ولم يكونوا كما يشير إلى ريان ودي بور من أن يصور الفلسفة الإسلامية بصورة التقليد الأعمى للفلسفة اليونانية، مما يوضح حقدهم والنزعة الذاتية الأوربية.

ما قدمته الفلسفة الإسلامية من موضوعات، تعد نزوعاً نحو ربط آرائهم السياسية والاجتمعية والاقتصادية بأبحاثهم الفلسفية، وتسييرها في ضوء الأبحاث الأولية للفلسفة اليونانية، لذا جاءت نظراتهم مشوبة بأحكام قيمية وأخلاقية أكثر مما تفرضه المعايير، التي توحي بها النظرية الاقتصادية الحديثة، فظلت(النظرات) ظرفية واجتهادية أكثر منها معيارية.

إن متابعة الأصول الفكرية والمعرفية التي تراكمت لدى المفكرين العرب و لمسلمين، والتدقيق في الجهد الفكري للعلماء والمفكرين في مدة ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، يتيحان لباحثين فرصة مهمة لمعرفة طبيعة الأفكار والتصورات التي طرحها أولئك المفكرون من تاريخيين وجعرافيين، والتي شكلت مصدراً مهماً وملهماً في أبحاث المفكرين العرب والمسلمين في العصور التالية، ويتطلب ذلك العودة إلى دراسة مجموعة واسعة من الأصول والتأليف، التي عبرت عن الصلة الحية للأفكار بالوقائع المجتمعية فكتب التاريخ(للطبري واليعقوبي والمسعودي)*، تمدنا بمعرفة منظمة وواسعة عن التنظيمات الإدارية والاقتصادية.

مما تقدم ندرك أن اهتمام الفلاسفة والفقهاء والمفكرين المسلمين من تاريخيين وجغرافيين بالنواحي الاقتصادية، كان اهتماماً ثانوياً إذا ما قيس بالإطار الواسع لاهتماماتهم الفكرية، التي انصبت بالدرجة الرئيسة على الحديث والفقه والفلسفة

والتاريخ، استناداً على تصنيف العلوم إلى نقلية وعقلية وانصوت بمقتضاه المسائل الاقتصادية في حقل العلوم النقلية.

ويقول أنجلز بحق الفلسفة العربية الإسلامية وتثميناً لها، كإحدى حلقات الفكر العالمي (لقد ترك العرب نظام التعداد العشري وبداية الجبر والأرقام الحديثة والكيمياء. في حين لم تترك أوربا القرون الوسطى أي شيء)[16].

رابعاً: القوانين الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي

من المؤكد أن لكل نظام اقتصادي-اجتماعي قوانينه الخاصة التي تولد في ضوء فلسفته وما يمكن أن يسجل كنقطة افتراق بين النظم الاقتصادية الوضعية (الرأسمالية والاشتراكية)، هو أن الفكر لاحق لتطبيق.

في حين جاء الفكر الاقتصادي الإسلامي سابقاً على وقائعه، ومن جانب آخر فإن القوانين التي تحكم النظام الاقتصادي، لابد من أن تشتمل على جانبي الإنتاج والتوزيع وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد خلال عملية الإنتاج، بناءاً على الأساس القانوني لعلاقات الإنتاج في المجتمع. وهناك قانونان رئيسان في الاقتصاد الإسلامي هما[17]:

١- قانون التسخير

يحتل قانون التسخير مركزاً محورياً في الفكر الاقتصادي الإسلامي، إذ أن مهمة الخلق هي عبادة الله، ولكي يعبدوا لابد من بيئة مادية تشمل (المأكل والملبس والمسكن)، وهي أساسيات الحياة المادية وتمثل الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللازم توفيره للإنسان، حرصاً على حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال[18]، ويلزم المجتمع في توفيره أسباب حفظ الأشياء الخمسة، التي يعد النظم الاقتصادي الإسلامي مسؤولية تحقيقها هي المسؤولية الأولى للقائمين على المجتمع.

لقد سخر الله الكون كله من أرض وسماء وأنهار وبحار لخدمة الإنسان، وهذا التسخير يعني أن في أمكان الإنسان الإفادة من هذه الكائنات، فسبحانه وتعالى يقول

بسم اللـه الرحمن الرحيم (وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا منه حلية تلبسونها)[٢٩] (اللـه الذي خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار)[٣٠] (إن ربكم اللـه الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم إستوى على العرش يغشي الليل النهار يطلبه حثيثا"والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ألا له الخلق والأمر تبارك اللـه رب العالمين)[٣١] (ألم تر أن اللـه يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل وسخر الشمس والقمر كل يجري إلى أجل مسمى وأن اللـه بما تعملون خبير)[٣٢] (ألم تروا أن اللـه سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمهُ ظهرة وباطنة..)[٣٣].

٢- الاستخلاف

وهو القانون المكمل للقانون الأول والذي يتناول موضوع من أخطر موضوعات الاقتصاد، إلا وهي الملكية التي تمثل موضوع الاختلاف ما بين النظم المعاصرة، ناهيك عن أنها تعد محوراً أساسياً لتطورات نظم الإنتاج على مر التاريخ.

وعلى الرغم من أن الأديان السماوية تقترب بهذا القدر أو ذاك من هذا الجانب، إلاّ أن الدين الإسلامي قد أحكم موضوع الملكية في إطار مفهوم وواضح لا لبس فيه، فسبحانه وتعالى قد استخلف الإنسان في الأرض، إلاّ أن هذا الاستخلاف ليس مطلقاً، بل محدداً في ظل سلوكه، ضمن إطار القواعد التي تحددها الشريعة والدولة الإسلامية أو الخليفة أو الإمام ونورد الآيات الكريمة الآتية التي توضح الاستخلاف:

(وعد اللـه الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما إستخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي أرتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً...)[٣٤].

(آمنوا بالـلـه ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا مـنكم وأنفقـوا لهـم أجر كبير)[٣٥].

(ها أنتم هولاء تدعون لتنفقوا في سبيل الـلـه فمنكم من يبخل ومن يبخل فإنما يبخـل عـن نفسه والـلـه الغني وأنتم الفقراء وإن تتولوا يستبدل قوما" غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم)[٣٦].

(واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد قوم نوح)[٣٧].

(فإن تولوا فقد أبلغكم ما أرسلت به إليكم ويستخلف ربي قوماً غيركم ولا تضرونـه شـيئاً إن ربي على كل شيء حفيظ)[٣٨].

(واذكروا إذ جعلكم خلفـاء مـن بعـد عـاد وبـوأكم في الأرض تتخـذون مـن سـهولها قصـوراً وتنحتون الجبال بيوتاً فاذكروا آلاء ولا تعثوا في الأرض مفسدين)[٣٩].

إن قانون الاستخلاف من شأنه أن أطَر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، من دون أن يسمح في حالة الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، من ظهور للصراعات المجتمعية، وكذلك ضبطه لحقوق الملكية بما يخدم الفرد والمجتمع.

المبحث الثاني

المنظور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية والاستخلاف

أولاً: المشكلة الاقتصادية

من الحقائق التي تواجهها المجتمعات الإنسانية كافة، بغض النظر عن مرحلة التطور الاقتصادي التي وصلت إليها ونوعية النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المطبقة فيها، هو الإيفاء المستمر بالحاجات الأساسية لسكانها على مر التاريخ، فاتخذ شكل صراع متصل بين الإنسان والطبيعة المحيطة به، وصولاً إلى حل ما اصطلح على تسميته (بالمشكلة الاقتصادية (Economic problem)، والتي يتفق الاقتصاديون على أن علم الاقتصاد برمته يدور حول هذه المشكلة، التي تجد أصل وجودها في محاولة الفرد أو المجتمع إشباع حاجاته غير المحدودة، في الوقت الذي لا يملك فيه سوى موارد محدودة، وتزداد المشكلة وتستمر طبقاً لتزايد حاجات الإنسان وتجددها كلما ارتقى وتطور.

لذلك تصبح الندرة (Scarcity) هي المحرك لنشأة المشكلة الاقتصادية، وتتوقف على العلاقة بين الموارد والحاجات لا على كمياتها المطلقة، أي أنها نسبية في ظهورها وفي مواجهتها في مجتمع إلى آخر، إلاّ أنها تكون أكثر حدة في المجتمعات المتخلفة إذا ما قورنت بالبلدان الصناعية المتقدمة. ويجمع الكثير من الباحثين على أن مسببات المشكلة ومصدرها ترتكز على العناصر الآتية[٣]:

الحاجات غير المحدودة للإنسان.

الموارد المحدودة أو الندرة النسبية للمورد على الأفراد.

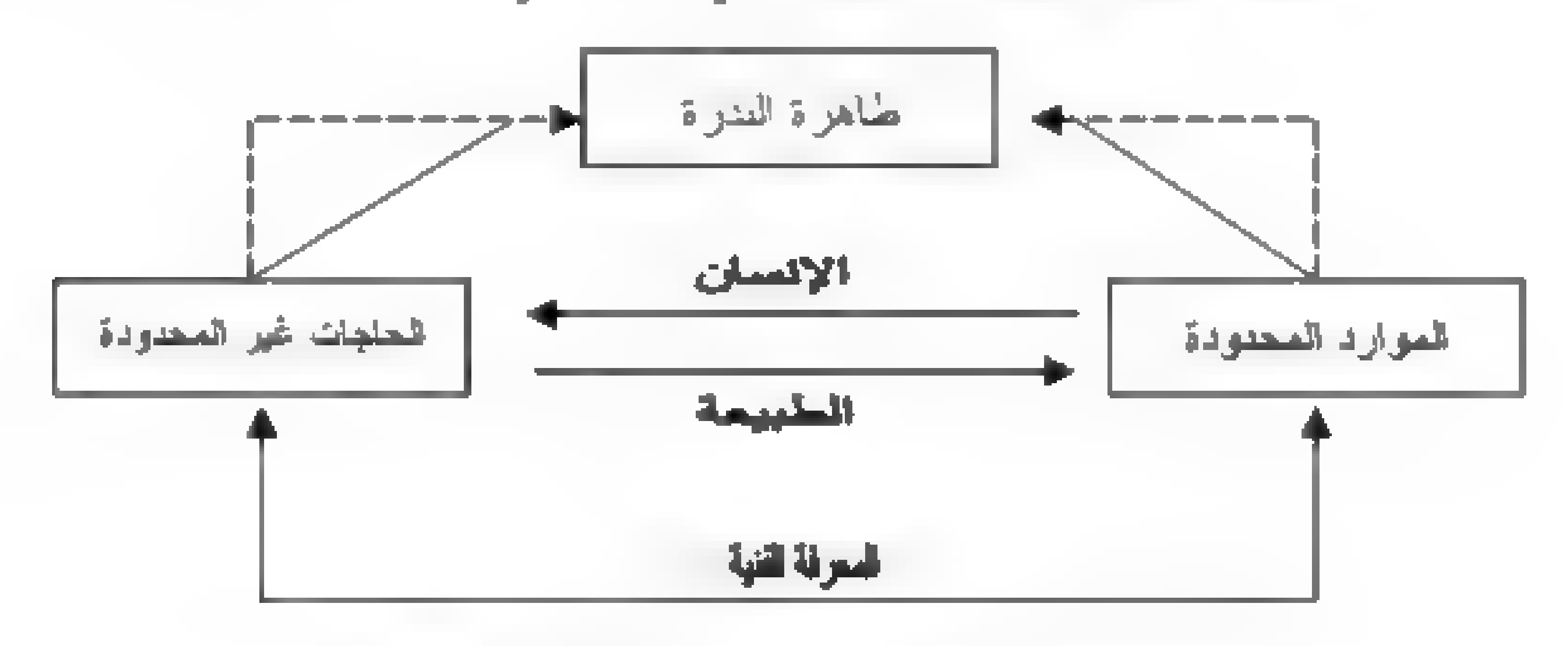
صلاحية هذه الموارد للاستخدامات المتعددة.

التفاوت الطبيعي في توزيع الموارد على الأفراد.

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن المشكلة الاقتصادية في كل مجتمع من المجتمعات، تعزى لندرة الموارد المتاحة بالمقابلة مع الحاجات الإنسانية غير

المحدودة، وأن العوامل المسببة لها ترتد إلى الطبيعة وإلى الإنسان، ولذلك فمن الأهمية بمكان التحكم في هذه المسببات، من خلال الاعتناء بتطوير المعرفة الفنية لدعم قدرة المجتمع وتمكينه من إشباع حاجات أفراده.

يتضح لنا مدى أهمية دراسة الطبيعة والإنسان والمعرفة الفنية في صعيد واحد ومترابط للمشكلة، تبعاً لصيغة الترابط الوثيق فيما بينها وكما في الشكل الآتي[٣٠]:



شكل-١ يبين كيفية العلاقة بين الإنسان والمشكلة الاقتصادية

لهذا يصبح لزاماً بيان وجهة نظر الأفكار الوضعية(الرأسمالية والاشتراكية)، إزاء المشكلة الاقتصادية وسبل معالجتها على الرغم من اختلافها في تشخيص أسبابها، إلاّ أن المشكلة بقيت قائمة لتمثل هاجساً مستمراً للبشرية بانتظار حلها، ولنتعرف معالجة الفكر الاقتصادي الإسلامي وتميزه عن الأفكار الوضعية.

١- المنظور الرأسمالي

ويتمثل في إسهامات علماء الاقتصاد الذين أيدوا فكرة الندرة/الحاجات غير المحدودة، وفرض التعظيم كمسلمات مطلقة تتسم بالعمومية، ويرى هؤلاء أن حل المشكلة يتمثل بالحرية الاقتصادية بمعناها الواسع، التي هي المحرك الأساسي لتشغيل النظام الاقتصادي الرأسمالي، مما يؤدي إلى محاولة تحديد العلاقة بين

المنافع المتأتية من الاستهلاك، عبر اختيار السلع والخدمات اللازمة لإشباع قدر معين من حاجات الفرد، بما يتناسب مع إمكانات الفرد المادية (الدخل)، هذا من شأنه أن يوجه إنتاج المجتمع نحو السلع والخدمات المراد توفيرها.

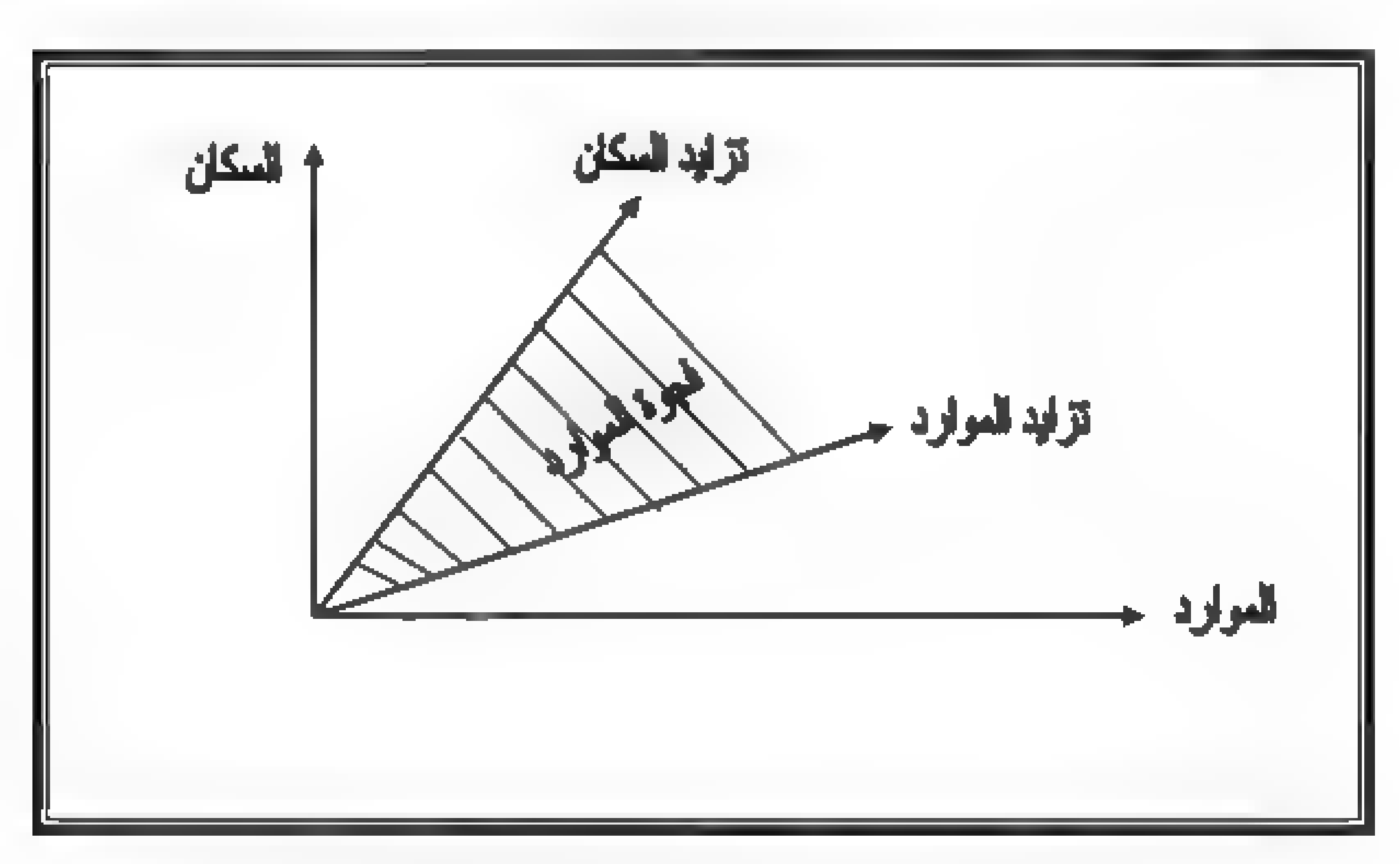
وعلى وفق هذا فإن جهاز الأسعار (آلية العرض والطلب) سيكون قادراً على تضبيط أوضاع الاقتصاد القومي، من خلال عملية تخصيص الموارد النادرة نحو الاستخدامات المختلفة، من أجل إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات بأقل تكلفة ممكنة، من وجهة نظر المنتج، في حين سيتحقق أفضل إشباع بأقل إنفاق ممكن للمستهلك، في ظل وجود مساحة واسعة للاختيارات (Choices) من جانب الأفراد و(Opportunity cost) للمنتجين فالموارد المتاحة طالما هي تتسم بالندرة النسبية فعندئذٍ يمكن توظيفها في الاستخدامات البديلة وصولاً إلى التخصيص الأمثل[٣١].

من ناحية أخرى فأن أساس المشكلة كما تراه هذه الفلسفة، هو في التزايد السكاني الكبير بشكل يفوق تزايد الموارد، وهذا ما يعكسه الشكل الآتي والذي تم بناؤه وفق أطروحات (مالثس) في السكان، والتي أكد فيها أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية، بينما تتزايد الموارد بمتوالية عددية، لذلك وجب على البشرية أن تقبل الحروب والأوبئة والفيضانات[٣٢]، لأن من شأنها أن تقلل حجم السكان، وأن نقبل جميعاً ما يسمى بقارب النجاة حفاظاً على الجنس البشري، اعتماداً على أخلاقيات جديدة هي أخلاقية العقل المجردة، لندع الناس يموتون من أجل البقاء النهائي للبشر.

ومن هذا تحاول الفلسفة الرأسمالية معالجة المشكلة الاقتصادية من جانب الضغط على الحاجات، بغية تخفيض حجم الطلب الكلي، حتى يمكن إقامة التوازن المزعوم بين العرض الكلي للموارد المتاحة مع حجم مناسب للطلب الكلي قائم على وجود إنساني محدد وموصوف، وبذلك تنزل مسألة الندرة إلى مسلمة حقيقية (حتمية)، وليست خرافة، متناسية أن موضوع الندرة أمر مصطنع تؤكد السلوكيات الرأسمالية بنمطها القديم والمعاصر، وعدم صحتها مستندين في ذلك على أن الندرة

من صنع البشر[٣٣]، وأنها نتاج لقرارات الاقتصادات الرأسمالية وشركاتها الاحتكارية، ووفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية الغربية نفسها في الحفاظ على مستويات الأرباح في أسواق المنافسة الناقصة.

لهذا فأن الفكر الاقتصادي الرأسمالي يقر بوجود المشكلة الاقتصادية، ويستبعد إمكانية حلها في ظروف التطور العلمي والتكنولوجي الهائل، ويبقى أميناً على أطروحته الأصلية في المعالجة عن طريق خفض الحجم السكاني.



شكل -٢ يوضح التصور الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية

٢- المنظور الاشتراكي الماركسي

تنطلق النظرية الاشتراكية (الماركسية) في نظرتها لطبيعة الأوضاع الاقتصادية الناشئة في كنف نمط الإنتاج الرأسمالي، وإلى المشكلة الاقتصادية ضمناً، من فكرة الصراع والتناقض، فالمجتمع يخضع تبعاً لذلك إلى انقسام حاد بين مالكي وسائل الإنتاج (الرأسماليين) وبين جماهير العمال (البروليتاريا)، وما يوسم هذا الصراع هو الاستغلال والاستلاب والاضطرار الاقتصادي، وعليه فأن المشكلة

تنحصر بإلغاء هذا الفرز الطبقي وتحويل الملكية الخاصة المستغلة إلى ملكية جماعية[٣٤].

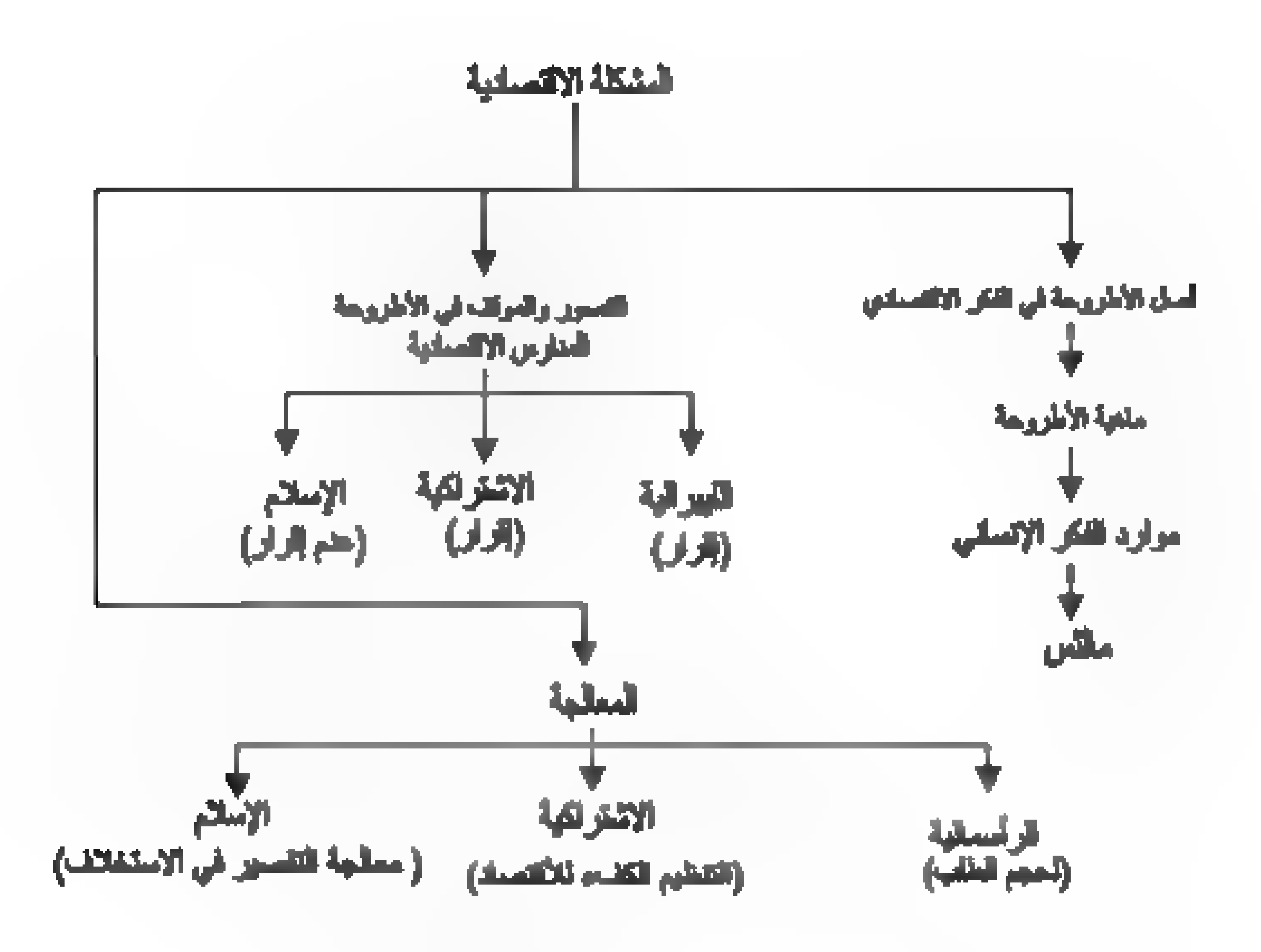
إن ظهور المشكلة الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية، هو بسبب طبيعة النظام الرأسمالي وتناقضاته البنيوية، وأبرزها التناقض ما بين قابليته الكبيرة على الإنتاج وضعفه في الاستهلاك، والناتج عن ضعف الدخول الموزعة بسبب فائض القيمة المستنزف منها لصالح طبقة ملاك وسائل الإنتاج.

لذلك ترى هذه النظرية في أن مصلحة المجتمع تتلخص في وضع الملكية الجماعية في المقام الأول، وعدّ الملكية العامة لوسائل الإنتاج تستهدف إشباع حاجات المجتمع، وليس تحقيق أقصى ربح ممكن للمنتج الفردي.

لذلك فأن النظام الاقتصادي الذي تسعى الاشتراكية إلى إنجازه، يتمثل بملكية جماعية لوسائل الإنتاج فإدارة الدولة للجهاز الاقتصادي عبر تخطيط الإنتاج والاستثمار تخطيطاً شاملاً ومركزياً، من أجل حل المشكلة الاقتصادية للمجتمع، هذا يمثل تحولاً كيفياً (نوعياً) لنمط علاقات الإنتاج المتخلفة عن تطور قوى الإنتاج، وبذلك تختفي حالة التناقض القائمة في نمط الإنتاج الرأسمالي[٣٥].

لقد تركز حل الاهتمام الماركسي على مسألة التوزيع، والتي شكلت أحد أهم مشكلات النظام الرأسمالي، وهو ما أشار إليه ريكاردو في بحثه للقوانين التي تتحكم بتوزيع الدخل القومي على طبقات المجتمع، والتي تعد تعبيراً عن العلاقات الاجتماعية التي تسود بين الطبقات الاجتماعية الرئيسة، مبيناً غياب الانسجام الطبقي في المجتمعات الرأسمالية، الذي كان يعتقد به آدم سمث في كتابيه (نظرية المشاعر الأخلاقية وثروة الأمم)[٣٦].

هذا كان الأساس لتركيز الماركسية على مسألة التوزيع كمدخل مهم لمعالجة المشكلة الاقتصادية، بينما طور أتباعه ومشيعيه نظم التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي، في إطار توفير الحاجات الأساسية المتنامية للأفراد[٣٧].



شكل-٣ مخطط لرؤية المدارس المختلفة للمشكلة الاقتصادية

٣- المنظور الإسلامي

إذا كانت المشكلة الاقتصادية هي مشكلة ندرة أساساً في النظام الرأسمالي، وهي مشكلة تناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع في النظام الاشتراكي، فالإسلام لا يقر المشكلة الاقتصادية نظراً لعدم إقراره لمسألة الندرة، اعتماداً على قول الله سبحانه وتعالى (وأن تعدوا نعمة الله لا تحصوه إن الله لغفور رحيم) [٣٨]، وقد فسرها الآلوسي بقوله (لا تطيقوا حصرها ولو إجمالاً فأنها غير متناهية).

مما يعني أن مصادر العيش التي بثها الله في الكون هي من الوفرة، بحيث تكون كافية لإشباع حاجات الإنسان الأساسية والمعتدلة، ويقول سبحانه وتعالى (إن الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر..) وترد كلمة (يقدر) لتعني من الناحية اللغوية (التوازن)، كذلك في الآية المباركة (جعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر

أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين) [٣٩]، والتي فسرها الشوكاني(أي جعلها مباركة كثيرة الخير بما خلق فيها من المنافع للعباد).

هذه الآيات توضح أن الله جل وعلا قد طمأن المسلم على رزقه، فلا ندرة إذن يخشى منها المسلم والإنسان بشكل عام، سواء كان هذا الإنسان فرداً محدداً أو كان المجتمع الإنساني كله، ولقد كفل الله الرزق لكل الناس سواء المطيع منهم أو العاصي إعمالاً لقوله تعالى (ومن كفر فأمتعه قليلاً ثم اضطره إلى عذاب النار وبئس المصير)[٤٠].

من ذلك كله فأن الإسلام لا يقر أن ثمة ندرة، ولكن هناك اختباراً بها من ناحية، وعقاباً لعصاة من ناحية أخرى، ومع كفالة الرزق للإنسان فأن الله سبحانه وتعالى يحث المسلم على العمل وتحسين معيشته، وفتح أمامه أبواب الأرض كلها، فلا يلتصق بمكان يعز فيه رزقه، فيوسع من دائرة الموارد ويأمر بمتابعة الرزق حيثما وجد، كما في قوله تعالى (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور)[٤١].

فثمة مقابلة إسلامية تفسر أمرين معاً: لا ندرة في الإسلام ولكن هناك اختيار وابتلاء[٤٢]، ومعنى ذلك أن الإسلام لا يرى أن ثمة ندرة موارد بالمعنى الاقتصادي، وإذا ما ظهرت مشكلة اقتصادية، فهذا يعود إما إلى قلة استخدام الموارد والمرتبط بإحجام الإنسان لسبب أو لآخر عن استخدامها واستثمارها، أو سوء استخدام الموارد عندما يتم توجيهها حيث تشبع القلة المحتكرة، لذلك فأن الإسلام يعدّ مرد ظهور المشكلة الاقتصادية إلى الإنسان وتقصيره، سواء من حيث الإنتاج أو من حيث التوزيع فالمشكلة الاقتصادية-مشكلة الفقر- في نظر الإسلام، هي مشكلة إهمال الإنسان وتقصيره في استثمار الموارد وتكاسله عن العمل، بجانب المشكلة ظلم الإنسان لأخيه الإنسان من خلال سوء توزيع الإنتاج.

وهكذا فمثلما اختلف الإسلام في تحديد مسببات المشكلة الاقتصادية، كان مختلفاً عن النظم الوضعية في إيجاد الحلول لها. وكذلك الحال في الأديان (اليهودية

والمسيحية)، والتي أوضح روجيه غارودي أن المسيحية عموماً تركز على الجوانب الروحية على حساب المجتمع والدولة ونظامها، فرجال الكنيسة في العصور الوسطى اجتهدوا في استنباط قانون كنسي، يشتمل على مجموعة من القواعد الاقتصادية التي تدور كلها حول معانٍ أخلاقية وروحية.

لذلك فمن الممكن القول بأنها لا المسيحية ولا اليهودية كدين تقدم نظرية اقتصادية أو نظاماً اجتماعياً متكاملاً، وأن معظم الاجتهادات التي قدمت، كانت تستهدف أما الانتصار أو تأكيد أفكار معينة أو محاربتها، خدمة لأغراض محددة لا علاقة لها بالدين كعقيدة أصلاً، كالقول بمبدأ الحق الإلهي والتفويض الإلهي وحدود سلطة الملك.

بينما حاول الإسلام أن يعطي تصوراً عملياً لأهم ركائز المشكلة الاقتصادية، التي تزيدت حدتها في ظل النظم الوضعية الغربية والقائمة على دعامتين أساسيتين، بحسب وجهة نظر روجيه غارودي[٤٣]:

- الإسراف

- الإفقار المادي والمعنوي للأغلبية الساحقة من البشر في ظل نظام (رأسمالي)، يؤدي إلى عبودية الإنسان كمنتج ومستهلك لاحتكارات رؤوس الأموال.

لقد تصدى الإسلام لهذه المشكلة عبر نظرية اقتصادية متكاملة، لا تقوم على معطيات اقتصادية فحسب، ولكنها تشكل مزيجاً من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والدينية لتمثل بناءاً نظرياً متكاملاً.

ثانياً: الاستخلاف (الملكية)

١- مفهوم الاستخلاف ومضمونه

لم تكن الملكية على مر التاريخ ولدى مختلف الشعوب واحدة، باستثناء ما جرى تسميته (المشاعية البدائية)، كما أن الملكية الخاصة لم تكن معروفة لدى بني

إسرائيل والساسانيين في أول الأمر، كما أن مصر الفرعونية لم تعرفها، كذلك وتشير المعلومات المتوفرة (الفصل الثاني سابقاً)، أن الملكية ظهرت متأخرة عند البابليين.

وعند العرب قبل الإسلام كانت الملكية للقبيلة هي السائدة، وذلك فيما يتعلق بمصادر الثروة العامة كالمياه والمراعي...الخ، وأن الملكية الخاصة كانت قاصرة على موضوعات الاستهلاك الشخصي من ملبس ومسكن. فإذا ما زادت عن ذلك فلا تكاد تتجاوز الأدوات الميدانية للصيد والقتال.

يعد الإسلام ملكية وسائل الإنتاج بأشكالها العينية(أرض، ثروات وأدوات) والنقدية (رأس المال) لله تعالى، ويعد حائزها من الناس فرداً كان أو مجموعة أو دولة يداً مستخلفة لا يداً مالكة وما دام الإنسان فرداً أو مجموعة ليس بالمالك الأصيل، وإنما هو مستخلف من المالك الأصيل/ اللـه سبحانه وتعالى أو الدولة الإسلامية[44].

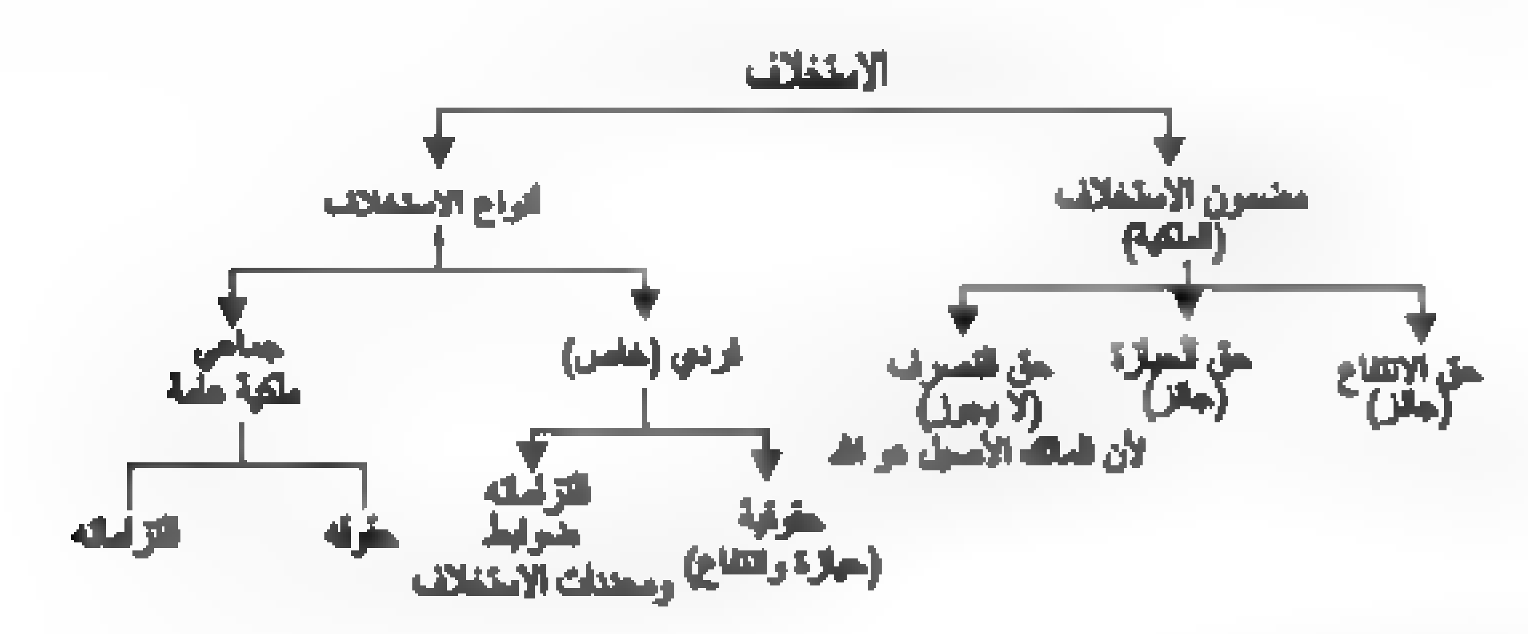
فالملكية هي وظيفة اجتماعية (مهمة استخلافية) تناط بالفرد أو المجموعة بحكم شرعي من الخليفة أو الإمام أو أنها ملكية كيفت كوظيفة اجتماعية، ومن ثم فمن حق المالك الأصيل وهو اللـه سبحانه وتعالى، أو الدولة الإسلامية أن يحدد لخليفته الإنسان مدى هذه الوظيفة وحدودها تحصيلاً وإنفاقاً أي إنتاجاً وإدارة وتوزيعاً[45]، كما من حقه (الدولة) أن تحدد أسلوب هذا التحصيل (الإنتاج) والإدارة والإنفاق (التوزيع).

أي بتعبير آخر أن المستخلف فرداً أو جماعة عندما يمارس مهمة الانتفاع بوسائل الثروة والإنتاج، فإنما يتم ذلك بتفويض من المالك الأصيل لها، وأن صلاحية ممارسة مهمة الاستخلاف بثمارها وإنتاجها لا تتعدى الحدود المرسومة في الشريعة.

إن تملك هذه الوظيفة الاستخلافية أو الملكية المكيفة، تتطلب أن يعي المستخلف ويستوعب أبعادها الاقتصادية والقانونية، ولا يدخل في مخالفة المالك

الأصيل أو خليفته وفقاً للشريعة، وإن حصل ذلك فقد يؤدي إلى تجريده مما هو مستخلف عليه [٤٦] وهذا الاستخلاف يحدد ما للمستخلف من حقوق، فهو له الحق في الانتفاع بنتاج الشيء أو المنفعة، وله حق الحيازة، ولكن لا يمكن له التصرف بالشيء، كما أن ممارسته (للملكية) قد تنزع وتسحب منه وتناط بغيره، إذا ما تجاوز ضوابط الاستخلاف وخرق محدداته.

ويبين الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) في أقصر عبارة وأجمعها، حقيقة أن الإنسان لم يستخلف ليفعل ما يشاء من دون قيد أو شرط، وليترك ليعمل دون حسب أو رقيب وإنما استعمره الله سبحانه وتعالى (المالك الأصيل) في الأرض واستخلفه عليها، إذا ما ظل سلوكه ضمن إطار القواعد التي تحددها الدولة الإسلامية، فيقول عليه الصلاة والسلام (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)[٤٧].



شكل – ٤ مخطط لبيان مضمون الاستخلاف في الاقتصاد الإسلامي

٢- ضوابط ومحددات الاستخلاف

لقد كان لتكييف الإسلام لموضوع الاستخلاف، من أنها وظيفة اجتماعية أثره في أن صار للدولة بإزائها سلطات إضافية إلى التزامها في ذلك، بحيث تصل إلى

حق الدولة (كممثلة للمجتمع)، حق التدخل في موضوع الاستخلاف نفسه وتقرير مصيره، ويمكن للدولة أن تتدخل في مهمة الاستخلاف(الملكية الإسلامية)، وأن توقفها أي أن تجرد المستخلف من (ملكيته المكيفة).

أ- في مجال التعطيل عن الاستثمار ولاسيما الأرض الموات (الأرض لم يسبق استصلاحها واستثمارها)، فأن تعطيل المستخلف الأرض بإهمال منه، يؤدي إلى استرجاعها منه مثال ذلك أن الرسول(صلى اللـه عليه وسلم) كان أقطع (بلال بن حارث) جميع أرض العقيق، ولكنه لم يعمر شيئاً منها، فلما كان زمن الخليفة عمر قال لبلال (أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم)، لم يقطعك لتحجزه عن الناس، إنما أقطعك لتعمل، فخذ منها ما قدرت على عمارته ورد الباقي [٤٨].

ب- سوء الاستخدام وأهمها:

(أولاً) حالة الإسراف لأن الشرع الإسلامي يعد ذلك سفهاً، والأصل في ذلك الآية (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل اللـه لكم قياماً)[٤٩].

(ثانياً) السلوك الاجتماعي للمستخلف، عندما ربط الإسلام بين السلوك الاجتماعي والتصرف الاقتصادي للمستخلف(ولا غبن ولا ضرر ولا غش ولا خداع) الأصل في ذلك الحديث النبوي القائل (الدين المعاملة)[٥٠].

ثالثاً) تركز الثروة في حالة تركز الثروة بأيدي قلة قد يدفع الدولة للتدخل، كما حدث وأن قامت الدولة الإسلامية بانتزاع الأراضي في الأندلس من كبار المالكين، ووزعتها على الفلاحين مما كانوا لا يملكون أيضاً.

ت- المصلحة العامة: يمكن نزع الملكية إذا اقتضت ذلك مصلحة الجماعة، وعندما تكون مصدر ضرر للأفراد والمجتمع، ومن الشواهد على وجوب نزع الملكية الفردية(الاستخلاف الفردي)، ما حدث لرجل اسمه (سمرة بن جندب) في زمن الرسول(صلى اللـه عليه وسلم)، وكان له نخل في حائط (بستان) رجل من الأنصار، فكان سمرة يدخل عليه هو وأهله فيؤذيه، فشكا الأنصاري ذلك إلى رسول

الـلـه (صلى الـلـه عليه وسلم)، فقال الرسـول (صـلى الـلـه عليـه وسـلم) لسـمرة بعـه، فـأبى، قـال فأقلعه، فأبى، قال: هبه ولك مثلها في الجنة، فأبى، فقال له رسـول الـلـه (صـلى الـلـه عليـه وسـلم) وأنت مضار، وقال للأنصاري أذهب فأقلع نخله، وهو الانتزاع للملكية جبراً عن صـاحبها، إذا كانـت مصدر ضرر للآخرين. وبهذا يكـون(التـأميم) قـد وقـع في الإسـلام تشريعـاً في الوقـف، وعمـلا كـما في(الحمى)، ووقع نزع الملكية عن صاحبها من الرسول(صلى الـلـه عليه وسلم) قضاء، كـما في قصـة سمرة بن جندب ويعتقد أن التأميم يصبح واجباً في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة[61]

وهكذا يكون للمستخلف حق الانتفاع بنتـاج الشيء أو المنفعـة، وقـد يكـون لـه فيهـا حـق الحيازة مقابل التزامات وضوابط قانونية وإدارية ومالية(مصـلحة بالشريعـة الإسـلامية)، ومـن حـق الدولة أن تجرد المستخلف مما هو مستخلف عليه(بقوة الشريعة نفسها)[62].

إن التزام المستخلف بـالأطر المحـددة لوظيفتـه الاجتماعيـة(الملكيـة المكيفـة) فـرداً كـان أو جماعة يعود إلى أمرين[63]:

الأول: طوعي صادر من ذات الفرد المسلم أو المجموعة المسلمة نتيجة لكون أداء مهام تلك الوظيفة ضمن ضوابطها ومحدداتها، وهو جزء من إيمانه وعقيدته الدينية.

الآخر. جبري تمشياً مع حق الإمام أو الدولة الإسلامية في الإشراف على النشـاط، وفي التـدخل لمصلحة الجماعة، بما في ذلك حق تجريد المستخلف من وظيفتـه الاجتماعيـة(نـزع ملكيتـه) كـلاً أو بعضاً، إذا ما رأى الإمام أن المستخلف قد انحرف عن الضوابط المحددة لاستخلافه.

٣- أشكال الاستخلاف

أ- استخلاف فردي يتولاه الفرد في صورة (ملكية حق انتفاع فردي).

ب- استخلاف جماعة تتولاه مجموعة من الأشخاص في صورة(ملكيـة انتفـاع تمـارس جماعـة من الناس بشكل مشترك).

جـ- استخلاف جماعي تتولاه الدولة في صورة (ملكيـة عامـة أو بـالأحرى احتماعيـة بوصـف الدولة هي المسؤولة عن مصلحة أفراد المجتمع جميعاً).

الاستخلاف الفردي

إدا ما قطع شخص أرضاً بشرط عمارتها صمن الضوابط المحـددات فيكـون لـه حـق حيارتهـا وحق الانتفاع بها(من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين)[٥٩].

ويمكن تفويض أو توكيل شخص آخر عنه لإحياء هذه الأرض، أي ممارسة الـشاط الاقتصادي فيها كأمر لابد منه، وإلا فأن الاستحلاف يعد لاغياً بيد أن إعطاء الحق للانتفاع والحيارة، قد يتحـول إلى نقيضه إدا مـا أخـل لمـستحلف بالالترامـات والضـوابط القانونيـة والإداريـة المنصـوص عليهـ في الشريعة.

استحلاف الجماعة الخاص

قد يقوم شخصان أو مجموعة من الأشخاص بنشاط اقتصادي في صـورة اسـتثمار مشـترك في المال، أو في المال والجهـد فقـط حسـب طبيعـة النـشـاط الاقتصـادي، ويطـرح المـذهب الاقتصـادي الإسلامي بدائل محددة للشركات الإنتاجية أو التجارية، من مثل شركة المضاربة أو العنان أو الأبدان

الاستخلاف العام

إن تتولى الدولة مهمة القيام الاقتصـادية بكـل جوانبهـا المختلفـة ممارسـة ملكيـة وسـائل الإنتـاج وإدارة العلميات الاقتصادية وتوزيع الناتج المحقق، ولما كانت وسائل الإنتاج والثروة المادية هي في الأصـل لله، ولما كنت الدولة هي المنوط بها تنفيد تشريعاتـه، فلهـا أن تعهـد إلى الأفـراد أي مجـال مـن مجـالات النشط الاقتصادي، كما لها أن تبقي ما تراه في عهـدتها هـي، إن مجـالات الملكيـة العـامـة في الإسـلام هـي

الكلأ والنار والماء والملح (مصادر الثروة الطبيعية الطاقة) والسبب في ذلك يعود إلى:

(أولاً) أن الاستثمار في مجالات كبيرة كهذه يتجاوز في الغالب طاقات ومقدرة الأفراد، بالإضافة إلى ضخامة الاستثمارات المطلوبة.

(ثانياً) إن إدارة المشاريع أكبر من سلطان الأفراد، حيث أن عالبية القرارات الإدارية في محالات الطاقة مثلاً تتطلب دعماً وسلطاناً حكوميين.

(ثالثاً) إن منتجات هذه المجالات لها صفة المنافع العامة، أي أنها تهم أفراد المجتمع مما يجعل الدولة - ممثلة المجتمع- مؤهلة أكثر من الأفراد بإدارتها والسيطرة عليها، لضمان استفادة الجميع منها، ودفعاً للأضرار لو ظلت هذه المنافع تحت سيطرة رؤوس الأموال خاصة.

المبحث الثالث

النظريات الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام

ثمة إجماع بين المفكرين والعلماء على أن القوانين الاقتصادية هي نوع من القوانين الاجتماعية** يجري تشكلها في ظل الثقافة الكلية للمجتمع، بحيث لا يمكن دراستها أو فهمها إلاّ في ظل الدراسة الكلية والفهم الكامل للجوانب الاجتماعية الأخرى، وأنها نتاج لروح المجتمع. ويذهب ماركس أبعد من ذلك إلى أن ثقافة المجتمع وروحه وتقاليده هي التي تحدد قوانينه، ومن ثم إذا اختلفت هذه الثقافة فلابد أن تختلف القوانين.

ومن هنا تحاول دراسة النظام الاقتصادي الإسلامي وبيان الهيكل النظري الذي احتكمت إليه المعاملات الإسلامية في شتى مجالات الحياة وبضمنها الأنشطة الاقتصادية بغية توصيف الأطر العامة للنظريات الاقتصادية الإسلامية.

لذلك سنتناولها على وفق الآتي:

أولاً: نظرية الأسعار

تحتكم نظرية الأسعار في الإسلام إلى المعيار نفسه التي تحتكم إليه ظروف السوق (ظروف العرض والطلب بتعبير النظرية الاقتصادية المعاصرة)، عند تحديد الأسعار فاستخدموا تعبير (قيمة المثل) وسعر المثل، وهذه هي فكرة الثمن نفسها في الاقتصاد الوضعي.

إن المتابعة المتعمقة لتقنيات السلوك الاقتصادي الإسلامي والتي وردت في شكل آيات قرآنية وأحاديث نبوية، بالإضافة إلى تفسيرات ودراسات المفكرين المسلمين تكشف عن هيكل نظرية اقتصادية إسلامية مماثلة، لما هو قائم في الاقتصاد المعاصر، ولكنها سبقت النظريات الحالية بزمن بعيد، ولا نعمد هنا إلى إظهار الفروق بينها وبين النظريات الحالية.

١ مبادئ نظرية الأسعار الإسلامية

أ- تحتكم نظرية الأسعار في الإسلام إلى ظروف السوق (العرض والطلب حالياً) وتحمل المتضمنات الفكرية والمقدمات المنطقية نفسها التي توردها النظرية الاقتصادية المعاصرة.

ب-أعطت النظرية الاقتصادية الإسلامية للسعر السائد في السوق صفة الإلزام في المعاملات، بحيث منعت التجاوز عنه بالرفع أو حتى بالخفض، وتكفلت بحمايته وألزمت به أولئك الذين يحاولون التدخل والتأثير فيه بطرق غير مشروعة، من مثل الاحتكار والكارتلات وغيرها، بما يضمن قيام سوق منافسة كاملة حقيقية.

ت- أباحت النظرية الاقتصادية عند الضرورة للدولة التدخل بالتسعير للسلع الضرورية[٥٥].

لقد حرص الإسلام منذ بدأ يستقر بالمدينة المنورة، على تحقيق هذه الظروف فما يكاد يفرغ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من بناء مسجده، حتى بدأ البحث عن مكان للسوق، وكان سوق المدينة يقام في حي بني قينقاع، وهم من اليهود قد غلبت عليهم طبيعتهم، بحيث كانوا يفرضون خراجاً ويبيعون في أماكن من السوق للباعة، وكانت لهم السيادة على السوق في المدينة.

لذا فقد مضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى مكان فسيح صالح حر وضرب فيه برجله قائلاً (هذا سوقكم فلا ينتقض ولا يضرب عليه خراج)، وقد كفل الإسلام بذلك حرية السوق وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع على السواء، ومقاومة كل سلطان أو مظهر يراد به التأثير أو الاستئثار بأي امتياز، وإذا كان الرسول (صلى الله عليه وسلم) قد حرص على توفير الظروف الموضوعية لكفالة أعمال ظروف العرض والطلب في تحديد الأسعار والتثمين، فقد حرص عليه الصلاة والسلام على كفالة عدم تدخل أية قوى في السوق وتثمين السلع سوى ظروف السوق ذاتها

ويقول أبو يوسف، حدثني محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتبة عن رجل حدثه أن السعر غلا في زمن رسول اللـه (صلى اللـه عليه وسلم)، وفي المعنى ذاته، قال أبو يوسف: وحدثني ثابت أبو حمزة اليماني عن سالم بن أبي الجعد قال سمعته يقول: قال الناس لرسول اللـه (صلى اللـه عليه وسلم): إن السعر قد علا فسعر لنا سعراً فقال. إن السعر علاؤه ورخصه بيد اللـه وأني أريد أن ألقى اللـه وليس لأحد عندي مظلمة يطلبني بها[٥٦].

٢- محددات الأسعار

من هذا نلحظ أن الإسلام ترك الأثمان لظروف السوق، وأردف ذلك بمواجهة الظروف التي تميل بها حرية السوق لصالح القلة بكثير من القواعد، التي تكفل سلامة أعمال ظروف السوق من دون تدخل يجعلها في خدمة أحد. فرفض الاحتكار تماماً، بل وحرم الاحتكار ولعن المحتكر، ويقول الرسول في هذا الصدد الجالب مرزوق والمحتكر ملعون، وبقوله(صلى اللـه عليه وسلم) (أبشروا فأن الجالب في سوقنا كالمجاهد في سبيل اللـه، وأن المحتكر في سوقنا كالملحد في كتاب اللـه. ولقوله (صلى اللـه عليه وسلم)، من احتكر طعاماً أربعين يوماً فقد برئ من اللـه وبرئ اللـه منه، ولقوله (صلى اللـه عليه وسلم) أيضاً (يحشر الحاكرون وقتلة الأنفس في درجة واحدة)[٥٧].

ولاشك في أن محاربة الإسلام للاحتكار وفقاً لهذه الأحاديث ضد أولئك الذين يعملون على رفع الأسعار عن طريق خفض العرض، إزاء الطلب المتزايد أو الثابت، ويحصلون بذلك على أرباح خيالية على حساب المستهلك، والإسلام بذلك يحرم أكبر مسببات ارتفاع الأسعار ولجميع السلع، سواء أكانت ضرورية أم كمالية، فالاحتكار محرم لجميع السلع. فقول الرسول(صلى اللـه عليه وسلم) في مسألة الحصول على الأسعار الاحتكارية من خلال خفض عرض السلعة واضح، فيقول (من احتكر حكره يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ)، وبالمقابل فأن الإسلام يرفض أن يبيع بائع، سلعته بسعر أقل من السعر السائد (ثمن المثل سعر

التوازن في السوق المعاصرة)، لأن في هذا تأثيراً على البائعين الاخرين، ويأتي هذا الرفض متطابقاً مع رفض الاحتكار، لأن خفض السعر يقود في أسواق المنافسة التامة إلى ما يسمى بحرب الأسعار (Ware price)، والتي من شأنها أن تصفي الأسواق لصالح بعض المنتجين ويتولد نتيجة ذلك الاحتكار.

ومن القواعد التي وضعها الإسلام على عمليات البيع والشراء، هو كفالة سلامة عملية البيع وبقاءها من الغش والمناجشة وحرم الإسلام المحافلة، ففي الجانب الأول عمد الإسلام إلى وضع ضوابط تربط بين السعر السائد وحالة السلعة، بحيث منع البائع من الخديعة أو المكر بالمشتري، ليشتري سلعة بسعر لا تستحقه ولا يباع به مثيلها، وهنا يقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (لا يحل لامرئ يبيع سلعة يعلم أن بها داءاً ألا أخبر به) ويقول في موضع آخر وفي الصدد نفسه (من غشنا ليس منا)، فيما أراد الإسلام توفير معايير موضوعية لفاعلية قوى السوق فيقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (ولا تحاسدوا أو لا تناجشوا ولا تدابروا ولا يبع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله إخوانا)[58] . وإذا دلس البائع في البيع بأن أظهر الحسن من السلعة وأخفى القبيح أو أظهر الصالح وأبطن الفاسد، فأن للمشتري الخيار في الفسخ أو الإمضاء.

إما معنى النجش فيقول الجزائري في منهاج المسلم أن لا يجوز للمسلم أن يعطي في سلعة شيئاً، وهو لا يريد شرائها، وإنما من أجل أن يقتدي به العوام فيغرر بالمشتري، كما أنه لا يجوز أن يقول لمن يريد شراءها أنها مشتراة بكذا وكذا كذباً ليغرر بالمشتري، وسواء تواطأ مع صاحبها أم لا، إذ نهى الرسول (صلى الله عليه وسلم)عن النجش[59].

٣- آلية التسعير الإسلامي

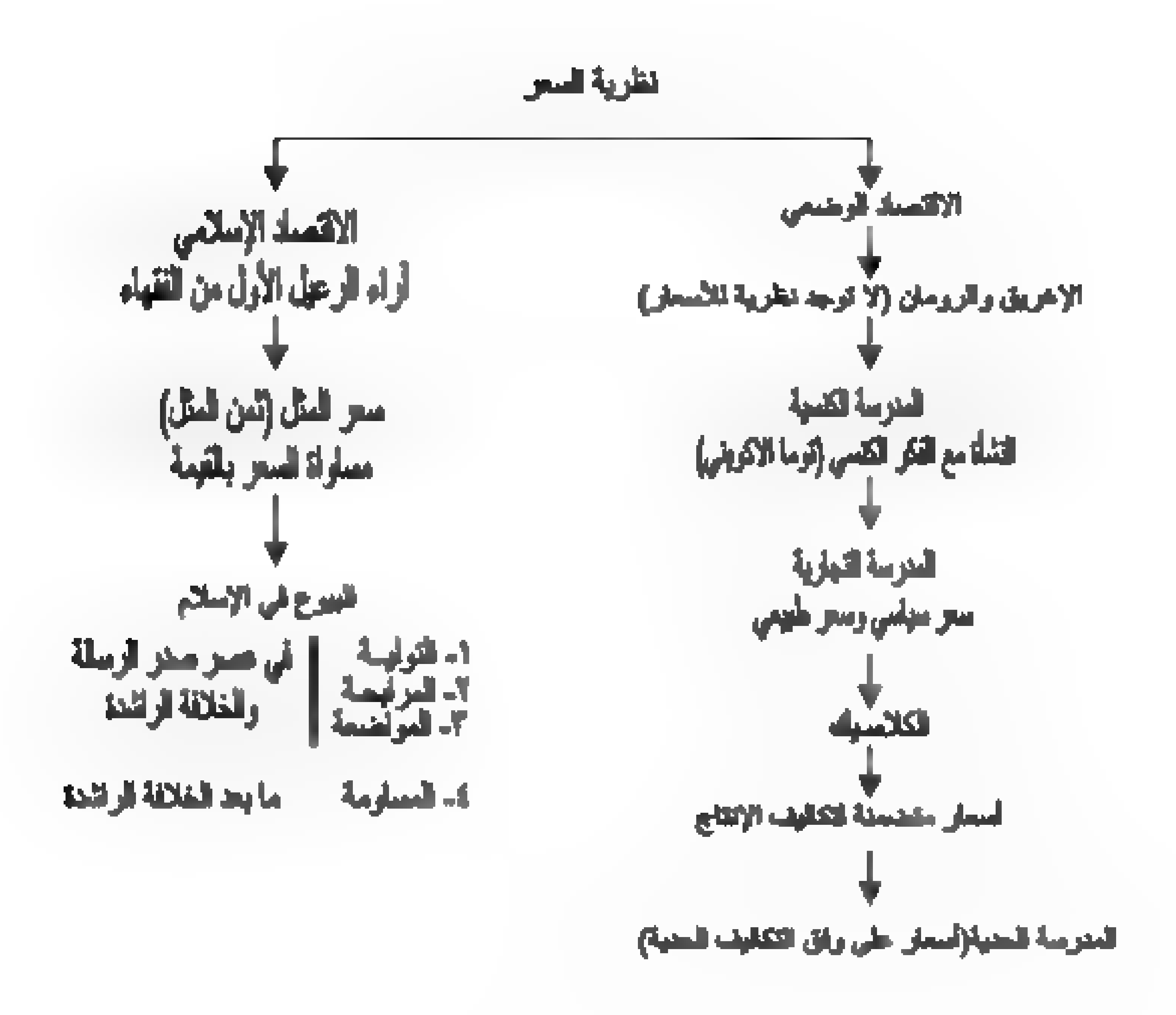
ويمكن الإشارة إلى أن البيع صنفان، مساومة ومرابحة، وأن المرابحة هي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة، ويشترط عليه نسبة ربح من الثمن الذي اشترى به السلعة، وهذه النسبة لم تكن محددة في النظرية الاقتصادية

الإسلامية، بل تركت تحديدها لظروف السوق وحالة العرض والطلب. وعندئذٍ يمكن أن تكون نظرية الأسعار الإسلامية قد أخذت في الاعتبار تكلفة الإنتاج عند البيع بأسلوب المرابحة[٣٠].

السعر الإسلامي (المرابحة) = ثمن السلعة الخام + التكاليف المباشرة، (المنفق في العملية الإنتاجية) + التكلفة المضافة والتي لا تدخل في التكاليف المباشرة (غير مباشرة) + نسبة الربح المقبولة شرعاً.

كما أن الفقهاء قد أشاروا إلى معالجة الفروق في أسعار العملة، أو ما نسميه في الاقتصاد المعاصر بـ(فروق أسعار الصرف)، أو حدوث التغيير في وسيلة الدفع أو نوع النقود، وما يترتب على ذلك من زيادة في قيمة السلعة، فأن الإسلام أقر أخذ ذلك بنظر الاعتبار عند تحديد الأسعار.

من هذا كله نلحظ أن الإسلام ترك على يدي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الأسعار تتردد طبقاً لظروف السوق بشكل عام، مع كفالة حرية البيع والشراء، وأوضح أن هذا لا يعني ترك الأمور بحيث تنقلب ضد الجماعة ولمصلحة القلة، بجانب ذلك دفع بثمن المثل الذي يتحدد بظروف السوق وبأعمال ميكانزم الأسعار، وبافتراض الفروض نفسها في سوق المنافسة التامة مع توافر العقلانية والرشد في سلوك المشتري، إلا أن هذا لم يكن كافياً لضمان عدم الانحراف في السلوكيات الاقتصادية، فقد وضع الإسلام قيوداً دينية وأخلاقية ضابطة لآلية السوق من دون تغييب لهذه الجوانب، من ثم حتى لا تتحول السوق إلى سلطة عنف فوق رقاب الناس، إن توافر الجنب الأخلاقي النابع عن العقيدة الإسلامية (كشرط)، بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية من شأنه أن يضع فكرة التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أمراً تكفله النظرية الاقتصادية الإسلامية، وهو الذين لم تستطع أن تضمنه النظريات الوضعية (الرأسماليةأو الماركسية) لافتقارها إلى الشرط الشرعي.



شكل-٥ مخطط يبين آلية تكون نطرية الأسعار عبر التاريخ

ثانياً: نظرية الأجور

إن الأجر هو العوض المقابل للعمل. ويقصد بالعمل الجهد البدني والعقلي الذي يبذله الإنسان في مجال نشاطه الاقتصادي والمهني، من أجل الكسب أي الحصول على العوض أو المقابل، كما يقصد بعقد العمل (الاتفاق المبرم ما بين العامل وغيره من أجل أداء العمل لصالح هذا الغير حقيقة أو حكماً، بعوض معين لمدة معلومة أو لإنجاز شيء معلوم)[٦٦].

وتجمع المدرسة الفقهية الإسلامية على أن عقد الإجارة جاء عاماً ومطلقاً، ليشمل أيضاً أجارة الإنسان أي ما نسميه الآن بعقد العمل ذلك، لأن فقه هذه المدارس المختلفة قسم هذه الإجارة بصورة عامة إلى قسمين رئيسين هما:

إجارة الأعيان وهي إجارة الأشياء والحيوان.

إجارة الأشخاص أو إجارة النفس أو الآدمي وهذه الإجارة هي ما نطلق عليه الآن مصطلح (عقد العمل)

ويمكن أن يعرف عقد العمل وفقاً للشريعة الإسلامية، بأنه عقد يضع بمقتضاه الإنسان نشاطه المهني المشروع بمقتضى الأحكام لمصلحة الاخر، لينتفع منه هذا الآخر انتفاعاً مشروعاً، مدة معلومة أو لغرض إنجاز شيء معين معلوم مشروع، بعوض معلوم مشروع[٦٢].

لقد أشارت الآيات القرآنية إلى العمل والأجر وعلى النحو الآتي: قال تعالى:

(قالت أحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين)[٦٣].(فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن بالمعروف)[٦٤] (أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير ما يجمعون)[٦٥].

فيما جاءت أحاديث الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام لتوضيح ما جاء في القرآن الكريم وهي[٦٦]:

روى البخاري، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) استأجر رجلاً من بني الديلك يقال له عبد الله بن الأريقط وكان هادياً خريتاً - أي ماهراً.

روى ابن ماجه (أن النبي صلى الله عليه وسلم) قال (أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه).

روي عن أبي سعيد (أن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم):(من استأجر أجيراً فليعلمه أجره) وكذلك روي عن الرسول الكريم (نهى عن استئجار الأجير حتى يتبين أجره).

١- شروط الأجر وخصائصه

لقد أوجب الإسلام أن تتوفر في الشيء شروط وخصائص معينة حتى يمكن أن يكون أجراً، إذ ليس كل شيء يصح أن يكون أجراً للعامل بمقتضى عقد العمل، وهذه الشروط والخصائص هي ما يلي[٦٧]:

أ- إن يكون مالاً مقوما" عيناً أو نقداً أو منفعة معجلاً أم مؤجلاً.

ب- يشترط أن يكون الأجر شيئاً حلالاً غير محرم في الشرع.

ت- إن يكون الأجر في عقد العمل معلوماً متعيناً نافياً للجهالة المفضية إلى النزاع بين أطرافه.

ث- يجب أن لا يكون الأجر واجباً أداؤه عيناً على المستأجر.

ج- إن يكون الأجر مملوكاً للمستأجر ومقدور التسليم إلى المؤجر أو الأجير.

ومثلما يولي الإسلام الاهتمام بالعامل، فأنه يحرص على الإنتاج ويحمي صاحب رأس المال بالقدر نفسه الذي أولاه للعامل، فقد حرم الإسلام أن ينال العامل أجراً بغير عمل، إذ أن القواعد الإسلامية (قاعدة مشتقة من روح التشريع وآيات القرآن الكريم)، والتي تقرر إلاّ ينال الإنسان أجراً دون عمل، فهذه القاعدة الشرعية تجعل ما يحصل عليه العامل دون أن يؤدي عملاً داخلاً في باب الحرام والسحت[٦٨].

هذه الضوابط التي وضعتها الشريعة الإسلامية لأصول التعاقد والإجارة، أريد منها أن ضمان تطابق المعاملات مع روح الإسلام، إلاّ أن هذا لم يكن كافياً، بل ذهبت الشريعة إلى وجوب مراعاة العدالة في مكافأة العمل ومراعاة ظروف احتياجات العامل الإنسانية وصحته وطاقته وقدرته، فلم يترك الإسلام لصاحب العمل تحديد حجم الأداء المطلوب في العامل تحقيقه، أو الساعات الواجب اشتغالها بدون الأخذ بنظر الاعتبار حقوق العامل (في المستوى الاقتصادي والمعشي)، ليقرب بين مصالح أرباب العمل ومصالح العمال بدرجة لم ترد ولن ترد إلاّ في شريعة الله الحقّة، التي وصلت هنا إلى حد المساواة بينهما في الحقوق، إعمالاً لقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم). (فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم ويلبسه ولا يكلفه من العمل ما لا يطيق فإذا كلفتموهم فأعينوهم)، وإذا ما سلمنا بهذا، يجب أن نسلم بأن الإسلام يطالب بتمتع العامل بمستوى معيشي يماثل ذلك

الذي يتمتع به صاحب العمل، في الطعام والملبس، وهذا يرتبط بفكرة الحد الأدنى من الأجور الواجب توفرها للعامل.

لم يترك الإسلام تحديد الأجر لاستغلال صاحب العمل وسيطرته، الذي قد يمكن له أن يستغل العامل والإضرار به على العكس مما هو عليه الحال في النظم الاقتصادية الوضعية.

٢- آلية تحديد الأجر

تتضمن إليه تحديد الأجر الحد الأدنى للأجور أو الحد الأدنى لحد الكفاية*** في الإسلام، أي الأوجه التي يجب أن يعطيها الحد الأدنى من الأجر (المأكل والملبس والمسكن)، بالإضافة إلى إمكانية الزواج لعفاف النفس.

أن الربط الإسلامي بين الحد الأدنى لما يسمى بالكفاية وبين وفائه بحاجات محددة للعامل، حل إشكالية التفرقة بين الأجور النقدية والأجور الحقيقية، وأي منهما محدد أساسي لعرض العمل، وهو الجدل القائم بين (المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية) في اقتصادنا المعاصر.

فحين يربط الإسلام الحد الأدنى للأجور بالحاجات التي يشبعها، والتي تمثل حد الكفاية، فإنه بذلك قد طابق بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي، هذا الأخير مجموعة السلع التي يستطيع العمل الحصول عليها من الأجر النقدي.

هذا الأخير يجب أن يؤمن إشباع الحاجات الأساسية للمسلم وهي المأكل والملبس والمأكن وعفاف الفرج والإعالة وغيرها، في حين لا يستطيع أجر الكفاف سوى تأمين استمرار قوة العمل، التي تعد ضرورية لاستمرار الإنتاج. بيد أن ما يمكن ملاحظته أن أجر حد الكفاية يختلف ما بين الأفراد، طبقاً لمنزلتهم الاجتماعية وعدد المعالين، وهي متغيرة طبقاً لدوران الحول، أي يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار ارتفاع الأسعار بين سنة وأخرى.

وهنا تقر النظرية الاقتصادية الإسلامية التفاوت في الأجور، مما يعني وجود تفاوت في أجر الكفاية.

ثالثاً: نظرية التوزيع

١- فلسفة التوزيع الإسلامي

إن مشكلة التوزيع في النظريات الاقتصادية الوضعية ظلت مشكلة حقيقية، ومثلت في النظرية الرأسمالية موضع خلل كبير ودائم، لم تستطع معالجتها إلا عبر تلطيفات معينة حاولت من خلالها نزع فتيل الصراع الطبقي، بينما كان التوزيع في النظرية الاشتراكية هو أحد حواسها التي تجاوزت فيه للرأسمالية.

إلاّ أن هذا في الواقع العملي ظل غير ممكن التطبيق والاستمرار فيه لأسباب عديدة أشاع من خلالها التسيب واللامبالاة والركود. كما أن الأطوار المتقدمة في الاشتراكية (الشيوعية) تفترض نوعاً من التوزيع يعد مثالياً وغير ممكن التحقيق.

والإسلام حين ينكر تبعية التوزيع للإنتاج، لا يقطع الصلة أبداً بينهما، ولكن الصلة في رأي الإسلام بين التوزيع والإنتاج ليست علاقة تبعية وفقاً لقانون طبيعي، وإنما هي وصلة يفرضها المذهب ويحدد فيها الإنتاج. وتقوم فكرة الصلة بين التوزيع وشكل الإنتاج على أساس الآتي:

أ- يعد الاقتصاد الإسلامي قواعد التوزيع التي جاء بها ثابتة وصالحة في كل زمان ومكان، ولمختلف مراحل التطور الاقتصادي.

ب- إن عمليات الإنتاج التي يمارسها الفرد تعدّ مرحلة تطبيق لتلك القواعد العامة في التوزيع، وبذلك يصبح مجال الإنتاج هو ظروف تطبيق قواعد التوزيع.

ت- إن ارتفاع مستوى الإنتاج وتطور إمكاناته ووسائله يتيح للإنسان أكثر فأكثر، استغلال القواعد العامة للتوزيع في مرحلة التطبيق، وقد يساء استخدام هذه القواعد فتصبح خطراً على التوازن العام والعدالة الاجتماعية.

لهذا يقر الإسلام تدخل الدولة كيما يسمح لها بتوجيه التطبيق، هو القاعدة التي ضمن بها الإسلام صلاحية قواعده العامة في التوزيع، وانسجامها مع تصوراته للعدالة الاجتماعية.

٢- معايير التوزيع

تختلف المعايير التوزيعية من مجتمع إلى آخر فأحياناً ترتبط بالقوة والنفوذ، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً أو بأسباب أخلاقية أو عقائدية، فمعيار التوزيع عموماً أية قاعدة تعد من تطبق عليه مستحقاً لتلقي دخلاً حقيقياً في حالة معينة، وأهم المعايير هي[٦٦]:

أ – معيار المعاوضة: وبحسب هذا المعيار يمكن للفرد أن يأخذ من الدخل بقدر ما يعطي من عمل، فمن ينتج بمقدار معين من المال، يحق له أن يتقاضى من السلع والخدمات ما يساويه، ويعتمد النظام الليبرالي عموماً على معيار المعاوضة أو ما يسمى بقوى السوق.

ب- معيار الحاجة: بموجب هذه القاعدة يأخذ الفرد الدخل بقدر ما يحتاج اليه، بصرف النظر عم قدمه من عمل، والأخذ بهذا المعيار من مجتمع معين، يعد دلالة على تقدمه حضرياً وأخلاقياً، ولكن تطبيق هذا المعيار يحتاج إلى من يعطي طوعاً ويعتمد المجتمع الاشتراكي على هذا المعيار.

جـ- معيار القوة: إن هذا المعيار مرفوض في أغلب النظم، إذ أن هناك مدفوعات تحويلية أو مزيت عينية أو نقدية تعطى لفئات وأفراد ذوي نفوذ وسطوة كسباً لتأييدهم أو لتحييدهم.

د- المعيار الاجتماعي والأخلاقي: إن هذا المعيار يسي على القيم الاجتماعية والأخلاقية والعادات والتقاليد، سواء أكانت عادات حسنة أم سيئة، وهذا أشمل معيار توزيعي لتمتعه بسند أخلاقي وقبول عام.

٣- وسائل توزيع الثروة

يعتمد الإسلام وسائل عديد لتوزيع الدخل والثروة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، وهذه الوسائل تفهم من خلال النصوص الشرعية وتتضمن نوعين أساسيين:

أ- الوسائل الثابتة

إن أبرز هذه الوسائل(الزكاة)[٧٠] وهي فريضة شرعية والتزام نقدي أو عيني، وقد ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية(مقدارها ومطرحها وعائها) وتوقيتها وشروطها، وتفترق الزكاة عن الضرائب بخلودها وثباتها وهي غير قابلة للحذف والتغيير. إذ أنها تمثل توازناً مستديماً في النظام الاقتصادي الإسلامي. فتأثير الزكاة واضح على التوزيع طبقاً للمصارف التي حددتها الآية، فالمستفيد الأعظم من الزكاة هي الفئات المحرومة والمحتاجة والفقيرة.

ب- الوسائل المتغيرة

تخضع هذه الوسائل للقرار السياسي وبحسب حاجة المجتمع، وهذه تشمل الفروض المباشرة وغير المباشرة وفروض التركات وغيرها، فالدولة الإسلامية تفرض ما تراه كفيلاً لتحقيق مصلحة المجموع في المجتمع الإسلامي بشرط أن تكون المصلحة قطعية لا ظنية وعامة لا خاصة [٧١]. إن دليل ذلك قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) [إن في المال لحق سوى الزكاة][٧٢].

فالدولة الإسلامية تضمن لكل فرد مسلماً أو ذمياً حق العيش الكريم وحد الكفاية، وإذا كان عاطلاً عن العمل تهيأ له تلك الفرصة، وإذا كان به عاهة أو مرض يقعده عن الكسب أعانته من بيت مال المسلمين، كما تضمن لكل فرد حق المسكن اللائق والعلاج، قال رسول الله(صلى الله عليه وسلم) [من ترك كلاً فإلينا ومن ترك مالاً فلورثته] وإذا لم تف أموال الزكاة فللدولة أن تفرض على أموال الأغنياء التزامات إضافية كالقروض لسد احتياجات المجتمع، إن عملية التوزيع في

ظل الفكر الاقتصادي الإسلامي تؤكد حقيقة واحد، والهدف من التوزيع في ظل الإسلام هـو مصـلحة الجماعة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع المسلم عملاً بقوله تعالى (اعدلوا هـو أقـرب للتقوى)[73]، وأن لا يكون المال متداولاً بين فئة قليلة تستأثر به دون غيرها سواء على مستوى أفـراد المجتمع أو دول العالم، الأمر الذي نبه إليه الإسلام منـذ أربعـة عشر قرناً بقولـه تعـالى(كي لا يكـون دولة بين الأغنياء منكم)[74].

على الرغم من أن الإسلام يقر التفاوت في توزيع الثروات والدخول، وهـو أمـر طبيعـي تبعـاً لاختلاف المواهب والقدرات، ويعد ضرورة يخلق الحوافز وتحقيق التعاون والتكامل. واللــه تعـالى يقول (نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا، ورفعنـا بعضـهم فـوق بعـض درجـت، ليتخـذ بعضهم بعضاً سخرياً)[75] إذ يقول تعالى (واللـه فضل بعضكم على بعض في الرزق)[76].

وهكذا فالإسلام يسمح بالثروة والغنى بشرط ضمان حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع، أي المستوى اللائق لمعيشته بحسب ظروف الزمان والمكان والواجـب لكـل مـن يتواجـد في مجتمـع إسلامي، أياً كانت ديانته وأيا كانت جنسيته.

فإذا ما عجز الفرد بسبب خارج عن إرادته كمرض أو شيخوخة، انتقلـت مسـؤولية ذلـك إلى بيت مال المسلمين أي خزانة الدولة. شأنه في ذلك شأن من لا يستطيع تأمين حد الكفاية، فأن الجزء المتبقي من الدخل اللازم للوصول إلى هذا الحد يكون من مسؤولية بيت مال المسلمين، فيما تكـون مسؤولية من يحصل على دخـل أعـلى مـن حـد الكفايـة فالزائـد يـذهب إلى بيـت المـال بـالفرائض الشرعية الجبرية منها والطوعية وبحسب درجة إيمان الفرد.

رابعاً: نظرية الاستهلاك

الاستهلاك هو عملية التمتع بالسـلع والخـدمات بقصـد إشـباع الإنسـان وسـد حاجاته، التي أسماها الفكر الإسلامي بالطيبات، قال تعالى (يا أيها الـذين آمنـوا كلـوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا اللـه)[77]، وهـو غايـة النشـاط الاقتصـادي في الـنظم

الاقتصادية الوضعية، ولهذا تبرز في إطار تحليل منظومة الاستهلاك تباينات عديدة ما بين الرؤيا الإسلامية والوضعية بشأن العديد من مفرداتها، فالسلع الاستهلاكية تظل محكومة بضوابط الشريعة الإسلامية التي تسعى إلى تنظيم السلوك الاستهلاكي للفرد المستهلك.

ويمارس الاستهلاك دوراً مهماً(أحد العوامل الرئيسة في الطلب الكلي) في الاقتصاد الوضعي من أجل تحقيق التوازن الكلي والاستقرار الاقتصادي، فقد يجري الإقرار على زيادته أو خفضه تبعاً لموقع الاقتصاد من الدورة الاقتصادية.

في حين يكون دور الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي مختلفاً عن ذلك، تبعاً لطبيعته ونمطه والهدف منه، فنمط الاستهلاك الإسلامي يتأثر مباشرة بنمط التوزيع ويتفاعلان إيجابياً، وكلاهما محددان بضوابط شرعية ومرتبطان بهدف مركزي[٧٨].

الإطار العــام

أ- إشباع الحاجات الأساسية للمواطن في الدولة الإسلامية والمتمثلة في اصطلاح الفقهاء بـ(حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال)، والتي جرى ترتيبها على ثلاث مراتب هي(الضروريات، الحاجيات والتحسينات).

ب- إشباع الحاجات غير الأساسية والتي أطلق عليها الفقهاء(الحاجيات)[٧٩]. وجرى ترتيبها بعد الضروريات وهذه الحاجيات تساعد المواطن في الدولة الإسلامية على تحمل أعباء الحياة وواجباتها، ويتفاوت الناس في كل حسب منزلته الاجتماعية وظروف معيشته، بالإضافة إلى ظروف المجتمع كله في ذلك الوقت.

ت- توفير الحاجات التحسينية، وهي المباح من السلع والخدمات التي تعد في منزلة الكماليات في الفكر الوضعي، وهذه السلع من الطيبات المباحة، على أن يكون استهلاكها بما يتفق وقدرة الإنسان الشرائية من دون إسراف أو تبذير.

إن معالم نظرية الاستهلاك وقوانيها في الفكر الاقتصادي الإسلامي ووفقاً لقانون التسخير والاستخلاف، تتطلب دائماً ضغط الاستهلاك الموجه نحو سلع الإسراف والتبذير وبعض السلع الكمالية، التي لا تنسجم مع حد الكفاية، وذلك لفسح المجال للتوسع في إنتاج السلع الضرورية لبناء القاعدة المادية للمجتمع المسلم بغية مواجهة المخاطر، لاسيما وأن كثيراً من موارد المسلمين تهدر من جراء استهلاك الكثير من السلع الكمالية، التي تمثل مظاهر الحضارة الكاذبة التي يقذفها الغرب إلينا عبر وسائل الاتصال المختلفة.

لقد أورد علماء الاقتصاد الإسلامي تقسيماً وترتيباً لسلم حاجات الاستهلاك في ثلاث مراحل أكسبت الاقتصاد الإسلامي ميزة خاصة عن الاقتصادات الوضعية، فانتقال السلعة من الضرورية إلى التحسينية لا يتم بصورة مباشرة، بل يمر عبر مرحلة (الحاجي) التي هي حلقة الوصل تتوسط الضروري والكمالي.

لهذا ألزم الإسلام الاعتدال إعمالاً لقوله تعالى(والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) [٨] وفي موضع آخر يقول اللـه سبحانه وتعالى (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً)[٨١]، كما أن الرسول الكريم قال في طلب الاعتدال في الإنفاق(كلوا واشربوا والبسوا في غير إسراف) موضحاً أن الاعتدال وعدم الإسراف سمة أساسية من سمات المؤمن، فالإسلام يلزم المسلمين بأن ينفقوا ملتزمين بحد معقول بحيث لا يتجاوز إنفاقهم حداً معيناً هو الاعتدال، وهذا لم يربطه بحد الضروريات أو الحاجة البيولوجية بل دعا الاعتداء على إطلاقه مع ترك الفرصة للمؤمن للتمتع بما خلق اللـه.

ويتجلى ذلك في قوله تعالى (قل من حرم زينة اللـه التي أخرجت لعباده والطيبات من الرزق، قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة، كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون)[٨٢] إن ترك الإنفاق للمرء وظروفه والتنعم بالطيبات، لم يكن مفتوحاً إلى النهاية، طالما أن الفرد يعيش في ظل عقيدة تدعو

للاعتدال مع الذين يتواجد معهم في بيئة واحدة. هذا من شأنه أن يجعل الاستهلاك يدور في محورين طبقاً للمفهوم الإسلامي:

الأول: التزام حد الاعتدال الذي تقرره ظروف المثل في الجماعة أي ظروف أولئك الذين يعيشون في ظروف تماثل ظروف المنفق نفسه.

الآخر: أن المستوى الذي ترتضيه الجماعة لا يصبح معياراً لتقدير حد الاعتدال في الإسلام إلاّ إذا كانت هذه الجماعة مؤمنة ملتزمة.

- المقارنة مع النظم الوضعية

إن مقارنة نمط الاستهلاك مع أنماط الاستهلاك الوضعية، من شأنه أن يميز نظرية الاستهلاك الإسلامية عن مثيلاتها، نظراً لاختلاف الضوابط والمحددات، وابتداً فأن هناك ضوابط محددة للاستهلاك في الإسلام هي:

أ- أن تكون السلع المراد استهلاكها تتسم بالضرورة والاعتدال.

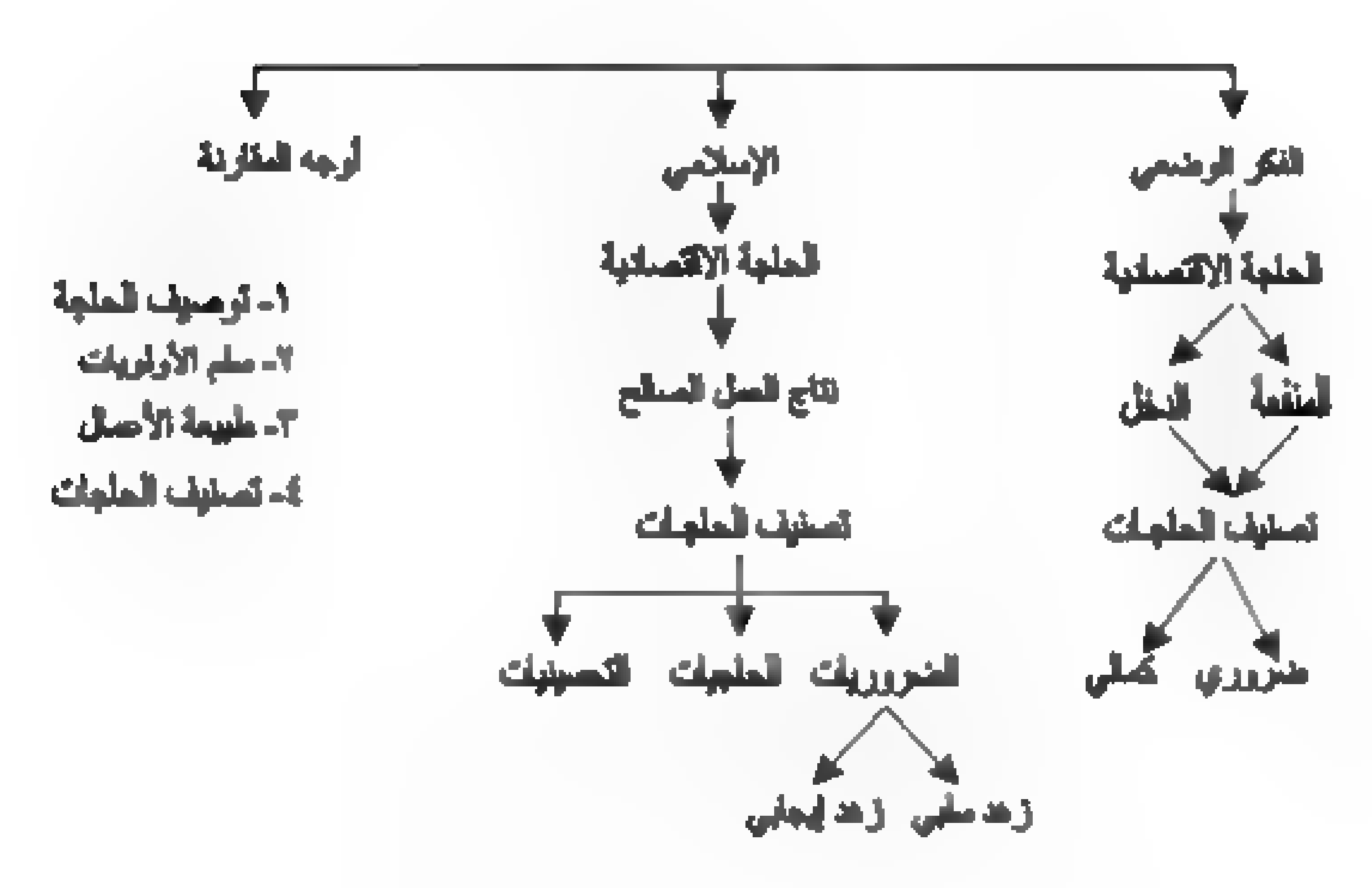
ب- يجب أن يكون الدخل المنفق في الاستهلاك متأتياً من عمل صالح.

ت- أن يخضع الدخل المتحصل عليه لضوابط الشريعة الإسلامية(الزكاة، الخمس.. الخ)، قبل أن يكون جاهزاً للإنفاق، وهذا يقترب من مفهوم الدخل القابل للتعرف في الاقتصاد الوضعي.

ث- التزام المسلم بالضروريات يجب أن لا يقود إلى زهد سلبي من شأنه التأثير على إمكانات العمل والعبادات بوصف أن الإنسان قيمة عليا

ومن المخطط الآتي يمكن بيان جوانب الاختلاف بين نظرية الاستهلاك الإسلامية والنظريات الوضعية تبعاً" لأوجه المقارنة الواردة.

نظرية الاستهلاك



شكل– ٧ أسس الاستهلاك في النظريات الاقتصادية

أ- توصيف الحاجة الاقتصادية

توصف الاقتصادات الوضعية كل منتج قابل للاستهلاك بضوء الدخول المتاحة في مجتمع معين، وفي مرحلة معينة اعتماداً للمنفعة التي يحققها للمستهلك، من دون وجود أي مانع أيديولوجي يحدد استهلاك السلع، في حين أن الاقتصاد الإسلامي لا ينظر إلى الحاجة الاقتصادية بصورة مطلقة، بل يحددها في ضوء المقاصد الخمسة (حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، المال) وهي توضح مصالح المسلم. فاستنبط العلماء المسلمون من هذه المقاصد الأدلة والأحكام التي وجدوا فيها أنها تدور حول مصالح العباد في دنياهم وأخرتهم.

لقد أكد الإسلام نوعية المنتج وأشكاله (فبعض السلع محرمة على المسلمين)، في حين لا نجد ذلك في الاقتصاد الوضعي الذي يميل إلى التجريد في ذلك.

كما أن العوامل التي تؤثر في الطلب على السلع لأغراض الاستهلاك، هو الدخل، والنظم الوضعية لا تبحث في مصادر هذا الدخل سواء أكانت شرعية أم غير شرعية، وما ظاهرة (غسيل الأموال) إلاّ ترجمة لوجود مصادر عديدة لدخول غير شرعية، إلاّ أن الإسلام يلزم أن يكون الدخل المنفق نتاج أعمال صالحة وليست طالحة.

ب- سلم الأولويات

إن النظم الوضعية لا تضع حدوداً دنيا وحدوداً عليا للسلع والحاجات بل تبقى مفتوحة، فالمستويات الدنيا للاستهلاك تظل مفتوحة، فالمستويات الدنيا للاستهلاك تظل مفتوحة، مما يعرض الناس إلى بؤس والشقاء والتشرد، وعلى الجانب الآخر، فأن حدود الاستهلاك العليا لا تحدها أية حدود، طالما أن الدخول قادرة على شرائها.

في حين يعمل الإسلام على تنظيم هذه الأولويات، فالحاجات الضرورية يلزم المجتمع بتوفيرها للسكان، حتى وإن ظلت مجموعات غير قادرة على استهلاك هذه الضروريات، وحدد(الكفاية) المستوى الأدنى للاستهلاك. وهو ما يضمن للفرد العيش بالمستوى الذي لا يحط من كرامته وإنسانيته، ويجعله قادراً على أداء أعماله الدينية والدنيوية، ويلزم الإسلام (بيت المال) لمعالجة أوضاع السكان الذين تقع دخولهم دون حد الكفاية.

والمحددات الأساسية تنحصر في الجوانب الآتية:

- عدد العيال.
- مرابط الخيل (ويقصد بها المنزلة الاجتماعية للشخص).
- الأسعار عند دوران الحول (ويراد بها مستويات الأسعار).

وبالمقابل فأن الإسلام يضع قيوداً على الحاجات التحسينية، ويرفض ويقيد بشدة الاستهلاك التفاخري والترفي ويعده إسرافاً وتبذيراً في الموارد، طالما توجد

حاجة عند الناس، كما الإنسان يظل يحب ذاته ودنيوياً، إذا لم تترسخ فيه مبادئ الإسلام.

فقال سبحانه وتعالى (أن الإنسان خلق هلوعاً، إذا مسه الشر جزوعاً، وإذا مسه الخير منوعا)[183]، فابن آدم طماع لو كان لديه واديان من ذهب لتمنى ثالثاً، هذه الحقيقة مقتبسة من القرآن الكريم من قوله تعالى (زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الدنيا والله عنده حسن المآب)[184]

جـ- طبيعة الأعمال

يقرر الإسلام أن العمل هو أساس الحاجات، وهو يخضع للضوابط الشرعية، وليس كل عمل سائغ في الاقتصاد الإسلامي، من ثم فأن القيمة لا يسري مفعولها، إلا إذا كانت متجسدة في سلعة أو حاجة اقتصادية جديرة من حيث الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك من منظور الحكم الشرعي، والإسلام يحترم العمل ويعظمه، يقول سبحانه وتعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون). ويقول الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) (من أمسى من عمل يده أمسى مغفوراً له).

ويربط الإسلام بين العمل والأجر، فيشترط أن يكون العمل والأجر مباحين جائزين شرعاً، أي أن يكونا مشروعين وفق الشريعة الإسلامية، ولا يصح الأجر لتسهيل فعل محرم أو العمل في شيء يساعد على فعل الحرام.

ومن جانب آخر فقد أكد الإسلام أن يكون العمل بعقد مفهوم من الطرفين، وأثرى الفقه الإسلامي هذا الجانب (إجارة الآدمي أو إجارة الشخص أو إجارة النفس)، وفق ضوابط ترفض الاضطرار الاقتصادي المتعارف في النظم الوضعية، أي أن لا تستغل حاجة الشخص لتشغيله بأجر دون الأجر السائد أو الذي يستحقه. كما أن النظم الوضعية لا تضع قيوداً على نوع الأعمال أو الأجور المدفوعة.

د – تصنيف الحاجات

لم يحدد الإسلام تصنيفاً ثابتاً للحاجات، بل ترك ذلك للظروف الخاصة بكل مجتمع ولكل زمان حاجاته وأوضاعه، إلاّ أنه ركز على الحاجات الضرورية والتي تمس حاجات الناس وإعطائها الأولوية، إما فيما عدا ذلك فيرتهن بوضع الجماعة، لذلك فأن تصنيف الحاجات جاء مستنداً على قسمة الحاجات الأساسية لأقل الشرائح عيشاً في المجتمع وعند حد الكفاية، الذي هو أعلى من حد الكفاف في النظم الوضعية

لقد كان الفكر الإسلامي بحق أول نظام يسعى لتحقيق الحاجات الأساسية للأفراد بوصفهم مكلفين لتحمل الرسالة وللقيام بالمهمة الاستخلافية التي كلفهم بها الباري عز وجل. قال تعالى في محكم كتابه الكريم(وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفهم في الأرض، كما استخلف الذين من قبلهم، وليمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً)[٨٥].

إن النظرة الإسلامية في تأمين الحاجات الأساسية في الدولة الإسلامية لأدنى طبقات المجتمع لم تهمل الحد الأعلى، فقد نهى الإسلام عن بذل الأموال حتى يعلو الفرد فوق جلدته، والذين ينفقون أموالهم في الاستهلاك الترفي وعدهم الله بالويل والعذاب وعدّهم من أصحاب الشمال إعمالاً لقوله تعالى(أصحاب الشمال ما أصحاب الشمال في سموم وحميم وظل من يحموم لا بارد ولا كريم أنهم كانوا قبل ذلك مترفين)[٨٦].

فعلى سبيل المثال لا الحصر وضع الله سبحانه وتعالى معياراً أساسياً ارتبط بمعنى التبذير، فكل ما ينفق في معصية الله فهو حرام، وكل ما أنفق فوق المعقول والمقبول والشائع فهو إسراف، فمن مثل الشرب في آنية الذهب والفضة ولبس الحرير والديباج والجلوس عليه، فهو حرام، والتعالي في البنيان والتوسع فيه لغير الضرورة يعامل معاملة ما سبق.

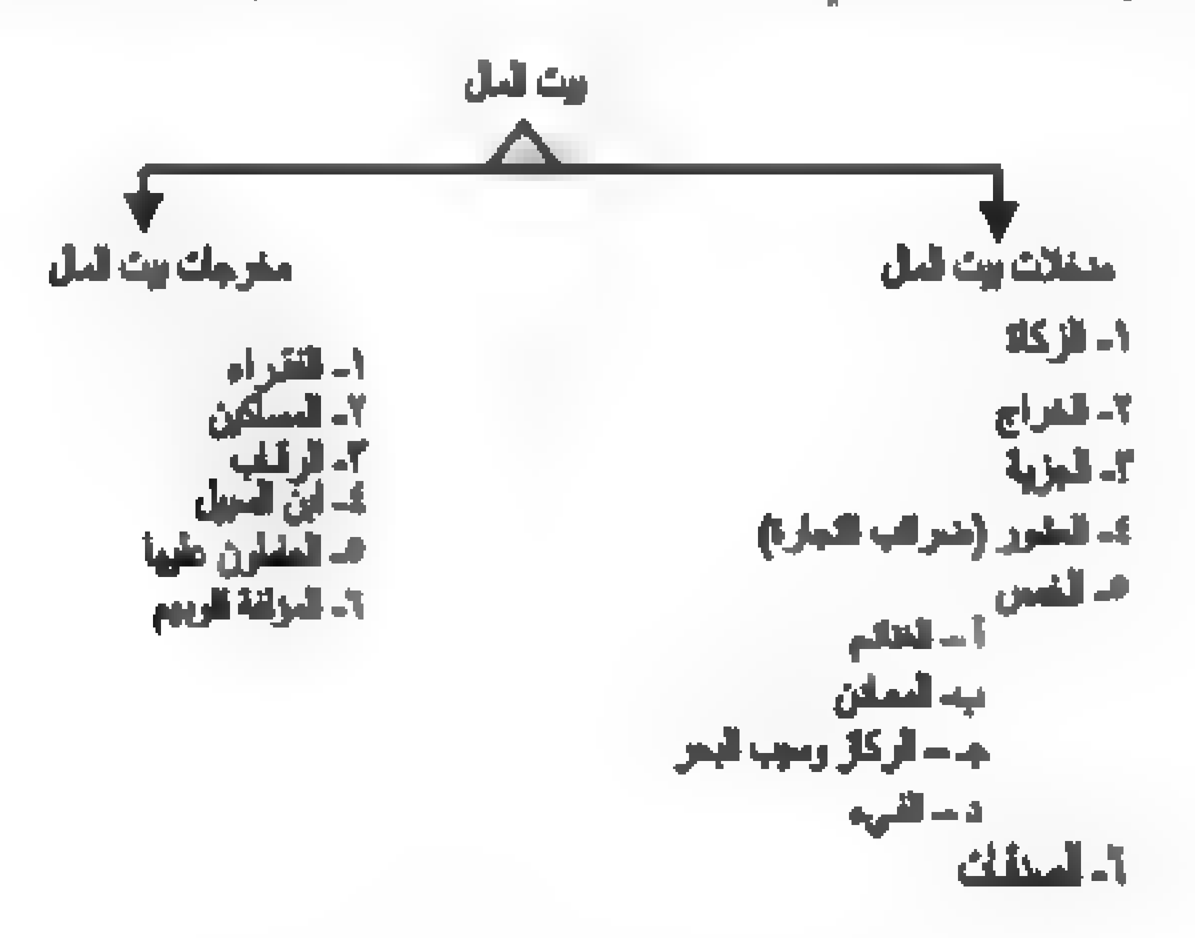
خامساً: نظرية التكافل الاجتماعي

١- دور بيت المال

يشكل بيت المال الجهاز المالي للدولة فغيه تتجمع موارد الدولة الإسلامية ومن خلاله يتم إنفاق هذه الموارد في أوجهها المحتمة، والدور الذي يؤديه بيت المال يتجاوز حدود المالية الوضعية فهو بجانب وظيفته الرئيسة أعلاه، يطّلع بدور توزيعي كبير من خلال كفالة أوضاع الأفراد الذين تقل دخولهم عند حد الكفاية.

وهذه الوظيفة لا يوجد ما يقابلها في النظم الوضعية، مضافاً إلى ذلك أنها تعطي للدولة المرونة في التدخل في الحياة الاقتصادية، لإعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتمويل نفقاتها في الظروف غير الاعتيادية.

فقد فرض الإسلام على الدولة ضمان معيشة أفراد المجتمع الإسلامي ضماناً كاملاً، وهذا يتم من خلال تهيئة الدولة للفرد وسائل العمل، وفرصة المساهمة الكريمة في النشاط الاقتصادي المثمر، ليعيش على أساس عمله وجهده، فإذا كان الفرد عاجزاً عن العمل وكسب معيشته بنفسه كسباً كاملاً، أو كانت الدولة في ظرف استثنائي لا يمكنها منحه فرصة العمل، فعندئذ تطبق الدولة مبدأ الضمان عن طريق تهيئة المال الكافي من بيت المال لسد حاجاته وتوفير حد خاص من المعيشة له.



شكل -٨- موارد بيت المال ومجالات الأنفاق فيه

ومبدأ الضمان الاجتماعي يرتكز على التكافل العام وحق الجماعة في موارد الدولة العامة، ولكل منهما حدوده ومقتضياته في تحديد نوع الحاجات، التي يجب أن يضمن إشباعها وتعيين الحد الأدنى من المعيشة التي يوفرها مبدأ الضمان الاجتماعي للأفراد.

كما أن إيمان الإسلام بحق الجماعة كلها في موارد الثروة. لأن هده الموارد قد خلقت للجماعة كافة، لا لفئة دون فئة، وحتى تتمكن الدولة من هدا الحق وحماية الجماعة في إيجاد قطاعات توفر موارد الملكية العامة وملكية الدولة، لكي تكون إلى جانب فريضة الزكاة ضماناً لحق الضعفاء من أفراد الجماعة، عملاً بقوله تعالى(وما أفاء الله على رسوله منهم، فما أوجفت عليه من خيل ولا ركاب، ولكن الله يسلط رسله على من يشاء، والله على كل شيء قدير، ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى لله وللرسول ولذا القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)[87].

ويستند نظام التضامن الاجتماعي على النص القرآني(أوتوهم من مال الله الدي أتاكم) [88]. ويقول تعالى(وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)[89] وكدلك (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل)[90]. وقوله تعالى(خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)، هذه الآيات توضح من دون لبس أن هناك حقوقاً للفقراء ومثلهم في أموال الأغنياء منهم، ولعل الفاصل بين الفقر والغنى في الإسلام، هو الحد الذي يفصل بين إعطاء الزكاة ومنعها.

وقد نقل حديثاً عن الإمام علي بن أبي طالب(ع): أنه مر بشيخ مكفوف كبير السن في أسواق الكوفة، وأنه كان يستعطي من عامة الناس، فقال أمير المؤمنين ما هذا؟ فقيل له: يا أمير المؤمنين أنه نصراني، فقال الإمام،استعملتموه حتى إذا كبر وعجز منعتموه! أنفقوا عليه من بيت المال[91].

إن هذه الاموال مخصصة بالتحديد بشكل محلي، ولكل بلده، ويحول ما فاض منها الى بيت المال في الأقاليم المجاورة، بعد استيفاء الأسهم الشرعية، مع اشتراك

الميزانيات المحلية جميعاً بتمويل الجهاد في سبيل اللـه مـن السـهم المخصـص لهـا، ولـذلك يراعـي الإسلام عدم إخراج زكاة الأغنياء إلى بلد آخر، وأهل البلد محتاجون إليها، والسـند الشرعـي في ذلـك هو لما بعث الرسول(صلى اللـه عليه وسلم) معاذ إلى اليمن قائلاً له: خذها من أغنيائهم وضعها في فقرائهم[٩٢].

ومن الملاحظ أن موارد بيت المال ذات صفة إجبارية وطواعية مرتبطـة بحـافز أداء ذاتي، ولا تتطلب أجهزة للرقابة ومتابعة للمشمولين، وتتميز بالعدالة التامة لذلك فإن التهرب منهـا يكـون ذا أثر نفسي وشخصي بالغ.

٢- مصادر التكافل الاجتماعي

أ- زكاة الأمـوال

فقد أوجب الإسلام الزكاة بحد معلوم هو العشر أو نصف العشر من قيمة مـا تخـرج الأرض من حاصلات، إذ فرض الرسول الأعظم(ص) الزكاة فيما سقت السماء، وفي النخل وفيما سقت العيون العشر، وفيما سقت السوان (السواقي) نصف العشر، مصداقاً لقوله تعالى(يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولسـتم بآخذيـه إلاّ أن تغمضوا فيه واعلموا أن اللـه غني حميد)[٩٣].

وتذهب زكاة الأموال إلى أن تفرض على القمح والشعير والتمر والزبيب والعسل والحيوانـات (الإبل، البقر، والغنم) والذهب والفضة ومنتجات الحيوان والثروات التجارية.

ب- زكاة الفطـر

وقد فرض رسول اللـه (صلى اللـه عليه وسلم) زكاة الفطر على الناس مـن رمضـان صـاعاً مـن تمـر أو زبيب أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد أو أنثى من المسلمين، والصاع هـو أربـع حفنـات بكفـي الرجـل المعتدل، ويقدر بالوزن الحالي بنحو ٢,١٧٦ كيلو غرام من القمح [٩٤]. وهي زكاة بدن لا زكاة مـال، فهـي واجبـة

على كل حي يرزق من البشر، وزكاة الفطر تدفع عن الصغير والكبير، وعن العبيد، وتصرف لفقراء المسلمين لقوله عليه الصلاة والسلام (أغنوهم عن السؤال في هذا اليوم)[٩٥].

ت – كفالة الأقارب

دفع الإسلام الأفراد إلى العمل للارتفاع بدخولهم من ناحية، وبعد أن حرم الاحتكار والربا والغش والتدليس وغيرها. ليمنع تراكم الثروة بطرق غير مشروعة، نجده يعمد بعد ذلك إلى تضييق أثر التفاوت الطبيعي في الدخول، إذ يلزم الغني بكفالة الأقارب والإنفاق عليهم بل وبكفالة الجيران أيضاً. فيقول الله تعالى (وأن ذا القربى حقه) [٩٦]، ويقول(فآت ذا القربى حقه)[٩٧] وتوضح الآيتان أن هذه الكفالة ليس أمراً متروكاً لخيار المرء، بل أنه حق لهم عليه وواجب عليه نحوهم، والإسلام إذ ينظم العلاقات الاجتماعية على أساس من(التبادل).

وقد أوضح الرسول الكريم(صلى الله عليه وسلم) في أحاديثه، كيفية اتجاه درجة الالتزام، وترتيب إنفاق دخله وثروته، فيقول(أبدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلأهلك فإن فضل عن أهلك شيء فلذوي قرابتك فإن فضل عن ذوي قرابتك فهكذا وهكذا)، ومن ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ذكر الصدقة(ابدأ بمن تعول).

وقد فكر الخليفة عمر(ض) في عام الرمادة، إن يسكن الضعفاء في دور الأغنياء (قال لو لم أجد للناس من المال ما يسعهم، إلاّ أن أدخل على كل أهل بيت عدتهم، فيقاسموهم أنصاف بطونهم، حتى يأتي الله بحيا فعلت، فأنهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم)[٩٨].

وجاء في كتاب الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى واليه على مصر (ثم اللـه في الطبقات السفلى، من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين، وأهل البؤس والزمنى، فأن في هذه الطبقة قنعاً ومعتراً، وأحفظ لله ما استحفظك من حقه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسماً من غلات صوافي الإسلام في كل بلد، فإن للأقصى منهم مثل الذي للأدنى، وكل قد استرعيت حقه، فلا يشغلنكم عنهم بطر)[99].

المبحث الرابع

أعلام الفكر الاقتصادي الإسلامي

أستلهم المفكرون العرب والمسلمون مادتهم المعرفية من مصادر رئيسة ثلاثة هي[100]: (القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، آراء الفقهاء والصحابة وبعض المؤلفات التي تعرضت بالتحليل والتدقيق لقدر معين من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية)، من هذه المنابع استقى مفكرونا معارفهم في المجال الاقتصادي أيضاً، غير أننا ندرك أن اهتماماتهم في القضايا الاقتصادية.

على الرغم من موسوعيتهم وعلمهم الوفير والغزير، كانت اهتمامات وشواغل ثانوية إذا قيست مما كانوا يركزون عليه الجهد البحثي والتحليلي في مجالات الحديث والفقه والتاريخ والفلسفة، وغير ذلك فقد انصبت شواغلهم المعرفية، وقد يكون ناجماً عن رؤيتهم نحو مختلف العلوم، فقد كانت لدى العرب والمسلمين تصنيفات لها وضعوها في ضوء تصنيفهم الأساس إلى علوم نقلية وعقلية وانضوت بمقتضاها الظواهر الاقتصادية في حقل العلوم العقلية[102].

أضف إلى ذلك أن حمى الصراعات الفكرية والعقيدة، وضرورة الحفاظ على المبادئ والمرتكزات الإسلامية واحترام الثوابت فيها، حتمت على مفكرينا وفقهائنا وعلماء الكلام والفلاسفة، تركيز نشاطهم النظري الفكري على بلورة نتاج خالص للثقافة العربية الإسلامية، بالإفادة من معارف وعلوم الأمم الأخرى.

لذلك نعتقد أن المشكلة الاقتصادية لم تطرح إلا كنتاج عرضي، إذ أن العلاقات الاقتصادية هي إفراز طبيعي لممارسة الدولة العربية الإسلامية لوظائفها الرئيسة في الحكم والتشريع وتنظيم المجتمع، لكن هذا القول لا يسوغ لنا أو لغيرنا، تقويم النتاجات المعرفية العربية والإسلامية في مجال تحليل الظاهرات الاقتصادية على وفق ما خلص إليه علم الاقتصاد السياسي، بعدما أرسيت أسسه وملامحه العامة في القرن الثامن عشر، فقد استقلت الدراسات الاقتصادية عن غيرها من

الدراسات، كما أن هـذا لا يعنـي أن ثمـة نقصاً في مـداخلهم البحثيـة والمعرفيـة، لأن الفكـر حاجـة تفرضها أوضاع البشر المادية من حياتهم الاجتماعية، وتفرزها هـذه الأوضـاع بصـيغتها التـي تكـون عليها[103]. عليه سنتناول اثنين من أعلام الفكر الاقتصادي الإسلامي هما ابن خلدون والمقريزي.

أولاً: ابن خلدون

- نظرات ابن خلدون الاقتصادية

نظر ابن خلدون إلى العلـوم جميعـاً بوصـفها ظـاهرة إنسـانية تخضـع لــ"طـبائع العمـران" ويرتبط تطورها بتطور المجتمعات، وأدرك على نحو بين، إن النشاط الفكري لاحق لنشاط العلمـي، وإن الحاجيات الضرورية للعيش شرط لظهور الفكر النظري، وكان معنياً في أن يقوم تعليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية عـلى الكـف عـن العوامـل الموضـوعية، فلابـد مـن أن تسـتند العلـوم عـلى مقدمات وقوانين "طبائع العمران" وتبدل الأحوال لا يسـتقيم منـه منطـق الفلاسـفة والفقهـاء، لأن فاعلية المجتمـع الإنسـاني في مجـال المعـاش تخضـع للطبيعـة ولظـروف البيئـة ومقمعـة بالعلاقـات الاجتماعية التي نسمع بقيامها بل تفرضها الظروف نفسها

إذ تجد "الحتمية العمرانية" إن جاز لنا القول، تعبيرها عند ابن خلـدون في التفاعـل الحـركي للعوامل المكونة للظواهر تلك. وفي ضوء ما تقدم وبالعودة إلى فصول الباب الخـامس مـن المقدمـة يمكن التوقف عند النظرات الخلدونية كما أدركها وشخصها هـو، لا كـما عرفتهـا وعرضـتها النظريـة الاقتصادية الحديثة، فليس أهدافنا عقد المقارنات بين نظرات يفصل بينهما زمن طويل تبـدلت فيـه الأحوال والمعاشات، بل بيان الأهمية التاريخية لآراء ابـن خلـدون بالنسـبة لتطـور علـم الاقتصـادي السياسي.

أ - الملكيـة

وفي موضوعها يقول ابن خلدون، والـلـه سبحانه خلق جميع مـا في العـالم للإنسان وامتن به عليه في غير ما آية من كتابه، ويشير إلى قولـه سـبحانه وتعـالى

(سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض، وما في الأرض جميعاً منه) (الجاثية ١٣)..ثم يستطرد ويـد اللـه مبسوطة على العالم وما فيه، بما جعل اللـه له من استخلاف"..''وأيـدي البشر منتشرة فهـي مشتركة في ذلك.

في ذلك يقول بعض الباحثين المتخصصين في قضايا الفكر الاقتصادي العربي والإسلامي، إن ابن خلدون يعبر انتماءه لمدرسة الفكر العربي- الإسلامي، التي تؤمن بأن وسائل الثروة والإنتاج ومصادرها أرضاً وسماءً هي ملك لله، وإن البشر أفراداً وجماعات يمكن أن يستخلفوا عليها[١٠٤]. وفي إطار إيضاحه لعلاقة السياسة بنمط الملكية السائد، يرى ابن خلدون، إن الجاه (المتأتي عن السلطة) هو الأساس في تكوين الثروة وليس ملكية المال نفسه.

وعن هذا الفهم يقول بعض الباحثين، أنه ينسجم مع واقع الملكية في المجتمعات الإسلامية ومع الدور الذي تلعبه الجماعة والدولة فيها[١٠٥]، ويستدل على هذه بما يقوله ابن خلدون.."وفقد الجاه بالكلية ولو كان صاحب مال، فلا يكون يساره إلا بمقدار ماله وعلى نسبة سعيه.

وإن فقدان الجاه يقود إلى الحرمان والفقر والتحول من طبقة إلى طبقة أدنى دون أن تمنع ملكية المال أو طبيعة الرزق هذا التحول، فإن كان صاحب المال بدون جاه فإنه لا يكسب إلا بمقدار سعيه وعمله، بل قد يصيب الدمار والخراب عمله أيضاً لأن الدولة "السوق الأعظم" فهي المصدر الأول، ولأن الجماعة(العصبية) هي منطلق تكوين الحقوق، وسقوط الجاه في هذين المحيين ينعكس سلبياً على الرزق والعمل، ويتسبب في فقدان مصدري الرزق والعيش، وعلة ذلك، أن الحق العام متفوق على الحق الخاص ويحتويه وليس العكس.

ب- المذهب الاقتصادي

يذهب الدكتور محمد حلمي مراد، إلى أن ابن خلدون كان من السباقين للمناداة بمذهب الاقتصاد المرسل وأبعاد الدولة عن التدخل[١٠٦]. ويعتمد حجة في ذلك قولاً لابن خلدون جاء فيه"..أن التجارة من السلطات مضرة بالرعايا مفسدة

للجباية". وتتفق الدكتورة زينب الخضيري مع هذا الرأي ومعنى ذلك، أن ابن خلدون، وتمشياً مع مذهبه الداعي لإطلاق حرية الأفراد لمزاولة النشاط الاقتصادي، ينادي بحرية العمل التجاري على خلفية أدانته للاحتكار والتقييد !!.

وفي معارضة ذلك، يعتقد بعض الباحثين أن دعوة ابن خلدون لمذهب الحرية الاقتصادية ارتبطت بوضع الدولة في المجتمع، بوصفها دولة لم تكن تمثل مصالح الجماعة بل مصالح الأقلية الأرستقراطية، لذا كان من الطبيعي ألاّ ننتظر منهم موقفاً آخر غير الموقف الذي نوه به، فالدولة لا ترعى مصالح الجماعة يكون من الأخير أن تترك للأفراد تأمين مصالحهم وتسمح لهم بالنشاط من دون أن تضع قيودها وبما يحول دون استغلالها للعادة العالية عدداً ونفوساً.

عليه نصل إلى خلاصة مفادها أن رؤية ابن خلدون للمذهب الواجب الأتباع وما إذا كان مرسلاً أم مقيداً، لا صلة بالسفسطة الفكرية والكلامية كما تعرضها الأدبيات الحديثة، بل هو موقف ينبع من تشخيصه لوضع المجتمع الذي عاشه وشاهده وخبر ما فيه من أحداث وتحولات، ودلالة ذلك أن ابن خلدون لم يتجاهل التناقضات الاجتماعية ويدرك على نحو لا ريبة حوله، التعارض بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد كقضية حاسمة في مجرى تحديد الأدوار التي تلعبها الدولة والأفراد.

ت- العمل وقيمة السلعة

من نصوص واضحة لا غموض يشوبها، يعتمد ابن خلدون في بحثه للظواهر الاقتصادية من "المقدمة" (يستدل) على مفهوم ذي طابع مادي تاريخي فيما يتصل بدور العمل في تحديد قيمة الشيء أو السلعة.فهو يقول". فلابد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب.

فقد تبين أن المفاداة أو المكتسبات كلها أو أكثرها، إنما هي قيم الأعمال الإنسانية. ومنه يفهم، أن ابن خلدون جعل العمل مصدراً للقيمة، أي أن قيمة الشيء

هي في العمل الإنساني المبذول فيه، فليس المهم بذل المجهود، بل لابد من أن يترتب على الجهد المبذول إنتاج شيء يتمتع بالقدرة على إشباع الحاجة.

ومن نصوص قريبة مما أوردناه سابقا، يصل بعض الباحثين إلى نتيجة مفادها أن ابن خلدون يقيم علاقة إيجابية بين كمية الجهد المبذول وبين قيمة الأشياء المنتجة، وكل ذلك إنما هو مترتب على نظرته إلى العمل بوصفه عاملاً للتقدم والحضارة، وغير أن هذا ينبغي أن يأخذ في سياقه التاريخي المحدد ويخضع لتدقيق في رؤية ابن خلدون حول كل الاقتصاد القائم وطرائق تفاعل عناصر مجتمعه من أجل الإنتاج وإشباع الحاجات فابن خلدون، على نحو الإجمال، لم يقدم نظرية متكاملة للقيمة بل أطر لا تحليلية لظواهر اقتصادية وفقاً لمبدأ السبب والنتيجة.

ج- المشكلة الاقتصادية

ابتداءً يحدد ابن خلدون مشكلة الاقتصاد في عصره على أنها مشكلة مالية تتحول إلى اقتصادية ذات طابع أشمل وأعم، والمشكلة تنجم عنده عن ممارسة أهل السلطان(الدولة) وبيان ذلك أن"..الدولة والملك صورة الخليقة والعمران وكله مادة له، من الرعايا والأمصار وسائر الأحوال وأموال الجباية عائدة عليهم، ويسارهم في الغالب من أسواقهم ومتاجرهم.

وإذا أفاض السلطان عطاءه وأمواله في أصلها انبثت فيهم ورجعت إليه ثم إليهم منه فهي ذاهبة عنهم في الجباية والخراج عائدة عليهم في العطاء، فعلى نسبة مال الدولة يكون يسر الرعايا وعلى نسبة الرعايا أيضاً، وكثرتهم يكون مال الدولة وأصله كله العمران وكثرته..".

إن المصر الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواقه وأسعار حاجاته ثم تزيدها المكوس غلاء، لأن كمال الحضارة، إنما يكون عنده نهاية الدولة في استفحالها، وهو زمن وضع المكوس في الدول لكثرة خرجها، حينئذٍ كما تقدم والمكوس تعود على البياعات بالغلاء، لأن السوقة والتجار كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم بجميع ما ينفقونه من مؤنة أنفسهم، فيكون العكس لذلك داخلاً في

قيم المبيعات وأثمانها فتعظم نفقات أهل الحاضرة وتخرج عن القصد إلى الإسراف. ويـنوه ابـن خلدون في مواضع أخرى إلى التدرج في الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار طبقاً لتـدرج عوائـد الدولـة في الترف.. وكثر الحاجات التي تثقل المغارم على الرعايا. ومن ثم ينتقص العمران بذهاب الأموال.

ومما تقدم نحصل على نتيجة رئيسـة هـي أن الأزمـة تحـدث لسـببين متصـلين هـما: الـترف والتبذير لدى المترفين والموسرين ممـن يقتربـون مـن السـلطان لـدواعي الملـق أو خدمـة المصـلحة الخاصة، ولجوء الدولـة لفـرض الضرائـب عـلى العالبيـة مـما يـؤدي إلى خفـض القـدرة عـلى الشراء وانحطاط العمران.

إن ما أتينا عليه من عرض لأفكار ابن خلدون، إنما يمثل غيضاً من فيض فكر معـرفي متعـدد الأوجه، ليس من المستحسـن محاكمتـه في ضـوء النظريـة الاقتصـادية التقليديـة أو الحديثـة، وإنمـا أوجب النظر فيه في إطاره التاريخي المحدد.

وفي نطاق المنهجية البحثية عند ابن خلدون، وغير ذلك لن يؤدي لنا إلاّ إلى إسقاط مقـولات الاقتصادي السياسي الحديث على نتاج عقلي لا نريد أن نستنطقه بغير ما يقول، فقـد يختلـف عـن فكر من سبقه ومن عاصره، ثم لابد أن يكون مختلفاً عما صدر ويصدر مـن اللاحقـين، مـؤثراً فـيهم وليس هم مؤثرون فيه.

ثانياً: المقريزي

١- حياتــه

هو تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، ولـد في القـاهرة سـنة ٧٦٦هــ-١٣٦٤م وتـوفي فيهـا سنة ٧٤٥هـ-١٤٤٢م، عايش العصر العربي الإسلامي بمصر في زمن دولتي المماليك البحرية والبرجيـة، وهما دولتان حكمتا في مصر ردحاً غير قصير مـن الـزمن، كـان مؤرخـاً مـن طـراز خـاص ولـه عـدة مؤلفات منها "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" و"السـلوك لمعرفـة دول الملـوك" ورسـالتان في النقـود (شـذور العقـود في ذكـر الملـوك) و(إغاثـة الأمـة بكشـف الغمـة) وهـذه الأخـيرة أكسـبته

شهرة واسعة وأدخلته كأحد المفكرين في الموضوعات الاقتصادية. وترتب على هذا أن استندت له وظائف حكومية عدة(٧١).

والمقريزي هو المؤلف العربي الإسلامي الوحيد الذي اهتم بمشكلات العملة ومن الذين كتبوا في المسائل المتعلقة بالركود والكساد الاقتصاديين، ولا نقول الأزمة الاقتصادية، لأن مفهوم الأزمة الاقتصادية مفهوم حديث نسبياً وارتبط بأزمة فيض الإنتاج التي تصاحب عصر الرأسمالية، انصب اهتمام المقريزي في القحط والمجاعات وظاهرة الغلاء النقدي (رواج الفلوس)، مؤكداً أن النقود في حد ذاتها لها تأثير خاص على التوازن الاقتصادي، ولقد توصل إلى ذلك عندما حلت بمصر أزمة عام ١٤٠٦م فاقترح نظام إصلاح النقود.

٢- منهج المقريزي

يتميز منهج المقريزي الذي سلكه في(إغاثة الأمة بكشف الغمة) بخصائص أساسية هي(٨١):

أ- اعتماد مبدأ السببية في تفسير الظواهر الاقتصادية: من خلال مناقضته للمجاعات التي حلت بمصر منذ القدم حتى العصر الوسيط، رافضاً مبدأ القدرية السلبية والجبرية في النظر إلى أصل الأزمات، وهي ظاهرات مادية واجتماعية ترتبط بالعوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، تدوم بديمومتها وتزول بزوالها والأزمات هي وقائع اقتصادية تظهر عندما تجتمع مسبباتها ودواعيها

ب- النسبية في تحليل الظواهر: امتاز منهج المقريزي اعتماد مبدأ النسبية في الإشارة الى الظواهر الاقتصادية وتحليلها وإعطائها حجمها الطبيعي بدون زيادة أو نقصان، ويرى أن النظر إلى الأمور الاقتصدية وأحداثها يجب أن يكون ضمن المنظور التاريخي لحدوث الوقائع وتعاقبها وبشكل نسبي، وضمن إطار تحيل الأوضاع الكلية ومقارنتها مع ما سبقها.

وفي هذا يحاول المقريزي اعتماد هذه النظرة كمنهج علمي يضمن للباحث أو المتتبع أن يحقق الآتي:

- الترابط والتتابع التاريخي في النظر إلى الوقائع الاقتصادية وتحليلها.
- التكامل في النظرة إلى مجمل تلكم الظاهرة بحيث يصبح الحدث التاريخي جزءاً للكل التاريخي.
- إن الترابط والتكامل يكملان التوصل إلى استنتاجات أقرب إلى الدقة العلمية في تفسير الظواهر الاقتصادية وبيان مسبباتها،(فالأمور- كلها- وحلها- إذا عرفت أسبابها سهل على الخبير صلاحها).

٣- تحليل المقريزي للأزمة الاقتصادية:

يبدو تأثير ابن خلدون واضحاً على المقريزي فجدل الأحداث واضح في تحليله، فكل شيء خاضع للتطور (يولد وينمو ويموت)، وهذه الثلاثية هي ثلاثية ابن خلدون، فيرى أن هناك أسباباً تتجمع لخلق حدث، فيخلق ويتطور، ثم تتجمع أسباب تلاشيه، فينحل ويندثر، فظن الناس كما يلاحظ المقريزي (أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها، ولا مر في زمن شبهها)، ومن خلال هذا المنهج العلمي يستخلص المقريزي أسباب المجاعات (الأزمات التي يمر بها المجتمع ويردها إلى الآتي)[٩١].

أ- فساد البنية السياسية والاجتماعية (نظام الحكم والعلاقت الاجتماعية) وهي نظرة كلية وبنائية، وتسلط الولاة وشيوع الفساد والرشوة واشتغال السلطان وحاشيته بالتجارة واحتكارها.

ب- انهيار النظام الإنتاجي والذي كان قائماً على الزراعة، فالآفات الطبيعية لم تكن إذن وحدها سبباً للمجاعات والشدة التي حلت بالناس، بل يعود إلى احتكار القوت وتلاعب المحتكرين في غفلة من أولي الأمر، وهو إذن سوء تدبير.

ت- تأثير العامل النقدي على النشاط الاقتصادي واستقراره، فلم يكن الارتفاع في الأسعار هو السبب في انهيار قيمة النقد ووظائفه بل على العكس

تماماً فإن الزيادة في الأسعار كانت نتيجة لكثرة النقد المتداول، ورواج النقود الرديئة.

٤- الغلاء والتضخم النقدي

إن مقولتي الغلاء (ارتفاع الأسعار) والتضخم النقدي (انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقدية) مقولتان عرفهما الفكر الاقتصادي بالالتزام. فقد اقترن وجودهما الواحدة بالأخرى. فالغلاء قد نجم عن قصور مياه النيل، مما سبب انخفاضاً في عرض السلع، وهذا أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدات النقدية، كما أن إجراءات هذا الأمير أو ذاك في طرح كميات إضافية أو جديدة من النقد، مع بقاء مستوى الإنتاج على حاله، يعني ارتفاع الأسعار بشكل يوازي انخفاض القوى الشرائية للوحدة النقدية.

من الممكن أن تتداخل الاعتبارات الاقتصادية والإدارية والسياسية والصيرفية بعضها مع بعضها الآخر وتدفع الحاكم لاتخاذ قرار تخفيض العملة بصورة غير مباشرة عن طريق استبدالها بعملة نقدية جديدة. ففي وقت الغلاء نزع السعر وطلب القمح فلم يقدر عليه، واشتد خوف الناس، وعظم الأمر، وتعذر وجود الأقوات حتى بيع القمح (كل وقية بدينارين) كان من نتيجة هذا، إن تداخلت عوامل عدة دفعت الحاكم لاتخاذ قرار تخفيض العملة بصورة غير مباشرة، عن طريق استبدالها بعملة جديدة في محاولة للتخلص من كميات هائلة من الوحدات النقدية القديمة، إلاّ أن هذا لم يؤدِ إلى كبح جماح رواج الفلوس.

فازدادت النقود الرديئة من الفلوس النحاسية وتزايد النقود المضروبة خارج الدولة (النقود المزيفة) وحدوث الغش في الوزن والعيار، كانت هذه أسباب كافية لخلق الاضطراب في المعاملات النقدية، ومن ثم ارتفاع أثمان السلع.

ثم يذهب المقريزي إلى طبيعة الآثار التي يتركها الغلاء ورواج الفلوس على انتفاع شرائح معينة، من مثل الطبقة الحاكمة وحاشيتها والتجار والحرفيين، لجمعهم

أرباحاً عظيمة ولتحويلهم هذه الأموال في الغالب الأعم إلى أموال عينية (أموال هروبية) تحنباً لهبوط قيمة النقد من جديد.

ومشكلة التضخم على الرغم من كونها متأتية من عوامل طبيعية لا يمكن للبشر القضاء عليها، إلا أنهم قادرون بحسن إدارة اقتصادهم ومجتمعهم الإنساني، إن ينظموا مفعول الظواهر الطبيعية بحيث لا تؤدي إلى الخراب.

ويلقي المقريزي الحجة على القائمين على إدارة الاقتصاد في دولتي المماليك البحرية والبرية، لأنهم ابتعدوا عن مبادئ الاستخلاف وتنكروا له، فصاروا ينطلقون من مواقعهم السياسية والإدارية، للإثراء بتحويل هذه المواقع السياسية إلى امتيازات اقتصادية، حيث يقول(لا جرم أن يعمص عينيه(يقصد الحاكم) ولا يبالي بما أخذ من أنواع المال.. ويحتاج إلى أن يقرر على حواشيه وأعوانه ضرائب ويتعجل منهم أموالاً، فيمدون هم أيضاً أيديهم إلى أموال الرعاية يشرئبون لأخذها بحيث لا يعفون ولا يكفون)' [١١].

٥- السيولة النقدية

أعطى المقريزي أهمية كبيرة لكمية النقد المتداول في السوق وإلى عمليات زيادة السيولة النقدية وخفضها، منطلقاً من وظيفة النقد (الذهب والفضة) كمقياس للقيمة في تحليل الدور الذي يراه لنقد في عمليات التبادل، وفي الموازنة ما بين العرض والطلب بحيث يعطي لعمليات المضاربة والصيرفة بخصة، وفي ظل إجراءات الدولة في سك النقد وعمليات التدخل في كمية النقد المتداول (عرض النقد)، من خلال زيادته أو خفضه الدور المهم عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجاوز الأزمات الاقتصادية.

كما أن قرارات الحاكم في سك نقد جديد واستبدال القديم منه بقرارات سياسية تحدد مواعيد استبداله، وفي فترات قصيرة من شأنها أن تخلق موجة من القلق والذعر وعدم الاستقرار وإن كان مؤقتاً، بحيث يندفع الناس للتخلص من أعداد كبيرة من النقد المتداول من أجل الحصول على النقد الجديد.

هذه الإجراءات يراها المقريزي بالإضافة إلى ما يؤديه دور المتنفذين في المناصب السياسية والإدارية في استغلال الأوضاع ورفع الأسعار بصورة تحكمية، عن طريق فرض مستويات أعلى من الريع والمغارم (الضرائب) واحتكار السلع، تعد عوامل تسبب ظاهرة الغلاء والقحط.

ويشير المقريزي إلى أحد الأمرين إذا ما حصل سيكون كفيلاً بتردي الأوضاع وحصول الأزمة وتدهور أوضاع النقود من خلال زيادة السيولة النقدية وهما.

الأول: فساد نظر من أسند إليه النظر في ذلك وجهله بسياسة الأمور وهو الأكثر في الغالب.

الثاني: (الجائحة) التي أصابت ذلك الشيء حتى قل كما حصل في لحوم الأبقار بالموت الذريع الذي نزل بها.

وما حصل في السكر نتيجة قلة زراعة قصبه واعتصاره.

يمكن القول أن المقريزي من الرواد في الاقتصادي الإسلامي الذين نظروا في التضخم وعوامله، بسبب من المنهج الذي اعتمده، والذي استطاع من خلاله رصد الوقائع لتحليل ظاهرة القحط والغلاء (الأزمة)، واستنباط الصياغات النظرية الأولية لتفسير ظاهرة التضخم النقدي والأساليب التي يراها لمعالجة هذه الظاهرة، إذ أشار بدون أي لبس إلى أن ظاهرة التضخم تكمن مسبباتها جزئياً في زيادة النقد وتوسيعه قاعدة السيولة النقدية، في حين يكون علاجها مقتصراً من وجهة نظره في زيادة الإنتاج (العرض)، الذي يمكن من خلاله تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وصولاً إلى الرفاه الاقتصادي إذ يقول(إن بقاء ما بأيدي الناس من الذهب والفلوس على ما هما عليه من غير زيادة ولا نقص، مع رد الأحوال والرفه والرخص إلى ما كانت عليه أولاً قبل هذه المحن يحقق فائدة جليلة).

مـما سـبق يكـون للمقريـزي الفضـل في الإشـارة الأولى للتنظـير لموضـوع التضـخم النقـدي والاستدلال على نظرية كمية النقود في تفسيره لظاهرة التضخم، بجانب توصـله مـن دون أن يعلـن ذلك إلى قانون أساس بشأن النقد، إذ يقرر على أن النقود الرديئة قد أزاحت النقـود الجيـدة. وهـذا ما توصل إليه جريشهام فيما بعد ليسمى بـ (قانون جريشهام).

هوامش ومصادر الفصل الخامس

١ القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية (١٥١).

٢ سورة الأنعام، الآية (١٥٢).

-٣ جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، ط٢، ج٧، بيروت، ١٩٦٩.

-٤ عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ الاقتصاد العربي، دار الطليعة، ط٢، بيروت ١٩٧٨، ص٧.

-٥ سعيد الأفغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، دار الفكر، ط٣، بيروت، ١٩٧٤، ص٦٠.

-٦ نجمان ياسين، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين، دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص٦٥.

-٧ أبو الحسن السمهودي، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، مطبعة الآداب والمؤيد، ج١، القاهرة، ١٣٢٦هـ ص١٢٥.

-٨ جواد علي، مصدر سابق، ص ١٥٦.

-٩ فاضل عباس الحسب، في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩، ص١٠.

-١٠ للمزيد حول ذلك ينظر: شوقي عبد القوي عثمان، تجارة المحيط الهندي في عصر الرسالة الإسلامية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠.

-١١ عبد الرحمن بدوي، دار العرب في تكوين الفكر الأوربي، بيروت، ١٩٦٥، ص٤٨.

-١٢ فيصل السامر، نهضة التجارة في العصور الوسطى الإسلامية، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢١٧١، ١٩٨١، ص ٦١.

١٣- بدران أبو العينين، الشريعة الإسلامية، تاريخها ونظرية الملكية والعقـود، الإسـكندرية، ١٩٩٩، ص٨٦

١٤- أحمد أمين، فجر الإسلام، بيروت، ١٩٦٩، ص٢٢٣.

١٥- لبيب شقير، مصدر سابق، ص ٩٢.

* للمزيد ينظر:

- الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٤، ١٩٦٣، ص٤٤٢.

- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، النجف، ١٣٨٥ هـ ص٢٦.

- المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٢، بيروت، ١٩٦٦، ص٢٨٥.

١٦- ف. أنجلز، ديالكتيك الطبيعة، دار التقدم، ١٩٥٥.

١٧- عبد اللـه عبد الغني غانم، المشكلة الاقتصادية في الإسـلام، المكتـب الجـامعي، الإسـكندرية (بلا)، ص ٩٩.

١٨- البري، أصول الفقه الإسلامي، دار النهضة، القاهرة، (د.ت)، ص١٣٣.

١٩- سورة النمل، الآية (١٤).

٢٠- سورة إبراهيم، الآية(٣٢).

٢١- سورة الأعراف، الآية (٥٤).

٢٢- سورة لقمان، الآية(٢٩).

٢٣- سورة لقمان، الآية (٢٠).

٢٤- سورة النور، الآية (٥٥).

٢٥- سورة الحديد، الآية (٧).

٢٦- سورة محمد، الآية (٣٨).

٢٧- سورة هود، الآية (٥٧).

٢٨- سورة الأعراف، الآية (٧٤).

٢٩- عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، الجـزء الأول، دار الكتـب- جامعـة الموصـل، ١٩٨٤، ص٢٥.

٣٠- محمد دويدار وآخرون، أصول علم الاقتصاد السياسي.

٣١- للمزيد حول ذلك ينظر:

Richard H. Leftwich , Theprice system & Resource Allocation , sixty Edition , Oklahoma State University , U.S.A. , ١٩٧٦. p.١١٤.

٣٢- بيير فترمون، السكان والاقتصاد، ترجمة منصور الراوي، مطبعة النجوم، بغداد، ١٩٦٨، ص١٦٥.

٣٣- فرانسيس مورلايه وجريف كوليبز، صناعة الجوع (خرافة الندرة)، ترجمة أحمد حسان، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٣، ص١٨.

٣٤- صلاح الدين نامق، توزيع الثروة في النظامين الرأسمالي والاشتراكي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص٥.

٣٥- مجموعة من المؤلفين السوفيت، الاقتصاد السياسي، ترجمة فؤاد مرعي، دار الجماهير، دمشق، ١٩٧٣، ص١٢.

٣٦- جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، ط٣، ١٩٦٢، ص٦٣.

٣٧- Kaldor N: Alternative Theories of Distribution , Review of Economic Studies , XXIII (٢) , ١٩٥٥ , p٨٣.

٣٨- سورة النحل، الآية(١٨).

٣٩- سورة فصلت، الآية (١٠).

٤٠- سورة البقرة، الآية (١٢٦).

٤١- سورة الملك، الآية (١٥).

٤٢- عبد الله عبد الغني، مصدر سابق، ص٢٠٢.

٤٣- محمد علي الدمشاوي، روجيه غارودي، نموذج الحضارة الغربي نقلاً عن عبد الله عبد الغني، مصدر سابق، ص ١٩٧.

٤٤- فاضل عباس الحسب، مصدر سابق، ص١٧.

٤٥- المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

٤٦- عدنان عباس علي، مصدر سابق، ص٤٨.

٤٧- عبد القادر عودة، المال والحكم في الإسلام، دار القدير، ط٢، بغداد، ١٩٦٤، ص٥٧.

٤٨- أبو يوسف، الخراج، المطبعة السلفية، ط٣، القاهرة، ١٣٨٢هـ، ص٦٥.

٤٩- سورة النساء، الآية ٥.

٥٠- إبراهيم الطماوي، الاقتصاد الإسلامي: مذهباً ونظاماً، ج١، القاهرة، ١٩٧٤، ص١٨٥.

٥١- مصطفى حسن السباعي، اشتراكية الإسلام، الدار القومية للطباعة، ط٣، دمشق، ١٩٦٠، ص١٠٣.

٥٢- عبد الجبار السبهاني، الاستحلاف، رسالة ماجستير، مقدمة إلى قسم الاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص١٠١.

٥٣- عدنان عباس علي، مصدر سابق، ص٤٦.

٥٤- أبو الأعلى المودودي، ملكية الأرض في الإسلام، مطبعة الأمان، ط٢، بيروت، ١٩٦٩، ص٣٧.

**أبرز القائلين بهذه الآراء منتسكيو، تالكوت وآخرون من علماء الاجتماع ورادكليف براون، جورج دالتون، ليفي شتراوس من علماء الانثروبولوجيا وسيسموندي وبوشر وكارل ماركس وآخرون من علماء الاقتصاد.

٥٥- محمد فاروق النبهان، شرعية تدخل الدولة (ندوة الاقتصادي الإسلامي)، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٣، ص٣٧٨.

٥٦- أبو يوسف، مصدر سابق، ص١٩.

٥٧- عبد اللـه عبد الغني، مصدر سابق، ص١٥٠.

٥٨- القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٣٣هـ، ص١٧٥.

٥٩- أبو بكر الجزائري، منهاج المسلم، مكتبة كليات الأزهر، القاهرة، ١٩٧٩، ص٢٨٣.

٦٠- القرطبي، مصدر سابق، ص٢١٢.

٦١- صادق مهدي السعيد، العمل والضمان الاجتماعي في الإسلام، مطبعة المعارف بغداد ١٩٧٠، ص١٣٣

٦٢ ـــــ عقد العمل والأجور في الإسلام، ندوة الاقتصاد الإسلامي، مصدر سابق، ص١٤٩.

٦٣- سورة القصص، الآية ٢٦.

٦٤- سورة الطلاق، الآية ٦.

٦٥- سورة الزخرف، الآية ٣٢.

٦٦- وردت في الأحاديث في: صادق مهدي السعيد، مصدر سابق ص١٥٠.

٦٧- عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، كتاب الإجارة، القاهرة، ١٩٣٥، ص١٢٨.

٦٨- محمد سلامة جبر، أحكام النقود في الشريعة الإسلامية، الكويت، ١٩٨١، ص١٨.

*** حد الكفاية لغةً هي من الكفية(بضم فسكون) وهو ما يكفيك من العيش والكفية من القوت ما فيه كفايةٌ والجمع كفى، وكفاه الشيء كفايةً استغنى به عن غيره وفي التنزيل قوله تعالى(وكفى بالله شهيدا). سورة الفتح، الآية ٢٨.

- الفيروزأبادي، القاموس المحيط، ج٣، ص١٩١.

٦٩- عبد الرحمن الجزيري، مصدر سابق، ص٢٤٢.

٧٠- القرطبي، مصدر سابق، ص ٢٣٣.

٧١- رفعت السيد العوضي، في الاقتصاد الإسلامي، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر، ١٤١٠هـ، ص٣.

٧٢ المصدر السابق، ص ٦٥.

٧٣- سورة المائدة، الآية ٨.

٧٤- سورة الحشر، الآية ٧.

٧٥ سورة الزخرف، الآية ٣٢.

٧٦- سورة النحل، الآية ٧١.

٧٧- سورة البقرة، الآية ١٧٢.

٧٨- نجم الدين الشيحلي، نمط الاستهلاك الإسلامي وأثر الحاجة الاقتصادية فيه، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى معهد التاريخ العربي، بغداد، ١٩٩٩، ص١٦٥.

٧٩- الشاطبي، الموافقات، ج٢، ص٨.

٨٠- سورة الفرقان، الآية ٦٧.

٨١- سورة الإسراء، الآية ٢٩.

٨٢- سورة الأعراف، الآية ٣٢.

٨٣- سورة المعارج، الآية ٢١.

٨٤ سورة النور، الآية ٥٥.

٨٥- سورة الحشر، الآيات (٦،٧).

٨٦- سورة النور، الآية ٣٣.

٨٧- سورة الذاريات، الآية ١٩.

٨٨- سورة الإسراء، الآية ٢٦.

٨٩- محمد بن حسن العاملين، الوسائل، ج١١، ص٥٩٩.

٩٠- هشام العمري، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨ ص٢٠٦.

٩١- سورة البقرة، الآية ٢٦٧.

٩٢ يوسف القرضاوي، مشكلة الفقرة وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبة، ط٢، القاهرة، (د.ت)، ص٦٢.

٩٣- القرطبي، مصدر سابق، ص٢٨٣.

٩٤- سورة الإسراء، الآية ٢٦.

٩٥- سورة الروم، الآية ٣٨.

٩٦- نعمان ياسين، مصدر سابق، ص١٨٦.

٩٧- ابن سعد، كتاب الطبقات الكبير، تصحيح أدوارد سخو، طبعة ليدن، ١٣٤٧هـ ص ٢٢٨.

٩٨- الإمام علي بن ابي طالب(ع)، نهج البلاغة، شرح الإمام محمد عبده، مطبعة الاستانة، القاهرة، (ب.ت)، ص١١١.

٩٩- لبيب شقير، مصدر سابق، ص ٨٤.

١٠٠- محمد وقيدي، العلوم الإنسانية من ابن خلدون إلى أوغست كونت، دراسات عربية، العدد٢٦، ١٩٩١، ص ٢٢.

١٠١- محمد مبارك، نظرات في التراث، بغداد، ١٩٨٦، ص ١٠.

١٠٢- علاء حمرون، قضية الدولة عند ابن خلدون، مجلة المنار، العدد ٣٤، ١٩٨٧، ص٣٢.

١٠٣- عادل عبد المهدي، الفكر الاقتصادي في المجتمعات العربية بين مفهومي الجاه والملكية استناداً إلى ابن خلدون، الفكر العربي المعاصر، ع٢، ١٩٨٠ ص٤٠.

١٠٤- محمد حلمي مراد، أبو الاقتصاد ابن خلدون، بحث مقدم إلى مهرجان أعمال ابن خلدون، القاهرة، ١٩٦٢، ص٣٠٩.

١٠٥- فاضل الحسب، آراء المقريزي الاقتصادية، من ندوة الاقتصاد الإسلامي، مصدر سابق، ص ٤٦١.

١٠٦- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، ج١، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨١، ص٩١.

١٠٧- تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، دار ابن الوليد، حمص، ١٩٥٦، ص٤٣.

الفصل السادس

الفكر الاقتصادي للرأسمالية التجارية الماركنتيلية

MERCANTILISM



الفصل السادس

الفكر الاقتصادي للرأسمالية التجارية الماركنتيلية

MERCANTILISIM

تمهيد

يبدو أن تعبير (الماركنتيلية) أطلقه آدم سمث في كتابه(ثروة الأمم) للدلالة على السياست والآراء الاقتصادية التي قدمها الكتاب السياسيون ورجال القانون، وقد اطلق على مجموعة هذه الافكار والرؤى (النظام التجاري أو الماركنتيلي The commercial or Morcantile)[1] .

لقد ساد هذا الفكر ما بين حوالي ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ في إنكلترا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال وروسيا والسويد وإيطاليا وغيرها من الدول الأوربي، وتعرض إلى النقد الشديد من قبل آدم سمث مخصصاً جزءاً كبيراً من كتابه ثروة الأمم للهجوم عليه.

استرشدت أغلب الدول الأوربية بهذه الأفكار والسياسات للتدخل في الحياة الاقتصادية، لغرض الحصول على الثراء ومن ثم بناء قوتها العسكرية والسياسية وتحقيق وحدتها القومية، ولهذا فأن المذهب التجاري لم يكن سوى وسيلة لتحقيق هذه الأهداف.

إن تياراً فكرياً يستمر هذه المدة الطويلة من الزمن(ثلاثة قرون)، من الطبيعي أن لا يكون منسوباً إلى مؤلف أو كاتب واحد، ولم يتكون دفعة واحدة، بجانب أن وقع الأوضاع الاقتصادية عليه كان عاملاً على أن يكون بأكثر من نوع

وما يمكن قوله أن هناك اتجاهين رئيسيين فيه، فالآراء التجارية التي أثبتت الوسادة لظهور وتطور الرأسمالية التجارية تعكس أيديولوجيا نشوء هذه الرأسمالية في حين جاءت الأفكار التجارية المتأخرة وقبيل الثورة الصناعية (أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر) تعكس حاجات الرأسمال الصناعي

ومتطلباته، وكان لهؤلاء الكتاب الفصل في وليم بتي W. Petty وجيمس ميل J.Mill.

ما يمكن الإشارة إليه هو أنه على الرغم من أن جميع الأفكار التجارية تلتقي على فكرة أساسية، إلاّ أن وسائلها العملية اختلفت من بلد أوربي إلى آخر. بيد أن بعض الكتاب لا يرى في المذهب التجاري إلاّ سياسات اقتصادية لم ترتق إلى كونها أفكاراً اقتصادية، وليس لها قيمة تذكر في مجال النظرية والتحليل الاقتصاديين، (آراء شمولر Schmoller)، فيما يدينها آخرون بأنها نظرية متخلفة لا تتمتع بقدر من الأصالة العلمية (آراء هكشر Heckscher).

فيما يأخذ الفريد بركن(A. Buergin) موقفاً وسطاً، ليدعي أن المذهب التجاري هو النظرية والتطبيق الاقتصاديان للنظام الرأسمالي في مرحلته الأولى، المرحلة التجارية[٣]، فهي الخطوات الأولى من التحليل الاقتصادي، ولا يمكن بأي حال من الأحوال عدها محاولة غير متكاملة وبدائية في وضع نظرية اقتصادية، وإنما كانت انطلاقاً من الظرف الذي كان سائداً فهي نظرية تلائم متطلبات مرحلتها.

لم يظهر الفكر الماركنتيلي في أوربا مصادفة، بل أن أسس المادية كانت تترعرع في أحضان النظام الإقطاعي والتحولات في طبيعة النشاط الاقتصادي بدأت بالظهور، وإن تراكمها من شأنه أن يفضي إلى نظام اقتصادي جديد وإلى بناء فكري يجسد ما يعتمل به الواقع.

على الرغم من عدم الإقرار على أي من المسببات في تفسير ظهور الرأسمالية أواخر العهد الإقطاعي، والتي تراوحت ما بين عوامل داخلية وأخرى خارجية، في حين يرى آخرون أن هناك عوامل نفسانية وروحية لها دورها الكبير في إحداث جملة من هذه التطورات هي التطور الاقتصادي والتطور النفساني والتطور السياسي.

بينما نلحظ اقتصاديين آخرين يصنفون العوامل إلى بعيدة غير محسوسة وعوامل مباشرة، ويدخلون الإصلاح الديني وحركة الأحياء ونشوء الدول والروح الفردية كعوامل غير مباشرة

في حين يشكل ازدياد العلاقات البضائعية- النقدية وتطور المصارف والتجارة وغيرها عوامل مباشرة. إلاّ أن جميع هذه العوامل لها دور كبير في ظهور الفكر الماركنتيلي تعبيراً عن نشوء الرأسمالية.

المبحث الأول

الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية الداعمة لظهور المذهب التجاري

ليس الارتقاء التاريخي للمجتمع الإنساني سوى تعبير عن انتقال من تشكيلة اقتصادية واجتماعية إلى تشكيلة أخرى أكثر رقياً. وكل تشكيلة تمثل المجتمع في مرحلة معينة من تطوره، والتشكيلة تعني مستوى محدداً من تطور القوى الإنتاجية، منظومة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المميزة لهذه التشكيلة، المؤسسات السياسية والنظريات الأيديولوجية.

إن الانتقال من التشكيلة الإقطاعية إلى التشكيلة الرأسمالية، يفترض أساساً وصول نمط الإنتاج السبق إلى أزمته وأنماطه ويستهلك فرصته التاريخية، بحيث يجعل من الصعب الإقرار على أن وقع الحياة الاقتصادية يخضع لقوانين إنتاج هذا النمط، مما يستلزم منا الإشارة إلى طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عند نهايات الإقطاع وبخاصة الأوربي منه، أي قبل ظهور الاقتصاد الرأسمالي لتفسير مضمون التطور الحاصل.

من المؤكد أن واحداً من المظاهر المميزة للإقطاع المكتمل، هو نهوض المدن بصفتها نقاط احتشاد حرفي وتجاري ومراكز إنتاج سوقي، وأن التحسن المتواصل الذي يطرأ على أدوات الزراعة أدى إلى أن تصبح الأسرة الفلاحية تكرس وقتاً أطول إلى النشاطات الحرفية المساعدة، مما أضعف باستمرار كون الزراعة المصدر الوحيد للرزق، بل صار في مقدور الأقنان افتداء أنفسهم، أو أن يسعوا إلى الفرار من قراهم باتجاه المدن.

هذا من شأنه أن كسر حاجز تقديس سلطة الإقطاعيين والموالي، وأضعف الإنتاج الإقطاعي القائم على جهود الأقنان ومقابل تزايد حاجة الموالي والإقطاعيين إلى الأموال، كان هناك ازدياد في القهر الطبقي وهروب أكبر للفلاحين وهكذا

كانت الحاجات الإقطاعية للطبقة الإقطاعية تدفع باتجاه المزيد من القوة الاقتصادية للبرجوازية.

كانت مصادرة الفلاحين القسرية وسيلة للتراكم البدائي لرأس المال، بجانب ازدياد حاجة السلطات إلى المال للإنفاق على الجيش والجهاز الإداري، فما كان لها سبيل إلا الاقتراض من التجار والمرابين مقابل فوائد مرتفعة. وهذا ما كان له أن يحدث لولا، الإصلاح الديني الذي سعت البرجوازية لتحقيقه وبخاصة ضد الكاثوليكية بصفتها الأساس الأيديولوجي الإقطاعي.

فالدعوة إلى منظومة عقائدية جديدة تقدم روح المؤمن وشعوره الشخصي على البنى المنظورة للكنيسة، وكان من نتاج هذا الإصلاح إحداث شرخ كبير في الطابع الصلب للتراتب الهرمي الإقطاعي، وكان من نتاج ذلك أن أباحت الاقتراض والفائدة وإضعاف العلاقة بين الكنيسة والأفراد وعدّ مضاعفة الثروات والأرباح حتى وإن كان على حساب العمال عمل (بر وتقوى)[٣].

إن الأوضاع الاقتصادية الدافعة بقوة نحو التطور في قوى الإنتاج وتمجيد الحرية الشخصية وإطلاق العلم والاكتشاف، استوجب ضماً ضموراً كبيراً لاصطفاف الكنيسة مع الإقطاع، وإضعاف الميتافيزيقيا التي أدت إلى فقدان السعي لدى البشر، مما نتج عنها تركيد أوضاع التطور زمناً كبيراً، وإعلاء شأن العقل والإتيان بتفسير علمي للظواهر والوجود.

ويجمع أكثر الباحثين في الفكر الاقتصادي، على أن هناك عوامل عديدة عملت على تسريع ظهور النظام الرأسمالي التجاري عدوها (دعائم لظهور المذهب التجاري) وهي:

أولا: الاستغلال المتزايد لرقيق الأرض

أدى طابع الاستغلال المتزايد لرقيق الأرض إلى تزايد هجرتهم أو هروبهم من الريف إلى المدينة، هذا الاستغلال كان نتيجة طبيعية لتزايد السعي الحثيث للإقطاعيين على تقوية مراكزهم ونفوذهم على الآخرين، مما زاد من حاجتهم

للموارد المادية لزيادة عدد الجنود والأتباع، مضافاً إلى ذلك المحافظة على حياة الترف والبذخ والإسراف التي ألفها الإقطاعيون، هذا يحتم عليهم زيادة استغلالهم للرقيق من خلال مطالبتهم بريع أكبر مما كانوا يحصلون عليه قبل ذلك.

بحيث أصبح الريع الإقطاعي يعادل من حيث المقدار المنتوج الفائض للفلاح القن، ويتجاوزه أحياناً ليشتمل على جزء من منتجه الضروري، متجاوزاً الشكل الأول للريع(السخرة)، إذ أصبح من الأربح إلى الإقطاعي الحصول على منتجات الفلاحين الجاهزة، وعندئذٍ أصبح الإقطاعي لا يستحوذ على العمل الفائض للفلاح بل منتجه الفائض تحت شكل عيني[9].

ومع تطور العلاقات النقدية- السلعية ظهر الريع النقدي، الذي كان ظهوره على شكل فريضة نقدية، يطالب بها الإقطاعي بدلاً من الصورة العينية، لقد ساعد تغلغل العلاقات النقدية- السلعية في القرية الإقطاعية على أحداث تمايز لاحق بين الفلاحين أنفسهم. مما دفع بالكثير منهم إلى الهروب من حياة البؤس والحرمان والشقاء في الريف إلى المدينة.

لقد ترتب على هذا أن أخذت المدن تستعيد أهميتها شيئاً فشيئاً، والتي كانت تحظى بها إبان الإمبراطورية الرومانية، مما ترتب على ذلك أن تصبح المدن قوة مناهضة للنظام الإقطاعي، يتزعم ذلك التجار الذين كانت تقتضي مصالحهم تهتك روابط هذا النظام، انطلاقاً من مضاعفة النشاطات الاقتصادية وغير الاقتصادية من أجل الحصول على ربح أكبر.

ولما كانت القيود الصارمة التي يفرضها التنظيم الإقطاعي على المدن بوصفها جزءاً خاضعاً للإقطاعي، تقف حجر عثرة في طريق التجار الذين كانوا يحتاجون لقسط وافر من الحرية، فقد قاد هؤلاء الصراع بين المدن والريف وشجعوا بشكل غير مباشر الأقنان على شق عصا الطاعة للإقطاعيين.

ثانياً: الاستكشافات الجغرافية

لا يمكن الإقرار على أن الاستكشافات الجغرافية لوحدها قادت إلى ظهور النظام الرأسمالي التجاري، كما تزعم أطروحات بعض المدارس المفسرة لولادة الرأسمالية تحت تأثير الاكتشافات الكبرى °، بالرغم من الدور الذي أدته هذه الأخيرة في إحداث التراكم البدائي لرأس المال من ناحية، والتنافس بين البلدان الأوربية لاستعمال بلدان أخرى.

إلاّ أن التسطيح في التحليل يجعل بعض الاقتصاديين يبالغون في أهمية الاستكشافات الجغرافية، (كعامل مستقل) في نشوء النظام الرأسمالي، أو أهمية بعض التطبيقات التكنيكية المتصلة بها من مثل استخدام (البوصلة، البارود) أو أهمية الروح الجديدة، روح المخاطرة والمجازفة والسيطرة على الطبيعة أو قيام بعض النظم المعرفية والقانونية. عدا أنها جميعاً تستمد أهميتها التاريخية من مساحتها في خلق السوق العالمية.

لقد كان لاستيلاء الأتراك في عهد السلطان محمد الثاني على القسطنطينية عام١٤٥٣، وسعيه إلى توسيع دائرة السيطرة العثمانية على أوربا، بعد احتلاله للبوسنة واجتياح البلقان فيما بعد، محولاً اليونان وصربيا وبلغاريا وهنكاريا الشرقية إلى مقاطعات عثمانية[٦].

وما ترتب على هذا من انقطاع طرق الاتصال والتجارة مع الشرق، العامل المباشر للاستكشافات الجغرافية في أواخر القسم الخامس عشر في محاولة لإيجاد طرق تجارية أخرى، تربط أوربا بالشرق بعيداً عن السيطرة التركية التي امتدت لتخضع الشرق العربي كله.

فيما شكل نهب الأراضي المستكشفة حديثاً والمحولة إلى مستعمرات، آفاقاً رحبة أمام التراكم الرأسمالي، وكان لألاء الكسب تدفع بالأوربيين نحو مناطق جديدة، وكان أول ما تدبر لنفسه مستعمرات هم الموالي والتجار الأسبان

والبرتغاليون وقد أوصل طمأ البرتغاليين إلى الـذهب إلى سـواحل أفريقيـا، ثـم شـقوا طـريقهم عـلى امتداد الشاطئ الشرقي لتلك القارة حتى بلغوا أخيراً الهند.

ففي عام ١٤٩٢ وصل كريستوف كولومبس الملاح الجنوي(نسبة الى جنوا)، العامل في خدمـة ملك أسبانيا إلى سواحل أميركا، وأعلنت جميع الأراضي التي وطأتها قدماه ممتلكات للتـاج الاسـباني، وفي عام ١٤٩٨ اكتشف دي كاما الطريق إلى الهند.

وأكتشف كابرال البرازيل عام ١٥٠٠، وفي مستهل القـرن السـادس عشر وتحديـد عـام ١٥١٩ اكتشف ماجلان البرتغالي العامل في خدمة عاهل أسبانيا، الطريق الجنوبية-الغربيـة لـلشرق الأقصى، وأثبت اتصال المحيط الأطلسي بالمحيط الهادي[٧]. لقد تركت الاستكشافات الجغرافية آثاراً كبيرة على أوربا وغيرها من البلدان، وهي:

١- توسع السوق أمام البضائع الأوربية التي أخذت بالتزايد.
٢- تحول طرق التجارة الكبرى التي تصل أوربا الغربية بالشرق.
٣- بداية الصراع بين الدول الأوربية للاستحواذ عـلى ثـروات الـدول التـي أخضـعوها فقـد دشنت أسبانيا والبرتغال عهد الاستعمار تبعتها هولندا وإنكلترا وفرنسا.
٤- عمل المستعمرون على نهب البلـدان التـي وطـأت أقـدامهم فيهـا، فقـد نهبـت أسـبانيا ثروات الأزتيـك في المكسـيك والانكا في البيرو، وقضـت قضـاءاً مبرمـاً عـلى حضـاراتهم المتطورة، ومثلهما فعلت بريطانيا بالهند ودمرت حضارتها وصناعاتها النسيجية.
٥- تعرضت أفريقا التي تكالب عليها الاستعمار الأوربي إلى أكبر عملية نهب وإبـادة في التـاريخ فبجانـب نهـب ثرواتهـا(فضـة والـذهب)، راح تجـار الأبنـوس يـأسرون مئـات الآلاف مـن النـاس ويضربـون علـيهم الأغـلال

ويرحلونهم إلى أميركا الشمالية والجنوبية والوسطى، إذ تم نقل أكثر من(١٥ مليون) أفريقي عبر ما سمي بالتجارة المثالية[٨].

٦- ألزم التنافس بين تجار أوربا للسيطرة على أسواق البلدان المستعمرة إلى استدعاء الدولة لتؤدي دورها في حماية الرأسمالية الناشئة[٩].

ثالثا: تراجع سلطة الكنيسة

ظلت حضارة العصر الوسيط الأوربي الأخلاقية تحمل البصمة العميقة للدين والكنيسة، إذ كان الدور الفاصل في أيديولوجيا المجتمع الإقطاعي ترجع إلى الدين، وفي أوربا للكنيسة، فقد كانت بما تطلقه من وعود عن السعادة في السماء تعويضاً عن الأوجاع في الأرض، تمارس وظيفة ترويض المجتمعات لصالح مالكي الأرقاء والأقنان.

وتعكس بنية الكنيسة (الكاثوليكية) طبيعة التراتب الهرمي المألوف للإقطاع، إذ كان على رأسها البابا والسدة الرسولية، ثم يأتي بعد ذلك الكرادلة والأساقفة والآباء...الخ، وعند أسفل السلم كان هناك خوارنة الأبرشيات كانت الكنيسة نفسها تعد من أكبر الملاك العقاريين، فقد كانت في حوزتها أراضي زراعية كبيرة وغابات ومزارع شاسعة ومرابط خيول لا يحصى لها عد وقطعان هائلة، وكان أمراء الكنيسة يجبون فضلاً عن ذلك العشر، أي عشر مدخول كل فلاح[١٠].

ولما أضحت الكنيسة طوال العصر الوسيط مناصرة للإقطاع، فيما طلت الرغبة في الانعتاق من السخرات والالتزامات الأخرى تجاه المولى رغبة عامة عند الأرقاء، فقد كانت التناقضات الاجتماعية تزداد شيئاً فشيئاً، كلما بلغ الإقطاع كتشكيلة اجتماعية اقتصادية طور النضج.

إذ اجتاحت أوربا بأسرها مد من الانتفاضات لأرقاء الأرض وفقراء المدن، وحسبنا أن نذكر ثورة الرعاة في عام ١٢٥١، وفي فرنسا ١٣٢٠ والحركة التي تزعمها دولشيمو في إيطاليا ١٣٠٥ ١٣٠٧، وانتفاضة ايتين مارسيل بين ١٣٥٧-١٣٥٨ وتمرد قات تايلر في ١٣٨١ في إنكلترا[١١].

هذه الانتفاضات بقدر ما كانت موجهة ضد الإقطاع، فإنها موجهة ضمناً ضد الكنيسة لهذا عجلت مواقف الكنيسة بظهور المذهب البروتستانتي، الذي ساند ذلك كفاح البرجوازية ضد الكاثوليكية التي تقف سطوتها الدينية والدنيوية ضد مصالح هذه الطبقة، ولإصلاح دور الكنيسة كان لابد من أن يظهر المذهب البروتستانتي بروح ومعالم وسمات مختلفة، فقد كانت في تأويلها للأوضاع مختلفة عن الكاثوليكية فهي تعد الكتب المقدسة المصدر الوحيد لمعرفة الحقيقة، إذ ترى أن المؤمن حر في تأويلها على النحو الذي يحلو له دون أن يتوجب عليه الانصياع لسلطة عقائدية

إن موطن الإصلاح الديني كان في ألمانيا، إلا أن البروتستانتية قد تجسدت مذهباً في أفكار جان كالفن(١٥٠٩-١٥٦٤)، والذي كان أكثر تحرراً في أفكاره الاقتصادية من مارتن لوثر(١٤٨٣-١٥٤٦)، الذي لم يبتعد بأفكاره عن أفكار رجال الدين في القرون الوسطى، في حين كان كالفن واقعياً وكانت أفكاره الاقتصادية منسجمة مع روح العصر.

فهو لم ينتقد التجار والصيارفة والممولين، كما أنه دعا إلى الحرية الفردية في الدين، وبذلك قضى على سلطة الكنيسة على أفكار الأفراد، ويمكن بيان الآثار التي تركتها هذه الأفكار على النظام الإقطاعي وهي[١٢]:

١- أباحت الربا والفائدة والاندفاع للحصول على الأرباح وجمع الأموال والثروات.
٢- أثرت على سلوك الفرد الاقتصادي في إطار الحرية الفردية.
٣- أدت إلى إعادة توزيع الثروات والدخول في الأقطار التي شملها الإصلاح. فقد كانت الكنيسة البابوية تملك ثروات طائلة في معظم الأقطار المسيحية حتى قدر أن أكثر من ثلث ثروة إنكلترا كانت تعود إلى الكنيسة[١٣]. بالإضافة إلى الهبات والهدايا والإعانات، وبعد الإصلاح صودرت أملاك الكنيسة وأراضيها وثرواتها ووزعت الحكومات أراضيها

في هذه الأقطار، وهكذا تبدو الكنيسة قد أزيحت جانباً مفسحةً المجال للسلطة الدنيوية

رابعا: الدولة القومية

أدى تراجع سلطة الكنيسة والإقطاع إلى أن تملأ الفراغ من الدولة المطلقة المدعومة من البرجوازية. وليتشكل حلفاً قوياً ضد الكنيسة والإقطاع، فالدولة لا ترغب بأن تنازعها قوة أخرى على السلطة المركزية، وهي بحاجة إلى الرأسمالية التجارية لتمويل الجهاز البيروقراطي المتنامي وعساكر المرتزقة، وبالمقابل كانت الرأسمالية التجارية بأمس الحاجة للدولة القومية لحمايتها في صراعاتها مع الإقطاعية في الداخل، ومنافسة المغامرين في دول أوربا الأخرى في الخارج.

في أواخر القرن الخامس عشر أخذت بعض الدول القومية في غرب أوربا بالظهور، فيما شكلت معاهدة وستفاليا (Westphalia) عام ١٦٤٨ في فرنسا، إقراراً على نشوء الدولة الحديثة، وهذه الدول إنكلترا-فرنسا- أسبانيا-هولندا وغيرها، أصبحت وحدات سياسية مستقلة ذات سلطة مركزية قوية كما أصبحت تدل عليه الآن، وكان لها ملوك حقيقيون، إلاّ أن سلطاتهم كانت محصورة في نطاق ضيق ولم تكن تمتد إلى سائر أنحاء بلدانهم أو ممالكهم، إذ أن النبلاء الإقطاعيين كانوا ينافسونهم في السلطة. إن التفاف الطبقة التجارية والمستفيدة من الأوضاع بجانب رغبة الطبقات الفقيرة التي تمنت أن تعرف الأمن أو أن تُحكم بصورة جيدة، وأضحى كل هؤلاء مستعدين للتعاون مع الحكومة وقبول سلطة الملك بحماسة، لم تعكس القرون السابقة مثالاً لها[١٤].

إن الظروف حينذاك كانت ملائمة لقيام مثل هذه الدول، فالإقطاع بدأ يضعف ومعه ضعفت سطة النبلاء، والعوامل التي أدت إلى إضعاف الإقطاع كانت من أهم العوامل التي ساعدت على قيام هذه الدول، والعكس صحيح أيضاً، إذ أن قيام الدولة القومية كان من أهم الأسباب التي أضعفت الإقطاع. ويجمع المفكرون والدارسون لتاريخ أوربا، إن من أهم الأسباب التي أضعفت الإقطاع بصورة مباشرة هي:

١- استعمال البارود الذي تم جلبه من الصين لدك حصون النبلاء وقلاعهم.

٢- نمو المدن وزيادة ثرائها وملجأ للفارين من سطوة الإقطاع

٣- انتشار العلاقات السلعية-النقدية وزيادة استعمال النقود وجباية الضرائب.

٤- قيام الدولة القومية.

أدت هذه الظروف إلى ظهور بعض الأمراء والملوك الأقوياء الذين اغتنموا الفرصة، فقد تمكن هنري السابع الذي حكم ما بين عام (١٤٨٥-١٥٠٩)، من توحيد إنكلترا وإنشاء دولة ملكية قومية فيها، وتدعم اقتصاد إنكلترا وتوسع إمكاناته كثيراً وشرعت قوانين اقتصادية عديدة لحماية الصناعات الناشئة وتشجيع استيراد المواد الأولية، ومنع تصدير المعادن الثمينة وبناء الأسطول التجاري وتقوية الأسطول الحربي، هذا حدث في حكم هنري السابع وولده هنري الثامن الذي حكم بين (١٥٠٩-١٥٤٧) الذي أصدر القوانين الدموية.

ومثله في فرنسا فقد تمكن لويس الحادي عشر الذي حكم بين عامي (١٤٦١-١٤٨٣)، من تركيز السلطة بيده وأن يمضي قدماً في توحيد البلد وتقويته حتى أصبحت فرنسا في عهده إحدى الدول الكبرى في أوربا، وكذلك الحال في أسبانيا التي ظهرت فجأة على المسرح الأوربي كدولة قومية موحدة، عندما تزوج الملك فرديناند ملك أراغون من الملكة إيزابيلا ملكة قشتالا عام ١٤٦٩. ومن الملاحظ أن قيام دولة قوية بمعناه السياسي يتطلب أمرين:

الأول: توحيد الدولة من خلال ضم المقاطعات التي كانت تحت سلطة الإقطاع.

الآخر:إن لا تنازع سلطة الدولة سلطة أخرى سواء أكانت دينية أم زمنية، وهذا يعني ضمناً نفي أية سلطة للإقطاع أم للكنيسة.

إن متطلبات إنجاز هذين الأمرين يتطلب أن ترسم السياسة بحيث لا تتأثر بمبادئ الأخلاق أو الدين، بل عليها أن تحقق الغايات الكبرى التي وجدت من أجلها.

ولقد كان ميكافيلي (١٤٦٩-١٥٢٧) الناطق بلسان عصره ومعبراً عن احتياجات الدولـة آنـذاك، وقـد أوضح كل تصوراته في كتابه (الأمير)[١٥]، فيقرر أن الأحوال تحتاج إلى أمير أو ملك قوي يحقق وحدة الدولة وقوتها،(وأن هذه الغاية تبررها كل الوسائل المتخذة من قبل الأمير)[١٦].

المبحث الثاني

الانتقال إلى نمط الإنتاج الرأسمالي

الرأسمالية توجد حين لا تكون وسائل الإنتاج التي هي نتاج العمل الاجتماعي مسيرة من المجتمع كله، بل من طبقة أو شريحة من هذا المجتمع، وتظهر حين يصبح تطور القوى المنتجة متقدماً لدرجة يصبح معها من غير الممكن للمنتج نفسه أن يتملك وسائل الإنتاج، فالفلاح والحرفي التقليدي يصنعان بأنفسهما أدواتهما، إما العامل فلا يستطيع أن يصنع بنفسه مصنعه. فالنمط الرأسمالي يتحدد إذن بثلاث خصائص أساسية هي[١٧]:

١- تعميم الشكل السلعي على الإنتاج الاجتماعي برمته.

٢- اكتساب قوة العمل نفسها لهذا الشكل السلعي، أي أن المنتج بعد أن أصبح مفصولاً عن أدوات إنتاجه قد تحول إلى عامل.

٣- اكتساب المعدات نفسها أيضاً الشكل السلعي.

ففي الوقت الذي تكتسي فيه الحياة الاقتصادية في المجتمعات ما قبل الرأسمالية أشكالاً غير سوقية، فأن الاقتصاد والأشكال السوقية تصبح في النمط الرأسمالي ذات معنى واحد. فقد تم الانتقال من أسلوب الإنتاج الإقطاعي إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالي بطريقتين، من جهة تطور الإنتاج السلعي البسيط (Simple commedity production) والدور الذي أداه في ذلك الرأسمال السلعي. ومن جهة أخرى دور الرأسمال التجاري في تفكيك الاقتصاد الطبيعي (الحرفي والفلاحي) إسهامه في قيام الإنتاج الرأسمالي.

أولا: طبيعة التحولات في القطاعات الاقتصادية

١-القطاع الحرفي

شهد العهد الإقطاعي تطوراً تدريجياً في نظام الإنتاج السلعي البسيط، أي إنتاج الحرفيين الصغار والفلاحين القائم على الملكية الخاصة غير الاستثمارية

لأدوات الإنتاج والعمل الفردي، وإنتاج السلع لأغراض التبادل، وأدرك تطور القوى الإنتاجية مستوىً رفيعاً، ظهرت معه العلاقات الرأسمالية تعلن عن ظهورها في رحم الاقتصاد الإقطاعي في كل مكان، وكان هذا مرتبطاً بصلة وثيقة بتكون وتبلور طبقتين جديدتين، هما البرجوازية مالكة وسائل الإنتاج وأدواته، والعمال الأجراء المحرومون من تلك الوسائل المضطرون أخيراً إلى بيع قوة عملهم للرأسماليين.

وكان لتطور القوى الإنتاجية الشرط الأول لولادة النظام الرأسمالي في رحم التشكيلة الإقطاعية، من خلال دفع نمط الإنتاج السلعي البسيط نحو تحويل أجزاء كبيرة منه إلى الإنتاج الرأسمالي، مستنداً على خصائص معينة هي:

أ- اختلاف ظروف وشروط العمل الفردي اختلافاً كبيراً بين الوحدات الإنتاجية، بسبب اختلاف الأدوات أو المهارة، مما يؤدي إلى اختلاف كبير في نفقات الإنتاج، بالرغم من وحدة أسعار السوق، بسبب من ضيقها الشديد.

ب - شدة المنافسة بين المنتجين، من أجل خلق ظروف إنتاجية أفضل تساعد في خفض التكاليف وتحقيق أرباح أعلى.

جـ- التمايز الاجتماعي بين المنتجين، فيزداد فقر الفقراء منهم ويتحولون إلى عمال أجراء، بينما تثري أقلية ضئيلة ويتحول أفرادها إلى منتجين رأسماليين.

إن نمط العلاقات الإقطاعية ولاسيما الحرفية في نظام الطوائف عقبة تقدم قوى الإنتاج، ولهذا بدأت الوحدات الحرفية النشيطة تحتال على النظام وتتهرب بمختلف الوسائل من قيوده، وتطبق أساليب عمل تزيد الإنتاج وتستعمل عدداً أكبر من الصناع، وتتحول تدريجياً إلى وحدات رأسمالية قائمة على استثمار عمل الحرفيين الفقراء. أي أن الطوائف المهنية الإقطاعية أصبحت عقبة تحول دون تطور الإنتاج السلعي الصغير إلى إنتاج رأسمالي، فكان يجب استبدالها بعلاقات إنتاجية

جديدة، وكان النظام الرأسمالي انعكاساً لهذه الصيرورة التاريخية. وكان القطاع الحرفي هو القطاع الأكثر أهمية في نظر التجار، ولهذا فأن السيطرة عليه تمثل أولوية في جدول أعمال التجار، وبالتدريج فقد جرى تحويل الإنتاج الحرفي الصغير إلى إنتاج رأسمالي عبر الخطوات الآتية:

أ- ابتداءاً كان التاجر مجرد(وسيط) في مبادلة سلع المنتجين السلعيين زراعية وصناعية، وبعض إنتاج الإقطاعيين الذي يدخل المبادلة.

ب- تطور دور التاجر إلى(محتكر للشراء) من المنتجين الصغار، وذلك لغرض بيع سلعهم في سوق أوسع، وقد مكنه هذا الدور من السيطرة على قسم كبير من المنتجين الصغار، عن طريق تسليفهم المال والمواد الخام ولوازم الإنتاج الأخرى، مقابل التعهد بالبيع له بسعر رخيص جداً متفق عليه مقدماً.

ت- اتخاذ التاجر دور(الموزع) للمواد الأولية على المنتجين الصغار مقابل مبالغ يحددها التاجر، وبهذا ضمن التاجر تبعيتهم له وسيطرته على الإنتاج الحرفي، مما مهد بشكل مباشرة لمرحلة المشاغل اليدوية.

ث-أفضت المراحل السابقة إلى تحول المنتج الصغير إلى عامل بالأجرة لدى الرأسمالي التجاري، بعدما فقد أدوات إنتاجه وتحول الرأسمالي هو الآخر إلى رأسمالي صناعي.

كان من الطبيعي أن تؤدي هذه الأوضاع إلى ولادة المؤسسات الرأسمالية الأولى، المشاغل اليدوية (المانيفكتورات Manufactories)، والتي ظهرت مبكراً في إيطاليا. إلاّ أنها أصبحت نظاماً سائداً في الصناعة الأوربية ما بين القرن السادس عشر والثامن عشر، هذه المشاغل اليدوية تحولت إلى مصانع آلية في ظل الثورة الصناعية بمجرد استخدام القوى الآلية(البخار)، لتعلن عن انبثاق الرأسمالية الصناعية (Industrial Capitalism).

٢- القطاع الزراعـي

أدى الرأسمال التجاري دوراً مماثلاً لما قام بـه في القطـاع الحـرفي في تفكيـك نظـام الاقتصـاد الريفـي الطبيعـي، فبـدخول التـاجر وثروتـه النقديـة الجديـدة إلى هـذا القطـاع، حـدثت تحـولات اجتماعية داخل النظام الإقطاعي، انتهت بتفكيك أسس الزراعة الإقطاعية والتمهيد لرسملتها، ومـن ثم انشق النظام الرأسمالي، وقد اعتمدت الخطوات الآتية لإحداث عملية التحول وهي:

أ- اسـتبدال شـكل الريـع أي تبـديل الالتزامـات العينيـة المفروضـة عـلى الفلاحـين الأقنـان بالالتزامات النقدية، وبذلك حل الريع النقدي محل (ريـع العمـل- السـخرة) أو الريـع العيني.

ب- تحول الإنتاج الفلاحي إلى إنتاج سلعي، تحـت ضـغط الإقطـاعيين للحصـول عـلى الريـع نقداً، مما اضطر الفلاحون لبيع التزاماتهم النقدية للإقطاعيين.

ت- أدى دخول التجار والمرابين إلى القطاع الزراعي إلى مضاعفة استغلال الأقنـان، فعـن طريق مد الإقطاعيين والفلاحين بالمال اللازم، أصبح الفلاح يتعرض إلى ضغط المرابين من جهة وضغط الإقطاعي من جهة أخرى.

ث- إن اشتداد أوضاع الاستغلال هذه أدت إلى استقطاب اجتماعي حاد، فبينما عـم الأقنـان عن الإيفاء بالتراماتهم المالية، انتزع المرابون مـنهم أدوات إنتـاجهم وتحولـوا إلى عـمـل بالأجرة، وهذا يشمل الأكثرية الساحقة.

فيما صعدت فيه أقلية من أغنياء الفلاحين إلى المستوى الرأسمالي لتستثمر أموالها في مـنح القروض الباهظـة مقابـل الحصـول عـلى المنتجـات بأسـعار بخسـة، وتسـتولي عـلى الأراضي وأدوات الإنتاج، وعلى وفق هذا ولد الإنتاج الرأسمالي.

إن اصطلاح (رأسمالية ماركنتيلية) الذي اسـتعمل لوصـف الحقبـة التـي تمتـد في أوربا من عهـد النهضـة وحتـى الثـورة الصـناعية (١٦٠٠-١٨٠٠)، هـو سـبب الأخطـاء العديـدة في التحليـل، ذلـك لأن هـذه الحقبـة في الواقـع مـا هـي إلاّ حقبـة انتقاليـة،

ولم تستطع أن تحب تشكيلة احتماعية اقتصادية صافية، ولا تمثل سيادة كاملة لنمط الإنتاج الرأسمالي، لأن هذا النمط من خصائصه تصفية كل الأنماط ما قبل الرأسمالية وإزاحتها

لذلك نلحظ وجود تعايش طوال هذه الحقبة بين عدة أنماط وحتى الثورة الصناعية، ولذلك تعد المرحلة التجارية مرحلة انتقالية لعدم نضج نمط الإنتاج الرأسمالي وسيادته على مستوى اقتصادات أورب العربية، وأن تنتظم التشكيلات(المحيطية والمركزية) جميعها في نظام واحد منظم وتراتبي، وتصبح السوق على مستوى العالم سوقاً واحدة، سوقاً رأسمالية. بيد أن المرحلة التجارية تظل توسم بأنها مرحلة تهيئة مقدمات الانتقال صوب نمط الإنتاج الرأسمالي، لذلك فقد امتازت هذه المرحلة بالميزات الآتية[18]:

١- بقاء سيطرة نمط الإنتاج في التشكيلات الخاصة بتلك الحقبة.

٢- ازدهار التجارة البعيدة (التجارة الأطلسية).

٣- أدى الازدهار التجاري على تفكيك نمط الإنتاج الإقطاعي.

وعليه فأن وجود نمط الإنتاج الرأسمالي بشكل جنيني في هذه المرحلة، يعني حدوث فصل م بين أنماط الإنتاج المختلفة (العبودية الإقطاعية الرأسمالية). وهذا ما يفسر توصيف هذه المرحلة بأنها مرحلة انتقالية بالرغم من أهميتها الكبيرة في ولادة الرأسمالية وتكوينها.

ثانيا: شروط الإنتاج الرأسمالي

يتطلب وجود الإنتاج الرأسمالي توافر شرطين مسبقين هما[19]:

الأول: تراكم رأس المال النقدي والذي يمكن تحويله إلى وسائل إنتاج استثمارية تتيح المجال لعملية الاستثمار الرأسمالية، أي تملك الرأسماليين لثمرات عمل المنتجين. وإذا كان رأس المال- النقدي قد وجد لدى جميع المجتمعات

الشرقية، القديمة والإقطاعية، إلاّ أنه لم يقد أبداً إلى تطور العلاقات الرأسمالية، بسبب عدم وجود أيدٍ عاملة حرة وجاهزة في هذه المجتمعات.

الثاني: التكديح أو البلترة، أي(وجود العمال بأجر) أي المتحون الذين فقدوا وسائل إنتاجهم من جهة، وباستطاعتهم أن ينتقلوا أحراراً بأشخاصهم إلى حيث تتوفر فرص التشغيل من جهة أخرى، فهم أحرار حقوقيون، لكنهم محرومون من وسائل الحياة، مجبرون على بيع قوة عملهم إلى من يملك وسائل الإنتاج.

إن التراكم الأول لرأس المال هو العملية التاريخية السابقة لقيام نمط الإنتاج الرأسمالي، وتمثل نقطة انطلاق تكون نمط الإنتاج الرأسمالي. ومن هذا المنطلق فهو يمثل بداية تاريخ تطور الرأسمالية كتشكيلة اجتماعية اقتصادية ترتكز على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتج هذه العملية (التراكم البدائي لرأس المال) هي التي تم من خلالها توافر الشرطين السابقين للإنتاج الرأسمالي، وقد وصفت بالبدائية (Primitive)، ولما رافقها من أعمال الاغتصاب والعنف والفضائح، التي لا توصف، وتمييزاً عن التراكم الحديث أي ما يسمى (بتجديد الإنتاج الموسع (Expanded Re-Production).

ثالثا: مصادر التراكم الأولي (البدائي) لرأس المال

هناك مصادر عديدة للتراكم الأولي، داخلية وخارجية، لا يمكن التطرق إليها أو الإلمام بها جميعاً في هذا المجال، ولكن يمكن الإشارة إلى أهمها:

١- عملية التسييج (Enclosure Movement)

جوهر هذه العملية (وبخاصة في إنكلترا) هو تجريد الفلاحين من أملاكهم المشاعة، وتحويلها إلى ملكية عدد ضئيل من كبار اللوردات، وذلك بمختلف وسائل العنف، بما في ذلك القوانين التعسفية لقد بدأت هذه العملية في إنكلترا أواخر القرن الخامس عشر، وكان أهم دافع اقتصادي لها هو تحويل أراضي الفلاحين إلى

مـزارع واسـعة لسـد حاجـة السـوق الخارجيـة ثـم الداخليـة، إلى الصـوف لإمـداد صـناعة النسـيج البريطانية الناشئة[٢٠].

لقـد رافـق هـذه العمليـة التـي تسـمى في التـاريخ الاجتماعـي البريطـاني بحركـة التسـييج، اضطهادات وحشية ضد الفلاحين ذهب ضحيتها مئات الآلاف من الفلاحين، وكان من جملة الوسائل التي استعملت ضدهم، اتهامهم بتهمة(التشرد) والحكم عليهم أفواجاً بالإعدام، ثم اسـتبدلت هـذه العقوبة بعد تطور الرأسمالية الصناعية بعقوبة الحبس في المصانع، من أجل العمـل لإنتـاج (القيمـة الفائضة(الزائدة)، التي تذهب إلى أصحاب المصانع لتصب في أقنية تراكم رأس المال، من أجل إعادة توظيفها مرة أخرى في الإنتاج.

والخلاصة أن جوهر العملية هو تحويل الملكية الإقطاعية للأرض إلى ملكية (رأسـمالية) مـن جهة، وتحويل الفلاحين (المستقلين) إلى عمال أحرار (أحراء) منزوعي وسائل الإنتاج مضطرين لتأجير أنفسهم للرأسماليين.

٢- النشاطات الربوية (الاتجار بالنقود)

٣- نهب ثروات المستعمرات

كـان لنهـب المسـتعمرات بشـكل مسـعور انعكاسـاته عـلى اقتصـادات البلـدان الأوربيـة الاستعمارية، فقد مكنت ظروف الاستعمار الأوربي من نقل ثروات ضخمة مـن المسـتعمرات، سـواء أكانت كنوزاً ثمينة أو الذهب والفضة أو الأحجار الكريمة، بجانب استغلال مناجم الـذهب والفضـة في البلدان الأخرى ومن خلال أيدٍ عاملة مسترقة.

وبجانب هذا جرى إبادة سكان العديد من البلدان، اعتماداً على عنف مـنظم بحيـث جـرى استخدامه (العنف)، كأنه قابلة كـل مجتمـع قـديم، عـندما يكـون حـاملاً بمجتمـع جديـد، ويصـبح العنف نفسه قدرة اقتصادية.

فقد وضعت البلدان الاستعمارية في بلدان عديدة أسعاراً لإبادة السكان (فقـد وصلت أسعار القتل للهنـود الحمـر مـثلاً ١٠٠ جنيـه إسـترليني عـن كـل جلـدة رأس

رجل عمره ١٢ سنة فأكثر، ١٠٥ جنيه إسترليني عن كل أسير، ٥٥ جنيه إسترليني عن رأس كـل امـرأة أو طفل)[٣١]. عن هذه الوحشية يقول وليام هاويت(إن ما اقترفه ما يسمى بالعروق المسيحية مـن همجية وقسوة صفيقة، في جميع مناطق الدنيا حيال جميع الشعوب، التي أمكن لها أن تستعبدها، يتجاوز جميع الفضائح التي ارتكبت في أي عهد تاريخي كان، من قبل أي عرق كان، مهـما بلـغ مـن الوحشية والجهل ومن القساوة والصفاقة)[٣٢]

٤- التبادل اللا متكافئ

يمكن القول أن لا رأسمالية بدون أسواق خارجيـة، ولا أسـواق خارجيـة بـدون الوصـول إلى مرحلة معينة من تطور الإنتاج الرأسمالي، وفي الرأسمالية قد تصـبح التجـارة فعاليـة رأسـمالية مثـل الإنتاج الصناعي، ويظهر الرأسمال التجاري لهذا السبب جزءاً من الرأسمال الاجتماعي.

في التجارة البعيدة يصبح التبـادل الـدولي للسـلع عـلى أنـه تبـادل منتجـات بـين تشـكيلات اجتماعية- اقتصادية مختلفة في تطورها، ففي (المركز) الذي كان في طور التكوين (أوربـا الغربيـة)، والمحيط الذي كونته الماركنتيلية، تصبح العلاقات التجارية عناصر جوهرية في نظام الرأسـمالية قيـد التكوين، لما يحققه من نزح للفوائض الاقتصادية المتحققة في مجتمعات أخرى.

إن مصدر هذه الفوائض هو الاخـتلاف في القـيم بـذاتها التـي تـثمن بشـكل غـير متسـاوٍ في مجتمعين يجهل أحدهما الآخر، أي مجتمعين يتاجران بمواد نادرة لا يعرف كل منهما كلفـة إنتاجهـا الاجتماعية، هذه الفوائد يجب أن نميزها عن الربح الذي يحققه رأس المال التجـاري. مـن المعـروف جيداً أن التجارة مع المستعمرات قد جرى بناؤها على الضغط المباشر والغش والتدليس، كما كانـت ذات طبيعة احتكارية، لقد مارست الدول الأوربية الاحتكارية لتجـارة المسـتعمرات الداخليـة منهـا والخارجية فتمتعت بوضع احتكاري. هذا الاحتكار أدى دوراً حاسماً في تكـدس الـثروات الرأسـمالية الأولى سواء أكانت بشكلها التجاري أم الصناعي الأول.

وهذا يثبت زيف الرأي الشائع في أن المنافسة التامة(الحرة) كانت لصيقة بالنظام الرأسمالي، فأن تدخل الدولة الرأسمالية في الاقتصاد يحرده من طبيعته الرأسمالية في حين أن التاريخ يثبت العكس، بأن حرية التجارة لم تظهر ولم تسد في إنكلترا إلى مدة قصيرة تاريخياً، بسبب الاحتكار الفعلي الذي كانت تتمتع به قياساً لباقي العالم.

فاعتماد سياسات الحماية الكمركية ما بين الدول الأوربية، جاء لممارسة دور احتكاري في السوق الداخلية وهذا منهج معتمد، وعندما احتاجت بريطانيا إلى تمرير التجارة وحفض القيود الحمائية بسبب قوة صناعتها وبضح اقتصاديها بحيث لا تقوى دولة على منافستها. جاءت نظرية التكاليف النسبية لريكاردو لتبرهن أن المكاسب ستعم كل البلدان المتاخرة من دون أي اعتبار للفروقات في التطور الاقتصادي، وهذه حدلقة لفطية لا يمكن تصديقها فمنهج التبادل للا متكافئ واحتلاف المكسب يظل قائماً منذ ظهور الرأسمالية إلى الآن، فمن المؤكد أن المكاسب ستعقد للاقتصاد الأقوى[٣٣].

ولذلك تحرص البلدان الرأسمالية على استمرار قيام هذه العلاقات عن طريق لحم معطيات التطور للبلدان المحيطية (النامية) وفق التقسيم الدولي للعمل. من أجل ضمان استمرار نزوح الفائض الاقتصادي إلى الدول الرأسمالية.

المبحث الثالث

جوهر المذهب التجاري وأفكاره المشتركة

أولا: جوهر الماركنتيلية

أثارت الماركنتيلية بشأنها آراء متعددة سواء فيما يخص جوهرها أم الحقبة التاريخية التي ظهرت فيها الآراء التجارية النموذجية. ومن الطبيعي أن تبرز الحقبة التاريخية التي امتدت حوالي (ثلاثة قرون) إلى جميع البلدان الأوربية وروسيا، وعلى الرغم مما انتاب هذا الفكر من تطور خلال هذه المدة الطويلة وتباين آراء كتّابه، إلاّ أن الإجماع حاصل على مشترطات معينة في هذا الفكر.

فهناك فريق من الباحثين يرى أن طول الفترة ومفهوم الماركنتيلية يعد مضللاً، لأن الواقع متحرك باستمرار، وهذه الأفكار لم تعد كما هي حينما طرحهما الآباء الأوائل، فيما يعتقد رأي آخر أن الماركنتيلية لا تستحق تسميتها بمذهب، فهي مجرد وصفات إدارية مختلفة فيما بينها تمام الاختلاف، وتدل على أحسن تقدير على وجود موقف متشابه، من دون مذهب منظم، وهي موجهة لأهداف سياسية صرف هو خدمة الدولة وليس الأفراد وعليه فهي لا تتضمن أهدافاً اقتصادية مجتمعية.

والرأي الثالث لا يدخل الآراء البليونية (Bullionisme) في أساسيا وتعني السبائكية إشارة إلى استخدام سبائك الذهب والفضة في صلب المدرسة الماركنتيلية، مما يعني أن الماركنتيلية لم تظهر قبل القرن السابع عشر أي قبل تطور ونمو الرأسمالية التجارية.

وما يمكن قوله أن هناك عناصر مشتركة أكيدة لدى أغلب الماركنتيليين، وهذه العناصر تعكس مستلزمات الرأسمالية التجارية في مرحلتها التاريخية وتبعاً لدرجة التطور الاقتصادي، وهذه الافتراضات المشتركة بين التجاريين هي[٣٤]:

١- تعد بناء قوة الدولة هي الهدف الحقيقي للسياسة الاقتصادية.

٢- أن الثروة وخاصة بشكلها النقدي هي مقياس القوة المذكورة.

٣- إن الوسيلة الرئيسة للحصول على الثروة هو تملك مناجم الذهب والفضة أو التجارة الخارجية عبر تحقيق ميزان تجاري ملائم.

٤- ضرورة السعي لتوجيه النشاط الاقتصادي بفروعه الرئيسة لتأمين سلع للتصدير.

٥- عد التجارة أهم مصادر للثروة ثم تأتي الصناعة وأخيراً الزراعة.

٦- التدخل الحكومي ضرورة لازمة لضمان تطبيق الماركنتيلية.

يرتكز المتشككون في وحدة المدرسة التجارية ومنهم شمولر وكري وأن آراء التجاريين الأوائل تبدو متعارضة مع المتأخرين، وبخاصة فيما يخص تدخل الدولة، وكأن هناك ربطاً بين الفلسفة التجارية وبناء الدولة، فآراء التجاريين نشأت من حاجات رأس المال التجاري، حتى وأن عبر عنها أحياناً بطريق مباشر، شكل السياسات التي ابتدعت لتحقيق أغراض تتصل بإقامة الدولة.

ليس مما يبعث على الدهشة أن يكسو التجاريون آراءهم برداء سياسة استهدفت منها تقوية الأمة، أو أنهم تطلعوا إلى الدولة كي تطبق نظرياتهم، أد أن توسع التجارة صاحبة احتلاف بين المصالح التجارية الفردية.

هذه المصالح جميعاً تتطلع إلى قيام سلطة مركزية قوية تحميها من دعاوى منافسيها، وليس في الإمكان أن نفهم تقلبات سياسة الدولة خلال الفترة الطويلة من سيادة فلسفة التجاريين من دون أن ندرك إلى أي حد كانت الدولة من خلق المصالح التجارية(٢٥).

إذن يجب النظر إلى العلاقة بين التنظيم الاقتصادي الذي جاءت به الماركنتيلية والنظم السياسية وبين أفكارها وسياساتها الاقتصادية والسياسية، على أنها علاقة تفاعل وانسجام. لقد طالب التجاريون بدولة من القوة بحيث تحمي المصالح التجارية وتحطم الكثير من الحواجر التي أقامتها العصور الوسطى في وجه التوسع التجاري.

بيد أن الخلافات الحقيقية في المصالح ما بين المراتب المختلفة للتجار(بين تجار التصدير وتجار الاستيراد)، وما بين الشركات هي التي كان لها الدور الحاسم، في دفع الفكر الماركنتيلي نحو التطور والتكيف على الدوام، لمواكبة التطورات في النظام الرأسمالي من أشكاله التجارية- المانيفكتورية، ليتحول تماماً وبسهولة بفعل الثورة الصناعية الى تجارة نمطية.

ثانيا: الأفكار المشتركة لدى الماركنتيليين

١- إن الوحدة الفكرية التي كانت تعم الفكر الماركنتيلي تلتقي على فكرة أساسية أو منطلق أساسي يعد أن المعادن الثمينة تشكل الثروة الحقيقية للدولة، ولذلك يجب إنماء كمياتها إلى أبعد مدى، ويعلل التجاريون ذلك بأنه يمكن الحصول على أي شيء بواسطة المعادن الثمينة لكونها تتمتع بمزايا عديدة منها:

أ- عدم قابليتها للتلف بحيث يمكن خزنها إلى أجل غير محدود.

ب- تمثل قيمة كبيرة في حيز صغير.

البحث عن الذهب في البلاد البعيدة هو الصورة المخصوصة التي اتخذها التوسع التجاري في أول الأمر، وبهذا الصدد يقول كولومبس(الذهب شيء مدهش، من يمكه يملك كل ما يرغب به، بل وبالذهب يستطيع المرء إدخال الأرواح في الجنة)، وتشكل موضوع الذهب والفضة (كنقود) شغلاً شاغلاً للمفكرين التجاريين.

فسيرا (Serra) التجاري الإيطالي، أخذها قضية مسلمة، من أن كل شخص كان يفهم (كيف أن من المهم للشعوب والأمراء أن يكثروا من الذهب والفضة في المملكة) [٣٦]، وهذا الأمر نجده في مطارحات ملين وميسلدن، اللذين بالرغم من جدلهم العنيف حول سياسة التجارة الخارجية، اتفقا بشأن الذهب والفضة.

وهكذا اشترك جميع التجاريين في تقديرهم الكبير للنقود، فكانوا ينظرون إلى العملية الاقتصادية من وجهة نظر المرحلة البدائية التي وصلت إليها الرأسمالية أي مرحلتها التجارية- وأدى ذلك بهم إلى الربط بين النقود ورأس المال.

٢- الرأي الثاني للتجاريين والذي يحظى بإجماعهم كما عبر عنه جوهان جواكيم بشر J J Buecker، في أن (بيع السلعة إلى الاخرين هو دائماً أفضل من شرائها منه، لأن الأول يحقق ربحاً، بينما يسبب الثاني خسارة لا مفر منها)، لقد تجلى هذا التخوف في مجال التجارة الخارجية بوجه خاص، ولهذا يسعى التجاريون إلى توفير فائض للتصدير، وهو سعي كان جوهره الرغبة في خلق فائض من الثروة والتجارة الداخلية لن تؤدي إلاّ إلى نقل الثروة من فرد إلى آخر بدون أن يكون هناك ربح صافٍ، في حين تعمل التجارة الخارجية على خلق الفائض، وقد ترتب على هذه الفكرة تثمين التجاريين للتصدير ومحاربتهم الاستيراد.

٣- على الرغم من تقدير التجاريين للنقود وإحداثهم لمطابقة بينها وبين رأس المال، فأن هذا يمثل فهماً بدائياً لرأس المال بصورته النقدية، هذا الخلط أصبح موضع ازدراء المفكرين فيما بعد، إلاّ أن هذا الفهم كان متماشياً تماماً مع الأوضاع الاقتصادية آنذاك.

٤- مطالبة التجاريين بتخفيض سعر الفائدة، ففي عام ١٦٢٢ هاجم جيرالد مالين بشدة شرور الربا الفاحش، ودعا إلى فرض رقابة على أسعار الفائدة وإلى إصدار ما يدعوه (نقود التقوى) للحيلولة دون استغلال الفقراء [٢٧]، ولم يتورع التجاريون عن استخدام آراء الكنسيين في محاربة الربا وأسعار الفائدة المرتفعة، ودعوا إلى أن يكون سعر الفائدة منخفضاً لأن من شأن هذا أن يشجع التجارة.

وقد حاولت المدرسة التجارية إضفاء المصلحة القومية على مصالحها الذاتية في خفض سعر الفائدة، زاعمةً أن ذلك من شأنه أن يفضي إلى ازدهار التجارة وبخاصة الخارجية منها، في ظل ندرة لرأس المال السائل وعدم تطور التسهيلات المصرفية، ولما كانت الرأسمالية التجارية بحاجة ماسة إلى القروض، لذا كان لزام عليها أن تسعى إلى ذلك لتحقيق التراكم الأولي لرأس المال.

٥- أكد التجاريون كثيراً على زيادة أو نمو السكان، بحيث لا نجد بين كتاب ومفكري تلكم المرحلة من دعا إلى خلاف ذلك، لقد جاء هذا التأكيد بناءاً على

أوضاع الدول الأوربية، التي كانت تشكون من قلة في عدد سكانها، ورغبة في زيادة الأيدي العاملة من جهة وفي زيادة قواها العسكرية من جهة أخرى، ومن الطبيعي أن الأيدي العاملة تتناسب طردياً (دالة) مع زيادة عدد السكان، بحيث أن هذه الزيادة تمكن الدولة من تجنيد عدد أكبر من الجنود، وتوسيع قواها العسكرية براً وبحراً لحماية مصالح الطبقة التجارية، ولهذا دعو الدولة لاتخاذ التدابير الممكنة لزيادة عدد السكان والقوى العاملة، وذلك مثل تشجيع الزواج المبكر، وفرض عقوبات على غير المتزوجين، ومنح مخصصات للأطفال والاهتمام بحياة وصحة الأفراد. كما دعت إلى القضاء على البطالة[٢٨].

٦- الدعوة القومية المتطرفة، لأن الدولة القوية وحدها تستطيع فتح المستعمرات والاحتفاظ بالطرق التجارية العالمية والانتصار في الحروب الاقتصادية، إن مفهوم التجاريين للاقتصاد كان مفهوماً سكونياً، ولهذا فلم يتصوروا إمكان التقدم الاقتصادي لأية أمة إلاّ على حساب الأمم الأخرى، ومن الطبيعي أن تكون قوميتهم تلك عسكرية الطابع وذات مسحة عدوانية.

٧- الدعوة لسياسة الحماية التجارية ضد المنتجات الصناعية والمواد الأولية الأجنبية، في حالة ضرورتها للصناعة الوطنية، ومنع تصدير المواد الأولية الوطنية، إن هذه السياسة تستند إلى تفضيل مصلحة التاجر على مصلحة المستهلك، وكان من مقتضاها ارتفاع الأسعار وتراكم المعدن النفيس.

٨- الدعوة إلى استغلال المستعمرات واحتكار التجارة معها، وإخضاع اقتصادها كلياً للاقتصاد الوطني، كما تدل على ذلك مثلاً قوانين الملاحة(السينة الصيت) في إنكلترا في عامي ١٦٥١، ١٦٦٠ التي حصرت نقل التجارة مع المستعمرات بالسفن الإنكليزية، وحرمت تصدير أكثر منتجات المستعمرات لغير إنكلترا وفي بعض المنتجات، أوجبت المرور بإنكلترا قبل شحنها للدول الأخرى، كما أنها حرمت على المستعمرات الاستيراد الا من إنكلترا. كذلك حرمت عليها ولوج الإنتاج وبقاءها كمنتج مجهز بالسلع الزراعية والمواد الأولية للصناعة البريطانية.

المبحث الرابع

السياسات الاقتصادية للتجاريين

لقد اعتمد التجاريون سياسات اقتصادية مختلفة طبقاً لظروف كل بلد واختلاف الظروف التي كانت سائدة، إلاّ أن ما يمكن قوله في هذا المجال، هو أن محور الفكر الماركنتيي كان بناء الدولة القومية وتنمية الثروات الاقتصادية، انطلاقاً من المبدأ التجاري الذي يرى أن الثروة القومية لا يمكن زيادتها إلاّ من خلال التجارة الخارجية، وما تدره هذه من معادن نفيسة على البلد.

على وفق هذه الرؤيا جرى وضع السياسات الاقتصادية المحتمة في الأقطار الأوربية التي حاولت الوصول إلى هذه الأهداف، ففي الوقت الذي اعتمدت فيه التطبيقات التجارية في أسبانيا على السياسة المعدنية، كانت الحالة في فرنسا تعتمد سياسة التنمية الصناعية، في حين اتخذت السياسة الاقتصادية في إنكلترا طابعاً تجارياً. بجانب هذا كانت هناك أساليب تجارية أخرى جرى تطبيقها في بلدان أوربية أخرى، ففي ألمانيا اعتمدت هذه السياسة على تقوية الجهاز الإداري بينما اختطت إيطاليا منهجاً يتناغم مع مشكلاتها المتمثلة بالتجزئة القومية فعملت على تقوية الدولة

أولاً: السياسة المعدنية في أسبانيا

على الرغم من الإجماع على المبادئ الماركنتيلية الأساسية، إلاّ أن هناك رؤى خصة باعتماد االسياسة الاقتصادية المتماثلة مع أوضاع كل بلد، والاتجاه البليوني (البليونية- السبانكية (Bullionism) لم يكن جديداً، فهو اتجاه قديم جداً، ولم يكن له صلة بالمصالح التجارية، كما أن التشريعات المانعة لتصدير الذهب والفضة وجدت في القرون الوسطى.

إن محاولة الفصل بين الماركنتيليين وفقاً لرؤيتهم النقدية، يعد أمراً لا يجانب الصواب، فالتقدير الكبير للذهب والفضة كان(هدف) للماركنتيليين جميعاً، لأسباب

تتعلق بمهمة التاجر في الحياة الاقتصادية. والفرق في هذه الرؤى هو في اختيار الوسائل الموصلة للهدف المذكور، وهو أغناء البلد عبر زيادة الذهب والفضة (كثروة) حسب الفهم التجاري.

فالرغبة في تكديس الذهب والفضة تأتي تعبيراً عن ظروف وأوضاع أوربا آنذاك، التي كانت تستنزف إمكاناتها النقدية (الذهب والفضة) في معاملاتها التجارية مع الشرق (لأن أوربا ليس لديها شيء مهم لتقدمه بالمقابل ما عدا المعدن الثمين، وكان الخطر الدائم من حصول نزيف ذهبي كان هاجس هذه المرحلة) [٣٠]. لذلك نلحظ ظهور التشريعات القانونية التي تحظر تصدير الذهب والفضة، والدعوة لتدخل الدولة في هذا الجانب، والحرص على عدم التصدير إلى الأجانب بقدر ما يستورد منه (بحسب رأي هيلز Hales)، لأن ذلك أن حدث فسوف يؤدي إلى إفقار هذه البلدان)[٣١].

وفقاً لهذا جاءت السياسة الأسبانية لتوجه جل اهتمامها للحصول على الذهب والفضة بصورة مباشرة، مستغلة المناجم في مستعمراتها، ولاسيما في المكسيك وبيرو التي كانت تابعة لأسبانيا آنذاك، لذلك كانت تمد عليها كميات كبيرة من المعادن النفيسة سنوياً، حتى زادت الموجود منهما بالداخل، فيما سنت القوانين والإجراءات لمنع خروجهما أو تصديرهما، فلجأت الدولة إلى تنظيم التجارة الخارجية بطريقة تكفل منع خروج الذهب والفضة للبلاد الأخرى ومن هذه الإجراءات:

١- إلزام السفن التجارية التي تنقل البضائع من أسبانيا بأن ترد أقيام تكم البضائع بالذهب والفضة.

٢- إكراه التجار في الدول الأخرى الذين يجلبون بضائعهم إلى أسبانيا إخراج أثمانها نقدياً خارج أسبانيا، بل أن ما يسمح لهم إنفاق حصيلتها في شراء سلع أسبانية.

٣- تم حصر خروج الذهب من أسبانيا في مجالات محددة تخص التاج الأسباني من مثل: تسديد ديون الملك، الإنفاق على البعثات المقدسة التي كان يرسلها الملك إلى الخارج.

إن السلطة في السياسة التجارية الأسبانية كان مبعثها الطرف التاريخي لأسبانيا، مما جعلها توصف بالريعية (Rentılsim)[٣٢] لهذا لم نلحظ حدوث توجهات تنموية لدى أسباني مقارنة بإنكلترا وفرنسا، على الرغم مما أتيح لها من ممكنات في حصم هذه المرحلة. بل على العكس أن حرص أسبانيا الشديد على تجميع الذهب والفضة أدخلها في مشكلات اقتصادية كان أبرزها الارتفاع العام بالأسعار.

لم ينكر الاتجاه الماركنتيلي الصلة بين مقدار السبائك الذهبية وتقلبات أسعر التحويل الخارجي، انطلاقاً من ارتفاع الكمية النقدية المعروضة حتماً، إلى ارتفاع مماثل في مستوى الأسعار وإلى انخفاض القوة الشرائية للنقود على القدر نفسه، وهو ترجمته نظرية كمية النقود التي جاء بها جان بودان ١٥٣٠-١٥٩٦ jan Bodin لذلك نلحظ تطور الفكر التجاري ليجمع بين حركات الذهب الدولية وتقلبات أسعار الصرف، بالعلاقة مع وضع الميزان التجاري.

ثانيا: السياسة الصناعية في فرنسا

لم تكن فرنسا بلداً تجارياً على الصعيد العالمي، وليست لها مستعمرات ذات مناجم للذهب والفضة، كما أن الواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي كان سائداً مشدوداً إلى الإقطاع وأسلوب إنتاجه، بدرجة أكبر من إنكلترا وأسبانيا، وعلى الرغم من أن السياسة التجارية قد جرى تطبيقها في فرنسا منذ وقت مبكر، إذ جرى اعتمادها رسمياً بعد أسبانيا، إلا أن أوضاعها ولاسيما في القطاع الصناعي كانت في إطار نظام الوظائف، مع عدم توافر أوضاع مساندة لتجاوزه نحو المانيفكتورات.

كل هذه الأوضاع كانت تبدو قيداً على السياسة التجارية، لذلك انتهجت هذه السياسة أسلوباً نحو تعظيم قدرات فرنسا بهدف الوصول إلى الهدف الماركنتيلي العام، وهو كيف يمكن الحصول على المعادن النفيسة.

ولما كانت فرنسا تعد بلداً زراعياً، فأن جل تجارتها ستكون في السلع الزراعية، والتي تعتمد بطبيعتها على الظروف المناخية، ولأنها أقل إنتاجية من القطاع الصناعي، وإذا ما أرادت أن تزيد حصائلها من التصدير عليها أن تولي القطاع الصناعي اهتماماً كبيراً بغية تصنيع فرنسا وكان هذا عنواناً للسياسة الاقتصادية للتجاريين الفرنسيين.

يعد كولبير Colbert (١٦١٩-١٦٨٣) من أشهر الماركنتيليين الفرنسيين، وأصبح تاريخ فرنسا الاقتصادي في القرن السابع عشر يرتبط باسمه إلى الحد الذي أطلق عليه(عهد كولبير)، مع أنه لم يكن منظراً، ولا يوجد له إسهام فكري في الفكر الماركنتيلي. إلاّ أنه كان رجل دولة تدرج في المناصب ليصبح وزير المالية الفرنسي حينذاك.

وتستند سياسة كولبير على أن قيمة المنتجات الصناعية أكبر من المنتجات الزراعية إذا تساوى حجمها، ويمكن التحكم بهذه المنتجات في حين لا يتحقق ذلك في المحاصيل الزراعية، وعليه فأن الأداة الرئيسة التي يعتمد عليها في زيادة التصدير، يجب أن تكون المنتجات المصنعة، إما الزراعة فمهمتها هي إنتاج المواد الغذائية للسكان وخدمة الصناعة في توسعها. فكان لزاماً تشجيع الصناعة وتقويتها حتى تتقدم وتلحق بركب التقدم الصناعي الذي بلغته إنكلترا فكان لزاماً اتخاذ مجموعة إجراءات هي[٣٣]:

١- فرض قيود كبيرة وعديدة وبخاصة في مجال فرض الرسوم الكمركية على المنتجات الصناعية المتأتية من الخارج، من أجل حماية الصناعة الفرنسية الناشئة من المنافسة غير المتكافئة للسلع الصناعية الإنكليزية.

٢- جلب كولبير الحرفيين الماهرين من خارج فرنسا. ومنع هجرة الحرفيين الفرنسيين والعمال الماهرين إلى الخارج.

٣- منح المشروعات الصناعية القائمة والجديدة تسهيلات وإعفاءات ضريبية كبيرة وعزز مواقعها الاحتكارية في السوق المحلية، كما منح المصدرون الفرنسيون الحوافز المدية والقروض المنخفضة الكلفة من أجل تشجيع الصادرات الصناعية الفرنسية

٤- قامت الحكومة الفرنسية باستيراد المنتجات الزراعية ولاسيما الحبوب من أجل تخفيض مستويات المعيشة ومن ثم الأجور النقدية في القطاع الصناعي.

٥- عملت الحكومة على إقامة شركات كبيرة تكون مهمتها تسويق وتصريف البضائع الفرنسية في الخارج وشجعت الأفراد على الاكتتاب في رؤوس أموالها.

٦- قامت الحكومة بإنشاء صناعات حكومية (أو صناعات ملكية) بقصد تحسين بعض أنواع المنتجات وأبرز هذه الصناعات صناعة جوبلان (كوبلان) المشهورة.

٧- إقامة جهاز للتفتيش الصناعي والرقابة على المنتجات الصناعية.

من المؤكد تاريخياً أن لهذه الجهود والإجراءات دوراً في حفز وتشجيع الصناعة الفرنسية، إلاّ أن ما يمكن ملاحظته وعلى الرغم من هذه الإجراءات، هو بقاء الصناعة الفرنسية تدور في إطار المشروعات الصناعية الصغيرة، فلم يكن من نتاجها ظهور الصناعة الكبيرة بمعناها الحديث والمستفيدة من حجمها الكبير في فرنسا بعد.

إن أسلوب كولبير في تصنيع فرنسا بالرغم من النجاحات المتحققة في بادئ الأمر، إلاّ أنه أصبح فيما بعد عائقاً أمام تطور فرنسا الاقتصادي اللاحق، ويمكن بيان بعض الآثار السلبية التي تركتها وهي[٢٤].

١- السيطرة والمركزية العالية لكولبير على الصناعة والشروط التي وضعها على الصناعات.

٢- التدخل التفصيلي من خلال القوانين التي صدرت آنذاك والتي وصلت إلى حد توصيف عملية الإنتاج لكل سلعة منتجة، وطبيعة الآلات التي يجب استخدامها.

٣- الإنفاق الحكومي الكبير على إنشاء المعاهد العلمية والحرفية المخصصة لتطوير القاعدة التكنولوجية والحرفية والتي أضحت عبئاً ثقيلاً على ميزان الحكومة.

٤- إن التدخل الواسع للحكومة أضعف البواعث الشخصية لدى الطبقة الرأسمالية في المساهمة بالحياة الاقتصادية على العكس من الدور الذي أدته هذه الطبقة في كل من إنكلترا وهولندا ولكن بحفز محسوب من الدولة.

ثالثا: السياسة التجارية في إنكلترا

اتجهت إنكلترا في سياستها الماركنتيلية منحى مختلف عن الدول الأوروبية الأخرى، طبقاً لما تتمتع به من قدرات اقتصادية، وبناءاً على فلسفتها التي أريد منها التعجيل بالتحول من بلد زراعي إلى بلد صناعي وتشجيع التجارة الدولية.

لقد جاء هدف هذه السياسة منصباً على الحصول على المعادن الثمينة من الخارج، عن طريق القيام بالتجارة بينها وبين العالم الخارجي، وخاصة المستعمرات التابعة لها، لاسيما أنها كانت أكبر دولة استعمارية. وقد ساند توجهات إنكلترا هذه، تمتعها بأسطول تجاري كبير تميزت به عن الدول الأخرى(عدا هولندا)، إلاّ أن هذا لا يعني أن إنكلترا قد أهملت القطاع الصناعي، بل على العكس أحدث الصناعة تنمو بدرجة لا تقل عن درجة نموها في فرنسا إبان تلكم الحقبة، وتمثلت هذه السياسة بالآتي[٣٥]:

١- تسهيل أعمال طبقة التجار مـن خـلال تأسـيس البورصـة وفقـاً لاقـتراح جريشـهام عـام ١٥٦٨.

٢- دحلت الدولة لتنمية بعض القطاعات الصناعية ولاسيما صناعة النسيج وتوفير الحمايـة الكمركيـة لهـا وتسـهيل حصـولها عـلى المـواد الخـام وتصريـف منتجاتهـا في أسـواق المستعمرات من أجل الحصول على الأرباح.

٣- عملـت إنكلـترا عـلى تصـفية الصـناعات الحرفيـة في جميـع مسـتعمراتها حتـى تتـيح لصناعاتها رواجاً واسعاً.

٤- شرع كرومويل Gromwell قانون الملاحة عام ١٦٥١ والقاضي بنقل البضائع بين إنكلـترا ومستعمراتها بسفن إنكليزية حصراً وعلى أن يكون ثلاثة أرباح العاملين بها مـن حملـة الجنسية الإنكليزية وكذلك الحال مع البلدان الأخرى.

٥- إن الهدف من وراء هذه الإجراءات تشجيع بناء أسطول كـري يجلـب لإنكلـترا المعـادن النفيسة عن طريق ما يقدمه من صادرات غير مصطورة.

٦- إعفاء السلع الإنكليزية المصدرة من ضرائب التصدير.

٧- تخفيض أسعار الفائدة لتمكـين التجـار والمنتجـين مـن الحصـول عـلى القـروض بفوائـد منخفضة.

٨- ساعدت الحكومة الإنكليزية على تخفيض أجور العمال بمساعدة صناعات التصدير على منافسة سلع بلدان العالم الأخرى.

المبحث الخامس

أعلام المدرسة التجارية

لقد سادت الأفكار التجارية على مدى ثلاثة قرون، وقد ظهر العديد من الكتاب والمفكرين ورجال الأعمال والساسة ممن دعموا أو ساندوا هذا الفكر، ويمكن القول أن كل ملوك وحكام الدول الأوربية كانوا مساندين لهذا التيار الفكري. ولا يمكن بأية حال من الأحوال الإلمام بكل جهود أعلام هذا الفكر وآرائهم لقلة المقام، كما أن هذا الفكر شهد تطوراً وانتقالاً في طبيعة السياسات المتخذة، كما نلحظ أن هذا الفكر بدا مختلفاً نوعاً ما عن بدايته. فبعض الفلاسفة والكتاب ممن لا يمكن عدهم من التجاريين، كانوا قد ساندوا بعض أفكار هذا المذهب وخالفوها في نواحٍ أخرى. وسنركز على بعض أعلام هذا الفكر.

أولا: توماس مان T. Mun (١٥٧١-١٦٤١)

١- مكانته الفكرية

هناك شبه إجماع بين مؤرخي الفكر الاقتصادي على أن توماس مان هو أكبر الكتاب الممثلين للاتجاه الماركنتيلي في جميع البلدان الأوربية، وقد اكتسب خبرة تجارية واسعة في إيطاليا وبلدان الشرق الأدنى، ومن انضمامه لشركة الهند الشرقية عام ١٦١٥ وأصبح مديراً لها حتى وفاته، وقد نشر كتابين الأول عام ١٦٢١ (بحث في الاتجار بين إنكلترا والهند الشرقية)، والآخر (ثروة إنكلترا عن طريق تجارتها الخارجية)، والذي كتبه عام ١٦٣٠ غير أنه لم ينشر إلا عام ١٦٦٤، أي بعد وفاته بثلاث وعشرين سنة.

لقد قال كارل ماركس K. Marx في الرد على دوهرنغ، بأن دوهرنغ أخطأ عندما عدّ أنطونيو سيرا مؤسساً لعلم الاقتصاد السياسي والممثل الأساس للفكر الماركنتيلي، مبيناً إن توماس مان بتأثيره على الفكر الاقتصادي والتشريع الإنكليزي لمدة تربو على المائة سنة، ولمهاجمته المباشرة الذكية للاتجاه السبوبي (النظام

النقدي البدائي حسب تعبير ماركس)، يعد من دون شك الممثل الرئيس للفكر الماركنتيلي ومعبراً أصدق تعبير عن إرادة الماركنتيليين الإنكليز.

٢- الآراء العامة

أ- يعد توماس مان التجارة الخارجية أهم مصدر لإثراء البلاد، ويضع التاجر في مركز القيادة والتوجيه لمجموع النشاط الاقتصادي.

ب- يستهل مان آراءه في كتابه الثاني بتحليل الميزان التجاري الذي أشار إليه من قبل ميسلدن Misselden، مبيناً كيف يمكن لإنكلترا إذا ما أرادت أن تزيد معادنها الثمينة أو شراءها أن تستورد أقل مما تصدر، أو بمعنى آخر أن تحصل على ميزان تجاري موافق لها، فمن خلاله سوف يتبين للقطر مقدار المعادن الثمينة التي تخرج منه، ومقدار المعادن الثمينة التي تدخل إليه، والفرق الموجب بينهما هو الذي يؤدي إلى زيادة الثراء في القطر.

ج- يضيف عنصراً جديداً في غاية الأهمية بجانب الميزان التجاري وهو مفهوم الـ Stock، أو بلغة الاقتصاد الحديث رأس المال، ومتجاوزاً في هذا الكثير من الماركنتيليين الذين خلطوا بين رأس المال والنقود، بل ميز رأس المال النقدي بوصفه ذلك الجزء من النقود الذي يدر فائضاً أو عائداً، وهو في هذا يدافع بشكل مباشر وبكل وضوح عن رأس المال التجاري بجميع أشكاله.

د- إن مقياس(إنتاجية) الرأسمال التجاري عند توماس مان هو قدرته على خلق فائض في الميزان التجاري، وهذا هو الطريق الوحيد لجلب المعادن النفيسة لبلد لا يملك المناجم كإنكلترا.

هـ- إدراكه للآثار التي تتركها الزيادة في المعادن الثمينة في ارتفاع في الأسعار بحيث تكون هذه الآثار غير حسنة على التجارة.

وما يمكن الإشارة إليه في عرض أفكار توماس مان أنه أولى اهتماماً كبيراً لمسألتين مهمتين هما.

الأولى: فيما يخص وضع الميزان التجاري

الثانية: حركة الأسعار

٣- آراؤه في الميزان التجاري

بعد أن تكلم عن أهمية الحصول على ميزان تجاري موافق لإنكلترا، نلحظ أن توماس مان يأتي باقتراحات محددة يستوجب على إنكلترا أتباعها لتحقيق هذه الغاية وهي:

أ- ضرورة تقليل الاستهلاك من السلع الأجنبية.

ب - يجب زراعة الأراضي غير المزروعة من أجل توفير السلع الزراعية من دون استيرادها من الخارج.

ت- يكون شحن الصادرات الإنكليزية إلى الخارج حصراً بسفن الأسطول التجاري الإنكليزي للاستفادة من أجور الشحن.

ث- توسيع صيد الأسماك من البحار المجاورة وعدم ترك ذلك للهولنديين.

ج- السعي الحثيث لجعل إنكلترا مركزاً تجارياً توزع منه السلع إلى الأقطار الأخرى.

ح- الاهتمام بالتجارة مع المستعمرات وبلدان الشرق خصوصاً، عن طريق استيراد ما تحتاجه الصناعة من المواد الأولية ثم إعادة تصدير المنتجات إليها.

٤- آراؤه في الأسعار

وفي مجال الأسعار فأن توماس مان يدعو لأتباع سياسية تسعير للصادرات مختلفة حسب الظروف، مؤكداً الآتي:

أ- لا بأس من اعتماد سياسة سعرية مرتفعة في السلع التي تتمتع إنكلترا فيها بالاحتكار.

ب- يجب اعتماد أسعار يضمن من خلالها الفوز في المنافسة في السلع التي تخضع للمنافسة الحرة.

جـ- لا يشجع توماس مان على اعتماد حرب الأسعار Ware price من أجل القضاء على المنافسين وإعادة رفع الأسعار بصورة مصطنعة من جديد.

٥- العلاقة بين النقود والتجارة

من بيان العلاقة بين النقود والميزان التجاري معتمداً تحليلاً دقيقاً لتوزيع كميات الذهب والفضة على البلدان المختلفة، ويستنتج مستشهداً بمختلف الأمثلة التاريخية من تأريخ أسبانيا وعدة دول أخرى رؤيته في هذه العلاقة مؤكداً الآتي:

أ- إن أسبانيا بالرغم من امتلاكها لمناجم الذهب والفضة، إلاّ أن العجز المستمر في ميزانها التجاري اضطرت إلى صرف رصيدها الذهبي على الاستيرادات، من دون تعديل لميزانها التجاري، فكانت النتيجة خروج الذهب منها.

ب- إن المبالغة في تكديس الثروة النقدية كهدف بذاته يمثل خطأ فادحاً للسياسة الاقتصادية، وهو في هذا يعبر عن حصول تطور في نظرة الماركنتيلية، على الرغم من تأكيداته أهمية النقود كعامل في الحر وكاحتياطي للطوارئ، إلاّ أنه يؤكد وظيفة النقود كمحرد لدعم فعالية الدولة لحماية الرأسمالية الماركنتيلية.

ت- لا يوافق على سياسة التخفيض(الكمي) للعملات الذهبية والفضية خوفاً من اعتماد الدول الأخرى السياسية نفسها، انطلاقاً من الحجج الواهية نفسها. فتكون دوافعها انتقامية، مما يهدد التجارة الإنكليزية في الخارج.

ث-إلغاء التقييدات التي أشيعت آنذاك في إرغام التجار الأجانب على إنفاق متحصلات بيع سلعهم من الذهب والفضة في شراء السلع الإنكليزية،

وذلك خشية المقابلة بالمثل وهذا يعده مان كارثة حقيقية لإنكلترا، بل يدعو إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية، لاسيما أن الشركات الإنكليزية تعد مسيطرة (محتكرة) للتجارة الخارجية وأقوى من الدول التجارية الأوربية من مثل (هولندا، أسبانيا، فرنسا...الخ).

ثانياً: جون بودان ١٥٣٠-١٥٩٦ Jean Bodin

كان كاتباً سياسياً ومؤلفاً اقتصادياً، صاحب مؤلف(الجمهورية)، أكتسب شهرة واسعة في فرنس من خلال رسالته (جواب على تناقصات ما لستروا Malestroıs عام ١٥٦٩)، وما لسترا أحد رجال البلاط الفرنسي وكبير المشرفين على خزينة الدولة، وكان موضع الاختلاف والتناقض آنذاك هو ارتفاع الأسعار في أوربا.

كما أن بودان من مشيعي مفهوم السيادة المطلق والذي يعكس حاجة النظام الرأسمالي الوليد إلى (دولة مركزية) تجهز على الإقطاع وعلى نفوذ الكنيسة السياسي.

إلا أن مجال الشهرة كان من خلال دراسته المشهورة عن النقود، التي استطاع من خلاله أن يقدم لأول مرة تفسيراً جديداً لظاهرة ارتفاع الأسعار العام الذي حدث في أوربا على أثر الاكتشافات الجغرافية وتدفق الذهب والفضة إلى أسبانيا ومن خلالها إلى جميع البلدان الأوربية.

وبهذا وضع المبادئ الأولى لنظرية كمية النقود(The Quantıty Theory of Money)، مخالفاً الرأي القائل بأن ارتفاع الأسعار هو أسمي صرف، في حين كان تفسير بودان أن ارتفاع الأسعار كان حقيقياً ناتجاً عن تدفق المعادن النفيسة على أوربا وبكميات كبيرة، أي زيادة عرض النقد، محاولاً في ذلك الكشف عن وجود علاقة متينة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، على أسس أن ارتفاع الكمية النقدية سيؤدي دائماً وأبداً إلى ارتفاع مماثل في مستوى الأسعار، وإلى انخفاض القوة الشرائية للنقود على القدر نفسه.

يقدم جان بودان خمسة أسباب لظاهرة ارتفاع الأسعار هي:

١- وفرة الذهب والفضة.

٢- الاحتكار.

٣- ندرة العرض من السلع بسبب التصدير.

٤- تبذير الملوك والإقطاعيين.

٥- التخفيض الرسمي لعيار العملة.

ويحاول بودان تفسير هذه الأسباب، فيعد وفرة الذهب والفضة هي السبب الرئيس لظاهرة ارتفاع الأسعار أي وفرة النقود (وفرة ما يحكم تثمين وتسعير الأشياء)، على أن هذه الأخيرة جاءت نتيجة التجارة الخارجية، لاسيما مع بلدان أمريكا الجنوبية الغنية بالمعادن الثمينة فيما يعد الاحتكار سبباً غير رئيس، لأنه يعمل على رفع الأسعار بصورة مصطنعة، نتيجة لندرة المنتوج ارتباطاً بكمية النقود، فيما يرى أن زيادة الإنفاق الحكومي يعد تبذيراً، ومن المؤكد أن هذا الإنفاق يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار على العكس من الاكتناز الذي يؤدي إلى تقليل آثار زيادة كمية النقود على الأسعار.

كما أن بودان في إشارته للتخفيض النقدي المسبب لارتفاع الأسعار لا يأتي بجديد، وهو في ذلك يسير بالاتجاه نفسه الذي انتهجه الأسقف نيقولا أورزم (١٣٠٢-١٣٨٢)، أسقف مدينة ليزيو صاحب الرسالة المشهورة حول التخفيض النقدي، والتي كانت مقبولة وقتذاك، إلاّ أن جل ما جاء به بودان هو محاولة إثبات صحة آراء أورزم بأدلة تاريخية وأدلة منطقية على السواء.

إن أهم ما في آراء بودان هو علاجه لمشكلة الارتفاع العام في الأسعار من خلال دعوته لإطلاق حرية التجارة، وهذا من شأنه أن خلق تعارضاً ما بين دعوته وتوجهات الماركنتيلية في دعوة الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية وفرض الحماية التجارية، وهذا ما دعا قسماً من الباحثين من عدم عدّ بودان ماركنتيلياً، وإن كان مثلهم يعكس مستلزمات تطور الرأسمالية التجارية.

ثالثا: وليم بتي ١٦٢٣ – ١٦٨٧

أهم وأقدم اقتصادي إنكليزي طور الفكر الماركنتيلي ومهد الأرض أمام النظام الكلاسيكي، وهذا دفع بعض المفكرين إلى أن يطلقوا عليه بحق مؤسس الاقتصاد السياسي.

ولد السير وليم بتي SirWilliam Petty عام ١٦٢٣ من عائلة فقيرة كان أبوه يعمل نساجاً في مدينة هامشاير. وتقلبت به صروف الحياة بصورة غير اعتيادية، فبدأ حياته بائعاً متجولاً، عاملاً في مراكب الأسطول التجاري، طبيباً ثم أستاذاً لعلم التشريح، ومن ثم مساحاً للأراضي ومالكاً ثرياً.

وعلى الرغم من فقر حاله إلا أنه نال قسطاً وافراً من التعليم بدأه في فرنسا في كلية الجزويت، في إنكلترا أكمل دراسته في جامعة أكسفورد، التي أتاحت له أن يتمتع بوفرة الصداقة وتعرف البارزين من العلماء ورجال الأدب في عصره. فأصبح عضواً في جماعة العلماء التي كانت تجتمع في لندن وأكسفورد، والتي عرفت فيما بعد (الجمعية الملكية) وكان أعضاء مجلس هذه الجمعية (التي تعد أعلى هيئة علمية) يعينون بإرادة ملكية.

في كتابه (علم الحساب السياسي) الذي يرجح أنه كتب عام ١٦٦٠ ونشر عام ١٦٧٢، يفصح بيتي عن المركز المتقدم الذي يشغله في الفكر الاقتصادي، فبدا متحرراً من قيود المصالح التجارية التي كبلت غيره من الكتاب آنذاك، ساعده في ذلك خبرته الواسعة على نحو غير عادي مع الناس، وبخاصة دوره في المسح الذي أجري عن الأراضي الأيرلندية وتوزيعها على جنود كرومويل، وفق كل هذا إعجابه بقادة الفكر العلمي التجريبي وارتباطه بهم، كل هذه مجتمعة أكسبت كتاباته الاقتصادية رصانة تحليلية وسعة أفق، لم ينافسه عليها أحد طيلة مائة عام.

ثم أردف كتابه بسلسلة من المقالات(مقالة عن الضرائب والمساهمات) عام ١٦٦٢ والتشريح السياسي لأيرلندة عام ١٦٧٢، في حين كان له إسهام فكري عن النقود عام ١٦٨٢ ونشرت عام ١٦٩٥.

١- منهج بتي في التحليل

اعتمد بتي منهجاً وأسلوباً جديدين في البحث الاقتصادي كانا غير مألوفين في عهده ومتميزين عن الأسلوب الذي نهج عليه الماركنتيليون، فبينما انطلق هؤلاء في تحليلهم للظاهرات الاقتصادية من العلاقات السطحية التي كانوا يلاحظونها، حاول أن يتجاوز هذه العلاقات ليغوص بعمق في مسوغاتها ليتوصل إلى القوانين الاقتصادية التي تقف خلف هذه الظواهر.

فيقول بدلاً من الاقتصار على الألفاظ الدالة على التفضيل والحجج العقلية اتخذت طريق التعبير عن نفسي بمصطلحات العدد والأوزان والقياس وبالاقتصار على استخدام الحجج المستندة إلى الحواس وعلى بحث أمثال تلك العلل التي لها أسس ظاهرة مركبة في الطبيعة.

لقد التزم بتي حقاً بما أعلنه عن المذهب التجريبي، وليسجل جانباً من شهرته في الدور الذي أداه في إرساء أسس علم الإحصاء فهو بحق مبتدع هذا العلم، كما أنه لم يكتفِ ببيان الأسلوب النظري والعملي لطريقة التي يجري فيها جمع المعلومات وتنظيمها، بل ذهب إلى توصيف الوظائف الأوسع للبحث الإحصائي.

هذا كان له انعكاساته الواضحة في اعتماد بتي عند دراسته للظواهر الاقتصادية الأسلوب الكمي بصورة أساسية، يبدو فيها متأثراً تأثراً كبيراً بأساليب التحليل التي تتبعها العلوم الطبيعية. ومفترضاً إمكانية تطبيقها على العلوم الإنسانية، فاعتقاده بإثبات صحة القوانين الاقتصادية دفعه إلى الاستناد على الإحصائيات والأدلة العددية وليس على الآراء الشخصية والأدلة الذاتية القابلة للشك في صحتها.

٢- الآراء الاقتصادية

جاءت آراء بتي لتتجاوز آراء الماركنتيليين في مواضع عديدة، كما أن تحليله أتسم بتوزعه على مساحة واسعة من المفاهيم الاقتصادية لتصبح حدود أفكاره أبعد مما كانت عليه عند أسلافه، ولعدم إمكانية الإلمام بجميع آرائه ستكون وقفتنا مع أبرزها وهي:

١- مفهوم القيمة

يحاول بتي جاهداً تجاوز أسلوب التحليل الماركنتيلي ومتقدماً عليهم، وفي الوقت نفسه مستوعباً لعجز اللاهوتيين عن الإتيان برأي محدد وصحيح لشروط تكافؤ القيم، في إطار سعيهم لتحقيق السعر العادل.

إن بتي يبدأ تحليله للربح انطلاقاً من تحليل قيمة البضاعة مفرقاً بين (السعر السياسي) والذي يعني عنده سعر السوق وبين السعر الطبيعي الذي يريد به القيمة، ولا يولي بتي اهتماماً للسعر السياسي لاعتقاده بأنه يتحدد عن طريق آلية العرض والطلب، وهو لن يبتعد عن السعر الطبيعي أي القيمة الحقيقية للبضاعة، أي بتعبير آخر أن السعر السياسي يظل يحوم حول السعر الطبيعي، وكما يسميه (الثمن الحقيقي الجاري).

لهذا ركز بتي جهوده الفكرية من أجل التوصل إلى تحديد السعر الطبيعي فيفترض أن رجلاً ما يحتاج للحصول على كمية معينة من الفضة من باطن الأرض، في الوقت نفسه الذي يحتاج فيه رجل آخر لإنتاج كمية معينة من القمح في مكان آخر، فعند ذلك ستكون كمية الفضة التي حصل عليها الرجل الأول مساوية لكمية القمح التي حصل عليها الثاني، وعليه ستكون بضاعة الأول السعر الطبيعي للثاني. (فعندما تكون الأولى عشري أوقية من الفضة وتكون الثانية عشرين بوشل من القمح، ومن هذا يتضح أن ثمن البوشل من هذا القمح عبارة عن أوقية من الفضة).

وفي حالة اكتشاف مناجم أكثر غزارة بحيث يستطيع إنتاج ضعف الكمية من الفضة في المدة الزمنية نفسها والتكاليف الإنتاجية نفسها. فإن هذا سيضاعف سعر القمح بحيث يترتب على منتج الفضة دفع ضعف الكمية للحصول على كمية القمح نفسها.

من هذا نلحظ أن بتي يشتق القيمة استناداً على العمل المبذول في إنتاج السلعة بصورة قاطعة، إلا أنه يشير بصورة غير مباشرة، إلى أن القيمة تتغير تبعاً

لتعير إنتاجية العمل. وبهدا فأن بتي يعد العمل مصدر القيمة الحقيقي ومقياسها، إلاّ أنه سرعان ما يقدم لنا رأياً آخر في القيمة يعارض به رأيه الأول.

فيقول أن (العمل هو الأب والمبدأ الفعال للثروة) كما أن الأرض هي الأم، وفي هذا يجعل بتي من الأرض والعمل عاملين مشتركين في تحديد القيمة، ولعل هدا راجع إلى خلط في ذهنه بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية، وحيث يعالج أمر القيمة التبادلية فيقول (ينبغي تقييم جميع الأشياء وفق وحدتين قياسيتين طبيعيتين وهما الأرض والعمل).

ويعجز بتي عن التمييز أيضاً بين خلق القيمة من جهة وبين خلق قيم استعمالية أي ثروات مادية ملموسة من جهة أخرى، بجانب عدم تفرقته بين العمل وأجر العمل، فيشير إلى أن قيمة البضاعة تتحدد من خلال كمية المواد الغذائية التي تستهلك في عملية إنتاج البضاعة المعنية على الرغم من ادعائه بأن متوسط طعام الرجل هو أجر العامل. وليس معياراً لكمية العمل، بحيث يضمن هذا للعامل العيش والعمل والتناسل، وفي هذا يستبق فكرة ريكاردو عن الثمن الطبيعي للعمل، والذي هو العمل اللازم لتمكين العمال واحداً مع الآخر، من أن يعيشوا ويبقوا على جنسهم.

في ظل هذا فأن بتي يرى(بأن لا يتاح للعامل من الأجر إلاّ ما يسمح له بالعيش، لأنه لو سمح له بضعفه ففي هذه الحالة فلن يعمل العامل إلاّ نصف ما كان يعمله من قبل)، هذا القول استطاع ماركس فيما بعد أن يشتق منه فكرة فائض القيمة، ومن هنا كان تقدير ماركس إلى وليم بتي وعده مؤسس الاقتصاد السياسي.

وما يمكن قوله أن عدم استقرار مفهوم القيمة في ذهن بتي، إلاّ أن هذا لم يمنعه من بيان العوامل المؤثرة في القيمة وهي:

١- أن العلو والرخص الطبيعيين للسعر الطبيعي(القيمة) يتوقفان على قلة أو كثرة الأيدي اللازمة لضرورات الطبيعة.

٢- بينما يتوقف السعر السياسي(سعر السوق) على:

أ- عدد المتطفلين(الطارئين) في كل حرفة بأكثر مما هو لازم.

ب- العوامل المؤثرة على العرض والطلب.

جـ- العادات والتقاليد.

د- مدى إمكانية توافر بدائل للسلعة (جميع السلع لها بدائل أو ما يحل محلها).

هذه العوامل جميعاً يمكن عدها وكأنها (ترفع أو تنقص من ثمن الأشياء)، ومن الملفت لسطر أن آراء بتي في تفسير القيمة قد فتحت بوابة المشكلة المزدوجة التي ظلت تعاني منها نظرية القيمة في تاريخ تطور الفكر الاقتصادي.

١- خلق السلعة (القيمة الاستعمالية) يعود أساساً إلى مشاركة العمل الإنساني وقوى الطبيعة (وبالاعتماد فيما بعد على السلع الرأسمالية) أما خلق القيم التبادلية المحددة والدخل فيعودان أساساً إلى العمل.

٢- إن ما ينتجه العمل أكبر مما يستهلكه أي أن غلة العمل تفوق المكافأة التي يحصل عليها في العملية الإنتاجية، لهذا يعد بتي متوسط كعام الفرد البالغ (الذي ١/١٠٠ مما يأكله ١٠٠ رجل من جميع الأنواع والأحجام).

٢- فائض القيمة والربح

يستند بتي على العمل لتحليل فائض القيمة باعتباره المحدد للقيمة، ولم يتناول المقولة العامة لفائض القيمة بل يأخذ الريع والفائدة كشكلين لها، ومعتبراً الريع المقولة الأساسية لفهم وتحديد فائض القيمة انطلاقاً من الواقع الذي كان يعيشه، وللدور الرئيس الذي يؤديه القطاع الزراعي في الحياة الاقتصادية. ولتحديد الريع يشير بتي إلى أن الريع ما هو نتيجة لطرح تكاليف الإنتاج من الناتج الزراعي الكلي، أي هو الفرق بين الناتج الزراعي الكلي والبذور وضروريات الحياة التي يحتاجها المنتج.

الريـع = النــاتج الزراعــي الكــلي- تكــاليف الإنتــاج (مســتلزمات الإنتــاج)+ تكــاليف المعيشة(متوسط طعام الرجل البالغ)

إن المدخل التحليلي الذي اعتمد بتي يفترض في الأساس أن الريع متأتٍ من فائض عمل المنتج الزراعي، وبما أن العمل هو الذي أنتج قيمة الناتج الكلي، فيكون الريع منطقياً نتاجاً للعمل، أو بصورة أدق لفائض العمل. أي أن قوة العمل قادرة على خلق فائض يزيد على ما هو لازم لمعاش المنتج. لهذا فالريع هو الفائض الوحيد الذي عرفه وكان يتضمن كل مفهوم الربح.

في الوقت نفسه كان بيتي على وعي تام بالعنصر التفاضلي في الريع، فقد قرر بوضوح نظرية الريع التفاضلي قبل ريكاردو بمائة وخمسين عاماً فيقول (إذ كما ترفع الحاجة إلى النقود من سعر الصرف فأن الحاجة إلى القمح ترفع من ثمن مبادلته ومن ثم ترفع من ريع الأرض وأخيراً ثمن الأرض نفسها).

وبناءً على فكرة بتي بخصوص ريع الأرض يحاول بتي تحديد قيمة الأرض وبذلك يكون أول من المفكرين حاول التوصل إلى قيمة الأرض من خلال رسملة الريع، إذ يعتقد أن الناس يدفعون ثمناً للأرض يتفق مع العائد منها، ومع عدد السنين التي يتوقعون أو يتوقع سلالتهم المباشرون أن يتمتعوا بذلك العائد. ويرى بتي أن ثلاثة أجيال تعد تقديراً معقولاً، وفي إنكلترا كانت ثلاث حيوات مساوية لإحدى وعشرين سنة عندئذٍ تحتسب قيمة الأرض على أساس ريعها السنوي لمدة إحدى وعشرين سنة.

مما سبق واستناداً على سعر الأرض والريع يذهب بتي لبيان آرائه بشأن الفائدة وسعر الفائدة، فيدعي أن سعر الفائدة هو الذي يقرر ريع الأرض، وعندئذٍ سيكون سعر الفائدة مساوياً لريع تلك المساحة من الأرض التي يشتريها المرء بنقود مقترضة، وإلا فلن يجد المرء من يعطيه قرضاً بسعر فائدة دون الريع الذي يمكن لصاحب النقود الحصول عليه من شراء الأرض بدلاً من إقراض نقوده.

ومن الملاحظ أن بتي لم يول مسألة الفصل بين الريع المطلق والتفاضلي قدراً من الاهتمام، بل أن جل ما أراد توضيحه في مثاله المشهور هو بيان الريع التفاضلي الناتج عن اختلاف الموقع الجغرافي، فالقمح الذي يؤتى به إلى مدينة لندن من مسافة تبعد أربعين ميلاً أعلى من تكاليف القمح الذي يؤتى به إلى لندن من مزرعة لا تبعد سوى ميل واحد، وذلك لأن فارق تكاليف النقل لمسافة تسعة وثلاثين ميلاً ستضاف إلى الثمن الطبيعي. وبما أن السعر سيجعل المنحنى واحداً، لذا فسيحصل صاحب الأرض القريبة من لندن ريعاً إضافياً يساوي فرق تكاليف النقل.

٣- النقـود

آراء وليم بتي المبكرة وكتاباته كانت متأثرة أيضاً بالماركنتيلين، فقد أولى أهمية كبيرة على المعادن النفيسة بوصفها أحب أشكال الثروة كما أن الاتجاه المعدني له تأثير على أفكاره ففي تحليله لموضوع القيمة يعطي اهتماماً واضحاً للصورة النقدية التي تبدو بها. إلاّ أن ما يحسب له هو عدم وقوعه في الخلط الذي أصاب الماركنتيليين بين النقود ورأس المال.

ففي دراساته عن أيرلندا وجد أن النقود لا تشكل إلاّ جزءاً ضئيلاً من نفقات الدولة السنوية الكلية، ثم أردف ذلك في محاولته لإحصاء الثروة البريطانية والاستدلال على نسبة النقود في تشكيل هذه الثروة، ليجد أنها لا تتجاوز الواحد في المئة من مجموع الثروة.

وعلى الرغم من مشاركته التجاريين في أهمية النقود كوسيلة مهمة لتنشيط التجارة، إلاّ أنه يتنحى جانباً ومخالفاً لهم، مدعياً أن البلد يمكن أن يكون في حالة ازدهار على الرغم من قلة النقود، إلاّ أن النقود والتجارة الخارجية يمثلان معاً أهمية كبيرة، لأنهما يساعدان البلد على تنمية صناعته والسعي لرفع كفايته في إنتاج السلع التي تحتاج إليها التجارة.

بيد أن الإنجاز الذي جاء به وليم بتي متقدم على التجاريين، عندما راح يحاول اكتشاف القدر الصحيح من عرض النقد في بلد، فأنه يستخدم فكرة (سرعة

تداول النقود)، تلك الفكرة التي قدر لها فيما بعد أن تؤدي دوراً مهماً في النظرية النقدية، وما يدلل على عمق تحليله قوله، إن وجود كمية معينة من النقود أمر ضروري لتسهيل عملية التبادل السلعي، وأن حجم هذه الكمية يتحدد من خلال المشترين وسرعة تداول النقود ومن خلال قيمة الوحدة النقدية الفضية.

ولم يكن يعتقد بنظرية كمية النقود بدلالة إشارته إلى أن الأمة قد تملك من النقود أكثر أو أقل مما ينبغي، فإذا كانت أكثر مما يجب، فينبغي له أن يذيب الفضة والذهب ويصدرها كسلعة، حيث هناك طلب عليها أو يقرضها بفائدة حيث تكون الفائدة عالية، في حين إذا كانت قليلة فيتطلب هذا إنشاء بنك يتمتع بإدارة كفاءة فسوف يضاعف تقريباً من تأثير نقودنا المسكوكة. واقترح إقامة بنك في إنكلترا نظراً لتوفر مستلزماته، وسيكون بمقدوره تقديم المال الكافي لطرد تجارة العالم التجاري برمته، وهذا ما يحقق عظمة إنكلترا، وهذا توقع أمكن تحققه بعد سنوات قليلة من اقتراحه من قبل بتي.

٤-آثار خفض العملة

يتضح أن بتي قد استوعب بدقة الآراء التي سبقته عن آثار خفض العملة ومركز المعادن النفيسة في التجارة الخارجية، فعندما تخفض الدولة قيمة عملتها الوطنية فإنها على حد تعبيره(أشبه بالتجار المفلسين الذين يخفضون ديونهم، أو يجبرون دائنين على شراء بضائعهم بأكثر من أسعارها السوقية)، كما أن النقود القديمة غير المتساوية يجب إعادة سكها على حساب الدولة، ولكن الفرق بين قيمة النقود الجديدة والنقود القديمة يجب أن يتحمله الذين يملكون النقود القديمة، وبخلافه فإن الناس سيجدون ما يغريهم بإقراض النقود التي يملكونها، ولن تؤثر العملة الجديدة كثيراً على التجارة الخارجية

هوامش ومصادر الفصل السادس

١- عبد الرسول سلمان، معالم الفكر الاقتصادي، الكتاب الأول، شركة الطبع والنشر الأهلية، الطبعة الأولى، ١٩٦٦، بغداد، ص ١٥.

٢- عدنان عباس علي، مصدر سابق، ص ٩٦.

٣- زوبريتسكي، كيروف، متروبولسكي، التشكيلات الاجتماعية- الاقتصادية ما قبل الرأسمالية، ترجمة جورج طرابيسشي، دار الطليعة، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨١، ص١٣٥.

٤- يافلوفينيتش توكاريف، ريع الأرض وتطور الرأسمالية في الزراعة، ترجمة عارف دليلة، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٥.

٥- سمير أمين، التطور اللا متكافئ، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، الطبعة الرابعة، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٨.

٦- بيرو اندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص١٣.

٧- زوبريتسكي وآحرون، مصدر سابق، ص ١٢٧.

٨- أندرو ويستر، سوسيولوجيا التنمية، ترجمة حمدي حميد يوسف، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦، ص ٩٩.

٩- عبد علي كاظم المعموري، إشكالية الدور الاقتصادي- الاجتماعي للدولة الريعية النفطية العربية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص٥٢.

١٠ زوبريتسكي وآخرون، مصدر سابق، ص١١٤.

١١- تاريخ أوربا في القرون الوسطى.

١٢- عبد الرسول سلمان، مصدر سابق، ص ٣٤.

١٣ روبرت هليبروبر، قادة الفكر الاقتصادي، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٥.

١٤- جوزيف شتراير، الأصول الوسطية للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، دار التنوير، الطبعة الأولى، ١٩٨، ص٩٠.

١٥ للمزيد ينظر، نيقولا ميكافيلي، الأمير، ترجمة فاروق سعد، دار الآفاق الجديدة، الطبعة(١١)، بيروت، ١٩٨١.

١٦- المصدر السابق، ص ٢٠.

١٧- سمير أمين، التطور اللا متكافئ، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، الطبعة الرابعة، بيروت،١٩٨٥، ص ٥٠.

١٨- إبراهيم كبة، مصدر سابق، ص٤٦٦.

١٩- سمير أمين، مصدر سابق، ص ٢٩.

٢٠- المصدر السابق، ص ٢٨.

٢١ طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، الطبعة الثنية، ١٩٨٣، ص٢٥.

٢٢- ماركس- أنجلس، في الاستعمار، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١، ص١٥٥.

٢٣- المصدر السابق، ص ١٥٢.

٢٤- هذه الرؤيا نجدها عند أغلب الكتاب الاشتراكيين، ويعود الفضل في طرحها لأول مرة، من قبل روزالوكسمبورغ وطورها أريجي إيمانوئيل وشارل بلتهايم وسمير أمين، للمزيد أنظر: سمير أمين، التبادل اللا متكافئ وقانون القيمة.

٢٤- Gray , The Development of Economic Doctrine p.٦٦.

٢٥- أريك رول، مصدر سابق، ص ٥٧.

٢٦- المصدر السابق، ص ٦٠.

٢٧ المصدر السابق، ص ٦٢.

٢٨ عبد الرسول سلمان، مصدر سابق، ص ٤٨.

٢٩- سمير أمين، مصدر سابق، ص ١٢٣.

٣٠ إبراهيم كبة، مصدر سابق، ص٤٩٦.

٣١- للمزيد حول سلوك الدولة الريعية ينظر:

عبد عي كاظم المعموري، مصدر سابق، الفصل الثالث.

٣٢- للمزيد حول آراء كولبير ينظر.

- لبيب شقير، مصدر سابق، ص ص ١٢٤-١٢٥.

- محمود عبد المولى، مصدر سابق، ص ١١٠-١١٢.

٣٣- عدنان عباس علي، مصدر سابق، ص ص ١١٥ – ١١٦.

٣٤- مصدر سابق، ص ص ١١٢ – ١١٣.

الفصل السابع

الفكر الاقتصادي للطبيعيين

«الفيزوقراطيين»

الفصل السابع

الفكر الاقتصادي للطبيعيين

" الفيزوقراطيين"

تمهيد

جاء الفكر الاقتصادي للطبيعيين مكملاً للآراء التي سبقته في دفع علم الاقتصاد ليأخذ شيئاً فشيئاً ملامحه المميزة، وما يتصف به فكر الطبيعيين خاصة عن الاتجاهات الفكرية السابقة له، كونه أول مدرسة اقتصادية لها مؤسس ومنظر هو فرانسوا كيناي F. Quesnay (١٦٩١-١٧٧٤) أحد أطباء لويس الخامس عشر، والذي نشر كتابه الجدول الاقتصادي عام ١٧٥٨، التف حول فرانسوا كيندي العديد من الكتاب والمهتمين بشؤون الاقتصاد كان معظمهم من أصحاب الأراضي الواسعة فكونوا طبقة جديدة من الرأسماليين الزراعيين، شنوا هجوماً عنيفاً على السياسات التجارية، ونادوا بأفكار جديدة غايتها إعلاء شأن الزراعة وبيان أهميتها في التقدم الاقتصادي.

كما أنهم جاءوا بأفكاراً جديدة استهدفت إصلاح نظام الضرائب الذي كان سائداً، فدعوا إلى القضاء على تعدد الضرائب التي كانت تفرض آنذاك واستبدالها بضريبة واحدة على ما أسموه بالناتج الصافي المتولد في الزراعة وصيد الأسماك والنشاطات الاستخراجية.

لقد أبرز التاريخ هؤلاء الكتاب تحت اسم فيزوقراط physiocrates وهي كلمة يونانية مؤلفة من مقطعين (فيزو) و(قراط) وتعني حكومة الطبيعة أو حكم الطبيعة [١]. وبظهور أفكار الطبيعيين يدخل الفكر الاقتصادي في عصر المدارس والمذاهب، لتزود علم الاقتصاد بفكرتين جديدتين تناقضان الأفكار الماركنتيلية في تبنيها لضوابط وتنظيمات مصطنعة وهما:

الأولى: الاعتقاد القوي بوجود نسق جوهري في المجتمعات الإنسانية وهو النسق الطبيعي، مما جعل أحد الكتاب الطبيعيين يضع مؤلفاً بهذا المعنى تحت عنوان (نظام طبيعي وأساسي للمجتمعات الإنسانية) هذا النظام في رأي الطبيعيين واضح وبديهي، تكفينا ملاحظته حتى تنصاع لأوامره وتنسجم معه.

لذلك لا فائدة في رأيهم من تبني ضوابط مصطنعة وتخيل قوانين وترتيبات مفتعلة ولم يبق أمامنا في رأيهم أي مجال إلاّ أن تعمل بما تمليه علينا الطبيعة، علينا إذن أن نعمل بمبدأ(دعه يعمل).

الثانية. عدّ الزراعة هي الأصل والنواة وتفضيلها على التجارة والصناعة، فالأرض هي الطبيعة وهي مصدر كل الثروات وهي وحدها القادرة على إعطاء نتاج صافي، لذلك تعد طبقة المزارعين(الفلاحين) عند الطبيعيين، الطبقة الوحيدة المنتجة، أما الطبقات الأخرى فهي طبقات عقيمة.

شكلت الفكرة الأولى للطبيعيين حجر الزاوية في أفكارهم، ودشنت سياسة جديدة أستمرت ردحاً من الزمن ومحققة إنجازات كبيرة.

وما يمكن الإشارة إليه أن الطبيعيين يؤمنون بمبادئ أساسية ويعتمدون نظاماً موحداً، ولم يكن كما هو الحال عند الماركنتيليين(التجاريين) يجمع بين أفكار مختلفة، ومثلما كان فضل فرنسوا كيناي في إرساء دعائم هذا الفكر فإن لسياسات ترجو(Turgot) ١٧٢٧-١٧٨١ وزير المالية الفرنسي في عهد لويس السادس عشر) ذات الصبغة الليبرالية أهمية كبيرة لإرساء أسس المذهب الحر(الليبرالي) والتواشج معه فكرياً.

لقد كانت هناك عوامل مختلفة كان لها شأن كبير في ظهور الفكر الطبيعي وأهم هذه العوامل هي:

١- الاتجاهات الفلسفية التي ظهرت إبان عصر التنوير والنهضة.

٢- السياسة الاقتصادية التي سار عليها كولبير وتطبيقه لآراء الماركنتيليين في فرنسا.

المبحث الأول

مصادر المذهب الطبيعي (الفيزوقراطي)

طغت على الفكر الأوربي في مرحلة تاريخية مهمة نزعة الحنين والرجوع إلى الطبيعة ونبذ الأنظمة المصطنعة بحيث طغت على الأدب والسياسة لدى الكثير من المفكرين من مثل مونتسكيو وجان جاك روسو، لتمتد إلى الاقتصاد.

فالمذهب الطبيعي (على النقيض من الفكر التجاري) يستند على قاعدة فلسفية يستمد منها آراءه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وهي فلسفة النظام الطبيعي في حين أن طبيعة الفكر الماركنتيلي نفسه لا تسمح بذلك، فهو لم يكن سوى اقتراحات عملية للسياسة الاقتصادية.

وهي من جانب آخر رد فعل على بعض النتائج التي أسفرت عنها التغيرات التي دبت في بنية المجتمع الأوربي، أي منذ اضمحلال الفكر اللاهوتي في القرن الرابع عشر، وما جاء به من تفسير لكنة الأشياء والظواهر الطبيعية وتنظيم العلاقات الإنسانية[٣].

لقد أدى تحول الاهتمام من فكرة الحياة الآخرة إلى الحياة الدنيوية إلى فتح المجال واسعاً لتحسين الحياة على الأرض. فاندفع الفكر البشري في اكتشاف الإمكانات الكبيرة التي تكمن في الأرض نفسها، فانبرى عدد من العلماء لدراسة الطبيعة والكشف عن القوانين التي تتحكم بها، فتم إثبات كروية الأرض ونبذ فكرة ثباتها وكونها مركز الكون على يد كوبرنيكوس Kopernidus ١٤٧٣-١٥٤٣ وغاليلو (Galileis) ١٥٦٤-١٧٢٧ عن الجاذبية والحركة.

فكان لهذه التطورات العلمية أن حملت معها الاصطدام مع أفكار الكنيسة وما جاءت به من تفسير للطبيعة استقته من أرسطو مثلما استقت منه الفلسفة التي كانت تقوم عليها، وعندئذ أصبحت المواجهة قائمة بين الكنيسة والقائمين عليها وبين المفكرين المتهمين بالإلحاد.

هذه الأوضاع عجلت بإمكانية طرح سؤال بدأ يدور في أعمة الناس يتلخص بالآتي: إذا ما كانت المصادر القديمة قد أخطأت في نظرتها إلى الكون وتفسير القوانين التي تتحكم به، أليس من الممكن أن تكون قد أخطأت في نظرتها إلى الدين وإلى تفسير قوانين السلوك الإنساني؟.

وفي ضوء هذا أصبح كل شيء - باستثناء بعض الحقائق - مشكوكاً فيها وقابلة للمراجعة والنقاش، ولقد كانت النتيجة التي ترتبت على رفض الكنيسة لاكتشافات العلم واختراعاته أن بدأت حركة التشكيك والخروج عن آراء الكنيسة وذلك لاعتقاد أن ما تدعيه الكنيسة من ماهية الكون والقوانين التي تتحكم فيه هو رأي الدين، وصار لزاماً على الذين رفضوا هذا أن يبحثوا عن تفسير بديل لماهية القوانين فوجدوا في الطبيعة ملاذهم.

إما الذين ظلوا على تمسكهم بالدين ولو ظاهرياً، فقد اعتقدوا أن الله تعالى يعبر عن إرادته عن طريق الطبيعة وقوانينها وليس بوسيلة مباشرة، وبذا لم تعد الطبيعة مجرد شيء له وجود فحسب، بل هي شيء يستلزم منا الطاعة ومخالفته دليل على حصول نقص في التقوى والأخلاق.

على وفق هذه الخلفية الفلسفية عللت الفلسفة النهضوية في أوربا الآلام البشرية بأنها وليدة عصيان القوانين الطبيعية والنتيجة الحتمية لتصرفات البشر المنافية للطبيعة وهي التي أفسدت المجتمع البدائي(الطبيعي)[3].

إن هذه الأفكار التي ألهمت كتاب ذلكم العصر، هو الخيال الواسع في التحدث عن أوضاع المجتمع البدائي، الذي عاش في كنفه الإنسان سعيداً فاضلاً حراً بعيداً عن كل ما هو غير طبيعي ومفتعل، وراحوا يتصوران عن غير وعي ذاتي منهم، جنة عدن على الأرض إذا ما التزمت البشرية بالشروط التي يتطلبها النظام الطبيعي.

وجان جاك روسو Rousseau ١٧١٢-١٧٧٨ كان أحد الفلاسفة الرومانسيين الذين اعتنقوا ذلك، ودعوا إلى أفضلية الحياة الطبيعية التي عاش فيها البشر آنذاك

أحراراً متساوين، إما الحياة العصرية التي يعيشها الإنسان، فقد خلقت منه إنساناً مشوهاً ومزيفاً، فاقداً للعناصر الإنسانية الطبيعية ذاتياً ومختلفاً عن الإنسان الطبيعي الذي لا زال يحتفظ بإنسانيته ويقيم الفضيلة[4].

إن هذا الفهم لحالة المجتمعات البدائية لا تدعمه الحقائق المتاحة لدى علماء الانثروبولوجيا، والرغبة في الحرية لا تقع في نطاق هذه المجتمعات، بل هي كامنة في النفس البشرية، وغير مقتصرة على حالة المجتمعات هذه، ولم يكن روسو موفقاً في الربط بين إقامة النظام الطبيعي كهدف يتطلب من الأفراد إقامته، وبين العقد الاجتماعي كقاعدة إدارية شرعية صحيحة في النظام المدني.

وهذا ما انتقده آدم سمث فيما بعد وعمل على تفنيده، فالنظرة الأخلاقية الطبيعية فضلت النظر إلى المجتمع كنسق طبيعي (Natural system) ينشأ من الطبيعة البشرية نفسها وليس من العقد الاجتماعي (جان جاك روسو)، أي أن عدّ المجتمع نسقاً طبيعياً أو كائناً عضوياً (انثروبولوجياً اجتماعية)، يحتم دراساته باستخدام المنهج التجريبي الاستقرائي، وليس مناهج الفلسفة العقلية الديكارتية (نسبة إلى ديكارت)، هذه الرؤيا التي تبلورت لدى الفيزوقراط فتحت الباب لاستخدام واسع للمنهج التجريبي لدى الكلاسيك.

المبحث الثاني

الآراء الاقتصادية للفيزقراط (الطبيعيين)

أولا: فكرة النظام الطبيعي

تعد الفكرة الأساسية في هذا المذهب وأصوله ممتدة إلى الفلسفة الرواقية وإلى الفكر اليوناني في العهد الاسكندراني أو الهليستي Hellenistic (من القرن الرابع إلى القرن الأول ق. م)، والذي يمجد قسر العبودية وتسويغها درائعياً، وعلى وفق التحيز الأيديولوجي لنظامه آنذاك، ومن خلال عدم المساواة الطبيعية في القابليات، والتي انتقلت منه إلى كتاب القانون الروماني لتصل إلى المدرسيين(السكولائيين) في القرون الوسطى.

وقد طبقت فكرة القانون الطبيعي في العلوم الطبيعية على وجه الخصوص قبل أن تنتقل إلى العلوم الاجتماعية في عصر الفيزوقراطيين(الطبيعيين)، الى الذين اعتقدوا أن الظواهر الاقتصادية حالها حال الظواهر الطبيعية والبايولوجية تخضع لقوانين طبيعية، لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها وهذه القوانين تحكم مظاهر الحياة الاقتصادية كافة، وتستند في انطباقها وتنظيمها للحياة الاقتصادية على مبدأين أساسيين هما:

المبدأ الأول: مبدأ المنفعة الشخصية وهي امتداد لفلسفة السعادة(Hedonism) فلسفة اللذة والألم الأبيقورية [٥]، والتي تستحث الإنسان باستمرار لحمره على النشاط الاقتصادي والاهتداء في تصرفاته الاقتصادية لتمثل قوة توجهه لمباشرة هذا النشاط.

المبدأ الثاني: مبدأ المنافسة، كل فرد عندما يسعى لتحقيق منافعه الشخصية يدخل في تنافس مع بقية الأفراد في المجتمع، فيحدد ذلك من انطلاق كل فرد في تحقيق منافعه.

هذه المبادئ كانت النواطم الأساسية للقوانين الطبيعية يتم من خلالها تنظيم الحياة الاقتصادية، وما يميز هذه القوانين جملة من الخصائص هي[1]:

١- أنها مطلقة وتتصف بالعمومية، وكل محاولة من الفرد لعدم تطبيقها يكون جراؤها إلحاق بعض الألم به فيضطر للرجوع إليها.

٢- إنها ذات طابع عالمي، إذ تنطبق على أوضاع المجتمعات كافة في العالم، بصرف النظر عن خصوصيتها وظروفها.

٣- إنها أبدية (أزلية) غير قابلة للتبديل أو التغيير على حد قول كيناي مؤسس هذه المدرسة.

٤- هي قوانين إلهية، بمعنى أن الله هو الذي فرضها وحتمها، ولما كان الله سبحانه وتعالى يريد الخير للبشر فلابد أن تكون تلكم القوانين هي الأخرى خيراً ولن ينتج عن تطبيقها ضرراً للناس.

لهذا يجب أن تتبع ولا يجب مخالفتها، كما أن القوانين الوضعية يجب أن تقترب نصوصها مع ما تمليه القوانين الطبيعية، وقد بين الطبيعيون أنه ليس في وسع أي فرد أن يدرك فحوى هذا النظام والقوانين الطبيعية التي يمكن استخلاصها منه، إلاّ من قبل الصفوة أو النخبة (Elite) من الناس، والطبيعيون هم هذه الصفوة المثقفة والمنورة من الناس.

كما أن الحرية الفردية والحرية الاقتصادية وحرية الملكية هي بعض ما يمليه علينا النظام الطبيعي حسب اعتقادهم.

هذه الرؤيا تحمل في ثناياها تفاؤلاً مفرطاً لسير الحياة الاقتصادية عند الطبيعيين، وما تم استخلاصه بهذا الشأن من أن كل فرد عندما يسعى لتحقيق مصلحته الشخصية، فأنه يسعى في الوقت نفسه لتحقيق مصلحة الجماعة، فهذه الأخيرة ما هي إلاّ مجموع المصالح الفردية.

في حين يختلف الفيزوقراطيون عما جاء به توماس هوبز (T. Hobbes) (١٥٨٨ – ١٦٧٩) من مبدأ (دعه يعمل) والمستند على حق الأفراد الطبيعيين في

الأنانية الاقتصادية[٧]، أي صراع الكل ضد الكل من أجل تحقيق المصلحة الاقتصادية العامة.

فالنظام الطبيعي عندهم يتعين ويستند على الانسجام والتوافق بين الأنانيات الفردية، هذا الاعتقاد نجده عند جميع الطبيعيين (مرسيي دي لارفيير وجيدورست وغيرهم)، على الرغم من أنهم لم يقيموا الدليل الكافي على وجود هذا التوافق.

إن الانسجام والتوافق الذي جاء به الطبيعيون، يمثل حجر الزاوية في أسس الفلسفة الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية في القرن التاسع عشر، بل يمثل أساساً استند عليه آدم سمث A.Smith (١٧٢٣ - ١٧٩٠) في مؤلفه (نظرية المشاعر الأخلاقية).

ثانيا: الإنتــاج

يكمن جوهر الإنحاز الذي قدمه المذهب الطبيعي للاقتصاد السياسي هو تأكيده على أن ثروة الأمة هي حصيلة العملية الإنتاجية، وهو ما يعد تجاوزاً للتجاريين، ونقلاً للاهتمام من التجارة إلى الإنتاج، لأن التجارة بحسب اعتقاد كيناي لن تؤدي إلى زيادة الثروة، فهي عملية تبادل بين قيم متكافئة، والتبادل السعي على حد اعتقاده لا يمكن أن ينتج شيئاً، وإنما سيحصل تبادل بين ثروات لها قيمة معينة بثروات أخرى تمتلك القيمة نفسها.

والشيء نفسه ينطبق على الدخول الشخصية المستحصل عليها من الأفراد، فهي كذلك لم تكن حصيلة عملية التبادل بل هي نتاج لعملية الإنتاج، وأن أساسها هو المنتج الفائض أي المنتج الصافي، وعلى وفق هذا جاء تعريف الطبيعيين للإنتاج (بأنه كل عمل من شأنه أن يحقق ناتجاً جديداً من خلال إضافته مقداراً من المواد أكثر من تلك التي بذلت في الإنتاج)[٨].

لهذا استنتج الطبيعيون من هذا التعريف أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يعد منتجاً، اتساقاً مع منطق تعريفهم لأنها هي وحدها التي تؤدي للحصول على كمية من الحاصلات أكبر من البذور التي استخدمت والمواد التي استهلكها المزارعون أنفسهم في أثناء قيامهم بالإنتاج

إما الصناعة والتجارة فليستا من ضمن النشاط الاقتصادي المنتج، فما يجري في القطاع الصناعي هو تحويل المواد الأولية من شكل إلى شكل آخر، وأنه في حالة التحويل تستخدم كمية معينة من العمل تجري مكافأتها بقيمة معينة هي الأجر، الذي هو أجر الكفاف والذي يساوي كمية المواد الضرورية لعيش العامل، في حين تتدخل قوى الطبيعة في إنتاج القطاع الزراعي.

إن تمييز الطبيعيين بين عملية الإنتاج في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، يستند أساساً على الفهم المادي الملموس للقيمة ثم الثروة، مما حدا بهم إلى الاعتقاد بأن ثروة الأمة تتوقف على حجم المنتج الصافي فقط، وهذا دافعهم إلى إعلاء شأن الزراعة على القطاعات الاقتصادية الأخرى كافة، فأسعار البضائع الزراعية فقط هي بنظر الطبيعيين تعد أسعار كلفة، وتحتوي على فائض القيمة (أي منتج صاف) وهو هبة الطبيعة.

ولعدم تفريقهم بين ريع الأرض وفائض القيمة فقد توصلوا إلى أن الريع (RENT)، هو المظهر الوحيد لفائض القيمة، عندئذ يصبح العمل في القطاع الزراعي عملاً منتجاً، بسبب قابليته على إنتاج فائض القيمة، إما القطاعات الأخرى فهي عقيمة، وعملية خلق فائض القيمة هي المعيار الوحيد بنظر الفيزوقراطيين للتفريق بين القطاعات المنتجة وغير المنتجة

ثالثاً: الأجور وسعر الفائدة

من الجدول الاقتصادي لكينياي يمكن التوصل إلى رؤية الفيروقراط للأجور، وهي تعد تواصلاً مع الآراء السابقة، فأجر العامل لن يكون أكثر من ذلك المبلغ الذي يكفي العامل لبقاء على قيد الحياة، أي أن الأجر لن يكون علاً عند حد الكفاف، وذلك لأن العامل لا يضيف إلى قيمة المواد الأولية أكثر من قيمة المواد الضرورية لعيشه أولاً، ولأن التنافس بين العمال أنفسهم على فرص العمل من شأنه أن يؤدي إلى خفض أجر العامل إلى هذا المستوى ثانياً.

إن أجر العمل (سعر العمل) مثله مثل الأسعار الأخرى كافة، لا يمكن أن يتجاوز تكاليف إنتاجه، وهذا هو السعر الطبيعي للعمل، لذلك فلن يكون انخفاض أسعار السلع ولاسيما الحبوب في صالح الطبقة العاملة، لسببين هما[9]:

١- إن انخفاض الأجور النقدية بصورة حتمية إلى مستوى أجر الكفاف بفعل العوامل أعلاه مجتمعة

٢- إن تخفيض أسعار الحبوب(السلع الزراعية) من شأنه أن يخفض حجم الناتج الصافي المتحقق، مما يحمل معه تخفيضاً ضمنياً لدخل المجتمع ولمستوى رفاهته.

في حين يتسم تحليل الطبيعيين ولاسيما فرانسوا كيناي في الالتباس وعدم الوضوح، ولم يكن تحليلاً عميقاً فيه معالم تجاوز للمفكرين الذين سبقوهم، الفهم الفيزوقراطي ظل مرتهناً بفهم لمصادر خلق الناتج الصافي، لقد اقصروا ذلك على الأرض، فهذه فقط تستطيع خلق قيمة تفيض عن تكاليف الإنتاج، لذا فلن يكون لرأس المال فائض قيمة خاصة به، يمكن له خلقها مثلما عليه الحال في العمل، من هنا يظهر تناقض الفيزوقراطيين أي تناقض كيناي فيما يخص تحليل سعر الفائدة التي يحصل عليه المنتج الرأسمالي.

يدعي كيناي أن الفائدة ما هي إلاّ تعويض عن الكلفة وحصة الاندثار ومكافأة عن المخاطر والمجازفة، وهذا غير مقنع، إذ أن الفائدة شيء والاندثار شيء آخر، فهما مفهومان مختلفان تماماً، كما أن المكافأة على المخاطر هي جزء من التكاليف، والتي لا يفترض حصولها في حالة استعمال رأس المال فقط.

رابعا: الجدول الاقتصادي

استعار فرانسوا كيناي (كونه طبيباً) فكرة الجدول الاقتصادي من تداول الدم في الجسد الإنساني، مشبهاً تداول المنتجات في الجسد الاقتصادي منه، وقد قدمه في بحث لا يتجاوز بضعة صفحات عام ١٧٥٨، ليمنحه شهرة واسعة تجاوزت حدود

فرنسا، وليحتفظ بمكانة متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي. ويفترض كيناي فروضاً عدة، لبيان الكيفية التي يتم بها توزيع الناتج القومي على الطبقات الاجتماعية المختلفة في المجتمع وهي [١]:

١- ينقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات: طبقة ملاك الأرض، طبقة المزارعين (المنتجين)، طبقة الصناع والتجار.

٢- إن الإنتاج يتكرر عند المستوى نفسه. أي أن هناك إعادة إنتاج مبسط بحسب التصور الماركسي.

٣- وجود نظام لإيجار الأرض، يدفع المستأجر الرأسمالي لصاحب الأرض ريعاً نقدياً.

٤- إن أسعار البضائع تتسم بالثبات.

٥- إهمال التبادل السلعي ضمن إطار الطبقة الواحدة، بل يأخذ إجمالي التبادل ما بين الطبقات.

وانطلاقاً من الفهم الفيزوقراطي للإنتاج والعمل المنتج، فأن القطاع الزراعي هو القطاع الذي يمكن أن ينشأ فيه فائض القيمة، وتعد طبقة الفلاحين ومستأجري الأرض فقط الطبقة المنتجة. إما الطبقات الاجتماعية الأخرى(طبقة ملاك الأرض وطبقة الحرفيين والرأسماليين الصناعيين والعمال الذين يعملون في القطاع الصناعي والخدمات بجانب التجار) فهي طبقات عقيمة.

وتبعاً لذلك يجري كيناي عملية توزيع الناتج على هذه الطبقات، بافتراض أن الإنتاج الزراعي الكلي يساوي خمسة مليارات فرنك فرنسي، منها ملياران فقط هو الفائض(المنتج الصافي)، وبذلك يكون التوزيع على النحو الآتي:

طبقة ملاك الأرض

- تتسلم مليارين كبدل إيجار عن أراضيها.

- تنفق مليار فرنك في شراء بضائع زراعية من الطبقة المنتجة.

- تنفق مليار فرنك في شراء بضائع من الطبقة العقيمة (الصناع والتجار).

الطبقة العقيمة

- تتسلم مليار فرنك في طبقة الملاك لقاء بيع بضائع لها.
- تسلم مليار فرنك من الطبقة المنتجة لقاء بيع بضائع وأدوات لها.
- تنفق هذين المليارين في شراء سلع زراعية من الطبقة المنتجة.

الطبقة المنتجـة

- تنفق مليارين كبدل إيجار إلى طبقة ملاك الأرض.
- تنفق ملياراً لقاء شراء سلع صناعية من الطبقة العقيمة.
- تتسلم مليار فرنك من طبقة ملاك الأرض لقاء شرائها سلع زراعية.
- تتسلم مليارين فرنك من الطبقة القيمة لقاء شراء سلع زراعية.
- تبقي ملياري فرنك فرنسي لإعادة الإنتاج في القطاع الزراعي.

يتضح من هذا التوزيع أن جميع الدخل المتولد يؤول إلى طبقة المزارعين (الطبقـة المنتجـة)، وهكذا تبدأ دورة الإنتاج والدخل في هذه الطبقة وتنتهي بها، وهذا يمثل أول تحليل لـدورة الـدخل والإنتاج في إطار التحليل الكلي وهو بمثابة التدفق الدائري للدخل.

خامسا: نظرية التجارة الخارجية

لم تكن التحليلات الاقتصادية لموضوعة التجارة عند الفيزوقراط ذات بعـد تقـدمي وإضـافة يعتد بها، بل كانت تمثل تراجعاً عما جاء به الماركنتيليون المتـأخرون، الـذين نـاصروا حريـة التجـارة الخارجية.

وابتدءا رفض الفيزقراطيون دعوة التجاريين بضرورة وجود فائض في الميـزان التجاري تحت حجة مفادها، إن تسرب كمية معينة من النقـود إلى بلـد مـا، مـن شـأنه أن يرفـع مسـتويات أسـعار السـلع في داخـل البلـد، وفي ظـل حريـة تامـة

لتجارة فأن السلع المنتجة محلياً ستكون مرتفعة الأسعار مما سيقلل الطلب الخارجي عليها، وعلى العكس سيزداد الطلب المحلي على السلع الأجنبية، مما سيؤدي إلى تسرب الكمية النقدية التي حصل عليها البلد إلى أن تعود حالة التوازن بين كمية النقود وحجم العرض السلعي.

يرى الفيزوقراط أن الحالة الوحيدة التي تحمل المنافع من التجارة الخارجية لصالح البلد، وفي ظل حرية التجارة تتمثل بتصدير الحبوب، إذ سيكون في هذه الحالة إمكانية تحقيق السعر الذي يغطي تكاليف الإنتاج التي يتحملها القطاع الزراعي مع ضمان فائض يربو على هذه التكاليف.

فيما عدا هذا وبالرغم من أهمية التجارة الخارجية في توفير السلع التي لن يكون بمقدور البلد إنتاجها محلياً، فأنه يضر بمصلحة الشعب من وجهة نظر الطبيعيين، وحجتهم في ذلك أن الأرباح التي تنشأ عن التجارة ستكون على حساب المنتج الصافي، وذلك لأن التبادل سيكون دائماً بين قيم متكافئة، وبهذا أيضاً لن يكون في الإمكان زيادة ثروة الأمة عن طريق التجارة الخارجية.

آراء الفيزوقراط هذه حملت تناقضات صارخة، فإذا كانت التجارة الخارجية، لا تؤدي فعلاً إلى زيادة في ثروة الأمة- باستثناء تصدير الحبوب طبعاً-، عند ذلك تصبح التجارة الخرجية فعلاً مضرة، ولكنها ليست ضرورية وهذا ما يخالف الواقع طبعاً.

إما إذا كانت التجارة الخارجية ضرورية، فعند ذلك سيكون بأمكانها طبعاً خلق قيم إضافية، وهذا سينطبق بحكم المنطق على التجارة الداخلية والصناعة أيضاً.

إن تخبط الفيزوقراط وتناقضاتهم، جاءت بسبب الفهم الخاطئ لمفهوم الإنتاجية وعجزهم عن التمييز بين الإنتاجية المادية الملموسة(نسبة التكاليف إلى الريع مقاسة بالكمية) والإنتاجية في خلق القيمة، إي نسبة التكاليف إلى الريع مقاسة بالقيمة.

سادساً: الضريبة الواحدة

عدَّ الطبيعيون الزراعة من أنها العمل الإنتاجي الوحيد، إما النشاطات الأخرى فهي عقيمة، لهذا نادوا بأن تقتصر الدولة فرض ضريبة واحدة على الزراعة، وحصراً على الإنتاج الصافي المتولد في هذا القطاع، ولما كانت الزراعة هي القطاع الوحيد المولد للإنتاج الصافي، فالمنطق يشير إلى إمكانية فرض هذه الضريبة فقط عليه.

بجانب ذلك لم يؤمن الطبيعيون بتعدد الضرائب، وحجتهم في ذلك يرتكز على أن فرض الضريبة على الصناع والتجار لا يعني دفعهم لها، لوجود إمكانية نقل عبئها إلى الآخرين، بل سيعمد هؤلاء إلى نقلها إلى الزراع، من خلال رفع أثمان المنتجات التي يبيعونها لهم بمقدار الضريبة.

وكذلك الحال عند فرض الضريبة على ملاك الأرض الذين سيكون بمقدورهم نقلها إلى الزراع من خلال رفع إيجار الأراضي، وبهذا وفي جميع الأحوال ستكون نقطة سقوط الضريبة على الزراع، فتوفيراً لجهد الدولة وحتى لا تتحمل الدولة تكاليف هذه الضريبة، التي تكون أكثر بكثير من تكاليف الجباية المباشرة على الناتج الصافي، كما سيصعب حساب الضريبة عند تحول الدخل من يد إلى أخرى، وهذا من الممكن أن يضاعفها، لذلك فأن الضريبة المباشرة على الناتج الصافي هو في صالح الطبقة المالكة، وليس ضد مصلحتها كما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة.

لقد قدرت الضريبة المفروضة على الناتج الصافي بـ(٣٠%)[١١] من مجموع هذا الناتج، وإذا ما تولدت الرغبة على زيادة الضرائب الكلية، فهذا يتطلب زيادة الناتج الكلي والناتج الصافي عن طريق تحسين الزراعة أو المصادر الطبيعية بصورة عامة، وبهذا فأن حصيلة الضريبة لن تزداد بفعل التغيير في سعرها، بل كحصيلة نتيجة زيادة حجم الدخل أو الناتج الصافي.

إن قصر الضريبة على أصحاب الأرض كان له ما يسوغه، فقد كانت طروحات الفيزوقراط منسجمة مع ما ذهبوا إليه، إذ أن فرض الضريبة على الأيدي

العاملة لا يستقيم مع تحديدهم للأمر عند مستوى الكفاف (الحد الأدنى للمعيشة)، فهذا من شأنه أن يرفع مستوى الأجر إلى الأعلى بمقدار الضريبة المفروضة، وعلى وفق هذا ستتحمل الطبقة العقيمة عبء الضريبة.

ومن ناحية أخرى فإن فرض الضرائب مباشرة على الطبقة الرأسمالية الصناعية، لم يلق التأييد من الفيزوقراط أيضاً، فمن خلال الدولة الاقتصادية لا يوجد لديها ناتج صافٍ، مما يعني أن فرض الضريبة عليها من شأنه تجريدها من بعض رؤوس أموالها، مما يعيق عملية خلق التراكم الرأسمالي المنشود.

عدت نظرية الطبيعيين في الضريبة الوحيدة أصلاحاً اقتصادياً واجتماعياً هاماً، لاعتقادهم بأن توزيعها على طبقات المجتمع، هو السبب الأساس في بؤس الشعب وشقائه، وأنهم وجدوا العلاج لهذا في الضريبة الواحدة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة الناتج الصافي، الذي هو مصدر الثراء والرخاء في البلد.

لقد أثيرت انتقادات في حينها على هذه الضريبة وهي:

١- أنه ليس من العدالة بمكان أن تفرض الضريبة على كاهل طبقة واحدة من الشعب، بدلاً من توزيعها بالتساوي على الطبقات كافة.

٢- عدم كفاية الضريبة لمتطلبات نفقات الدولة.

وقد رد الطبيعيون على هذه الانتقادات، إذ أن فرض الضريبة على الناتج الصافي يحقق الانتقاد الأول، لأنها تأخذ ما أنتجته الطبيعة ولا تؤخذ من أحد، بالإضافة إلى ذلك فأن فرض الضريبة على الطبقتين الأخريين، وهي طبقة الزراع والطبقة العقيمة غير ممكن، لأن دخولها يكفي بالكاد فقط لإنتاجها ومعيشتها، وأن إلقاء عبء الضريبة عليهما من شأنه تقليص دخولهما الحقيقية، وهنا أكد الطبيعيون الأخذ بقانون الأجر الحديدي.

في حين كان ردهم على الانتقاد الثاني في عدم كفاية الضريبة لمتطلبات إنفاق الدولة، يتبلور في أن الأخذ بنظامهم وتطبيقه، سيؤدي بدون أدنى شك إلى

زيادة الناتج الصافي ومن ثم زيادة مجموع الضرائب التي تستلمها الدولة، مضافاً إلى ذلك فأن نفقات الجباية سوف تكون أقل بكثير مما كانت عليه، وذلك لسهولة جباية الضريبة الوحيدة.

رأي الطبيعيين في الضريبة الوحيدة كان مدعاة لتقبلها من قبل العديد من الكتاب، والذين استندوا إليها بجانب نظرية ريكاردو في الريع، ومن هؤلاء الكاتب الإنكليزي جيمس ميل J.Mill ١٧٧٣-١٨٣٦ والكاتب الأمريكي هنري جورج H. George ١٨٣٩ - ١٨٩٧، إما الكاتب المعروف جون هوبسن J.Hobson ١٨٥٨- ١٩٤٠، فقد نادى بفرض ضريبة على كل فائض اقتصادي، سواء قد تولد من الأرض أم من غيرها.

سابعاً: الدولـة

إن إيمان الطبيعيين المطلق بالنظام الطبيعي والقوانين الطبيعية ودعوتهم إلى الحرية، وعدم التدخل في هذا النظام من خلال تشريع قوانين وضعية تتعارض معه، وبناء على ذلك دعوا إلى تقليص دور الدولة ووظائفها وحصرها في جوانب معينة.

وتأتي هذه في ضوء التجربة التاريخية التي عاشتها فرنسا منذ ظهور الدولة المركزية حتى ظهور الطبيعيين، وما ألحقته السياسة الكولبرية من أضرار في الحياة الاقتصادية من خلال تدخلها الواسع، فالدولة في ظل الماركنتيلية كانت متدخلة ومتعددة الوظائف والأغراض.

لهذا فقد حمل اعتقادهم بالقوانين الطبيعية إلى المناداة بإلغاء معظم القوانين الوضعية كلها، أو تقليصها إلى أقصى حد ممكن، وإذا كان هناك ضرورة لتشريع قانون جديد فيجب أن يكون القانون صورة مماثلة لقوانين الطبيعة، متطابقاً معها ومنبثقاً عنها.

وعلى الرغم من أن تأثيرات المدرسة الطبيعية كانت في زخمها الفكري مقتصرة على فرنسا، إلاّ أن آثارها امتدت إلى بلدان أخرى، فقد طلبت كاترين

الكبيرة في روسيا من مرسير دي لارفير أحد أعلام الطبيعيين لزيارة موسكو والإسهام في وضع دستور للبلاد، يأخذ بنظر الاعتبار طروحات الطبيعيين، فقال أن خير شيء يمكن عمله في هذا الخصوص، هو أن تترك الأمور تأخذ مجراها الطبيعي.

إلاّ أن ليس مدعاة للقول أن الطبيعيين يأخذون بالفوضوية، حينما دعوا إلى تقليص وظائف الدولة وإلغاء القوانين الوضعية التي لا تطابق القوانين الطبيعية، وإنما كانوا من أشد المتمسكين بالنظام والسلطة المركزية على أن لا تنازعها سلطة أخرى في البلد.

إن ما يبغيه أو يشير إليه الطبيعيون هو الإصغاء إلى صوت الطبيعة والعمل وفق ما تمليه إرادتها وقوانينها.

من هذا حصر الطبيعيون وظائف الدولة في الآتي:

١- صيانة النظام الطبيعي والعمل وفق قوانينه والمحافظة على أسسه مثل الملكية الخاصة، وحق التعاقد والمنافسة الحرة وكذلك إشاعة العدل والأمان في البلد.

٢- نشر الثقافة والتعليم وخصوصاً تثقيف الناس وتكوين رأي عام سليم لديهم يتمكنوا به من تفهم محتوى النظام الطبيعي والعمل بموجبه.

٣- القيام بالأشغال العامة وذلك مثل تشييد الطرق والجسور والقنوات.. الخ، لأن هذه الأعمال تؤدي إلى تسهيل الاتصال بين المناطق المختلفة ورفع قيمة أراضيها.

بالإضافة إلى هذا فقد حذر كيناي من لجوء الدولة إلى القروض لسد نفقاتها، وأن تتحاشى ذلك قدر الإمكان، ومسوغات رفض كيناي للقروض، هو لأنها تولد طبقة من الممولين الذين يعتاشون على الفوائد التي يجب أن تنفقها الدولة للصالح العام، كما أن النقود المقترضة سوف تسحب من الدورة العامة للثروة، فيهبط الإنتاج ويقل الناتج الصافي.

والاستنتاج الذي يمكن قوله أن الدولة قد وُصِفت واجباتها في السماح بتدخلها لصيانة الأمـن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الفردية، وجعـل الأفـراد ينفـذون مـا يرتبطـون بـه مـن العقـود، وللقيام بالأعمال العامة التي لا غنى عنها لمزاولة النشاط الاقتصادي، هذه التصورات لم تكـن بـدون سند فكري وواقعي، وهي مبنية على صيحة أطلقها فنسـنت دي جوربـاي Vincent de Gournay اكتسبت الشهرة منذ ذلك الوقت إلى الآن (دعه يعمل.. دعه يمر laissey faire , laissey passer).

المبحث الثالث

أبرز أعلام الفكر الطبيعي

لم يتح للفكر الطبيعي أن يحظى بالصدى المناسب في باقي أنحاء العالم بالقدر نفسه في فرنسا، ويمكن أن يعود إلى اختلاف واقع فرنسا الاجتماعي والاقتصادي عن الأقطار الأوربية الأخرى، وإلى طبيعة تنظيم المدرسة الطبيعية نفسها، إذ كانت أشبه بعصبة ظلت أمينة على أفكار مؤسسها، من خلال النقل والشرح لأفكار كيناي من دون محاولة حقيقية لتطوير هذه الأفكار.

وهذا ينطبق على أفكار ميرابو الكبير Mira beau (١٧١٥-١٧٨٩) نفسها، فيما حاول ريفيرا ١٧٢٠- ١٧٩٣ الذي نال شهرة واسعة واحتراماً كبيراً من خلال مؤلفه (النظام الطبيعي محرك المجتمعات السياسية)، والذي يحاول به تطوير آراء كيناي على أساس أنها اتجاه جديد في فلسفة الدولة، والذي لقي معارضة وسخرية من فولتير ودي مابلي وينطبق الأمر على ديونت Dujont ١٧٣٩ -١٨١٧)[١٣].

ومن تلامذة كيناي المخلصين هو (تروزون Trosne)، الذي اشتهر بدفاعه عن الفكر الفيزوقراطي ضد النقد الذي وجهه كونديالك (Condillac)، محاولاً إثبات صحة آراء الفيزوقراطيين في موضوع القيمة.

ترجو Turgot

لم يكن ترجو ملتزماً بأفكار كيناي، بل كان ينفي ارتباطه بالمذهب الفيزوقراطي، على الرغم من أن الاتجاه العام لأفكاره يدلل بصورة جلية على انتمائه الفكري لهذه المدرسة، ويفرد كتب الفكر لترجو مساحة مهمة عند استعراض الفكر الطبيعي، فهو أكثر أعلام الفيزوقراط شهرة وعمقاً، وبعد خمس سنوات من الإطاحة به أي في مايس عام ١٧٨١، توفي ترجو أثر مرض عضال ألم به، تاركاً خلفه حياة حافلة بالأحداث ثبت فيها يصارع بغير أناة ولا تراجع من أجل مصالح فرنسا ومستقبلها.

آراء ترجو الاقتصادية

لا تكمن أهمية ترجو في تاريخ الأفكار الاقتصادية، كونه من دعاة الفكر الفيزوقراطي، بل لسعيه الجاد والحثيث لتطوير هذا المذهب وجعله أكثر اقتراباً من الواقع الاجتماعي والاقتصادي آنذاك، بجانب جرأته في تجاوز أسس الفكر الطبيعي ولاسيما آراء كيناي، باتجاه عدم جمود هذا الفكر[15].

١- تقسيم المجتمع

اعتقد الفيزوقراط وانطلاقا من آراء كيناي بأن المجتمع يتكون من ثلاث طبقات اجتماعية، هي الطبقة المنتجة (الفلاحين)، الطبقة المنتفعة(أصحاب الأراضي)، الطبقة العقيمة(التجار والصناعيين والعمال)، هذا الاعتقاد ساد عند معظم المفكرين الطبيعيين، إما ترجو فقد رفض هذا التقسيم، مدعياً أنه لا يعطي صورة دقيقة للواقع الاجتماعي، واقترح تقسيماً آخر قسم فيه الطبقة العقيمة إلى فئتين.

الفئة الأولى: تتكون من الرأسماليين الصناعيين الذين يستخدمون الأيدي العاملة في الإنتاج من أجل الربح.

الفئة الأخرى: الجسدية والفكرية ويتمثل دخلهم بالأجر الذين يحصلون عليه.

بهذا يتكون المجتمع وفق رؤية ترجو من خمس طبقات هي:

أ- الطبقة المنتجة.

ب- الطبقة المنتفعة.

جـ- طبقة الرأسمالية الصناعية.

د- الحرفيون.

هـ- العمال المأجورون.

وتتجلى أهمية هذا التقسيم من أنه تجاوز جميع التقسيمات المعروفة، بدءاً من أرسطو وإلى الفيزوقراط، وتتجلى هذه الأهمية بالآتي: إنه مهد الطريق إزاء

المفكرين الكلاسيكيين، لتقسيم المجتمع على وفق ملكية وسائل الإنتاج، أي أن التقسيم أصبح على النحو الآتي:

- أصحاب الأراضي (ملكية الأرض).
- الرأسماليون (ملكية وسائل الإنتاج).
- العمال المأجورون (مالكون لقوة عملهم).

لم يكن بالإمكان تجاهل الربح الذي يحصل عليه الرأسماليون الصناعيون، على العكس من كيندي الذي تجاوز مسألة الربح، وفقاً لتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات طبعة منتجة وطبقة ملاك الأرض وطبقة عقيمة، إذ وضع الرأسماليين والعمال في الطبقة العقيمة على مستوى واحد، باعتبارهم لا ينتجون بأكثر مما يستهلكون، وأن طبيعة إنتاجهم لا يؤدي إلى ظهور المنتج الصافي(الفائض)، بل مجرد تحوير لموارد الطبيعة.

وانطلاقاً من هذا الفهم الفيزوقراطي، فأن ما يحصل عليه الرأسمالي الصناعي لا يعد ربحاً أو كما أسماه ماركس (فائض القيمة)، وإنما مجرد أجر يحصل عليه لقاء الجهد الذي يبذله في حين يرى ترجو أن قيمة الناتج تحتوي على كلفة رأس المال أولاً، وعلى أجور العمل والتي لن تتعدى مستوى حد الكفاف ثانياً، إما الباقي منه فيتفتت على ثلاث صور:

الأول: هو الربح الذي يحصل عليه الرأسمالي كدخل وبدون أن يقدم أي جهد، وذلك لكونه مالك رأس المال، أي أن الرأسمالي يحصل على هذا الجزء من الفائض كفائدة على رأس المال الذي وضعه.

الثاني: هو الدخل الذي يحصل عليه الرأسمالي كمكافأة على ما قدمه من جهود وما بذل من مشاق في العملية الإنتاجية.

الثالث: هو الريع الذي يحصل عليه صاحب الأرض، وهذا الجزء لا ينشأ إلاّ في القطاع الزراعي، لهذا يدعي ترجو أن المستأجر للأرض الزراعية (الرأسمالي

الزراعي) يجب أن يحصل على فائض يفوق ما يحصل عليه الرأسمالي الصناعي، لأنه يتعين عليه أن يدفع ريعاً لصاحب الأرض.

٢- الربح والفائدة

فيما يتعلق بتحديد مقدار الربح والفائدة، فأن ترجو يجعل من ريع الأرض المحور الأساسي لهما، وفي هذا لم يأتِ بجديد عما ذكرها المفكرون سابقاً، وبخاصة وليم بتي

فالربح الذي يحصل عليه رب العمل لا يمكن أن يكون من دون سعر الفائدة، لأنه إذا لم يحصل على هذا والذي يمثل الحد الأدنى، فلن يوظف رأسماله في المشروع ويتحمل مشاق العمل وأخطار المجازفة، وإنما سيقرض رأسماله إلى الآخرين.

وبناء على هذا، فأن ترجو يعين الحد الأدنى لسعر الفائدة على وفق مقدار الريع الذي يحصل عليه صاحب الأرض، وذلك لأن الرأسمالي لن يقرض رأسماله، إذا كان سعر الفائدة دون مستوى الريع الذي يحصل عليه صاحب الأرض، بل سيعمد على شراء أرض زراعية ويؤجرها ليحصل على ريع يفوق سعر الفائدة.

هذا التحليل يؤكد ارتباط ترجو بالمذهب الطبيعي، إذ أن الفائدة (غلة رأس المال) تتعين أساساً بالاستناد إلى غلة الأرض، وهذه عند ترجو(وجميع الطبيعيين) هي هبة الطبيعة[١٦].

٣- التراكم الرأسمالي

مع اهتمام ترجو بطبيعة القطاع الصناعي عامة والإنتاج الرأسمالي خاصة، دفعه إلى البحث في مصادر تراكم رأس المال، وفي الرؤيا الفيزوقراطية، نلحظ أن ترجو يعد المصدر الأساس لحصول التراكم الرأسمالي، هو في المنتج الصافي المتحصل في القطاع الزراعي ويفسر التراكم الحاصل في القطاع الصناعي كحصيلة للتضحيات الشخصية التي قام بها بعض الأفراد في استهلاكهم، وذلك لأن

العمل في هذا القطاع، لا يمكن أن يؤدي إلى فائض في الإنتاج يفوق مستوى الاستهلاك.

- الموضوعات الاقتصادية الأخرى

وفي هذا الجانب يقدم ترجو آراءاً في موضوعات اقتصادية مختلفة تمثل إشارات أو نظرات محددة لها، من مثل[١٧]:

أ- في إطار سعي ترجو للبحث عن المصادر المختلفة لاستثمار رؤوس الأموال، فأنه يتوصل إلى تساوي معدلات الربحية بسبب من المنافسة الحاصلة بين رؤوس الأموال للاستحواذ على فائدة أعلى، فأن من شأنه تساوي معدلات الربحية في جميع المجالات.

ب- لقد توصل سيرا (Serra) ووليم بتي وستيوارت إلى قانون الغلة المتناقصة، إلاّ أن ترجو عرضه بأسلوب علمي ووضوح من خلال بحثه في المنتج الصافي، الذي لا يمكن زيادته كما يرى ترجو من خلال استخدام رأس المال بكثافة أعلى إلى ما لا نهاية، وذلك لأن معدلات ارتفاع الغلة ستبدأ بالتناقص.

جـ- إن آراء ترجو في موضوع القيمة، والتي تنص على أن القيمة التبادلية للسلعة تتحدد باعتقاده من خلال الحاجة إلى البضاعة وضرورة هذه الحاجة، مقارنة بالحاجات أخرى التي يحاول المرء إشباعها، وبهذه الرؤيا، تجعل من ترجو رائداً في التوصل إلى نظرية القيمة الذاتية.

هوامش ومصادر الفصل السابع

١- محمد عبد المولى، مصدر سابق، ص ١٢٣.

٢- جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٦٢، ص٥٠.

٣- عدنان عباس علي، ص ١٧٧.

٤- يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٠٢.

٥- إبراهيم كبة، مصدر سابق، ص ٣٦٣.

٦- لبيب شقير، مصدر سابق، ص ١٤١.

٧- للمزيد حول آراء توماس هوبز يمكن الرجوع إلى يوسم كرم، مصدر سابق، الصفحات (٥١-٥٧).

٨- أريك رول، مصدر سابق، ص ١٢٣.

٩- عبد الرسول سلمان، مصدر سابق، ص ٦٦.

١٠- يوجد عرض ممتاز لكيفية التوزيع (الجدول الاقتصادي) عند فرانسوا كيناي في: فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مصدر سابق، ص١٠٤-١٠٥.

١١- عدنان عباس علي، مصدر سابق، ص ٢٠٢.

١٢- نصار عبد الله، لورز والمأرق الليبرالي، مجلة المنار، العدد (٦٠)، ١٩٨٩، ص٦٦.

١٣- عدنان عباس علي، مصدر سابق، ص ٢٠٧.

١٤- لبيب شقير، مصدر سابق، ص١٣٧.

١٥- Schumpeter , J. A, A history of Economic Analysis , Oxford University Press,New York , ١٩٥٤, p.٢٤٨.

١٦- أريك رول، مصدر سابق، ص ١٢٤.

١٧- Schumpeter , op. Cit , pp. ٢٤٣-٢٥٠.

١٨- عدنان عباس علي، مصدر سابق، ص ٢١٥.

الفصل الثامن

الفكر الكلاسيكي

الفصل الثامن

الفكر الكلاسيكي

تمهيد

بدأ النتاج الفكري في القرن الثامن عشر مضطرباً وعرضياً، على الرغم من المقـدمات البارعـة التي جاء بها الكثير من المفكرين، فدفاع نورث عن حرية التجارة، وأطروحات وليم بتي العبقرية في بيان المشكلات المتعلقة بالقيمة، وجهود كانتيون في توصيف الجهاز الاقتصادي.

وعلى الرغم مـن اللمحـات الفكريـة عنـد الكثير مـن المفكـرين، إلا أنهـا لم تحـدث الفعـل المطلوب في بناء صرح فكري منتظم ومنسق، يسمو بالاقتصاد من حالة الفكر المبثوث هنـا وهنـاك، الى استواءه على نحو منتظم ومحدد، له أصوله وقوانينه وأسس تحليله.

وبعيداً عن الاضطراب والتشويش الى رؤية لجهاز مفاهيمي متماسك، والحال يمتد الى النظام الاقتصادي والعلاقات المتداخلة المعقدة بين الأجزاء المكونة له.

واحداً من أهم فضائل الفكر الكلاسيكي، أنه نقل الاقتصاد من مجرد أفكار ترد عـلى هـامش كتابات المفكرين والفلاسفة، الى علم قائم بذاته تحكمه قوانين، شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى.

إذ وظف آدم سمث تأثير الفكر الطبيعي(الفيزوقراطي)، المتمثل بالأيمان بـأن هنـاك قـوانين طبيعية، هي التي تحدد سـلوك الأشـياء في هـذا الكـون وتضـبط حركتهـا، ومسـتعيناً كـذلك بـتراث الرومان في وجود القانون الطبيعي، ليمـد ذلـك الى الاقتصـاد، ويقـول (أن الاقتصـاد تحكمـه قـوانين تفعل فعلها بعيدا عن التدخل فيه).

بفضل بزوغ تفكير جديد ومتفتح وحمله الريادة للتطور البشري، عدّ سمة للقرن الثامن عشر لم تشاركه فيها القرون السابقة، فكان ميلاد المدرسة الكلاسيكية، إيذاناً بالتحضير للثورة الصناعية، وميلاداً للفكر الليبرالي في تاريخ البشرية.

هذا إستغلته الرأسمالية وهي في مرحلة نهوضها على خلفية تحقيقها لمسألتين مهمتين، واللتين تعدان إنجازاً للماركنتيلية وهما: التراكم النقدي وظاهرة البلترة، مما سمح لاحقاً لتبلور نمط الإنتاج الرأسمالي واكتمال صيرورته.

المبحث الأول

الوسط التاريخي والتطورات المادية والفكرية

أمتاز الربع الأخير من القرن الثامن عشر بمكانة مهمة في تاريخ الرأسمالية الصاعدة، بحيث بدت علائم جديدة تظهر في المحيط الاقتصادي- الاجتماعي، امتزجت فيما بينها وتحت مظلة التطور السياسي المرتكز على تقزيم الإقطاع وبقاياه، وخروج الرأسمالية بقوة من ميدان التجارة الى عصر جديد عصر الصناعة، إلى دفعة كبيرة تجاه تبلور نمط الإنتاج الرأسمالي وأكتمال صيرورته، ولابد من الإشارة الى أبرز مخرجات هذا الربع الأخير من القرن وهي[1]:

١- المزاوجة ما بين العلم والصناعة على خلفية الشراكة المبرمة بين ماثيوبولتن وجيمس وات عام ١٧٧٥.

٢- إعلان استقلال أمريكا عام ١٧٧٦.

٣- ظهور كتاب آدم سميث عام ١٧٧٦ (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الشعوب).

٤- قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩.

٥- أعطت المدرسة الفيزوقراطية لظهور المذهب الحر دفعة قوية عندما أشار كتابها المتأخرون الى ضرورة تحديد دور الدولة وتحرير التجارة.

هذه الأحداث سرعت من إنضاج الظروف الموضوعية للانتقال الى طور رأسمالي أكثر نضجاً، وعلى الجانب الذاتي فأن الرأسمالية الصناعية كانت تشق طريقها بقوة أمام انهيار نظام الطوائف الحرفية وبقايا الإقطاع في أوربا، ولا يمكن القول أن بداية الرأسمالية الصناعية يتحدد بظهور الثورة الصناعية في انكلترا فحسب.

إن هذه المرحلة تعد من أهم مراحل تطور وانتشار الرأسمالية فكراً ونمطاً للإنتاج، إذ أشاعت الليبرالية الاقتصادية والسياسية في أوربا على الأقل، ونقلت الإنتاج من طبيعته التي يغلب عليها الطابع الحرفي الى الإنتاج النمطي.

أولاً: تكوين البناء النظري الكلاسيكي

إن المفكرين الكلاسيكيين عندما أنشأوا نظامهم الفكري لم يخرجوا به عن أطار من سبقهم من المفكرين، ولم تكن أفكارهم إلا تعبيراً عن احتياجات المرحلة القائمة آنذاك، بيد أن الاستخدام الثر لقوة المنطق التحليلي النظري للجهود المعرفية والعلمية كانت أداة جرى من خلالها تجاوز حدود الفكر السائد آنذاك.

فيم وفرت المراجعة الشاملة للحقائق استناداً على منتجات عصر النهضة والتنوير أرضية خصبة لقبول هذا الفكر وسريانه بسرعة، ويمكن بيان بعض من الخصائص الفكرية التي ساهمت في تبلور الفكر الكلاسيكي وهي:

١- خفوت النظرة الدينية وتراجعها إزاء الحقائق العلمية، مما أضعف بالمقابل مساحة الميتافيزيقيا في ذهنية الفرد والمجتمع.

٢- صعود المنهج التجريبي(Empirical Method) القائم على أعطاء الأولوية للنظرة المادية للكون، وعد الفكرة ما هي إلا نتيجة للوجود السابق للمادة.

٣- الاهتمام الكبير بالفلسفة السياسية والاجتماعية، وظهور أطروحات عديدة راجعت حال الحاكم والسلطة والدولة، من مثل(مونتسيكو، جان جاك روسو، هوبز..الخ)، مما يسر أعادة التفكير السياسي وتقييد صلاحيات الدولة والحاكم

٤- العودة الشرعية الى أرسطو في احترامه للملكية الخاصة ومن ثم الفردية (Individualism)، وعد المصلحة الفردية القاعدة الأساسية للمصلحة العامة من خلال تحليل الطبيعة الإنسانية، والإصرار على أنهما منسجمتان تماماً من دون تدخل.

ثانياً: التطورات المادية

لقد ساهمت التطورات المادية المنجزة بالتعجيل في إحداث التطورات اللاحقة، وبالذات في الميدان الاقتصادي، وبسبب من احتضان انكلترا آنذاك، كونها الحاضنة الأساس للرأسمالية المتصاعدة في أوربا والعالم، فقد تجلت الاستفادة من هذه التطورات بمزيد من التسارع في التحول صوب الرأسمالية الصناعية، ومن ذلك الآتي:

١- التحول نحو نظم الإنتاج القائم على التخصص وتقسيم العمل.

٢- تزايد أهمية رسملة الإنتاج الزراعي وظهور سوق العمل الزراعي على خلفية (Unclosed Movement) حركة التسييج.

٣- توسع السوق الداخلية سواء في الإنتاج أم الاستهلاك، الزراعي منه والصناعي، في ظل حصول العاملين في الزراعة والصناعة على دخول نقدية.

بيد أن لواء التقدم الذي حصل كان يبدو واضحاً بجلاء في القطاع الصناعي، مدعوماً بقوة الطلب الخارجي والداخلي، إذ بدا واضحاً عدم أمكانية الطابع التكنولوجي القائم من الاستجابة لهذا الطلب (الخارجي)، والذي بدوره يوفر للمعامل قدرات كبيرة لأحداث التراكم وإعادة الإنتاج الموسع (على حد التعبير الماركسي).

لقد كانت انكلترا مابين(١٧٦٠-١٨٣٠) مصدراً الثورة الصناعية التي اجتاحت أوربا لاحقاً، فالاختراعات التقنية والعلمية من الظواهر التي بدت مألوفة أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وكان أثرها كبيراً في تمكين المنتجين من إحلالها محل الأيدي العاملة، (موفرة عرض عمل أكثر من الطلب) من جهة، ولأنها في الوقت ذاته زادت إنتاجية العامل والإنتاج عموماً(زيادة الأرباح)، وشملت هذه التطورات الفنية كافة القطاعات وتركزت في قطاع النسيج والصلب والطاقة وهي [٢]:

١- قطاع النسيج:

أ- اختراع آلة لف الحرير عام ١٧١٦ من قبل لومب.

ب- اختراع المكوك الطائر عام ١٧٣٣ من قبل كي.

ت- اختراع الغزل الآلي من قبل اركوايت.

ث- اختراع النساج الآلي عام ١٧٨٣ من قبل كرنرايت.

ساهمت هذه الاختراعات في ظهور صناعة نسيج قوية في بريطانيا وأعطتها السيطرة على السوق العالمية في صناعة المنسوجات، مما أنعكس إيجاباً على الإنتاج الداخلي من جهة، وساهم في جعل ميزان المدفوعات البريطاني بأن يحقق فائضاً لمدة زمنية طويلة.

٢- قطاع الصلب:

أ- اختراع طريقة صناعة الصلب من الحديد والفحم عام ١٧٣٥ من قبل أبراهام داربي.

ب- اختراع طريقة إذابة الحديد وتأسيس أول معمل تعدين عام ١٧٥٠ من قبل هونستمان.

٣- قطاع الطاقة:

يعد اختراع الآلة البخارية عام ١٧٦٤ من قبل جيمس وات، أهم حدث تقني وقع في القرن الثامن عشر وظل مستخدماً الى منتصف القرن العشرين. يرى جوزيف شومبيتر (احد الأعلام الاقتصاديين) في التاريخ الحديث، من أن هولاء المخترعين لم يكونوا مزودين بعلوم أكاديمية، بل كانوا مدفوعين بمتطلبات وضرورات الواقع آنذاك، لإيجاد حلول ووسائل كانت البيئة الاقتصادية بأمس الحاجة لها.

المبحث الثاني

الآراء الاقتصادية لمؤسس المدرسة الكلاسيكية

آدم سمث A-Smith ١٧٢٣-١٧٩٠

ولد آدم سميث عام ١٧٢٣ في مدينة كيركالدي في اسكتلندا، أكمل دراسته الجامعية في جامعة أكسفورد، وأصبح تدريسياً في قسم الفلسفة ودرس علم المنطق والفلسفة الاجتماعية، ولهذا فهو اقتصادي أكاديمي، وهذا ما أنعكس ايجاباً على طريقة تفكيره ومنهجيته العلمية.

في عام ١٧٥٩ أصدر أول كتبه في الفلسفة(نظرية المشاعر الأخلاقية- The theory of the mar)، وفيها ضمن أفكاره الأولى فيما يخص الفرد والمصلحة الذاتية وانسجامها مع المصلحة العامة وأيمانه المطلق بالحرية الفردية، ومحاولته رسم المسارات الفلسفية للنظام الليبرالي اللاحق.

لهذا نرى أن كتابه الذي أصدره عام ١٧٧٦(بحث في أسباب ثروة الأمم والشعوب)* والمتضمن (١٤) جزءاً، والتي امتدت كتابته سنين عديدة لم يتطرق الى تبرير ما جاء به من فلسفة للنظام الجديد.

ويقول الاقتصادي الأمريكي جون كينيث جالبريث الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عن ادم سمث، (مع ادم سمث خطا تاريخ الفكر الاقتصادي أطول خطواته)[٣]. لهذا نلاحظ عودة الكتاب والمفكرين إليه باستمرار لتأصيل وترصين بحوثهم، فهو بحق(الأب الروحي للرأسمالية) كما يطلق عليه البعض من الكتاب.

أولا: منهجية البحث

اعتمد أدم سمث في بحثه وتحليله الطريقة ذاتها التي أستخدمها علماء ومفكرون آخرون من مثل إسحاق نيوتن، إذ يسعى الى التوصل الى حقائق بسيطة عن طريق الأعمام وصولاً الى الفكرة المركبة (Synthesis).

بعدها يعمل على تحقيب التاريخ والنظر الى الأحداث الحقيقية- الرئيسة لهذا التاريخ في حقب وآماد زمنية مختلفة، ويحاول أن يجمع مشتركات هذه الأحداث ليستخلص منها أطروحته، سواء أكان هذا بصورة مباشرة أم غير مباشرة، مما يدلل على انه اعتمد المنهج الاستقرائي مشفوعاً بالمنطق التجريدي لعزل الأحداث عن بعضها البعض.

ومن طريقة عرضه لكتابه (بحث في أسباب ثروة الأمم والشعوب) نلحظ أن آدم سمث لجأ وبشكل كبير للاتكاء على التجربة تأثراً (بالمنهج التجريبي- الامبيريقي) Empirical Method ، الذي أخذ ينتشر في الحياة العلمية نتاجاً لعصر التنوير والنهضة في أوربا.

ويعمد آدم سمث الى الفصل المقصود بين ما هو سطحي (عرضي) ومابين جوهري، مدللاً على نضوج فكري ومعرفي وعلو كعب في البحث تأتي من ممارسته الأكاديمية، إذ عرف كيف يكشف عن جوهر الظواهر والأشياء من خلال استخدام (الأسلوب التحليلي-Analytical Method)، فيما وظف (الأسلوب الوصفي- Dispersive Method) لدراسة الظواهر السطحية.

بيد أن دراسته للعلاقات الداخلية للمجتمع الرأسمالي في مراحل تكونه المختلفة، جعلته يتنقل من منهج الى آخر، مثلما هو الحال لتحليله لموضوعة تشكُّل القيمة، هذا التنقل رآه البعض ازدواجية في المنهج [٤] ، في حين يراها البعض الآخر أنها جاءت عرضية، والصحيح أنها كانت مقصودة من قبل آدم سمث.

إن جل ما أراد فعله هو بناء جهاز مفاهيمي وفكري متماسك، وهذا واضح من توصيف ادم سمث لموضوع الاقتصاد السياسي (موضوعاً لإنتاج الخيرات المادية في ظروف تاريخية محددة) [٥].

ثانياً: الفلسفة الاقتصادية

ترتكز الفلسفة الاقتصادية لآدم سمث على إقتناعه المطلق بالقانون الطبيعي The natural law، الذي يعد ركناً أساسياً في فلسفته الاقتصادية، فهو يرى ثمة

وجود لنظام طبيعي وتلقائي تعمل بموجبه الحياة الاقتصادية، وأن القوانين التي تنبثق من الطبيعة تجد في الرأسمالية حاضنتها الأساسية، وعملية تصحيح الأخطاء التي تنتاب النظام بفعل السياسات غير الصحيحة التي تحرف هذه القوانين عما تهدف إليه تتم عبر آليات النظام ذاته.

وتشكل المصلحة الذاتية للفرد مكمن القوة في هذا النظام، لأنها كما يقول (هي مصدر القدر الأكبر من الخير العام)، وهناك أشبه ما تكون يداً خفية تقود الفرد وتدفعه لتحقيق غايات لم تكن جزءاً من مقصده، وفكرة (اليد الخفية)، التي جاء بها ادم سمث هي ليست يد حقيقية، بل كما يقول جالبريث (استعارة لغوية) كونه (أحد رجال عصر التنوير والنهضة، ولم يكن بحاجة الى دعم روحاني لحجته)[1].

إذ يرى آدم سمث من تصرفات الأفراد ترتكز على معطيات نفسية، تتلخص في تعلقهم بصفة عفوية بمصالحهم الخاصة نتيجة لدافع الغريزة البشرية الصرف، ويرى أن من مصلحة المجتمع حماية هذه العفوية والحفاظ على الحرية الشخصية، لأن ذلك من مصلحة المجتمع.

وتتلخص فلسفة الرأسمالية الكلاسيكية بجانبها الاقتصادي على الآتي:

١- إنها فلسفة سكونية ينصب تحليلها للظواهر على واقع معين وفي مدة زمنية معينة، وعليه فالكلاسيكية سكونية التحليل وحركية المحتوى.

٢- ركزت اهتمامها بالفرد ومصالحه سواء أكان منتجاً أم مستهلكاً، أي أنها في التحليل الأخير تهتم بالجزئيات (Micro) وتعتقد أن النظام الاقتصادي هو نتاج إضافة الجزئيات بعضها الى بعض، لهذا لم يعط المفكرون الكلاسيك اهتماماً لموضوعة الاقتصاد الكلي (Macro).

٣- الكلاسيكية فلسفة ليبرالية ترى أن المصلحة الفردية تختلط بالمصلحة الجماعية، وأن الفعل السحري (لليد الخفية) التي لها رنين صوفي غامض، كفيل بتحقيق الانسجام بين المصالح، ولهذا ليس مسموحاً لأية جهة من خارج هذه الفلسفة التدخل(المقصود بها الدولة) من تشويه

ميكانزمات الأسواق، هذا التعلق بالليبرالية يخلق تناقضاً للمتشائمين من مفكري الرأسمالية، من أنها غير قادرة على ضبط التوازنات الاقتصادية مما يستوجب تدخل الدولة.

٤- إن البوصلة التي تحفظ فعل القوانين في النظام الاقتصادي بحسب وجهة النظر الكلاسيكية، هو المحافظة على قوة وفاعلية المنافسة (التامة- الكاملة).

ثالثا: السياسة الاقتصادية

جاءت السياسية الاقتصادية لأدم سمث مرتكزة على أسس تضمنتها انتقاداته للمذهب التجاري والطبيعي، فيما أعتمد المبدأ الفيزوقراطي الذي جاء به فنسنت جورناي والذي دعا الى (دعه يعمل.. دعه يمر)، مما يعني إن تعطى الحرية الاقتصادية كاملة للمنتجين.

لم تتضمن سياسة آدم سمث الاقتصادية الاهتمام بالمستهلكين كما هو الحال للمنتجين، على أسس الفهم الرأسمالي من إن ضبط الأجور والدخول للعمال، هو شرط أساس لتفعيل التراكم الرأسمالي الذي بدأ عند التجاريين، ولكن ضرورات التحول في أسلوب الإنتاج الرأسمالي من الصناعة المانيفكتورية الى الصناعة النمطية القائمة على الآلات والمكائن، تطلبت حجوم اكبر من رأس المال

لهذا نلحظ أن السياسة الاقتصادية عنت كثيراً بتشجيع المنتج، عندما يسرت له الوصول الى الأسواق من ناحية عبر الدعوة الصريحة لحرية التجارة، وكذلك عملت على لجم ممكنات ارتفاع تكاليف الإنتاج، عندما أشاعت فكرة الميل الى الادخار وعده فضيلة من خلال التضحية بالاستهلاك.

رابعا: الدولة

لم يأت ادم سمث بشيء جديد تجاه الدولة، فقد سار مع الموجة التي تزعمها الفيزوقراطيون المتأخرون من الدعوة الى الحرية ومنع تدخل الدولة في الحياة

الاقتصادية، وهو في هذا يعارض التجاريين الذين عظموا من شان الدولة، إذ شهدت المرحلة الممتدة من ١٧٥٠-١٨٠٠ تنامي الشعور بالضد من السياسات التجارية، وما أكتنفها من ازدياد الحمائية التجارية المفرطة التي اعتمدتها معظم الدول الأوربية، والتي بدت عاملاً معوقاً للنمو والتطور.

إلا أن آدم سمث حل مغزى لجم تدخل الدولة وأضعاف دورها بوضوح وتسبيب جاء متاعماً مع رؤيته العامة، واستجابة لتطورات الواقع آنذاك، وتعبيراً عن مصالح الطبقة الرأسمالية قئدة التطور، والتي عبر علناً عن دعمه لها، فقد أورد جملة عوامل رئيسة تدفعه تجاه تحديد هذا الدور وهي:

١- إن تدخل الدولة يعترض ويقوض الحرية العامة بما فيها الحرية الاقتصادية.

٢- من شأن تدخل الدولة الواسع في الحياة الاقتصادية الإضرار بمبدأ المنافسة، الذي عد حجر الزاوية في أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

٣- لا حاجة لهذا التدخل حتى في ظل حدوث اختلالات اقتصادية، إذ أن من شان آليات (ميكانزمات الأسواق) أن تعيد التوازن الى الاقتصاد.

٤- تعتمد الدولة في جل نشاطها على(إيراداتها) المتأتية من الضرائب على الإفراد والمؤسسات، وعليه كلما زاد دور الدولة ازدادت الضرائب على المنتجين(الوحدات الإنتاجية)، مما يعني خفض لمستويات الإرباح وأضعاف التراكم الرأسمالي وإعادة الإنتاج.

٥- يرى آدم سمث أن مجمل أنشطة الدولة هي استهلاكية(يعدها غير منتجة)، ولذلك فالدولة مبذرة للأموال وسيئة الإدارة.

٦- رؤية آدم سمث للدولة لا تخرج مطلقاً عن قناعته التامة بالرأسمالية، لهذا فهي تمثل التزاما أيديولوجيا طبقياً، فهو يرى (أن الدولة تحمل قدراً كبيراً من الدمار).

على وفق ذلك يوصف ادم سمث دور الدولة ويحدده على أنه(سكرتارية لرجال الأعمال)، أي أنها تعنى بتسهيل عمل الوحدات الإنتاجية ورفع المعوقات التي تعترض سبيل عمهه وتقدمها، ويرى أن يتركز دورها بالآتي:

١- ضبط الأمن والنظام وحماية ممتلكات ومصالح الطبقة الرأسمالية، فهي في نظره (شرطي أمن).

٢- حماية الحدود الخارجية للبلد من الاعتداء الخارجي، أي التمكين السيادي للدولة، وبهذا فهي (جندي حدود).

٣- المحافظة على تطبيق القوانين والأنظمة التي شرعتها الدولة، وهي قوانين في محصلتها تخدم الطبقة الرأسمالية، اعتماداً على أن الدولة طبقية، لذلك فدور الدولة هنا (قاضٍ).

عدا هذه الدور والوظائف، فأن تدخلها من شأنه أن يحدث تشوهات في عمل النظام الاقتصادي القائم واليات عمله (آلية التضبيط الذاتي)، وهذا ينعكس في جملة من التشوهات من مثل (التشوه في هيكل الأجور- التشوهات السعرية - التشوهات المالية المنعكسة على سعر الفائدة).

هذه الرؤيا السمثية قدر لها أن تعود بقوة في الربع الأخير من القرن السابق، على يد ميلتون فريدمان (منظر المدرسة النقودية)، وزعيم تيار الكلاسيكية الجديدة، من خلال دعوته التي وردت في كتابه (الرأسمالية والحرية)، العودة الى الأصول والمنابع - أي العودة الى آدم سمث.

خامسا: مفهوم القيمة

تعد موضوعة القيمة من الموضوعات التي تواجهها النظم الاقتصادية المختلفة، إذ ترتبط بها اشد الارتباط قضية التوزيع، وعلى الرغم من قناعة ادم سمث بأنهما قضيتان مهمتان ومحوريتان في فهم الاقتصاد، إلا أن آراءه بشأنهما لم تكن قاطعة وواضحة ومستقرة[٧].

فالمحتوى الثنائي للقيمة (القيمة الاستعمالية) و(القيمة التبادلية) أمراً يعد من تراث الإغريق، فما يحدد القيمة الاستعمالية هي المنفعة (Utility)، إما القيمة التبادلية فتعتمد على ما يحصل علية صاحب السلعة عند استبدال سلعته بسلعة أخرى.

دا المحتوى قاد آدم سمث الى الالتفات الى ما يسمى بـ (لغز القيمة Paradox of value)، والذي ينصرف الى الطبيعة الاقتصادية لبعض السلع، والتي تتفاوت في أهميتها وقيمتها من مثل الماء ذو أهمية قصوى للحياة لكنه قيمته، وبالتالي أسعاره منخفضة، في حين يتسم الماس بقلة استعماله إلا أن أسعاره (عالية)، ولقد استخدم هذا المثال الاشتراكي الفوضوي (برودن) في محاججاته الفكرية للرأسمالية.

والملاحظ أن آدم سمث عجز عن أيجاد التفسير المنطقي والمقنع لسلوك هذه السلع، وكان مقدراً أن يكون حل هذا الموضوع، الذي أشكل على آدم سمث على يد مفكري المدرسة الحدية، وأن يستخدموا هذا اللغز في الوصول الى (نظرية المنفعة الحدية)[8].

لهذا نلحظ تركيز آدم سمث على مفهوم القيمة التبادلية أو ما يسميه بالسعر الطبيعي للسلعة، ويرى أن قيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس بكمية العمل التي يمكن أن يبادل بها سعته، وبالتالي فأن العمل هو المقياس الحقيقي لجميع السلع المراد تبادلها.

يأخذ الباحثون والمفكرون (جوزيف شومبيتر- جون كينيث جالبريث- أريك رول)، على آدم سمث أنه ظل يتنقل من مفهوم الى أخر للقيمة من دون بيان أسباب ذلك، مما يبدو لنقارئ أن آراءه تتسم بالتقلب والتناقض والغموض، إذ يحدد هؤلاء أن آدم سمث أورد ثلاثة مفاهيم لقيمة وهي:

الأول: العمل هو المصدر الوحيد للقيمة، وهو ما برره شومبيتر على انه استقراء لحالة المجتمعات البدائية.

الثاني: نظرية كمية العمل، أي أن قيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس في نهاية الأمر بكمية العمل المبذول في أنتاجها.

الثالث: إن تكاليف عناصر الإنتاج هي التي تحدد قيمة السلعة، وهو ما جاء به آدم سمث في سياق بيان أن المجتمعات المتطورة أي التي في ظروف الإنتاج الرأسمالي، لا تستطيع تجاوز أو إهمال كلاً من الريع ورأس المال.

سادسا: الثروة

الثروة عند آدم سمث هي مجموع الأموال المادية التي تساهم بإشباع الحاجات الإنسانية، والتي يحصل عليها الفرد من عمله بصورة مباشرة أم غير مباشرة عن طريق المبادلة، وأن مقدار ثروة آية دولة يتوقف على عدد العاملين في عملية الإنتاج(الإنتاج المادي)، بالإضافة الى إنتاجية العمل، وبهذا فهو يعطي العمل موقعاً في ثروة الأمم، ويرى أن درجة تقسيم العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على الإنتاج.

لهذا فأن الثروة لديه تعتمد على رأس المال كونه الوسيلة لزيادة الإنتاج وتطوير من خلال تطوير العمل المانيفكتوري(٩).

أطروحة ادم سمث هده هي نقد وتجاوز للمبدأ الجوهري للتجاريين القائم على أن التجارة (زيادة الصادرات عن الواردات) هي مكمن الثروة، إذ أن الثروة (بحسب اعتقاده) تزداد طبقاً للمهارة والكفاءة اللتين يتسنى بهما استخدام العمل(١٠).

وتتوقف رفاهية أي مجتمع على العلاقة بين العمل الكلي وعدد السكان، أو على ما نستخدمه الآن (الدخل الحقيقي للإفراد).

وبحاسب إعلاوه لشان تقسيم العمل والإنتاج يشير الى أهمية الآلات والمكائن، التي بدأت تسجل توسعاً وحضوراً في تحول أسلوب الإنتاج، مما يعني زيادة درجة سيطرة الإنسان على قوى الطبيعة، بالإضافة الى دورها في رفع إنتاجية العمل وبالتالي زيادة ثروة المجتمع

ولم يلتفت آدم سمث (كما يشير ماركس)، الى أن الآلة على الرغم من تخفيفها لوطأة العمل في أسلوب الإنتاج الرأسمالي، فهي في الوقت ذاته تزيد من شدة العمل، وأن الثروة المتحققة من ذلك تذهب الى الرأسماليين وتزيد من إفقار المنتجين الحقيقيين[11].

سابعا: الريع

تعد موضوعة الريع احد أهم الموضوعات التي تناولتها المدارس الفكرية، وحتى الرومان الذين أعطوا قدراً من الأهمية للزراعة، قد أشاروا الى الاختلاف مابين الأراضي الزراعية القريبة من المدن عن البعيدة، ولم يوسعوا دائرة البحث في ذلك، فيما جاءت آراء وليم بتي ناضجة وعلى قدر عال من التركيز وبخاصة لموضوع الريع، حيث عده متغيراً حاكماً للربح ولتحديد سعر الفائدة.

هذه الآراء ظلت مهمة طالما توجد ملكية خاصة للأراضي الزراعية، إلا أن آدم سمث أقصر تناوله لهذا الموضوع على الريع بشكل عام، من دون تناول أنواع الريع وليس إشكاله، فهو قد صب جل اهتمامه للريع المطلق وأهمل تماماً الريع التفاضلي (Differential Rent)، والذي ينجم عن تفوق الأراضي الخصبة عن غيرها أو موقع هذه الأراضي عن السوق، وهو بهذا لم يتجاوز الفيروقراط بشيء، وظل حبيس الفكرة التي ترى، إن الريع ما هو إلا نتاج عمل قوى الطبيعة، وينشئ بصورة مباشرة عن الملكية الخاصة للأراضي الزراعية، ويدخل هذا الريع كمتغير في تحديد أسعار السلع الزراعية.

بيد أن محاولات آدم سميث لصياغة تحليل جديد عن الريع يراها الكثير من المفكرين، من أنها كانت كما هو حال تفسيره للقيمة، إذ قدم تفسيرات متنوعة متضاربة ومتناقضة[12]، ولم يكن موفقاً في تفسير الريع بعمق وشمولية كما كان خلفه ريكاردو، ويمكن بيان إشكال الريع التي جاء بها والتي توضح تنقله من مفهوم الى آخر وهي[13]:

الشكل الأول: وهو الشكل البسيط لموضوع الريع والذي لم يتجاوز في تحليلـه ولـيم بتـي أو الفيروقراط، إذ يربط الريع بالملكية الخاصة للأراضي الرراعية، ويعد ذلك نتاج الطبيعة التي أهـدت مالك الأرض هدا الريع يتمتع به عندما يرعب الآحرون باستثمارها، ويدخل هدا الريع كجزء محـدد في أسعار السلع الزراعية، فكلما كان هذا الريع مرتفعا أدى الى ارتفاع السلع الزراعية.

الشكل الثاني: يستخلص آدم سمث شكلاً للريـع نـاجماً عـن الأسـعار الاحتكاريـة للمنتجـات الرراعية، بسبب من تفوق الطلب على العرض للأراضي الرراعية، والذي يؤدي بدون شك الى ارتفـاع قيمتها مما ينعكس على ارتفاع في ريع هذه الأراضي.

الشكل الثالث: التبس الأمر على آدم سمث بشـأن الريـع التفاضـلي، ولم يسـتطع عزلـه عـن أنواع الريع الأخـرى، لهـدا تـراوح تفسـيره للاخـتلاف الحاصـل في خصـوبة الأراضي الزراعيـة، مـابين المفهومين أعلاه دون القدرة على تفسيره الى أن جاء ديفيد ريكاردو ليفسره بوصوح تام.

ثامناً: الأجور

يرى ادم سمث أن الأجر المدفوع الى العامل هو تعبير عن تكلفة الحفاظ والإبقاء على حياة العامل للاستمرار بتقديم عمله الى المنتج الرأسمالي، وهو بدلك يقر بنطرية اجـر الكفـاف كتعـويض عن حهد العامل، وقد أعتمد سمث هده الرؤيا على الفيزوقراط في بيانهم لمفهوم الأجور الوسـطية، وسمى ذلك بالسعر الطبيعي للأجور.

هذا الفهم أوقع سمث في حلقة مسدودة في تفسيره للأجور، وتسبيب ذلك هـو اعتقـاد آدم سمث الخاطئ، من أن القوانين التي تحكم الأسعار هي ذاتها التي تحكم التوريع، لهدا نلحظ عـدم استقراره في تفسيره للأجور، مما فرض عليه الإشاحة عن أربع تفسيرات لها وهي[١٤]:

١- اعتقاده بأن المجتمعات البدائية قد عاشت مرحلة حصول العامل على كامل ناتج عمله.

٢- يرى انه في ظل ظهور الملكية الخاصة وتطور المجتمعات أضحى الأجر عبارة عن البواقي (Residual) عن قيمة الإنتاج بعد توزيع مكافئة عناصر الإنتاج الأخرى وهي الإرباح (الرأس المال – كون الملكية والتنظيم متجسدة في شخصية المنتج)، وكذلك مكافئة الأرض(الريع)، وعلية يمكن الوصول الى الأجر عبر المعادلة الآتية:

الأجر= قيمة الإنتاج– (الإرباح + الريع)

٣- لا يمكن للأجر أن ينخفض في الأمد الطويل Long time الى أقل من اجر الكفاف.

٤- ثم يأتي أدم سمث بتفسير رابع ونظرية جديدة فحواها (لا يمكن للطلب على العمال أن يرتفع بنسبة مكافئة للنسبة التي يرتفع بها الرصيد المخصص للأجور)[١٥].

وما يمكن قوله أن النظرية الأخيرة التي جاء بها ادم سمث، يسرت للمفكر جون ستيوارت مل (J. s.Mill)، إن يؤسس عليها نظرية رصيد الأجور (Wages Stock)، انطلاقاً من اعتقاده بأن الرأسمال الكلي في البلدان الرأسمالية من الممكن أن ينمو بنسبة أعلى من نمو السكان، مما سيؤدي الى ارتفاع الأجور نتيجة الزيادة في الطلب على العمل.

تاسعاً: التجارة الخارجية

ترجع أول محاولة جدية لتفسير التجارة الدولية تفسيراً علمياً لآدم سمث، الذي ركز على تقسيم العمل والتخصص سواء على مستوى المشروع، أم على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ يرى أن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على التخصص في أنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية (أي تكلفتها المطلقة)،

مقارنة بالدول الأخرى من مبادلة ما يفيض عن حاجتها للحصول على سلع فائضة عن حاجة الـدول الأخرى التي تجري المتاجرة معها

وقد اعتمد آدم سمث كمية العمل اللازمـة لإنتـاج الوحـدة الواحـدة مـن السـلعة لأغـراض التخصص، إذ يفترض أن هناك دولتين هما انكلترا والبرتغال، وهما ينتجن النبيذ والقـماش، وأن أيـام العمل متماثلة فيما بينهما، وأن أنتاج(٢٥) متراً من القماش في انكلـترا يتطلـب(١٠٠) يـوم عمـل، في حـين تتطلـب الكميـة ذاتهـا في البرتغـال(٩٠) يومـاً، فـيما يتطلـب أنتـاج(٥٠) لـتراً مـن النبيـذ في انكلترا(١٢٠) يوماً وفي البرتغال(٩٠) يوماً، عندئذ تكـون الكلفـة المطلقـة مقـدرة بأيـام العمـل عـلى النحو الآتي[١٦]:

الكلفة المطلقة للنسيج في انكلترا = ١٠٠/ ٢٥ = ٤

الكلفة المطلقة للنسيج في البرتغال= ٩٠ / ٢٥ = ٣.٦

الكلفة المطلقة للنبيذ في انكلترا = ١٢٠/ ٥٠= ٢.٤

الكلفة المطلقة للنبيذ في البرتغال= ٨٠/ ٥٠ =١.٦

وهنا يتضح أن من مصلحة البرتغال التخصص في أنتـاج النبيـذ، لأن تكلفـة أنتـاج اللـتر منـه منخفضة نسبياً أي لا تحتاج الى كمية عمل كبيرة، وتترك أنتاج النسيج الى انكلـترا، وتحصـل عـلى مـا تحتاجه من النسيج من خلال مبادلة الكميات الفائضة عن حاجتها من النبيذ.

هذه النظرية واجهت تساؤلاً مشروعاً، ما هو مصير الـدول التـي لـيس لهـا ميـزة مطلقـة في أنتاج أية سلعة؟، هل لا يحق لها الدخول في معترك العلاقات الدولية؟.

المبحث الثالث

أبرز أعلام الفكر الكلاسيكي

أولا: ديفيد ريكاردو

١- التكوين المعرفي

وهو ممن أعقب سمث ومالثس من حيث الترتيب الزمني للمفكرين الكلاسيك، وقد عاش مابين (١٧٧٢- ١٨٢٣)، ويعد أشهر أئمة المدرسة الكلاسيكية باستثناء آدم سميث، بل أن بعض امفكرين عده الأب الحقيقي للاقتصاد والمدرسة الكلاسيكية، حتى أن كارل ماركس على الرغم من نقده لبفكر الكلاسيكي، إلا أنه اخذ بعضاً من أفكاره ووظفها في بنائه النظري.

ينحدر ديفيد ريكاردو من عائلة يهودية اسبانية وتعلم مهنة السمسرة (التوسط) في الشركة التي كن يملكها والده، وعن طريق ذلك أصبح على علم بالشؤون المالية والصيرفة في انكلترا، التي كانت تعد المركز المالي العالمي آنذاك.

شكل زواج ريكاردو من سيدة مسيحية ومن ثم اعتناقه لديانتها على المذهب المسيحي الانجيلكني، وما ترتب عليه من غضب واستياء والده، إيذاناً بالبداية الحقيقية لشهرة ريكاردو، إذ أسس شركة خاصة به، وأصبح من كبار أصحاب الملايين وهو بحدود (٣٥) سنه من عمره.

هذا كان دافعاً مضافاً له لاغتراف العلم وإشباع رغبته في الدرس، وكرس مساحة مهمة من تعلمه الى الرياضيات والعلوم، ولما فرغ من قراءة كتاب (ثروة الأمم) توفر على تمية نظريت الاقتصاد السياسي ودعمها.

وتعد إطلالته الفكرية في تناول موضوعة الريع أحد أسباب شهرته، ودافعاً له ليصبح من أكبر ملاكي الأراضي في انكلترا ومن طبقة اللوردات، وأصبح بفضل ذلك عضواً في مجلس العموم البريطاني.

٢- منهجية البحث

يرى الكثير من المفكرين أن دراسة ريكاردو للرياضيات والعلوم، كان لها أثر واضح في منهجية وأسلوب بحثه، إذ يمتاز ريكاردو على خلاف ادم سمث، بأنه قد حاق المنهج الاستقرائي في التحليل، واعتمد منهج الاستنباط المكثف [١٧]، بعد اعتماده على أسلوب التجريد للظواهر الاقتصادية، مما وسم كتاباته بالجفاف والتعقيد والصعوبة أحياناً.

وتبدو كتاباته، أكثر عمقاً تحليلياً من ادم سمث، وتبتعد عن أسلوب السرد الوقائعي للحوادث التاريخية، فهو يذهب الى عمق الظاهرة بشكل مباشر، وعزل متغيراتها الحاكمة، لبيان كيفية تأثيرها.

لذلك يعده البعض هو الأب والمؤسس الحقيقي للفكر الكلاسيكي، فقد استثمرت بريطانيا بفضله، نظرية التكاليف المقارنة (الميزة النسبية) لتهيمن على التجارة العالمية ردحاً طويلاً من الزمن، كما أن منظمة التجارة العالمية الآن تعتمد تلكم النظرية أداة لتحرير التجارة الدولية على قاعدة التخصص.

وما يؤكد اعتماده على المنهج الاستنباطي هو ذهابه الى تحليل القيمة من خلال العمل، إذ من اللافت للنظر أن كارل ماركس استخدم معطياته الفكرية للوصول الى فائض القيمة وما يترتب عليها من الاستغلال. لاسيما وانه مؤمن بأن العمل هو مكون القيمة الحقيقي، ولا يمكن اشتقاق هذه القيمة من دون العمل، وهو ما يتطابق تماماً مع الرؤية الماركسية بشأن القيمة.

٣- نظرية التوزيع

لقد اعتمد ريكاردو خطاً أخر في أطروحاته الاقتصادية، إذ لم يركز على التحليل الاقتصادي للكشف عن القوانين التي تتحكم في زيادة الثروة الشعوب كما هو حال ادم سمث، بل ذهب الى معرفة القوانين التي تتحكم بعمل الظواهر الاقتصادية وطريقة عملها، وبخاصة توزيع الدخل القومي على طبقات المجتمع،

وهو في هذا ينحى الى الأسلوب ذاته الذي أسسه فرانسوا كيناي في (الجدول الاقتصادي).

ويعد النهج الجديد الذي اعتمده في توضيح الأسس التي يرتكز عليها توزيع الدخل القومي على قوى الإنتاج المختلفة، أي تحليل القوى التي تتحكم في الارتفاع النسبي لدخول الطبقات الاجتماعية المختلفة وسبب التغيير هذه زمنياً[18].

إن تحليل ريكاردو للعوامل التي تتحكم في توزيع الدخل القومي كان تحليلاً نظرياً مجرداً، احتفت عنده الفلسفة الاجتماعية التي كانت تشكل عند سمث المنطلق الأساس الذي بنى عليه دعواه بوجود نظام طبيعي، يسوده انسجام المصالح الاجتماعية المختلفة.

يرى بعض المفكرين أن لفلسفة بنثام الاجتماعية (Jerey Bentham) تأثيراً كبيراً على آراء ريكاردو من خلال توطد العلاقة الشخصية بينه وبين جيرمي بنثام عن طريق صديقهم المشترك جيمس ميل

ولعل ريكاردو قد أدرك مبكراً أهمية التوزيع ومشكلاته المعقدة، فالإنتاج قد حضيّ عند الكلاسيك وما تلاهم باهتمام كبير، إلا أن التوزيع لم يحض بالقدر ذاته، ومصداق ذلك هو وجود حوارات ورسائل بين مالثوس وريكاردو، وحدث بعد وفاة ريكاردو، كان أبرزها هو تساؤل أبداه مالثوس، مفاده ماذا يحدث لو حصل نقص في الطلب ؟، مما يدلل أن التخوف جاء بناء على سوء التوزيع وعدم كفاءته في استيعاب الإنتاج.

إن الإحساس الذي بدا يتبلور فكرياً كانعكاس للواقع، بالإضافة الى نمو الحركات الاشتراكية والعمالية، كان موجهاً بالدرجة الأساس الى طريقة التوزيع الرأسمالية، والتي الى الآن ظلت تعبي من عدم القدرة على إحداث التوازن الكلي المفترض طبقاً للفهم الكلاسيكي.

لهذا تعد مشكلة التوزيع مشكلة مزمنة في النظام الرأسمالي، لم يستطع مفكروها من أيجاد الحلول الناجعة لها، وهو ما يعد إشكالاً بنيوياً في هذا النظام، إلا

أن ريكاردو استطاع أن يضع حجر الأساس لبناء منتظم في دراسة توزيع الدخل على طبقات المجتمع بصورة عامة، لهذا تتكامل نظريته في التوزيع تبعاً لتحليله للريع وللقيمة والأجر.

٤- الريع

يعد تحليل ريكاردو للريع احد أهم الانجازات الفذة له، إذ قدم فيه فهماً ورؤية لازالت تحتفظ بمكانتها للدارسين في هذا الموضوع، كما أنه استطاع أن يستوعب بدقة فكرة الريع وموقعها المركزي في النظرية الاقتصادية، ويدخله في نسيج بنائه الفكري.

إن ما يسمى بالنظرية الريكاردية في الريع (The Ricardian Theory of Rent)، قد تناولها مالثوس في بحث نشر عام ١٨١٥، وكذلك عرض E. West فكرة الريع مضمناً إياه جل أفكار ريكاردو بما فيه الريع التفاضلي (Differential Rent)[١٩].

لقد تأثر ريكاردو بوضعه الطبقي (بحسب تعبير غالبريث)[٢٠] كونه كان سيداً إقطاعياً موصفاً الريع: هو ذلك الجزء من إنتاج الأرض الذي يدفع لمالكها نظير استخدام القدرة الأصيلة للتربة وغير القابلة للإتلاف.

وعلى الرغم من المقاربة الفكرية مابين ريكاردو والفيزوقراط من أن الريع ما هو إلا الزيادة (الفائض)عن تكاليف الإنتاج، إلا أن ريكاردو يختلف عنهم في النظرة الى الريع، فبينما ينظر الفيزوقراطيون للريع: هو نتاج سخاء وكرم الطبيعة، يرى ريكاردو الريع هو نتاج لبخل الطبيعة، هذه النظرة يراها(غالبريث) تأثراً واضحاً بالتشاؤمية المالثوسية[٢١].

يتفق ريكاردو مع ادم سمث من الريع هو عائد احتكاري يتأتى في جله من الملكية، إلا أنه يذهب الى ما هو ابعد في تفسيره، الى أن الريع التفاضلي يتأتى من اختلاف خصوبة الأراضي الزراعية أو اختلاف الأساليب المعتمدة في استغلالها، ولما كان سعر البيع يتحدد أساساً بتكاليف العمل، فأن سعر البيع سيكون مساوياً للكلفة الحدية، مما يعني أن الأراضي الخصبة ستكون تكاليف الإنتاج فيها أدنى من

غيرها، وسيطالب أصحاب الأراضي الخصبة مستأجريها بدفع ريع يساوي الفرق الموجود بين تكاليف الإنتاج الفعلية وتكاليف الإنتاج الحدية[٢٢].

لهذا فهو يرى أن ازدياد عدد السكان سوف يؤدي الى استخدام أراضي أقل خصوبة، وصولاً الى الأراضي الحدية، مما يحلق تفاوتاً في تكاليف الإنتاج ومن ثم اختلاف ريع هذه الأراضي لهذا فأن الريع يمكن استخلاصه وفق المعادلة الآتية:

الريع = السعر السوقي للمنتج الزراعي- تكاليف الإنتاج

علماً بان الأسعار هي في ظل سوق المنافسة التامة، أي سعر المنتج في الأسواق يتحدد وفق آلية العرض والطلب ويكون موحداً.

على وفق ذلك سيحصل أصحاب الأراضي الخصبة (قليلة التكاليف) على ريع عال من الأراضي الأقل خصوبة (عالية التكاليف).

مثال افتراضي: كانت هناك قطعتا أرض هما (A وB) وكانت تكاليف الإنتاج للقطعة (A) هي ١٠٠٠٠٠ دينار لطن القمح، وتكاليف الإنتاج للأرض(B) هي ٢٠٠٠٠٠ دينار للطن، علماً بان سعر الطن في الأسواق هو ٤٠٠٠٠٠ دينار، فان الريع هو:

الأرض الخصبة (A)= ٤٠٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠٠ دينار

الأرض الأقل خصوبة (B)= ٤٠٠٠٠٠ – ٢٠٠٠٠٠= ٢٠٠٠٠٠ دينار

ملاحظات[٢٣]:

أ- إن منشأ الريع هو محدودية الأراضي الخصبة، وهو الفرق بين خصوبة الأراضي، وكذلك موقعها من الأسواق.

ب- مع تزايد طلب المجتمع على الأراضي الخصبة لابد للسعر أن يرتفع نتيجة ضغط النمو السكاني، وبالتالي يرفع كلفة استغلال أراضي إقل خصوبة.

جـ- الربع بهذا لا يعد ربحاً بل هو الفائض الذي يتجاوز القـدر الضروري لاسـتمرار الإنتـاج، ذلك لان ريكاردو يعد التكاليف (تشتمل على العمل المباشر وغير المباشر- رأس المال).

٥- القيمة

يذهب ريكاردو كما ذهب إسلافه من المفكرين الى التفريق بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، وتعبر عنده القيمة الاستعمالية عـن المنفعـة (Utility) وهـي سـبب القيمـة، وأن القيمـة الاستعمالية هـي أسـاس وجـود القيمـة التبادليـة، ولكنهـا لا تصلـح معيـاراً وحيـداً لقيـاس السـلعة مستبعداً من ذلك السلع الفريدة (التماثيل واللوحات النادرة).

ويعرف ريكاردو القيمة التبادلية: أنها الكمية التي يستطيع المرء الحصول عليهـا مـن سـلعة عند استبدالها بهذه السلعة.

إما السلع الغير فريدة فأن قيمتها ترتبط بكمية العمل المتجسد في هذه السلعة، سواء أكـان نمط الإنتاج (مشاعياً) أم رأسمالياً، وهو يرفض رؤية سمث أن كمية العمل يمكن أن تقاس من خلال قيمة العمل، أي من خلال الأجر المدفوع للعامل، فقيمة هذا العمل هي أصـغر مـن كميـة العمـل المبذول لإنتاج السلعة[٣٤].

ادم سمث: قيمة البضاعة = كمية العمل = قيمة العمل

ريكاردو: قيمة البضاعة = كمية العمل > قيمة العمل

وعليه فأن نظرية القيمة عند ريكاردو تتلخص في جوهرها، إن نسـب التبـادل بـين البضـائع المختلفة تتحدد دائماً وابداً استناداً الى ساعات العمل التي بذلت في إنتاج تلك البضائع. كـذلك يـرى ريكاردو أن معالجة الاختلاف في أنواع العمل(الشـاق- البسـيط، والمهـاري- وغيرالمهـاري) يـتم مـن خلال الأسواق بصورة دقيقة ومباشرة.

ومن ناحية أخرى يعتقد ريكاردو بأن قيمة السلعة يحددها العمل سواء المباشر منه أم غير المباشر (الماضي- الميت) ويضع المكائن والآلات (رأس المال الثابت) في خطيرة العمل الماضي، وهذا استفاد منه ماركس تماماً في توصيف رأس المال كما أنه ينكر تأثير اختلاف الأجور في إحداث تغيير في النسب التبادلية للسلع، هذه الأفكار حملت معها تخبط شديد لدى ريكاردو، نتج عن عدم الوضوح أو التفريق بين القيمة التبادلية والقيمة الحقيقية، إلا إن هذا لا يمنع الإشارة الى إن ريكاردو خطا بنظرية القيمة خطوة كبيرة الى الأمام.

ومن المناسب الإشارة الى الكثير من المشكلات التي واجهت تفسير ريكاردو للقيمة، إلا أنه ظل ثابتاً على اقتناعه، بأن مصدر القيمة هو العمل، وهو ما فرض عليه الدفاع بهوادة عن أفكاره ولكن بعض التساؤلات التي طرحت نفسها بقوة، لم تحض منه بالجواب إلا في وقت متأخر نسبياً، وهي[٣٥]:

إذا كان العمل وحده هو الذي يخلق القيمة وكمية العمل التي تبذل لإنتاج السلعة هي التي تحدد قيمتها، فلماذا يكون الأجر اقل من القيمة، على قاعدة ريكاردو التي تشير الى أن رأس المال لا يخلق قيماً؟

مما يدلل أيضاً على أن التبادل بين الرأسماليين والعمال(باعتبار العمل سلعة- لها سعر) هو تبادلٌ غير متكافئ، وإذا كان متكافئاً فينبغي أن يحصل العامل على قيمة البضاعة بأكملها، وبما أن هناك فائضاً يحصل الرأسمالي عليه. لذلك يمكن القول وبشكل مطلق، بأن التبادل الجاري في الحياة الاقتصادية منذ عرفت البشرية نمط الإنتاج الرأسمالي والى الآن، أنه كان تبادلٌ لا متكافئٌ.

ومن المناسب قوله أن أهمية تفسير وتحليل مفهوم القيمة في النظم الاقتصادية، تعد أمراً مركزياً للبناء الفكري واليات عمل النظام الاقتصادي، ويتم بناء نظام التوزيع عليها، لذلك خلقت أفكار ادم سمث وريكاردو إشكالية حقيقية، مما حدا بهما الى التراجع عنها، فقد تراجع ادم سمث عن نظرية كمية العمل واقصرها على المجتمعات البدائية محتجاً بان هذه المجتمعات لم تشهد تراكماً لرأس المال.

وكذا الحال لريكاردو الذي تراجع هو الآخر في رسالة بعث بها الى ماك كوخ بتاريخ ١٣-٦-١٨٢٠، مدعياً أن قيمة البضاعة تحددها كميات العمل النسبية فقط إذ لم يبذل أي شيء آخر غير العمل.

في الرسالة أيضاً يتمنى لو قدر له أن يكتب الفصل المتعلق في القيمة من جديد ليحدد سببين للقيمة بدلاً من سبب واحد وهما[٣٦]:

(الكمية النسبية من العمل اللازمة لإنتاج السلعة+ معدل الربحية خلال الفترة التي يبقى فيها رأس المال محمداً أو ساكناً الى أن تباع السلعة في السوق).

٦- الأجور

يعد ريكاردو شأنه شأن معظم المفكرين الرأسماليين من أن العمل سلعة، وان الأجر هو(ثمن العمل- سعر سلعة العمل)، وأن تحديده لا يختلف عن تحديد أقيام السلع الأخرى في الأسواق، تبعاً لقيمة العمل أو تكلفة العمل المبذول في إنتاجها.

وأن الأجر المدفوع للعامل نقدياً يسمى بالأجر الاسمي(Nominal) أو النقدي(وهو مبلغ من المال يدفع لقاء العمل المنجز خلال مدة زمنية معينة)، فيما يمثل الأجر الحقيقي(Real Wage) زمن العمل الضروري لإنتاج وسائل المعيشة للعامل المكافئة للزمن الذي تقاضى عنه أجره الاسمي.

لهذا يرى ريكاردو أن الأهمية لا تكمن في مقدار المبلغ المدفوع للعامل نقدياً، بل في كمية الغذاء والمواد المعيشية الأخرى الضرورية له ولعائلته، هذه التفاتة متقدمة من ريكاردو بشأن ما عرف لاحقاً من ظاهرة التوهم النقدي.

وعلى وفق ذلك يمكن إجمال الأفكار الرئيسة لريكاردو بشأن العمل بالاتي:

أ- إن الأجر يتحدد كما هو حال السلع الأخرى في الأسواق، من خلال المنافسة العادلة والحرة، ولا يكون تحديده خاضعاً للضغط أو التشريع، وان العامل كما هو المنتج بائع لعمله.

ب- الأجر عند ريكاردو يمثل جزءاً من القيمة التي يخلقها العامل إثناء عملية الإنتاج أي هو لقاء العمل المباشر، فيما يظل الجزء الأخر رهناً بالعمل الماضي أو المجسد من خلال وسائل الإنتاج.

ت- يرى ريكاردو أيضاً أن هناك سعرين للعمل هو سعر طبيعي وأخر سوقي، فالأول: هو الذي يمكن العامل من حفظ نوعه بدون زيادة أو نقصان، إما الثاني: فهو يتحدد في السوق بفعل العرض والطلب، ويتوقف على عوامل كثيرة يتأثر بها منها مؤقتة أو عارضة، ولكنه في الأغلب الأعم يحوم حول السعر الطبيعي.

على الرغم من قدرة ريكاردو وإمكاناته في تناول الكثير من الموضوعات الاقتصادية بطريقة غير تقليدية، إلا انه تعرض للخلط أو عدم الوصول الى القوانين الحاكمة للظاهرة، فهو لم يفرق بين العمل وقوة العمل.

ولذلك نراه يفسر الشيء بالشيء من خلال تحليله لماهية قيمة العمل، فهو يرجع جميع الأجور الى الأجور الوسطية، وعندما يحاول تفسير دوران الأجور حول قيمة وسائل المعيشة الضرورية، لا يجد مخرجاً لاشكاليته فانه يتكئ على قانون العرض والطلب[٣٧].

بيد أن ريكاردو يسجل اعترافاً خطيراً عندما يشير الى أن البؤس والحرمان يعد أمراً لا مفر منه لمن يعيش في ظل الرأسمالية، والقانون الاقتصادي الذي تفرضه لا يمكن الخروج عنه، فيقول غالبريث[٣٨]، تلك هي الرأسمالية، وذلك ما فعله ريكاردو بسمعتها.

٧- نظرية التجارة الخارجية (الميزة النسبية)

يقوم التفسير الكلاسيكي لأسس التجارة على مبدأ التكاليف النسبية الذي صاغه الاقتصادي الانجليزي دافيد ريكاردو في سنة ١٨١٧[٣٩]، ففي رأي ريكاردو أن أساس التجارة الدولية أنما يوجد في تلك الاختلافات التي توجد بين الدول في

التكاليف النسبية، فقد يكون احد البلدان أكثر كفاءة من غيره في أنتاج كل سلعة ممكنة.

ولكن طالما أنه ليس أكثر كفاءة بدرجة متساوية في كل سلعة، فأنـه يوجـد أسـاس للتجـارة، فسيكون من المفيد للبلدين أن يتخصص في أنتاج تلك السلع التي يكون فيها أكثر كفاءة نسبياً، وأن يقوم بتصدير هذه السلع مقابل سلع تكون كفاءته النسبية فيها اقل.

وفي عرضه لمبدأ التكاليف النسـبية، استخدام ريكـاردو نموذجـاً مبسـطاً مكونـاً مـن بلـدين انجلترا والبرتغال وسلعتين هما المنسوجات والنبيذ، كما إفترض أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، وفيما يأتي نلخص ظروف البلدين قبل قيام التجارة الخارجية[٣٠]:

تكلفة إنتاج الوحدة مقاسه بوحدات العمل

	المنسوجات	النبيذ
انجلترا	١٠٠ ساعة	١٢٠ ساعة
البرتغال	٩٠ ساعة	٨٠ ساعة

تكاليف أنتاج اللتر من النبيذ في البرتغال
______________________ = ٨٠ / ١٢٠ = ٦٦%
تكاليف أنتاج اللتر من النبيذ في انكلترا

تكاليف أنتاج المتر الواحد من النسيج في البرتغال
______________________ = ٩٠ / ١٢٠ = ٩٠ %
تكاليف أنتاج المتر الواحد من النسيج في انكلترا

يلاحظ من المثال أعلاه أن البرتغال أكثر كفاءة من انكلترا في أنتـاج كلتـي السـلعتين، ولكنهـا أكثر كفاءة في أنتاج النبيذ، لذلك فأن من مصلحة البرتغال أن تتخصص في أنتاج النبيـذ وتـترك أنتـاج النسيج لانكلترا.

بعد التخصص وقيام التجارة بين البلدين سيتحول العمال من أنتاج النسيج في البرتغال الى إنتاج النبيذ، وكذا الحال لانكلترا، مما يؤدي الى زيادة الإنتاج مقترناً بانخفاض التكاليف لكلتي السلعتين، لهذا تنتعش التجارة والمبادلة بين البلدين.

هذا هو جوهر النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية، فأساس التجارة الدولية هو تلك الاختلافات التي توجد بين الدول في التكاليف النسبية، وبالرغم من وجاهة منطق هذه النظرية، فقد انتقدت[٣٦] على أساس أنها تفترض أن قيمة السلع تتحدد فقط بكمية العمل اللازمة لإنتاجها

ومن الواضح أن السلع لا تنتج بواسطة العمل فقط، وإنما بتوليفة من كافة عوامل الإنتاج، العمل، الأرض، رأس المال، فإذا قارنا بين السلع المختلفة على أساس ما تستلزمه المنسوجات من عمل، فأن هذا لن يعطينا صورة صحيحة عن قيمها النسبية، فعلى سبيل المثال، نلاحظ أن ما تستلزمه السيارات من عمل أقل مما تستلزم المنسوجات مثلاً، ولكن هذا لا يعني أن السيارات يتم تقويمها بأقل نسبياً مقارنة بالمنسوجات، فينبغي علينا أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن ما تستلزمه السيارات من رأس المال أكبر مما تستلزم المنسوجات، أنها بالضبط هذه النسبة المتغيرة لمزج عوامل الإنتاج في أنتاج السلع المختلفة، هو ما يجعل من المستحيل استخدام نظرية العمل في القيمة

ثانياً: توماس روبرت مالثوس

١- التكوين المعرفي والمنهج

ولد توماس روبرت مالثوس(Thomas Robert Malthus) في مدينة روكري بالقرب من لندن عام ١٧٦٦، ينتمي الى الطبقة الوسطى في المجتمع، وعائلته ذات ميول دينية – فلسفية، لذلك نشأ مالثوس نشأة دينية، وأتيحت له دراسة الفلسفة واللاهوت والتاريخ في جامعة كمبريدج.

ارتبط مالثوس بصداقة حميمة مع ريكاردو، وكان تبادل الأفكار بينهما، قد أتضح في الكثير من الموضوعات، لعل أبرزها على الإطلاق التساؤل الذي دفعه

مالثوس الى ريكاردو، والذي لم يرد عليه في المراسلات التي وجدت فيما بعد، هي موضوعة (النقص في الطلب) الذي وفر فيما بعد الأرضية المناسبة للاقتصادي البريطاني (جون مينارد كينز) لولوج الى أزمة الرأسمالية - الكساد العظيم - ١٩٢٩-١٩٣٣.

انعكس تأخر مالثوس في الزواج حتى الأربعين من عمره على أفكاره التي إشتهر بسببها وهي (مشكلة السكان) [٣]، ومثلما ذاع صيت آدم سمث في كتابه (ثروة الأمم)، نال مالثوس ولحد الآن شهرة واسعة عندما نشر(مقالة في مبدأ السكان) أو ما سمي (قانون السكان).

اعتمد مالثوس منهجية الاستنتاج (الاستنباط) في أعماله الفكرية، وقد تعمق ذلك بعدما أصبح أستاذاً للاقتصاد السياسي عام ١٨٠٥، في كلية هليبري التي أنشأتها شركة الهند الشرقية لتدريس العاملين فيها.

وعلى خلاف ريكاردو الذي كان يركز على الأسس النظرية لحياة المجتمع الاقتصادية، كرحس أعمال يحاول الكشف عن القوانين غير المنظورة التي تتحكم في هذه الحياة، بينما كان مالثوس يسعى لمعرفة ما إذا كانت هذه القوانين تلائم العالم الذي يتراىء أمامه.

٢- نظرية مالثوس في السكان

لقد اهتم مالثوس بالمجتمع ومشكلاته، وهو ما دفعه الى التركيز على أوضاع السكان، ولهذا يمكن القول انه أسس لمدرسة فكرية، لازالت ترى أن سبب التخلف القائم في البلدان النامية، يكمن في التزايد السكاني بمعدلات اكبر من قدراته الاقتصادية.

بيد أن هناك أفكاراً بعضها تعود الى مفكرين مثاليين (طوباويين) قد دفعته الى بناء منظومة تعبر عن قناعاته المختلفة عن تلكم الأطروحات المتفائلة.

إذ أبدى عدم اقتناعه بطروحات الاشتراكي المثالي الإنكليزي (وليم جوردن) أو الانسكلوبيدي الفرنسي (Morelly) الذي كان يرى أن (العالم هو مائدة تكفي لكل

الدين سيحلسون حولها)، أو أطروحات كوندرسيه عام ١٧٩٤ الواردة في كتابه (صور تاريخية عن تقدم النفس البشرية).

كان مالثوس يرفض دعوى أن الفقر ذو طبيعة اجتماعية أو نتاج قوانين الملكية المتولدة نتيجة علاقات الإنتاج الرأسمالية أو لعدم العدالة في التوزيع، بل يرى فيه منتجاً حتمياً لقوانين الطبيعية ولغريزة الإنسان، وان المستقبل الذي ينتظر البشرية على وفق ما هو قائم سيكون أكثر بؤساً وأشد شقاءً[٣٢].

ينطلق مالثوس في تحليله من إستحالة التوسع بلا حدود للموارد المتاحة للبشر من النبات والحيوان نظراً لندرة الأراضي الزراعية، وميل غلتها (إنتاجيتها) للانخفاض.

وعليه يكشف مالثوس عن وجود ميل للسكان نحو النمو بأسرع من سرعة نمو أنتاج المواد الغذائية، ويشتق من هذا أطروحته التي ترى خضوع نمو السكان لمتوالية هندسية ونمو الغذاء لمتوالية عددية، مما يعني تضاعف عدد السكان كل (٢٥) عاماً وكما يأتي[٣٣]:

السكان	١	٢	٤	٨	١٦	٣٢	٦٤	١٢٨	٢٥٦
الغذاء	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩

من الجدول أعلاه نلحظ أن هناك تزايداً للسكان لا يقابله تزايد مكافىء في المواد الغذائية، فعندما يكون حجم السكان بعد مرور قرنين من الزمن (٢٥٦)، فأن كمية الغذاء تكون عند مستوى (٩)، وهذا يعني وجود فجوة كبيرة ما بينهما وعد مالثوس ميل السكان للنمو بمعدلات تفوق معدلات نمو أنتاج المواد الغذائية (قانون السكان)، وهو بنظره من أهم القوانين الطبيعية في علم الاقتصاد السياسي.

لذلك إنبرى مالثوس الى وضع معالجات لإيقاف عمل هذا القانون، بغية أيجاد التوازن بين حجم السكان وبين كمية المواد الغذائية المتاحة لإعاشة السكان، وهو يضع وسيلتين[٣٤]:

الوسيلة الأولى: العقبات الوقائية(السلبية)، وهو كل ما يؤدي الى تقليل نسبة الولادات من مثل الزواج المتأخر، أو التحكم والإقلال من الغريزة الجنسية.

الوسيلة الثانية: العقبات الايجابية، وتتضمن كل ما من شانه أن يؤدي الى زيادة الوفيات بين السكان من مثل الحروب، الأوبئة، الأمراض، المجاعات، الكوارث الطبيعية.

لقد آمن مالثوس بقوة بقانون الغلة المتناقصة(كما هو شأن غالبية الكلاسيكيين)، ومنه سار في تحليله لتفسير العلاقة بين أنتاج الغلال والسكان، فهو يرى أن عمل هذا القانون لن يسمح بزيادات مستمرة في أنتاج المواد الغذائية وبما يكفي لسد حاجات السكان.

٣- نقد قانون السكان

مثلت أفكار مالثوس في السكان رؤية تشاؤمية ومخيفة وتركت الى الآن صدىً محزناً بين الباحثين والمفكرين، ويعدها البعض على أنها تتناغم وتعبر عن مصالح الطبقة الارستقراطية، وقد تعرض هذا القانون (أو كما يسميه البعض نظرية السكان) الى انتقادات شديدة أبرزها الآتي [٣٥]:

أ- تتسم بالديماغوجية والتكلف والتسطيح للأسباب الحقيقية لبؤس الطبقات الدنيا في المجتمع.

ب- تحاول أن تجعل من تجارب وأوضاع بعض البلدان على الرغم من شذوذ هذه الحالة قوانينَ تحكم مسار التطور البشري وحركة السكان.

جـ- عدم دقة أطروحته من أن الارتفاع في أنتاج المواد الغذائية من شانه أن يؤدي الى ارتفاع مماثل في حجم السكان، إذ أثبتت الوقائع المتحققة في البلدان الرأسمالية، إن الارتفاع في أنتاج المواد الغذائية ومستويات المعيشة فيها، قابله في أحيان كثيرة انخفاض معدلات الولادة، وبالتالي فأن معدل نمو السكان سجل في بعض البلدان معدلا سالباً"[٣٦]، وهذا يدحض الفكرة المالثوسية.

د- إن التقدم العلمي والتكنولوجي الحادث في العالم، وبخاصة فيما يتعلق بالهندسة الوراثية واستنباط فصائل جديدة من النباتات والحيوانات تتماز بإنتاجيتها العالية، قد عطلت اشتغال قانون الغلة المتناقصة، الذي ترتكز عليه أفكار مالثوس السكانية.

هـ- إن الخطأ الذي إرتكبه مالثوس انه يطبق قوانين الحياة الطبيعية على المجتمعات البشرية من دون أدنى محظور، فالأنسان ليس مجرد مستهلك كما يزعم مالثوس، بل هو منتج في الوقت نفسه، وهذا ما أكده وليم بتي وادم سمث، عندما عد العدد الكبير للسكان المنتجين احد معالم زيادة ثروة البلد.

٤- نظرية مالثوس في القيمة

على الرغم من الرابطة القوية التي شدت ريكاردو ومالثوس بعضهم الى البعض، ألا أن رؤاهم الاقتصادية كانت متباينة بل ومتناقصة أحياناً، فقد كانا دائمي الاتصال، ووجدت بعد وفاتهما مراسلات كثيرة في شأن القضايا والظواهر الاقتصادية المختلفة.

يرفض مالثوس[٣٧] نظرية ريكاردو في القيمة ويجابهها بنظرية بدائية استقاها من آدم سمث، والتي لم تعد معبرة عن مرحلة التطور التي بلغتها الرأسمالية في صعودها، لذلك فان مهاجمة مالثوس لنظرية ريكاردو في القيمة لا تأتي بجديد، وإنما هي امتداد لنظرية آدم سمث

إذ يقر مالثوس ابتداءً أن قيمة البضاعة تتحدد من خلال كمية العمل التي يحصل عليها المرء عند مبادلة البضاعة، أي أنها تتحدد من خلال كمية العمل التي تستطيع أن تتحكم فيها هذه البضاعة في عملية التبادل.

والجديد الذي أضافه هو تفسيره مقياس القيم، فكمية العمل التي تحصل عليها البضاعة تمثل العمل الحاضر والعمل الماضي الذي بذل في عملية أنتاجها مضافاً إليه الربح.

وعلى وفق هذا فان العمل لم يعد هو العنصر الوحيد الذي يخلق القيمة، كما ذهب الى ذلك آدم سمث في إحدى نظرياته المفسرة لخلق القيمة، بل أضاف الربح عنصراً مشاركاً أيضاً في خلق القيمة. عليه تمثل أطروحات مالثوس تراجعاً تاماً عن نظرية ريكاردو، بل وتعارضاً، فيما يرى ريكاردو أن منشأ الربح يتم من خلال عملية الإنتاج، يرى مالثوس أن منشئه هو عملية التبادل.

هذا كان مدعاة لتبلور أفكار مدرسة جديدة تحاول حل الاختناق في تفسير القيمة، لذلك تهيئة الفرصة من خلال أطروحات مالثوس، لحدوث نقلة كبيرة في تفسير القيمة في المذهب الرأسمالي عموماً، إذ جرى على يد المدرسة الحدية نقل التحليل من الإنتاج الى التبادل، مما أتاح المجال لتفسير القيمة من دون الاعتراف بالدور الرئيس للعمل في خلقها، بل جرى توزيعها على عناصر عدة (من ضمنها العمل) لذلك صارت موضوعة التوزيع مترتبة على ذلك، وهذا يعني ضمناً أن حصة العمل من جراء مساهمته في الإنتاج تتمثل بما يسمى البواقي أو (Residual).

٥- نظرية مالثوس في الأزمة الاقتصادية

جاء اهتمام مالثوس بالأزمات الاقتصادية على خلفية الأزمة الاقتصادية التي طالت الاقتصاد البريطاني عام ١٨١٧، إذ توافر جدل بين مفكري ذلك العصر حول مسببات وأسس معالجة الأزمة. وينطلق تحليل مالثوس للازمة [٣٨] من فكرة نقص الاستهلاك بسبب وجود طبقتين في النظام الرأسمالي، هما الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، وما يترتب على سلوكهما الاقتصادي من تناقض، فالطبقة الأولى (الرأسمالية) تتسم بالادخار، والطبقة الثانية (العمال) هي طبقة إستهلاكية بأمتياز.

لكن ضعف دخول طبقة العمال لا تتيح فرصة للتخلص من المنتجات في الأسواق، والتي تتزايد على وقع التراكم الرأسمالي المتزايد، ولهذا يظهر النقص في الاستهلاك. تكمن أهمية أو جدت محاولة مالثوس أثبات أن التراكم الرأسمالي يمكن

أن يسير الى ما هو ابعد، (مؤدياً الى إفراط عام في الإنتاج وركود اقتصادي وقنوط)[٣٦].

بيد أن أهم انجازات مالثوس هو إصراره (لأول مرة في النظرية الاقتصادية الانكليزية على الأقل، بان هناك تسليماً بإمكانية حدوث أزمات ناشئة عن أسباب كامنة في صميم النظام الرأسمالي) [٤]. لقد ركز مالثوس جل اهتمامه على طبيعة الطلب الكلي وتوصل الى عدم كفاية الطلب الفعال(Affective demand)، الذي تشير جوان روبنسون [٤١] الى جون ميارد كينز قد أخذه من مالثوس ولم يكن من بنات افكاره.

وفي سياق تحليل مالثوس لمسببات الأزمة الاقتصادية يرى أن هذا النقص في الاستهلاك المتأتي من نقص الطلب الفعال، لا يمكن حله من دون تفعيل دور الطبقة الارستقراطية (طبقة الإقطاع) ورجال الدين والنبلاء على الخدم، والتي يعول عليها كثيراً في ردم الهوة في الطلب من خلال الاستهلاك غير الإنتاجي.

إن خطأ مالثوس في نقص الاستهلاك يأتي من عده ادخار أصحاب رؤوس الأموال، من شأنه أن يؤدي الى الركود، على أساس أن هذا الادخار سيقلل من الطلب الاستهلاكي، ولكنه اغفل أن الادخار إذ ما تم توظيفه يرفع الطلب على السلع الإنتاجية، بحيث يمكن أن يبقى مستوى الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي وعند مستوى التوازن.

هذا الفهم المالثوسي لطبيعة الأزمة الاقتصادية واعتماده مبدأ عدم أمكانية تحقيق التوازن باستمرار في الاقتصاد الرأسمالي نتيجة عدم كفاية الطلب، شكل منطلقاً لكينز بعد أكثر من قرن لتحليل (فجوة الركود)، والسير بالاتجاه ذاته لتحليل بواعث الأزمة الاقتصادية (١٩٢٩-١٩٣٣)، لذلك كان كينز يثني على مالثوس ثناءً كبيراً ويعده من أهم الاقتصاديين الكلاسيكيين.

هوامش ومصادر الفصل الثامن

١- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨١، ص ٥٧.

٢- المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

* An Inquiry into the nature and cause of the wealth of nations.

٣- جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر)، ترجمة احمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٠، ص ٧١.

٤- إسماعيل سفر وعارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة حلب، الطبعة الأولى، ١٩٧٧، ص ١٧٢.

٥- المصدر السابق نفسه، ص ١٧٤.

٦- جون كينيث جالبريث مصدر سابق، ص ٧٨.

٧- المصدر السابق نفسه، ص ٧٩.

٨-محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ٣٢٨.

٩- المصدر السابق، ص ٢١٤.

١٠- ماركس، رأس المال، المجلد الأول (الكتاب الأول- عملية أنتاج رأسمال)، ترجمة فالح عبد الجبار وآخرون، دار التقدم، موسكو،١٩٨٧، ص ١٢٢.

١١- المصدر السابق، المكان نفسه.

١٢- جون كينيث جالبريث، المصدر السابق، ص ٨١.

١٣- إسماعيل سفر وعارف دليلة، مصدر سابق، ص ٢٠٢.

١٤- أريك رول، تاريخ للفكر الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٥٨.

١٥- Adam Smith: Wealth of Nations , vol.١ , p.٩١.

١٦- محمود يونس، نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت،١٩٨٦، ص ٢٤.

١٧- جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٧٧.

١٨- عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الأول، مطبعة عصام، بغداد، ١٩٧٩، ص ٢٧٦.

١٩ - سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٤٢.

٢٠- نقلا عن: جون كينيث غالبريث، مصدر سابق، ص ٨٩.

٢١- المصدر السابق نفسه، ص ٩٨.

٢٢- سعيد النجار، مصدر سابق، ص ١٤٥.

٢٣- المصدر السابق نفسه، ص ١٥٠.

٢٤- اريك رول، المصدر السابق، ص ١٧١.

٢٥- عدنان عباس علي، المصدر السابق، ص ٢٩٠.

٢٦- هوفمان، الفكر الاقتصادي ص٦٧، نقلا" عن عباس عدنان علي، المصدر السابق، ص ٢٩١.

٢٧- إسماعيل سفر وعارف دليلة، مصدر سابق، ص ٢٧٣.

٢٨- جون كينيث غالبريث، المصدر السابق، ص ١٠٠.

٢٩- محمود بكري، الاقتصاد الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٦.

٣٠- إسماعيل سفر وعارف دليلة، المصدر السابق، ص ٣١٣.

٣١- عدنان عباس علي، المصدر السابق، ص ٣١٠.

٣٢ للمزيد ينظر: رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالثوسية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٤.

٣٣- محمود عبد المولى، مصدر سابق، ص ١٣٠.

٣٤- ارك رول، مصدر سابق، ص ١٩٠.

٣٥- إسماعيل سفر وعارف دليلة، مصدر سابق، ص ٤٦٥.

٣٦- جورج سول، مصدر سابق، ص ٧٧.

٣٧- سعيد النجار، مصدر سابق، ص ٢٤٥.

٣٨- عدنان عباس علي، مصدر سابق، ٣٥٤.

٣٩- جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص ٩٥.

٤٠- المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

٤١- جوان روبنسون وجون إيتويل، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، ترجمة، فاضل عباس مهدي، دار الطليعة، بيروت،١٩٨٠، ص ١٥١.

الفصل التاسع

الأفكار الرومانسية والإصلاحية

الفصل التاسع

الأفكار الرومانسية والإصلاحية

تمهيد

من المؤكد أن التغييرات التي حصلت في أوربا على خلفية نزع سلطة الكنيسة وتراجع سطوة الإقطاع، والصعود الكبير للطبقة الرأسمالية، وشيوع مفاهيم الانفتاح الفكري والفلسفي في ظل تمجيد الحرية بكل إشكالها، وبالنظر لعدم كفاية أية فلسفة من أن تجيب بقوة على كل متطلبات المجتمع في مرحلة تاريخية محددة.

بدت الرأسمالية وفي ظل ما أفرزته من معطيات حقيقية وفعلية، من مثل الاستغلال والتمايز الطبقي وهدر لإنسانية الإنسان اقتصادياً واجتماعياً، دافعاً لظهور حركات فكرية - سياسية تعارضها.

بدأ جلياً أن التحرر والحرية كانت منصبة على لجم سلطة الدولة، من دون أن تمتد لتصبح حرية مطلقة وتتلامس مع معطيات الواقع الفعلي للرأسمالية الناهضة التي أمعنت في تكبيل الإنسان وإذكاء عبودية جديدة لا تقل شأناً عن العبودية السابقة.

فكان لابد من ظهور فكر مناهض وناقد لمساوئ الرأسمالية، والآتيان بفكر يحرر الطبقات الشعبية في المجتمعات الرأسمالية من الاستغلال، الذي بدأ يشيعه نمط الإنتاج الرأسمالي بتطوره الحثيث باتجاه السيرورة والاكتمال.

لقد ظهر هذا الفكر المناهض للفكر الرأسمالي بهيئة نشاطات وأعمال فكرية ذات نزعة اجتماعية إنسانية، شكلت باختلاف منهجيتها ورؤاها وأساليبها مهلاً لتبلور الأفكار الاشتراكية لاحقاً، هذه جميعاً وجدت صداها في الواقع الاجتماعي- الاقتصادي - السياسي، الذي كان الحاضنة لها، مما يسر لها القبول والانتشار.

وعلى الرغم من عدم توفر الفرصة لتواجد الفكر الرومانسي أو الإصلاحي على ارض الواقع، إلا انه شكل منهلاً للكثير من الأفكار الاشتراكية ذات النزعة (العلمية)، بالإضافة الى انه احتل مسحة فكرية هامة في سياق التاريخ الفكري للبشرية، في مواجهة الاستغلال والقهر الاقتصادي المتأتي من الأنشطة الاقتصادية التي زرعتها النظم الاقتصادية وأبرزها النظام الرأسمالي.

المبحث الأول

الرومانسية الاقتصادية

تبلورت آراء كثيرة في أطار رفض المنطق الكلاسيكي البريطاني، من قبل اقتصاديين ألمان وفرنسيين وأمريكيين، إذ بدا هذا الاختلاف النظامي مرتكزاً على عدم مقبولية التبريرات الاجتماعية والأخلاقية التي يدفعها الاقتصاديون الكلاسيكيون من البريطانيين، للفروق غير العدية في الدخل ووسائل المتعة الناتجة عن الملكية الخاصة والأرباح والثروة، ناهيك عن الآثار الاجتماعية العميقة للثورة الصناعية التي أضحت بادية للعيان على وقع الإيغال في القهر والاستغلال.

فالعمال- رجالاً ونساءً وأطفالا- كانوا مكدسين في المصانع، وبمجرد وجودهم في المصانع يصبحون خاضعين لسلطة صاحب العمل(الرأسمالي)، ولم يكن مخولا لهم الاعتراض على الأجور أو على ساعات العمل الطويلة أو على الضجيج والرائحة النتنة في المصانع والمساكن والحياة القصيرة والكئيبة.

مثلت أفكار الاقتصاديين الرومانسيين انشقاقاً عن عالم آدم سمث، وجاء معظم هؤلاء من خارج بريطانيا، سان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥) من فرنسا، وليونار دي سيسموندي (١٧٧٣- ١٨٤٢) سويسري، فيما كان الصوتان الأكثر أهمية في ألمانيا هما آدم مولر (١٧٧٩-١٨٢٩) وفريدريك ليست (١٧٨٩-١٨٤٦)، وكان مولر هو الزعيم المعترف به لما سمي بالحركة الرومانسية الألمانية.

عليه فالرومانسية حركة صوفية غير متماسكة الأجزاء، وتؤكد وحدة الأرواح واندماج الفرد في كل أكبر منه، من مثل الدولة والمجتمع، وهو ما يشكل افتراق عن فلسفة الرأسمالية التي ترى أن الفرد هو القاعدة، وتحقيق مصالحة ايذاناً بتحقق مصالح المجتمع.

هذه الرومانسية ظلت قائمة على مر التاريخ البشري بدأ من الإغريق والى الآن، وهي ترد في أجمالها على واقع الأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية، التي تتوشح بالظلم والاستبداد.

سيسموندي

أولا: النشاط الفكري والمنهج

بدأ سيسموندي نشاطه الفكري في سن مبكرة نسبياً، فقد كان مواظباً على حضور حلقات الدرس مع مدام دي ستايل في مدينة كوبيه بالقرب من جنيف منذ عام ١٨٠٨، وقدم نفسه كحواري متقد الحماسة لآدم سمث، ولكنه بعد ست عشرة سنة أبدى شكوكاً حدية في آرائه المبكرة

لقد كان لظروف الاجتماعية القاسية التي أفرزتها الرأسمالية الجديدة تأثيراً كبيراً على أفكار ورؤى سيسموندي، وكانت اعتراضاته شبيهة باعتراضات ليست (كل المعاناة وقعت على كاهل المنتجين في القارة وكل المتعة ظلت للانكليز)[1].

كما أنه اقترب من اعتقاد مالثس من أن الصناعة الحديثة اتجهت بلا ضابط نحو تحقيق فائض الإنتاج، فالمنتج الفرد هو الذي يقرر ما ينبغي أنتاجه من أي دور لجموع العاملين في المصنع، وكان اكبر إسهام لسيسموندي هو الاعتراف بوجود طبقات اجتماعية وتحديد سماتها المميزة، لقد كان (احد أوائل الاقتصاديين الذين تحدثوا عن وجود طبقتين احتماعيتين، الأغنياء والفقراء، والرأسماليين والعمال)، فمع أفكار سيسموندي أصبح الأغنياء أعداء الفقراء، وأصبح الرأسماليون هم أعداء العمال[2]، لقد كان لهذه الأفكار تأثيرها على تحليلات ماركس لاحقا.

وبسبب من التبريرات والتسويغات الذرائعية القائمة على التجريد التي استخدمها ادم سمث وريكاردو في تفسير ظهرة الفقر، ذهب سيسموندي الى رفض أسلوب التجريد في الاقتصاد السياسي، على أساس منطقي من أن العقل الإنساني يميل دوماً الى التضييق والتبسيط كمزية دائمة، وليس التوسيع والتعقيد كما ذهب الى ذلك ريكاردو.

إن أسلوب التجريد يراه سيسموندي غير موائم للعلوم الإنسانية - الاجتماعية، وهو محق في ذلك، إذ أن أسلوب التجريد ظهر في العلوم الصرف من أجل الوصول الى قوانين ثابتة، ويرى سيسموندي بان أسلوب ومنهجية ريكاردو أنتجت نظريات لا يمكن أن تتطابق مع الواقع[3].

ثانيا: الأفكار الاقتصادية

١- نقد الفلسفة الرأسمالية

يعد سيسموندي من جمهرة الاقتصاديين الذين انتقدوا الأداء الرأسمالي، من دون أن يدعوا الى حلول جذرية لتجاوز هذا النظام، إذ أن سيسموندي ظل يحترم الملكية الخاصة والمنافسة، لذلك ظلت أفكاره ودعواته تلطيفية يراد منها إخماد جذوة التراصف الطبقي وسياسات الإفقار التي يمارسها رأس المال بحق الطبقة العاملة.

لهذا لا يمكن عد موقف سيسموندي من الرأسمالية معادياً، بل هو رد فعل على طبيعة مخرجات هذا النظام، وذهب أبعد من ذلك في موضوعات محددة الى نقد الفلسفة الرأسمالية أساساً

إذ تعرض الى مفهوم الانسجام والتطابق بين المصلحة الخاصة والعامة والتي عدتها الرأسمالية إلية متحققة لا محال، لان تحقق مصلحة الفرد لا تعني تعارضاً مع مصلحة المجموع، بل هي في خدمته، لان هذا من شأنه أن ينعكس لاحقاً على المجتمع برمته من خلال توسيع الفرد لنشاطه الاقتصادي وبالتالي المساهمة في تحقيق المزيد من التراكم.

هذا الفهم الكلاسيكي ظل مسيطراً على رؤى المدرسة الرأسمالية بدأ من آدم سمث في نظريته (نظرية المشاعر الأخلاقية) الى الآن.

وهو ما دفع سيسموندي الى رفض هذا المنطق مبيناً أن الانسجام والتطابق ليس أمراً حتمياً، بل على العكس فأن التعرض والتضاد قائم وهو ما أفضى الى إنقسام المجتمع الى طبقتين متضادتين هما الرأسماليين والعمال.

فالرأسمالي يسعى بشكل حثيث الى تحقيق مصالحة الخاصة من خلال إستغلال العمال بشدة من خلال ملكيتهم لوسائل الإنتاج، هذه الملكية يراها سيسموندي ليس حقاً طبيعياً ووجودها لم يكن قائماً على فكرة العدالة أو تحقيق

منفعة مجتمعية، بل لمنافع شخصية، لهذا فالملكية بهذه الصورة لا تحضى بالتقدير[٤].

فالحرية والمنافسة وإنسجام المصالح التي تعدها الرأسمالية حجر الزاوية في منظومتها الفكرية، رتبت أثاراً خطيرة في مجتمعاتها، وأدت الى تركز الثروات بأيدي فئة قليلة من السكان وإفقار الجزء الأعظم من المجتمع[٥]

بيد أن سيسموندي لم يكن مؤمناً بالمساواة في الدخول إلا أنه ينتقد التفاوت الصارخ مابين الطبقات، ويعد سياسة الاقتصاد الحر تولد طبيعياً الفقر والفاقة من جهة والغنى الفاحش من جهة أخرى، ولا سبيل لحماية الفقراء والضعفاء، إلا من خلال الدولة التي لابد أن تتدخل عبر الكثير من الوسائل من مثل برامج الإصلاح الاجتماعي التي اقترحها.

٢ - القيمة والتوزيع

مما لاشك فيه فان سيسموندي واجه أهم إشكاليتين في الفكر الرأسمالي شأنه شأن كل المفكرين إلا وهما تحديد القيمة ونظرية التوزيع الرأسماليتين، وكلاهما تعدان موضوعاً خلافياً.

فقد استند سيسموندي على تحليل ريكاردو للقيمة مركزاً جل اهتمامه على الشكل المتناقض لسلعة، ولم يستطع أن يقدم شيئاً في التوزيع بل كان ريكاردياً في موضوعة الأجر.

إلا أن ما أورده في موضوعة استلاب الرأسمالي لأجر العامل وعدم ترك إلا ما هو ضروري لبقائه عن طريق استيلائه على جزء من الأجر، عدت من مرتكزات الأفكار التي بنى عليها ماركس نظريته في فائض القيمة والاستغلال الاقتصادي.

فيما عد التوزيع في ظل النظام الرأسمالي تنتابه إشكالية كبيرة تتراوح مابين سعي الرأسمالي الى إغتصاب (Extortion) جهد العامل، وإن المنتج لا يدفع جميع

الكلمة [٦]، وهذه شكلت قاعدة ومرتكز لفكرة اشتقاق ماركس لفائض القيمة من العمل والاستغلال الاقتصادي.

٣- الأزمة الاقتصادية

من المناسب الإشارة الى أن ظهور أفكار سيسموندي لم تكن اشتراكية في نقدها للرأسمالية، بل لأنه جاءت في مرحلة طغت عليها مسحة الاشتراكية المثالية، ولم تكن أفكاره اشتراكية خالصة في النقد والتحليل والعمق، بل كانت تعبيراً عن متطلبات طبقة البرجوازية الصغيرة في المجتمع، ويعد مشروعه في التحليل الإجمالي محاولة لإصلاح الأنموذج الرأسمالي.

ويبدو اهتمام سيسموندي في الأزمة الاقتصادية متأتٍ من عدم قبوله بقانون ساي (قانون المنفذ)، ولم تكن تشكل قضية مركزية في أفكاره، بل كان يرى وجود تناقض مابين الإنتاج والاستهلاك، مما يبقي جزءاً مهما من الإنتاج فائضاً، ويذهب الى تطور قوى الإنتاج السريع(تطور الصناعة) التي بدأت تزيح أعداد من الطبقة العاملة نحو براثن البطالة، مما يخفض من حجم الاستهلاك.

لهذا يرى أن التراكم الذي يسعى إليه الرأسماليون من شانه أن يدفع باتجاه الزيادة المستمرة في الإنتاج، بينما يظل الطلب متخلفاً عنه وهو ما يحدث الأزمة الاقتصادية، هذا التشخيص كان مبكراً للازمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، إلا أن الحلول التي يدفعها سيسموندي تبدو غير معقولة [٧] من خلال دعوته الى العودة الى أساليب الإنتاج البدائية، والتوقف عن تشجيع المخترعين ومكافأة الصناعيين.

المبحث الثاني

الإصلاحية

أولا: سان سيمون ١٧٦٠-١٨٢٥

١- النشاط الفكري والمنهج

حينما نقرأ تاريخ سان سيمون (Saint Semon) فان الانطباع الأول عنه يضعنا أمام رجل مجنون، ولكن ذلك يخف نوعاً ما حين نعلم أن جميع المثاليين الاجتماعيين قد أسرفوا في الهوس والشدود الفكري، فالسنوات الأولى من القرن التاسع عشر اصطبغت بالفوضى والحيرة من حيث الأفكار، فخلفية تفكير الناس كانت ترتكز على المذهب العقلي في الفلسفة الذي يقول(أن العقل هو الفيصل في مسائل الفكر والمعتقدات والسلوك) وهو الذي أسست عليه الثورة الفرنسية.

هذا المذهب كان يرتجى منه أن يخلص المجتمع من آفتين هما (الحكم المستبد والفقر)، ولكنه فشل فشلاً ذريعاً. لقد كان ما إستنتجه سان سيمون من دراسته للتاريخ، هو أن المجتمع يمر بفترات متعاقبة من الانهيار والتوازن، فالعصور الوسطى تعد فترة توازن بينما حركة إصلاح الكنيسة والثورة تعد لا توازن (انهيار)، ولابد من إعادة بناء المجتمع بعد نضجه والوصول به مرة أخرى الى التوازن.

لذلك يرى انه لاستخلاص النظام من براثن الفوضى فأننا نحتاج الى ديانة مسيطرة، وهو ينبذ الكاثوليكية والبروتستانتية على حد سواء ليقول (أن الأوان لإيجاد نوع جديد من المسيحية) هذا الفهم دفعه الى إصدار آخر كتاب له هو (المسيحية الجديدة)[٨].

شكلت الحركة الصناعية الناهضة في أوربا الدافع الأساس لتبلور النظام الفكري لسان سيمون، وعلى الرغم من انتسابه الى طبقة النبلاء الفرنسيين التي تضررت مصالحها بالثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، إلا انه تأثر بالثورة وشارك فيها

بحدية، وقد انعكست الوقائع والأحداث على طريقة تفكيره، محاولاً أن يبين الاثار الاجتماعية المترتبة عى الثورة ويطبق عليها منهجاً علمياً أصيلاً، أوصله الى أن يصوغ مذهباً صناعياً في أبرز كتبه(النظام الصناعي) الصادر عام ١٨٢١، وهذا ما جعله أقرب الى أن يعد مفكراً اجتماعياً منه الى الاقتصاديين.

وفي عام ١٨٢٥ توفي سان سيمون وأخر كلام قاله (أن حياتي كلها يمكن تلخيصها في فكرة واحدة، وهي أن اضمن لجميع الناس التطور الحر لقدراتهم)[9].

٢- الحرية والملكية

يرى سان سيمون أنه قد أرتكب خطأ في القرن الثامن عشر حينما تم الافتراض بأن الإنسان قد منح الحرية المطلقة للإرادة من جهة، وان عمليات الطبيعة محكومة بقوانين ثابتة غير قابلة لتغيير، وبهذا جرى الفصل بين الإنسان والطبيعة، إذ أن هناك قوانين للمجتمع وهناك علم لتطور الاجتماعي يمكن الوصول الى جوهره من خلال دراسة التاريخ الإنساني.

إن حل المشاكل الاجتماعية يكمن في التوفيق بين المصالح المتصارعة، وتصبح مهمة السياسية السيطرة على العمل وعلى ظروفه، أو بتعبير آخر(إن السياسة الحديثة قد أصبحت علم تنظيم الإنتاج) `، وعلى الليبراليين القدماء أن يدركوا أنهم على خطأ كبير في إصرارهم على الحرية الفردية، ففي المجتمع يجب إخضاع الجزء للكل.

لهذا نرى سان سيمون يشدد على أن الحرية المطلقة تؤدي الى الفوضى والى الصراع على المنافع بعيداً عن التوافق والانسجام، وهذا الأمر يسحبه على الحياة الاقتصادية فهو يرفض الحرية الاقتصادية ويعدها غير كافية لتنظيم شؤون المجتمع، ويدعو الى وضع أسس علمية جديد لتنظيم المجتمعات.

ومثلما ينتقد الحرية فانه ينتقد الملكية الفردية ويرغب بإلغائها، على خلفية تشجيعها على البطالة والفراغ واليأس، ويقترح أن تستبدل أنظمة الملكية الوراثية

نظام ترتبط فيه الملكية بالقدرات الشخصية على الإنتاج، لان الإقرار بحق الإرث والملكية الوراثية هي مصدر عدم المساواة في المجتمع.

في هذا أراد سان سيمون أن يبني مجتمع يقوم على القدرات المعرفية بدلاً من المجتمع القائم على حق الوراثة، هذا المجتمع المفترض لا يمكن أن يقوم من دون حكومة صناعية قدرة على وراثة الأملاك وإعادة توزيعها.

٣- التنظيم الصناعي

ظل سان سيمون مؤمناً بان ما يحتاجه المجتمع في تطوره، وفي ضوء ما افرزه واقع المجتمعات الأوربية، الى تنظيم صناعي يستمد من تنظيم أشمل للحياة الاقتصادية، قطب الرحى فيه النخبة (Elite) من الناس من رجالات الصناعة والفكر والعلماء[١١].

هذا التنظيم الذي دفعه سان سيمون لا يقوم على مبدأ(بابيف) في المساواة، بل طبقاً لمبدأ الأهلية، لذلك ذهب الى تقسيم الجنس البشري الى ثلاث طبقات هي[١٢]:

الطبقة الأولى. العلماء، لممارسة القوة الروحية، ولتقديم أعضاء الهيئة العليا التي اقترح أن تسمى مجلس نيوتن واسماه(مجلس الفحص).

الطبقة الثانية: طبقة رجال الفكر والثقافة، وسماهم مجلس الاقتراع

الطبقة الثالثة: وتضم رجال الصناعة الذي يتسع مفهومها لدى سان سيمون لتضم المنتجين كافة بما فيهم (مزارعين- تجار- صيارفة)، ويسميها مجلس التنفيذ.

هذه الطبقة الأخيرة تعد هي الأكثر أهمية كونها أكثر خبرة وكفاءة من غيرها، ومتى ما تحققت حكومة الصناعيين، فإن العدالة ستسود تبعاً لمبدأ (لكل تبعاً لكفاءته ولكل كفاءة أو مقدرة أعمالها)، الذي قدر له أن يشكل أساساً في التوزيع الاشتراكي في ما بعد (من كل حسب عمله).

ثانيا: كارل رودبرتس ١٨٠٥-١٨٧٥

١- النشاط الفكري والمنهج

تمثل أفكار كارل جوهان رودبرتس قناة الاتصال بين سيسموندي وسان سيمون والمفكرين الاشتراكيين، إذ بدأ نتاجه الفكري عام في ١٨٣٧في كتيب كبير بعنوان (مطالب الطبقة العاملة) ولكن ابرز ما قدمه هو كتابه اللامع (نحو فهم نظامنا الاقتصادي الحكومي) الصادر عام ١٨٤٢.

على الرغم من ذلك لم يحظ بالاهتمام الكبير، إلا عندما أعاد الاشتراكيون الألمان إعادة اكتشاف أفكاره بعد أكثر من ثلاثة عقود من ظهوره، بينما يرى الكثير من الماركسيين [١٣] أن كارل رودبيرتس في كتابه ذاك كان قريباً من إكتشاف نظرية فائض القيمة الماركسية.

يشير بعض الكتاب الى أن رودبرتس كلن قد كتب (رأس المال) ولكنه لم ينشر ألا بعد وفاته، وهو ما ظهر من خلال مراسلاته مع فون كيرشمان، وقد قال خصوم ماركس انه اخذ الكثير من رودبرتس (نفى ذلك ماركس بشدة)، بيد أن هناك بعض الشواهد التي تشير الى تأثر ماركس في صياغة بعض أفكاره مما كتبه رودبرتس، خاصة في مشكلتي (إفراط الإنتاج) وأزمات الأعمال[١٤].

درس كارل رودبيرتس أفكار كل من آدم سمث وريكاردو، ولكن بطريقة مختلفة عما فهمه الألمان التريخيون، وعلى الرغم من إقراره بوجود مشكلات كثيرة في الأسس الرأسمالية، إلا انه أخذ بنهج أصلاح هذه العيوب، وهذا ما جعله عام ١٨٤٨ أبان الأحداث السياسية والاقتصادية في ألمانيا، إن يكون واحداً من أبرز منظمي حزب الإصلاح.

عدت أفكاره خطوة متقدمة في عصره لمسائل النظام الرأسمالي، متفقاً مع الكثير من معاصريه وسابقيه، من أن أزمة النظام الرأسمالي هو فرط الإنتاج، مؤكداً على احتواء النظام في أسسه تدفع باتجاه ظهور الأزمات الاقتصادية وهذه تمثل محاولة رائدة في حينها.

بيد أن أطروحته في معالجة الأزمة الاقتصادية وعيوب النظام الرأسمالي ظلت تدور في فلك إصلاحه، تبعاً لشخصية كارل وفلسفته التي لم تكن تنزع الى الثورية أبداً.

٢- نظرية النمو التاريخي

لم يغفل رودبرتس موضوعة النمو الاقتصادي تاريخياً، وهو يذهب الى أن التاريخ البشري ينقسم الى ثلاث مراحل كبرى، تحتوي كل منها على عدة مراحل ثانوية داخلها وهي[١٥]:

المرحلة الأولى: التي اسماها (وثنية قديمة)، كانت تميز بوجود الملكية الخاصة، لا في الأشياء فحسب، ولكن في الناس أيضاً.

المرحلة الثانية: وهي (المسيحية – الجرمانية) التي أحتفظت بالملكية الخاصة في الأرض ورأس المال، ولكنها نبذت ملكية الإنسان للإنسان، وهذه هي المرحلة التي لازال المجتمع المعاصر يمر بها، وستستمر بعض الوقت في المستقبل.

المرحلة الثالثة: المسيحية – الاجتماعية، وفيها ستنتقل الأرض ورأس المال الى الملكية الجماعية، وفي هذه المرحلة سيكون العمل هو السند الوحيد للحصول على نصيب في الناتج، وسيتقى فيها كل عامل نصيباً يقابل خدماته الإنتاجية.

وهكذا كان رودبرتس يتطلع الى مجتمع اشتراكي في المستقبل، من دون التعجيل بمقدم هذا المجتمع من خلال إثارة العمال ضد الحكومات، إذ كان يعتقد أن الأمر يحتاج الى مئات السنين لتحقيقه، ومن الممكن العمل على تحسين أوضاع العمال من خلال الجهد التنظيمي من جانب الدولة.

٣- الإنتاج

يرى رودبرتس أن جل اهتمام نظام السوق القائم على الحرية الاقتصادية هو تغطية حاجات أصحاب الطلب في السوق من دون أي اهتمام بالحاجات الكلية للمجتمع[٦٦]، وهذا يخلق عدم التوازن مابين حجم الإنتاج والطلب، فالتوازن المفترض كلاسيكياً يتم فقط بين كميات الإنتاج وكميات الطلب المتحقق في السوق(الفعلي)، مما يعني بقاء طلب غير مغطى ويمثل حاجات مجتمعية ولكن من دون أن تتوفر قدرات شرائية لدى الناس، سواء أكان هؤلاء مشتركون في الفعالية الاقتصادية أم لا، لذلك يستبعد من حسابات الطلب الكلي الأفراد الذين لا يحصلون على النقود لأسباب تتعلق بالمرض والشيخوخة والعجز.

بناءً على هذا يعتقد رودبرتس أن السوق الرأسمالية تقدم إنتاجاً يؤمن فقط الحاجات الثانوية وليست أجمالي حاجات المجتمع، مرتكزاً على أن المنتج الفردي يسعى في نشاطه الاقتصادي الى أنتاج السلع التي تعطيه ربحا من دون الالتفات الى تامين حاجات السكان، وهذا بنظره جوهر مشكلة الإنتاج الرأسمالي في ظل اقتصاد السوق.

ويضع معالجته لعدم التكافؤ هذا في الدفع بالدولة لتنظيم الإنتاج كيما يكون متوافقاً مع حاجات المجتمع، وكذلك التدخل في مقادير الإنتاج من السلع المختلفة بغية تامين حاجات جميع الإفراد على وفق قدراتهم الشرائية كما أن الدولة مطالبة من وجهة نظره بتنظيم جهود العمل لإنتاج السلع بحسب ضرورتها للسكان.

٤- التوزيع

ينطلق رودبرتس في تحليله للتوزيع من أطروحة أساسية إلا وهي إخضاع مصدر خلق القيمة للعمل لوحده، وعد العناصر الأخرى الخالقة للقيم هبات من معين لا ينضب وهي الطبيعة، وان أي أنتاج لا يكلف سوى العمل وجهد العمل، وعليه فان العمل هو التضحية الوحيدة التي يقتضيها الإنتاج.

إن الرأسمالي أو مالك الأرض يشاركان في الحصول على عائد الإنتاج أو اقتسامه من دون آية مشاركة حقيقية فيه أو تضحية، ويسلبان العامل جزءً مهماً من إنتاجه، من دون أي تعسف أو أكراه، لان الاقتصاد الرأسمالي عبر حرية المبادلة وحق الملكية الفردية قد أجاز لهما ذلك.

ويهاجم رودبرتس نظام العدالة الظاهري في اقتصاد السوق القائم على دفع عوائد الإنتاج أو مكافئات المشاركة في الإنتاج بين رأس المال والأرض والعمل، إذ يتضمن في حقيقته ظلماً للعامل وسلباً لحقوقه من قبل مالكي رأس المال والأرض.

كما أن قانون العرض والطلب الذي يتحكم في تخصيص حصص المشاركين في الإنتاج، إلا أن رودبرتس يلحظ بوضوح أن حصة العامل تتناقص مع تزايد حصص ملاك الأرض والرأسماليين، لذلك يظل أجر العامل يحوم حول الحد الأدنى للعيش (حد الكفاف).

وعلى وفق هذا يتوصل الى أن هناك علاقة عكسية بين تزايد الإنتاج بناء على رغبة المنتجين في الإرباح والتوسع، بينما تتناقص حصة العمال الذين يعدون أهم مكونات الطلب، مما يفصح بدون لبس أنه قد إستدل على نقص في الطلب مقابل فيض الإنتاج قبل ماركس، وهو توصيف وتسبيب مبكر للازمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي.

إلا أن معالجة رودبرتس لمشكلة التوزيع لم تذهب الى المرتكز الأول لها وهو طبيعة نمط الملكية في النظام الرأسمالي، أو التخلص من الرأسماليين والملاك العقاريين، إذ لم يكن ثورياً في ذلك، مبرراً نظرته من خلال أمرين[١٧]:

الأول: إن طبقة العمال هي طبقة تفتقر الى الثقافة.

الثاني: هناك ملكية غير مستغلة وصلت الى أصحابها ببذل الجهد والعمل، وصعوبة الفصل بينها وبين الملكية المستغلة، عند اعتماد مبدأ الإلغاء.

لذلك يتشبث بالدولة لمعالجة التوزيع الظالم لاقتصاد السوق من خلال قيام الدولة بإعادة تقدير الناتج القومي بين حين وأخر، وكذلك إحتساب كمية العمل الداخل كمكون في إنتاج السلع لتحديد حصة العمال، وتتولى أخذها من المنتجين وتكافئ ذلك ببطاقات يدفعها المنتج الى العمل، فيما تقوم الدولة بتوفير السلع في مخازن خاصة لتضع العمال.

هذا الحل الذي افترضه كان مثالياً وغير عملياً، في ظل تزايد عدد البضائع وحاجات الإنسان.

هوامش ومصادر الفصل التاسع

١- الكسندر جراي، ص ٢١١، نقلا عن: جالبريث، مصدر سابق،ص ١١١.

٢- اريك رول، مصدر سابق، ص٢٥٤.

٣- إسماعيل سفر وعارف دليلة، مصدر سابق، ص ٢٣٧.

٤- سعدي إبراهيم، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٠، ص ١٣٠.

٥- فؤاد الدهمان، الوجيز في الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار الهلال، دمشق، بلا سنة نشر، ص ١٠٨.

٦- سعدي إبراهيم، مصدر سابق، ص ١٢٩.

٧- فؤاد الدهمان، مصدر سابق، ص ١١٢.

٨- للاطلاع على جذور الأفكار الاشتراكية ينظر: ادموند ولسون، تاريخ الفكر الاشتراكي المعاصر من فيكو الى لينين، ترجمة يونس شاهين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٣.

٩- المصدر السابق، ص ٧٦.

١٠- المصدر السابق نفسه، ص ١٢٨.

١١- سعدي إبراهيم، مصدر سابق، ص ١٣٨.

١٢- المصدر السابق نفسه، ص ١٣٦.

١٣- إسماعيل سفر وعارف دليله، ص ٣٦٨.

١٤- ج.ه كول، تاريخ الفكر الاشتراكي: الماركسية والفوضوية، ترجمة عبد الكريم احمد، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢١

١٥- المصدر السابق، ص ص ٢٣-٣٤.

١٦- المصدر السابق، ص ٣٢

١٧- المصدر السابق نفسه، ص٣٤.

الفصل العاشر

الفكر الاشتراكي



الفصل العاشر

الفكر الاشتراكي

تمهيد

المثالية التي طبعت أفكار العديد من المفكرين على خلفية نهوض الرأسمالية، وتبلور أسلوب إنتاجها في ظل الثورة الصناعية، هؤلاء لم يفهموا عملية سير التغيير الاجتماعي، ولم يتنبأ احد منهم بحتمية تطور ذلكم النظام الذي كانوا يكرهونه أشد الكراهية، كل ما كانوا يستطيعون فعله هو إستنباط نظم جديدة، مناقضة ما أمكن للنظام القائم، وإن يحاولوا بناء نماذج لهذه النظم مفترضين أنها ستنتشر عن طريق العدوى، كان هذا هو ما تعنيه كلمة الاشتراكية حين بدأ استعمالها في فرنسا وانكلترا عام ١٨٣٥.

إن الفلسفة الألمانية والفرنسية كانت الأرضية التي نسجت عليها المفاهيم الأولى المدونة لفلسفة الرأسمالية، فبينما جاءت تجريدات الفرنسيين سواء أكانت الحرية والإخاء والمساواة أو انسجامات فورييه وانجذاباته العاطفية - مبادئ اجتماعية أريد منها استحضار رؤى التحسينات الاجتماعية والسياسية، فأن تجريدات الألمان بالمقارنة، هي كالأساطير الضبابية التي ليس لها شكل محدد، وتبقى معلقة في السماء من دون أن تتلامس مع ارض الواقع، لكي تؤدي دور المحرك لتغيير أحوال البشر.

وهذا ما دعا مفكرو الاشتراكية العلمية (ماركس وانجلر) الى الاستنتاج بأن الفلاسفة الألمان قد فشلوا في أمداد الإنسان بصفته كائناً اجتماعياً بالمبادئ لتحرير نفسه، وهو ما شكل قضيتهم الأولى، مستعينين بتحليل الطبقات ودورها في التغيير المنشود، مركزين جل اهتمامهم بالطبقة العاملة، كونها أكثر الطبقات الاجتماعية تأثراً بمخرجات الرأسمالية، في سعيها لبلترة (Proletarilization) المجتمع باستمرار، وما يصاحب ذلك من الاستلاب والقهر الاقتصادي.

وعدو العنف وسيلة (ماركس- العنف مولد التاريخ)* لتعبير وجهة المجتمع من خلال الثورة العمالية العالمية، ارتكازاً على الشعار الذي اعتمده البيان الشيوعي عام ١٩٤٨، ياعمال العالم اتحدوا.

المبحث الأول

الاشتراكية المثالية (الخيالية) والفوضوية

أولا: الاشتراكية الخيالية (روبرت أوين ١٧٧١-١٨٥٨)

في الوقت الذي بدأ الفكر الرأسمالي يغذ السير باتجاه ترسيخ دعائمه، كان هناك اتجاهاً فكرياً بالقدر نفسه من القوة يجتذب ذوي النوايا الطيبة وأن خالف مجرى التاريخ، هذا الاتجاه يؤكد الجوانب الاجتماعية من ذلك النظام الطبيعي المفترض، ويراد به استعداد الناس للتعاون وقابلية الطبيعة البشرية لبلوغ مرحلة الكمال والرغبة في المساواة الاجتماعية لا السياسية فحسب.

وترجع أصول هذه الدعوة القائمة على مبادئ المساواة الى ماقبل عهد التنوير ببعيد، إذ ظهرت في عهد الاغريق وعملت على تنميتها تعاليم المسيحية بشأن أخوة البشر، لقد ساندت هذا الاتجاه مخرجات النظام الاقتصادي الرأسمالي من مثل التعطل- طول ساعات العمل- أجور الكفاف- انحطاط الزراعة، فقد مثلت جميعها خيبة أمل مما خلق جواً يلائم دعاة المساواة الاقتصادية.

كان فرانسوا إميل بابيف (١٧٦٠-١٧٩٧) يقول(لقد وهبت الطبيعة الناس جميعاً حقوقاً متساوية في التمتع بكل الطيبات) [١]، وقبله يقول كرومويل (بما أن كل فرد يعمل من اجل تنمية ما تملك الجماعة، لهذا يتعين أن يكون لكل فرد الحرية في استعمال أية سلعة في المستودع العام من اجل استمتاعه ومعاشه المريح دون ما حاجة الى شراء أو بيع، وبدون أي قيد من جانب أي شخص) [٢].

لاشك أن الأطروحات الفكرية التي وسمت بالخيالية أو الفوضوية، ظلت مثاراً للصراع بينها وبين المركسية (الاشتراكية العلمية)، سواء في التاريخ التنظيري (زمن ماركس) أو زمن أتباعه (لينين -ستالين)، وتطبيقهم لما سمي (بالاشتراكية).

إلا أن هذه الأفكار تم قبرها مع مفكريها في خضم السلطوية التي وسمت تاريخ الممارسة للنظم الاشتراكية أو اليسارية.

١- النشاط الفكري والعملي

تجسدت الاشتراكية الخيالية في أطروحات احد أهم دعاتها وهو روبرت أوين (١٧٧١-١٨٥٨)، الذي يعد مصدر الهام الحركة الاشتراكية الانكليزية في أوائل بزوغها، وعرف كداعية للأفكار الاشتراكية وعاملاً على ترجمتها وتطبيقها عملياً.

كان لطفولة أوين ابلغ الأثر في توجهاته اللاحقة، إذ كان شديد الإحساس لعذاب الآخرين، وفي عمله في صناعة النسيج الانكليزية لحظ مبكراً التفاوت المريع في المعاملة بين العناية الشديدة التي تمنح للآلات والإهمال الشديد للإنسان، وعد ما يجري للرقيق الأبيض في مصانع انكلترا أسوء من نظام الرق أو العبيد في الهند الغربية أو الولايات المتحدة[٣].

وعند بدء روبرت أوين العمل في ورش متعددة في انكلترا وبخاصة مدينة مانشستر التي تخصصت في الصناعات النسيجية.

خطا أوين خطواته الفكرية والعملية واهتمامه بقضايا المجتمع الصناعي في سعيه لامتلاك مصانع من خلال الاستثمار وتوظيف العلاقات الاجتماعية، بغية تطبيق آرائه عملياً عبر مجموعة من الآراء التي هيأت الظروف لترى طريقها للتطبيق، مرتكزة على برنامج أريد منه أن يحسن شروط العمل وطبيعة حياة العامل ومن ثم المجتمع بأكمله، وهذه الآراء تبلورت بالاتي[٤]:

أ- العمل على إتقان العمل.

ب- التحسين التكنولوجي والتحديث لأساليب العمل.

ج- اعتماد مخاطبة المشاعر للرأسماليين بغية إيقاظ الشعور الإنساني لديهم لغرض تحسين أوضاع العمال.

د- السعي الحثيث لإدخال العمل والتنظيم التعاوني ورفض الإكراه والإخضاع.

جسدت أفعال روبرت أوين آراءه النظرية بعد ما نجح شخصياً في أدارة عملية الإنتاج في مصانعه، ولكن هذه النجاحات الجزئية أوصلت مشروعه التعاوني الى طريق مسدود نتيجة حجم المشكلات التي يفرزها نظام المصانع الرأسمالي، وتعمق هذه بمرور الزمن. إلا أن هذا لم يفت من عضده في المشاركة في النقاش الدائر حول تدهور الأوضاع المترتب على التبلور المستمر لنمط الإنتاج الرأسمالي.

ولعل ابرز ما جرى تنظير أوين له هو المجال التعاوني وعمله على تطبيق ذلك في مشروعين احدهما في اسكتلندا، والاخرى في وإنديانا الأمريكية، والتي أسماها تعاونية الانسجام الجديد New (Harmony)، مستوحياً الكثير من أفكار الفرنسي شارل فورييه، والتي ترتكز على ثلاثة مرتكزات أساسية هي[5]:

- الملكية الخاصة
- الأمور الدينية
- الشكل الاجتماعي للعائلة

فقد طرح أفكاره من خلال محاضرات كان أبرزها عام ١٨٢١، والتي عنونها برنامج تخفيف المساوئ الاجتماعية، ومثل هذا خطاباً موجهاً الى الحكومة البريطانية والأمريكية والفرنسية.

كما أنه ذهب الى ما هو أبعد، إذ رفض دور النقود، ودعا الى إلغائها واستعاض عنها ببطاقات العمل(Labour Notes) كمقياس للأشياء، في محاولة منه لدفع أجور العمل ببطاقات تعادل عدد ساعات العمل كمياً التي تبذل في الإنتاج.

إلا أن الإدارات الصناعية أخذت تقوم المنتجات الجيدة وتدفع أقيامها مباشرة، فيما وجدت السلع الرديئة طريقها الى مخزن أوين الذي أطلق عليه (National Equitable Labour Exchange)، وبتراكمها استنفدت إمكانياته المالية مما الحق به خسائر كبيرة.

٢- نظرية القيمة

يرى أوين أن المنتج الوحيد لجميع الثروات هو العمل الإنساني، المتجسد في العامل، وعليه فأن مصدر خلق القيمة هو العمل الإنساني، الذي هو المقياس الطبيعي للقيمة، وأن العمال في ظل نظام الإنتاج الرأسمالي يعدون مكرهين على العمل لعدد الساعات التي يحددها المنتج الرأسمالي، انطلاقاً من سعيهم للحصول على فرصة العمل وتأمين استمرارهم بالحياة، ومن دون ذلك فأنهم سيموتون جوعاً في ظل وقوعهم في براثن البطالة.

ومثله مثل جميع الإصلاحيين والرومانسيين يرى أوين أن انتشار الآلات في المصانع يعد منفسة غير متكافئة بين العمال والآلات(التكنولوجيا)، لهذا يضطر العمال الى قبول أي مستوى من الأجور، إذ أن الآلات تكلف المنتج أو رب العمل أقل مما يكلف العمل البشري الذي يجري إحلاله بدلاً عنه.

بيد أن روبرت أوين ينعطف فكرياً بتميز، ليشير الى أن سعي الرأسماليين نحو تخفيض الأجور، لن يوقف أو يقلل الآثار السلبية الناجم عن توسع نمط الإنتاج الرأسمالي في إحلال الآلات والتوسع في استخدامها، وأن كان هناك توسع في تشغيل النساء والأطفال لساعات عمل طويلة

إن لهاث الرأسماليين صوب تحقيق مستويات عالية من الإرباح، عن طريق الاستخدام الواسع للآلات والإمعان في الاستغلال للعمال والنساء والأطفال، أدى من دون أي شك الى تركز هذه لثروات بأيدي الطبقة الرأسمالية، مما يترتب عليه قصور في الآليات الرأسمالية عن إشبع الحاجات الإنسانية للبشر.

هذه الرؤيا تحمل بقوة على أسس العلاقات الرأسماليات المتولدة في خضم الإنتاج، ليوجه لها نقداً صرماً، لهذا يدعو أوين الى أخلاقيات نقيضه للأخلاقيات المترشحة عن ظروف الثورة الصناعية

٣- الربح

يؤمن أوين بأن الانسجام بين الإنسان والبيئة لن يتم من دون خلق وسط اجتماعي يختفي فيه الربح، ويعد ذلك شرطاً ضرورياً لتغيير البيئة الاقتصادية، فإذا ما تم ذلك فسوف يترتب عليه أن سعر السلعة سيكون مساوياً لتكلفة إنتاجها، أي مساوياً لتكلفة العمل المبذول من أجل إنتاجها، وعليه فأن كل من ينتج سلعة سوف يكون قادراً على استهلاكها، لأنه سيكون بمقدوره شرائها لأن أجوره تكفي لذلك.

إن معالجة نواقص الرأسمالية لن يتم بتعديل العلاقة بين قيمة ما ينتج وقيمة ما يستهلك، بل من خلال إلغاء الربح، لان إلغاء الأرباح سيوفر فرصة مناسبة لتحقيق العدالة.

وتشكل نقمة أوين من الأرباح والتي يعبر عنها من خلال رفضه للمنطق غير العادل في أن تباع السلعة بأكثر من التكلفة، إذ تشكل هذه خطر كبيراً على المجتمع عندما تفضي الى الأزمة الاقتصادية التي هي أزمة كساد Depreciation ، والمتولدة عن نقص الاستهلاك (Under Consumption)، وليس عن فيض الإنتاج.

إن السبب وراء ظهور الأزمة الاقتصادية يرجعه روبرت أوين الى أن أفراد المجتمع العملي، والذين يشكلون قاعدة الاستهلاك، في ظل إضافة المنتج للربح يجعل سعر السلعة خارج مقدورهم في شرائها وهو ما يدفع الى الكساد وبالتالي الى الأزمة الاقتصادية[1].

ومن أجل معالجة الأزمة الاقتصادية ومنع ظهورها، يرى أن مفتاح ذلك يستند على إلغاء دور النقود في الحياة الاقتصادية، وإحلال قسائم العمل بدلاً عنها، كما أن إلغاء الربح يجعل السلعة تصل الى المستهلك مباشرة من دون المرور بالوسطاء.

٤- أفكار أخرى

- في أطار العمل ظل أوين أميناً على نقد الفكر الرأسمالي في مجال تشغيل الأطفال ودعوته الى منعه، وبدلاً من تشغيلهم، لابد من السعي لتنظيم التعليم المجاني لهم.

- إلغاء كل الضرائب التي تفرض على العمال، بل لابد من فتح محلات لبيع السلع الاستهلاكية بأسعار تتناسب مع دخول العمال.

- يرى أن الإنسان بطبيعته ليس شريراً وليس خيراً، والبيئة التي يعيش فيها هي التي تشكل سلوكياته.

- دعا الى اعتماد مبدأ التوزيع بحسب الحاجات وليس تبعاً للقدرات لأن هذه الأخيرة تختلف طبقاً لاختلاف البيئة.

ثانياً: الاشتراكية الفوضوية (جوزيف برودون ١٨٠٩-١٨٦٥)

١- المفهوم والتكوين

الفوضوية[٧] مشتقة من الكلمة اليونانية التي تعني (بدون سلطة)، وهي نظرية اجتماعية-سياسية قائمة على الفردية والذاتية والإرادية، تدعوا الى إلغاء كل نوع من السلطة في المجتمع بغض النطر عن الظروف التاريخية التي يمر بها.

ولدت الفوضوية في أربعينات القرن التاسع عشر في البلدان التي كانت تمر بنمط الإنتاج البضاعي البسيط عالياً، وهو ما جعل الفوضوية تدافع عن الملكية الصغيرة، ولم تقدم الفوصوية شيئاً ملموساً للقضاء على الاستغلال، وإنما اكتفت بعض العبارات العامة.

والفوضوية الفردية أكثر فرق الفوضوية تطرفاً ويتجسد هذا في قول الفوضوي الألماني كاسبر شيمدت (١٨٠٦-١٨٥٦)، الذي يقول(بالنسبة لي لا يوجد شيء أسمى مني... أنني أعلنها حرباً ضد كل دولة حتى ضد أكثرها ديمقراطية)[٨]

يعد الفوضوي برودون ومن خلال نظريته(الخدمات المتبادلة) واحداً من أكثر الفوضويين الذين نالتهم انتقادات ماركس وأنجلر، فيما نال باكونين الانتقادات من لينين.

لم يستوعب الفوضويين أهمية الإنتاج الواسع المتأتي من تكثيف الآلات والمصانع في تطور المجتمع، في حين ظلوا يدافعون عن الملكية الصغيرة، التي لم تعد هي المحرك الأساس في الإنتاج الرأسمالي.

أعجب ببرودون الكثير من الباحثين ولكنهم اختلفوا من بعده في الوصول الى المجتمع الفوضوي، وذهب بعضهم الى تبرير العنف والعمل المباشر، وهو ما كان يتناقض مع أفكر برودون.

يعد جوزيف برودون مؤسس الفوضوية ومعارضاً للدولة، وتدور أفكاره نحو أمكانية قيام مجتمع مثالي يتحدد فيه النظام والفوضى، كان معتداً بنفسه كثيراً، فعندما تم إرساله الى باريس عام ١٨٣٨ لكي يدرس على يدي أشهر أساتذة الاقتصاد أشار الى أنه (لم يجد من بين الاقتصاديين من يفهم الاقتصاد)[٩]، لهذا كان يرى أن كتابه الذي سيصدر عام ١٨٤٠ يعد حدثاً مهماً.

كان غزير الإنتاج فكرياً فقد نشر العديد من المؤلفات، التي أراد من خلالها أعادة النظر في أساسيات الفكر الاجتماعي لعصره، لقد إستند في تكوينه الفكري على الفكر الهيجلي مستلهماً (جدل هيجل) مطبقاً هذا الجدل على أصل الفكرة والمجتمع، وهو ما دفع الكثير الى معارضته ونقده.

ناهض برودون بقوة الدولة والكنيسة، أي السلطتين السياسية والدينية، بل ذهب الى ابعد من ذلك عندما عد العدو الأول للحق هو الدين، وهاجم جميع الاتجاهات الفكرية في زمنه.

تعرف على ماركس عام ١٨٤١ وارتبطا بصداقة حميمة في بداياتها في فرنسا، إلا أن أطروحات برودون في ألمانيا، كان يرى فيها ماركس، تزييفاً لوعي الطبقة العاملة، وترتب على صدور كتابه فلسفة الفقر (The Philosophy of

Poverty) عام ١٨٤٦**، إيذاناً بفتح المعركة الفكرية بين ماركس وبردون، فقد رد ماركس عليه بكتابه المعروف فقر الفلسفة (The Poverty of Philosophy)[10].

اتسمت أفكاره بالتناقض الشديد، فقد كان يورد فكرة في مكان ويعارضها في مكان آخر، مما جعل الصعوبة تكتنف التوفيق بينها من قبل معاصريه، لذلك كانت أفكاره تتوزع مابين ليبرالية وأخرى اشتراكية، ولهذا تعد في محملها فوضوية.

٢- المنهج الفكري

يبدأ برودون منهج تفكيره من أن المقولة الاقتصادية تتضمن جانبين: سيء وجيد، مما يجعل تعايش التناقض قائم في كل مقولة اقتصادية، لذلك يرى أن كل شيء اقتصادي يحمل في ثناياه على فكرة فانية، وأخرى متناقضة، مما يعني أن هناك أمكانية للتأليف بينهما، هذا كان واضحاً في الإطار العام لفكره عندما جمع مابين النظام والفوضى.

فكرة التناقض (الجدلية) استوحاها برودون من(هيجل)، إذ تمر آية فكرة بثلاث مراحل أساسية مؤداها الآتي:



لقد طبق هذه الفكرة على الاقتصاد، وعد الفكر الليبرالي ليس مرفوضاً بمجمله، بل أن ما هو مطلوب نزع الأفكار السيئة منه، وتعيير القوى المحركة له بغية تغيير النظام الاجتماعي، وعلى وفق ذلك فهو يطبق ديالكتيكه على النظام الرأسمالي وعلى النحو الآتي:

ينطلق من الملكية التي هي أساس الحرية والعدالة، لكنها انحرفت عن وظيفتها الاجتماعية وعدت (وسيلة للسرقة)، فيما عد المنافسة مشجعة للإنتاج ولكنها تسحق الضعيف، في حين يساعد الاحتكار على أحداث التراكم، مما يؤدي الى إثراء مالكي رأسمال، وأن تقسيم العمل يساعد على زيدة الإنتاج والثروة، ولكنه يجعل العمل مملاً، وهكذا يحاول برودون أثبات أن كل مقولة اقتصادية تحمل في جنباتها نقائضها.

٣- الملكية الخاصة

حظيت ظاهرة الملكية باهتمام بالغ لدى برودون، إذ تعرض بالنقد اللاذع للملكية، فوجودها وزوالها يرتبط أشد الإرتباط بوجود وزوال الحكومة، مرتكراً على أن الحكومة وجدت لحماية الملكية.

وأن الملكية في حقيقتها سرقة، يحصل من خلالها مالكي الأرض ورأس المال على موارد مالية ليست لهم ولم يبذلوا جهداً في سبيل الحصول عليها، ويصل الى استنتاجه من أن الملكية تقود وتساعد على سرقة المالكين على سرقة الآخرين[١١].

بيد أن الغريب في الأمر هو عدم إلغاء الملكية في البرنامج الاجتماعي لبرودون، بل عدها ضرورية للأفراد لإثبات ذاتهم وتدعيم مبدأ العدالة، وخلاف لما ينظر اليه يعد خطأ، هذه المواقف المتناقضة تعد سمة تتجسد في مواقع كثيرة في أفكاره.

وللتخلص من هذه التناقضات يدور حول فكرته، ليقول أن نزع الملكية الفردية من أصحابها، لا يستند على مبررات حقيقية ومقبولة، وبدلاً من هذا، يمكن تجريد الملكية من مساوئها، على قاعدة قلب حق الملكية أو تحويلها الى حق أخر هو حق الحيازة، هذا استنتجه وفق الملكية الزراعية، ودعا الى تعميمه على الصناعة والتجارة.

ويقترح لتخليص الملكية من مساوئها التحول الى نظام (الحيازة) باعتماد طريقتين[١٢]:

الأولى: ويتم عن طريق عد الأقساط التي تدفع الى مالك الأرض سنوياً نظير استخدامها، جزءً من قيمة الأرض، وعند استكمال ثمن الأرض تؤول الى المجتمع.

الثانية: إنشاء مصرف التبادل لتعميم طريقة تحويل الملكية المطلقة الى حيارة.

بهذا يفصح برودون عن رؤيته الحقيقية للملكية، فهو لا يعارض الملكية لذاتها، بل الملكية الرأسمالية التي يرى فيها مصدراً للاستغلال.

٤- العدالة

رفض برودون الأساس الفلسفي للكلاسيك القائم على المنفعة الفردية التي تقود الفرد دائماً الى البحث عن مصالحه وتحكم سلوكه وتصرفاته، وتعد محور الانسجام في المجتمع.

ويرى أن العدالة هي القاعدة التي يتم الارتكاز عليها لضمان احترام كرامة الإنسان، وكلما اقتربنا من العدالة إقتربنا من الأخذ بمعيار التقدم الاجتماعي، فيما تعجل الثورة بتسريع الحركة باتجاه التقرب من العدالة.

وعلى وقع تأثره بالمنهج المثالي لهيجل، يؤكد على أن من مخرجات العدالة هو تحقيق شيء من المساواة، وهذا ما يجعل الناس يندفعون بعواطف جياشة باتجاهها، حتى أصبحت المساواة شعاراً لثورة برودون (المساواة أو الموت)[١٣].

فالإفراد بحسب برودون متساوون حتى في قدراتهم، وليس هناك قيمة لكفاءة أو عبقرية ما، وعليه فلا يوجد أي امتياز أو تفضيل في المجتمع لأي فرد مقارنة بأفراد آخرين، وان وجدت هذه فهي نتاج المجتمع الذي يعيش فيه الفرد وبفضله.

فحسب آرائه الأفراد هم متساوون في الأصل، العقل والفكر عندهم واحد، والفرق يتأتى من احدهم حصول احدهم على تعليم أكثر من الأخر، وبناءً على ذلك لابد من تثقيف المجتمع من اجل إزالة الفوارق بين الأفراد.

ومن أجل ضمان تحقق العدالة فأن برودون يستدعي الحرية لتحقيق المساواة، وأن السلطات تعدها خطراً عليها، لذلك فأن السلطة تشوه العدالة، وعلى المجتمع التخلص من الحكومة وسلطاتها من خلال، على أساس تنظيم روابط وعقود حرة فيما بينهم للتعاون في الإنتاج لإشباع الحاجات للسكان، وعندئذ لا تعد ضرورة لوجود سلطة لأنها تقضي وتنتقص من حرية الفرد والمجتمع.

المبحث الثاني

الفكر الاشتراكي الماركسي

إنه لأمر طيب أن الرأسماليين لم يختطفوا ماركس كما اختطف الغجر ادم سمث، فماركس لم يكن ليصبح رأسمالياً جيداً، كما أنه لم يكن طوال حياته استهلاكياً طيباً، لأنه كان دائماً يعاني من الديون.

والواقع أنه من الصعب تحديد مكانة ماركس في تاريخ الفكر الاقتصادي، ويقصر الاقتصاديون الذين يعبرون عن الفكر السائد الآن، الحديث عن ماركس في المناسبات، وعلى الرغم من ذلك، فأن ملايين من البشر قد آمنوا وناضلوا للبقاء على قيد الحياة في ظل نظم ادعت أنها ماركسية.

ومثلما كان فرويد وداروين فأن ماركس كان له تأثير هائل على العقل الإنساني في القرن العشرين، غير أن ماركس لم يحظ في حياته سوى بقليل من الشهرة وقليل من الأتباع، وليس أدل على ذلك من أن جون ستيوارت ميل كان أكثر الرجال علماً في عصر ماركس، لم يسمع به قط.

لا يمكن الحديث عن الفكر الاشتراكي الماركسي، من دون تناول دور فريدريك انجلز بجانب كارل ماركس، إذ كانا رافدين لتبلور هذا الفكر، وكان التقاؤهما إيذاناً ببدء الرحلة المنتظمة لتراكم الفكري للاشتراكية العلمية.

يقول انجلز (إذا كان دارون قد اكتشف قانون تطور العالم العضوي، فأن ماركس اكتشف قانون التطور البشري)[١٤].

إن مأثرة ماركس وانجلز تقوم بالأساس، في أنهما وجها اهتمامهما قبل كل شيء الى القوانين الاقتصادية للحياة الاجتماعية، الى الشروط الموضوعية للإنتاج التي تعد الأساس لنشاط الإنسان التاريخي كله، وبهذا الأسلوب وجه ماركس- انجلز ضربة شديدة الى النظريات المثالية السائدة آنذاك.

وبعد ماركس- انحلز ماديتهما الديالكتيكية ثمرة لتطور العلم والفلسفة، فمن ديالكتيك هيجل أخذ ماركس- انحلز نواته العقلية، ومن فيورباخ أخذا جوهرها الأساس، ونبذا ما علق بهما من قشور مثالية.

كارل ماركس ١٨١٨-١٨٨٣

في أيلول عام ١٨٣٥، كتب طالب الثانوية والفتى اليهودي الصغير في ثانوية فريدريك فيلهم، موضوعاً للإنشاء عنوانه(تأملات شاب صغير)، الذي كان يشع بالمثل العليا والذي لفتت الأنظار اليه، جوهره هو أن الإنسان حينما يختار مهنته عليه أن يتأكد أولاً، أنه لن يكون أداة ذليلة للآخرين.

كارل ماركس مؤسس مذهب الاشتراكية الحديثة، مزج بين أفكار الكثيرين ممن تقدموه وبين أفكاره الشخصية، ليخرج من ذلك فلسفة جديدة طموحة أصبحت أساساً لحركة قوية بمرور الزمن، على الرغم من نقائصها وما أثبته التاريخ من أخطاء في تنبؤاته كان ماركس في وقت واحد فيلسوفاً ومؤرخاً وعالماً اجتماعياً واقتصادياً ومجادلاً قوياً في المنازعات التي تخللت حياته ومسيرتها.

لقد أنفق ماركس جزءاً كبيراً من حياته في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي الكتابة وكانت قاعة المطالعة في المتحف البريطاني ملاذه ومكان عمله على امتداد سنوات طويلة، وكسب جزء من رزقه من كتاباته في جريدة (ذي نيويورك تريبيون)، وهو الأب الشرعي لجريدة نيويورك هيرالدتريبيون.

وفي سبيل القيام بمهمته استخدم ماركس العلم الاجتماعي عتاداً، يتكون أصلاً من تمكن واسع المدى من حقائق التاريخ وعصره، ويعد(التفسير الاقتصادي للتاريخ)، الذي جاء به من أعظم الانجازات الفردية التي حققها علم الاجتماع[15].

بيد أن التفسير الاقتصادي للتاريخ لا يعني أن الناس، عن وعي أو بدونه تحركهم الدوافع الاقتصادية، إذ على النقيض من هذا فأن تفسير دور الدوافع غير الاقتصادية وأسلوب عملها، وتحليل الطريقة التي ينعكس بها الواقع الاجتماعي على مرآة النفس الفردية، يعد عنصر جوهري من عناصر النظرية.

عاش ماركس معظم حياته فقيراً مع زوجة قبلت التخلي عن وضعها الارستقراطي، كان سنده المادي دائماً هو أنجلز، حتى عندما توفت إحدى بناته لم يستطع دفع مستحقات دفنها

أولا: النظام الفكري الماركسي

يعد الباحثون والمفكرون أن البناء الفكري للماركسية كلاً واحداً، أي أنها منظومة فكرية تتكامل من خلال مرتكزاتها الأساسية وهي مراوحة المادية والمثالية، عبر قراءة توظيفية جديدة، أريد منها بحسب تعبير انجلز من أن ماركس أعاد الفلسفة الهيجلية لتقف على أرجلها، ونزع عن المادية قشورها، لهذا فأن هاتين القاعدتين هما المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية.

فقد وظف ماركس الفلسفة الديالكتيكية التي تمتد جذورها الى فيلسوف اليونان هرقليدس الذي عاش في القرن السادس(ق.م)، وديالكتيك تعني في اللغة الإغريقية (فن المناظرة أو فن الوصول) الى الحقيقية في النقاش، عن طريق كشف التناقضات في أقوال الخصم ودحضها، هذه الفلسفة تقوم في مبادئ العامة على التناقض والتطور.

هذه الفلسفة أستطاع هيجل صوغها برؤية جديدة ويسبغ عليها منهجاً ديالكتيكياً عاماً، مستوحياً من هرقليدس (إن العالم يتألف من متضادات تتصارع فيما بينها وعزا التطور لهذا الصراع) [١٦].

إذ جاء هيجل بنظريته عن التطور الديالكتيكي التي تصور العالم في حالة من الحركة المستمرة وفي حالة من التغيير والتطور والتحول مصدرها التناقضات الداخلية.

فقد أقام ماركس انجلز ديالكتيكهما على أساس الاكتشافات العلمية الثلاثة الكبرى في القرن التاسع عشر، وهي اكتشاف الخلية الحية وقانون حفظ وتحول الطاقة ونظرية دارون عن نشوء وارتقاء الأنواع، وبهذا أعطى للتحليل المادي أفقه المفتوح، شأنه شأن التحليل المثالي، وكلاهما شكلا منظومة الفكر الماركسي. وعلى

الصد من هيجل لم يتخذ ماركس وانحلز الفكرة المطلقة، التي يراها هيجل هي صانعة المادة، وعليه فأن الوعي هو الذي يجب أن يوافق الواقع الموضوعي، بل على الواقع أن يخضع الى التراكيب الذهنية التي تستخلصها فلسفة هيجل عن طريق التأمل.

وللديالكتيك قوانين ثلاثة رئيسة هي[١٧]:

١- قانون وحدة الأضداد وصراع الأضداد.

٢- قانون الانتقال من التغيرات الكمية الى التحولات الكيفية.

٣- قانون نقض النقيض.

فالمادية التاريخية هي علم القوانين العامة لتطور المجتمع أو هي تعميم موضوعات المادية الديالكتيكية على دراسة الحياة الاجتماعية، وجوهر المادية التاريخية كما ورد في مؤلف ماركس(مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي)[١٨]: يدخل الناس فيما بينهم أثناء الإنتاج الاجتماعي لمعيشتهم في علاقات معينة ضرورية مستقلة عن أرادتهم، وتوافق علاقات الإنتاج هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية، وعندما تبلغ قوى المجتمع المنتجة المادية درجة معينة في تطورها تدخل في تناقض مع علاقات الإنتاج الموجودة، لتصبح قيوداً على تطور القوى المنتجة عندئذ يحصل عصر الثورات الاجتماعية.

ويمكن القول أن هيجل وضع ماركس في تعارض مع الافتراض الجوهري للاقتصاد الكلاسيكي، عندما جعله يقبل فكرة التغيير، بما في ذلك التغيير الثوري، وقد ساندت خبرة ماركس العملية على جعله أكثر ثورية[١٩].

إما المادية الديالكتيكية[٢٠] فهي نظرية مادية، لأن نظرتها الفلسفية الى الكون مادية، إذ أن العالم بطبيعته مادي، المادة أصل والوعي ناشئ عنها، وديالكتيكية في علاقاتها وتفاعلها والنظر إليها في تطورها وتغيرها.

إذ أن التطور لا يتم على أساس كمي بسيط، بل على أساس أنه عملية تؤدي فيها التغيرات الكمية التدريجية الطفيفة في مرحلة معينة، الى تغيرات كيفية حتمية.

كما أن الديالكتيك الماركسي يؤكد على أن صراع الأضداد يشكل المحتوى الداخلي لعملية التطور، هذا التطور يجري بخط حلزوني وتصاعدي، على أساس نقض النقيض، ومن ثم حفز الفكرة الجديدة، لتأخذ مساحتها الممكنة في محيط الفكر، ولتلقي بظلالها على وعي المجتمع وطبقته الفاعلة الثورية.

ثانيا: الأفكار الاقتصادية

إنكب ماركس وأنجلز بعدما أصدرا البيان الشيوعي عام ١٨٤٨، واعتماد منهج منطقي تاريخي في تحليل الظواهر الاقتصادية، من خلال تحليل أسلوب الإنتاج الرأسمالي وطبيعته وقوانينه الحاكمة، بدأ من تحليل ما يسميه ماركس(وثنية السلعة)[٢١]، وانتهاء بتحليل علاقات الإنتاج الرأسمالي التي تشكل مرحلة عليا في تطور العلاقات السلعية.

هذا ألزم ماركس- انجاز دراسة البناء الفكري وقوانين الإنتاج الرأسمالي، وكامل منظومة التفكير الرأسمالية، مبتدأ بنظرية القيمة، التي تعد حجر الزاوية للكشف عن القوانين الداخلية، وهو ما افرد له ماركس جهداً ومساحة زمنية واسعة، لذلك انبرى الى تشريح منظومة القوانين الرأسمالية.

١- نظرية القيمة

إنطلق ماركس في تحليله لموضوعة القيمة[٢٢](في ضوء عدم إستقرارها عند آدم سمث وريكاردو)، وإستفاد من أطروحات ريكاردو للقيمة المرتكزة على تحديد قيمة أية سلعة استناداً على عدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها، وهو ما وفر دعماً لنظريته التي تقرر بشكل محدد أن العمل هو المصدر والأساس في خلق القيمة وبالتالي الثروة، إذ يرى ماركس الى أنه(لا تتولد ذرة واحدة) من القيمة عن أصحاب رؤوس الأموال[٢٣].

لقد حاول ماركس أن يربط جزءاً من انتقاداته للرأسمالية باشتقاق (فائض القيمة)، لذلك حاول الانسياق وراء الفهم الرأسمالي في التركيز على الإنتاج،

مستغلاً أن القيمة وفائض القيمة لا يمكن الوصول الى اشتقاق منطقي وعلمي لهما إلا من خلال الإنتاج.

يرى ماركس أن السلع (الأشياء) منتج اجتماعي وتعبر تلقائياً عن نمط العلاقات الاجتماعية القائمة، هذه ليست لها قيمة إلا لأن العمل الإنساني متجسد فيها، من هذا المهم اشتق ماركس وثنية السلعة التي تظهر عندما تظهر فيها المنتجات كسلع، هذه الوثنية لا تنفصل أبداً عن أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

السلعة بحسب ماركس تلعب دور(الخلية الأساسية) والعنصر الضروري للنظام الرأسمالي، ومن دونها لا يمكن أن تظهر الرأسمالية بل وتبدو مستحيلة الوجود، والمشترك مابين جميع السلع ذات القيمة، هو وجود عنصر العمل فيها جميعاً، وهو جهد أنساني إتخذ صورة ظاهرة (عمل حي) أو صورة عمل مختزن أو متراكم (عمل ميت).

عليه فأن السلعة المحتوية على عمل هي الوحيدة التي لها قيمة، وهذه هي التي لها قيمة تبدلية، وأن أقيامها تتحدد وتقاس بمقدار العمل الذي تحتويه. وما يقوم به الذهب من دور هام في العلاقات الاجتماعية، وليس للذهب في الحقيقة قيمة، إلا لأن استخلاصه يقتضي كمية معينة من العمل الإنساني، وقيمته تعتمد على كمية العمل اللازم اجتماعياً لإنتاجه[74].

٢- نظرية فائض القيمة

تعود جذور ما اصطلح عليه (فائض القيمة– Surplus Value) الى الاشتراكيين، من مثل سيسموندي وبردون وغيرهم، إلا أن ماركس استطاع عبر جهد فكري وعملي من اشتقاق فائض القيمة من الإنتاج، وعد قانون فائض القيمة من القوانين الأساسية لنمط الإنتاج الرأسمالي.

فالإنتاج الرأسمالي ليس مجرد أنتاج للبضاعة (السلعة)، بل هو من حيث الجوهر أنتاج للقيمة الزائدة، إن العامل لا ينتج لنفسه بل لأجل الرأسمال، ولا يعد العمل منتجاً غير ذاك الذي ينتج للرأسمالي قيمة زائدة، أو الذي يخدم ازدياد

الرأسمال بصورة ذاتية [٣٥]. وابتدأ ماركس تفسيره لظاهرة فائض القيمة من الإنتاج، وتحديداً من العمل، وهذا يعده ماركس مثله مثل أية سلعة، وهو يميز بين نوعين منه هما:

القدرة على العمل: عدد ساعات العمل المباعة من قبل العامل والمدفوع ما يقابلها من ثمن بحسب تقدير صاحب العمل.

قوة العمل: هو ما ينتجه عن العمل أو ما يحققه العامل من عمله، والذي يبيعه المنتج بمعرفته. فالرأسمالي عندما يستخدم عدداً من العمال فأنه في الواقع يقوم بشراء قوة العمل من العامل، والتي لها قيمة كما لباقي السلع، وتتحدد هذه القيمة بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها، وماركس يؤكد أن الرأسمالي يعمل دائماً على إستخدام قوة العمل، التي يشتريها بقدر أكبر مما يلزم للإبقاء عليها.

يبين ماركس [٣٦] أن فائض القيمة هو الفرق بين كلفة قوة العمل وقيمة المنتج، هذا الفائض يأخذ شكلين هما الفائض المطلق والذي يتولد مباشرة عن زيادة وقت العمل الذي يشتغل فيه العامل لحسابه، إما الفائض النسبي فيتولد عن تخفيض وقت العمل الضروري، أي الوقت اللازم لإنتاج السلع والخدمات الضرورية لحفظ حياة العامل مع بقاء الوقت الكلي الذي يعمل فيه ثابتاً.

ويتوقف حجم الفائض ونموه على معدل سرعة دوران رأس المال، الذي من خلاله يتمكن الرأسمالي من استخدام عدد مضاعف من العمال، مما يؤدي الى مضاعفة فائض القيمة.

إن فائض القيمة عموماً يرجع الى خصوصية التي ينفرد بها عنصر العمل، والذي يتمثل في إمكانيته أن ينتج ما هو أكثر من قيمة ما يحتاجه لإغراض الاستهلاك الضروري، وهو ما يمثل اغتصاب الرأسمالي لجزء من جهد العامل غير مدفوع الثمن، وهو استغلال اقتصادي لا يوجد له مسوغ مقبول، إلا أنه اضطرار اقتصادي يفرضه نمط الإنتاج الرأسمالي تعسفاً. من ذلك يتوصل ماركس

الى أن فائض القيمة يتم انتزاعه من خلال رأس المال المتغير، إلا وهو عنصر العمل بشكل رئيس.

بشكل عام ولإغراض التبسيط في فهم اشتقاق فائض القيمة، يمكن بيانه من ظروف الإنتاج الرأسمالي في القرن التاسع عشر ولحد الآن، فإذا كانت عدد ساعات العمل المحددة للعمل هي(١٦) سعة لىرجال و(١٤) ساعة للنساء والأطفال، كما هو معتاد آنذاك، وهي تساوي قيمة الحفظ على استمرارية العامل في بيع قوة عمله للرأسمالي، بما يساوي(٦) ساعات عمل تعد مدفوعة الأجر، بينما تظل(١٠) ساعات من العمل غير مدفوعة، يتم من خلالها انتزاع فائض القيمة، بعد أن يجري دفع جزء منها لعناصر الإنتاج الأخرى.

على وفق فهم ماركس لفائض القيمة، يشير الى أنه بدون اخذ فائض القيمة بنظر الاعتبار، لا يمكن فهم أي شيء في المجتمع الرأسمالي، ولا يمكن فهم العلاقات الطبقية في ظل الرأسمالية، لهذا يشدد على (أن صنع فائض القيمة هو القانون المطلق لهذا النمط الإنتاجي)[٣٧].

٣- نظرية التركيب العضوي لرأس المال

من الطبيعي أن جزءً من السلع المباعة في الأسواق يمثل فائض قيمة، فإذا تصرف الرأسمالي في كل هذا الفائض لاستعماله الشخصي، لن يتبقى له لمواصلة الإنتاج إلا قدر من رأس المال الذي من المؤكد لا يساوي القدر الذي كان في متناول يده عند البداية.

ويسمى الإنتاج المعاد في هذه الحالة بإعادة الإنتاج البسيط، في حين أن الإنتاج الموسع يعني تخصيص قدر من فائض القيمة المتحقق لزيادة الإنتاج، وفي هذه الحالة فقط نستطيع القول أن تراكماً قد حصل[٣٨].

في رأس المال (الجزء الثالث) الذي تولى انجلز نشره بعدما توفي ماركس عام ١٨٨٣، ركز على رأس المال وبخاصة التركيب العضوي له، وما حفز ماركس على الاهتمام بالتغيرات الحاصلة في طبيعة التركيب العضوي لرأس المال

Organic Composition Of Capital)، هو سرعة التقدم التكنولوجي والفني وعملية الإحلال المستمر بين رأس المال والعمل، والتي يحريها المتح الرأسمالي، والمتأتية كنتيجة طبيعية لمنتجات الثورة الصناعية الصاعدة، وما يترتب على هذا من رفع للقيمة والإرباح.

ويعد تقسيم رأس المال الى ثابت ومتغير أساس الفهم الماركسي للتركيب العضوي لرأس المال، إذ أن رأس المال الثابت يتجسد في وسائل الإنتاج(الآلات والمباني.. الخ)، بينما يتجسد رأس المال المتغير في قيمة قوة العمل والأجور(التكاليف المتغيرة)، وتتبلور صيغة التركيب العضوي لرأس المال من خلال نسبة قيمة رأس المال الثابت الى نسبة قيمة رأس المال المتغير بالاتي:

التركيب العضوي لرأس المال= V/C

C = رأس المال الثابت

V = رأس المال المتغير

ورأس المال الثابت يزيد من إنتاجية العمل، وبالتالي يزيد من فائض القيمة، وهو ما يسعى الرأسمالي للاستمرار فيه سعياً وراء تعظيم أرباحه من خلال رفع قيمة السلعة المباعة، ويترتب على وفق هذا اشتقاق معدل الاستغلال، الذي يتعرض له العامل في ظل الإنتاج الرأسمالي من خلال الآتي[٣٩]:

معدل الاستغلال = وهو نسبة فائض القيمة الى رأس المال المتغير

V / M =

M = فائض القيمة

V = رأس المال المتغير

أما معدل الإرباح فيتم استخراجه من قسمة:

معدل الأرباح = نسبة فائض القيمة الى الرأسمال الكلي أي: C + V / M

بيد أن التكوين العضوي لرأس المال ذو تكوين مزدوج فهو من ناحية ذو وجه قيمي (قيمة وسائل الإنتاج وقيمة العمل)، ووجه تركيبي(كتلة وسائل الإنتاج المستخدمة وبين كمية العمل الضروري لتشغيل هذه الوسائل)، ولكن عندما نتحدث عن تركيب رأس المال بشكل عام فالمقصود هو التركيب العضوي.

وما يستوجب القول أن ماركس قد أشار مبكراً الى تأثير تغيير التركيب العضوي على طبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي، من حيث التشغيل واستحلاص فائض القيمة، وما يترتب عليه من زيادة إفقار(أملاق) الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية، وهو ما دفعه الى التنبؤ بالثورات الاجتماعية للعمال.

هذا أغناه أنجلز[٣] عندما أشار الى مستقبل الإنتاج الرأسمالي سيكون لصالح ذوي الياقات البيضاء أي(العامل المهندس)، بينما سيذوى أصحاب الياقات الزرقاء نتيجة لتغير التركيب العضوي لرأس المال وارتفاع المستوى التكنولوجي.

لهذا فأن القانون الذي يتبعه نمو التراكم والتغير في رأس المال، سيؤدي الى خلق علاقة متبادلة حتمية بين تراكم رأس المال وتراكم الشقاء، بحيث تتراكم الثروات في جانب(الرأسماليين) ويحدث تراكم بنفس الدرجة للفقر والشقاء والجهل والتبلد والانحطاط والاستعباد، في الجانب الأخر(الطبقة العاملة) التي تنتج رأس المال[٣٦].

٤- نظرية اتجاه الربح نحو الانخفاض وحدوث الأزمات

استطاع النظام الرأسمالي توظيف ممكنات التقدم التكنولوجي، لإعادة تركيب رأس المال، بحيث يزيد رأس المال الثابت باستمرار على حساب رأس المال المتغير، من أجل زيادة الإنتاج وإنتاجية العامل، وفي هذا يسعى المنتج الرأسمالي الى تحقيق غرضين أساسين في الوقت ذاته وهما:

الاول- من زيادة الإنتاج يستطيع المنتج تخفيض تكاليف الإنتاج لأن العلاقة بينهما عكسية، وهذا يؤدي الى زيادة الإرباح.

الثاني- من زيادة الإنتاجية للعامل يجري زيادة فائض القيمة.

إلا أن هذا تجابهه كوابح عديدة، منها أن العلاقة بين زيادة الإنتـاج وانخفـاص التكـاليف، لا يجري الى مالا نهاية، بل هناك حدود تعود بعدها التكاليف للارتفـاع مـرة أخـرى، كـما أن الارتفـاع المستمر لرأس المال الثابت باستمرار سيكون على حسـاب رأس المـال المتغير، الـذي يشـكل المصـدر الأساس لانتزاع فائض القيمة، مما يؤدي الى حصول انخفاص في معدل الأرباح مع كـل تغـير حاصـل في التركيب العضوي لرأس المال، ومن الممكن الاستدلال على هذا من البيانات الافتراضية الآتية:

لو افترضنا أن رأس المال المتغير(V)= ٤٠ مليون دينار

وأن رأس المال الثابت (C) = ١٦٠ مليون دينار

عندئذ يكون معدل الأرباح = V+C / V = ٤٠/ ٤٠+١٦٠= ٤٠/٢٠٠ = ٢٢%

وفي حالة ارتفاع رأس المال المتغير الى= ٥٠ مليون دينار ورأس المال الثابت الى= ٣٠٠ مليـون دينار فان معدل الأرباح سيكون:= ٥٠ / ٥٠+٣٠٠ = ٥٠ / ٣٠٠ = ١٦ %

عليه نلحظ من الأرقام السابقة أن ارتفـاع رأس المـال الثابـت مـن شـأنه أن يخفـض معـدل الأرباح من ٢٢% - ١٦%، وهذا مـا يـدفع أربـاب العمـل الى تعـويض هـذا الانخفـاص عـن طريـق الضغط باتجاهين:

الأول: الإمعان في استغلال العمال مـن أجـل رفـع معـدل فـائض القيمـة، مـن خـلال زيـادة الإنتاجية ورفع شدة العمل.

الثاني: زيادة الإنتاج بشكل إجمالي مما يخلـق فيضـاً كبـيراً، لـن يكـون بمقـدور الطلـب مـن إمتصاصه، كون الأجور للعمال تميل الى الانخفـاص باسـتمرار، وهـذا يقـود الى حـدوث الأزمـة التـي يراها ماركس مظهراً لنقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن العمال لا يسـتطيعوا شراء أنتـاجهم، فقيمة الإنتاج لا تساوي قيمة الأجور.

لذلك تظهر فجوة سببها قصور الاستهلاك (Under Consumption)، والتي يراها ماركس ليس نتاج التناقص بين الإنتاج والاستهلاك، بل في طبيعة التناقص الأساس الذي يطبع الحياة الاقتصادية الرأسمالية، وهو (التنقص بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الفردي لملكية وسائل الإنتاج)، لهذا أصحت هذه النظرية واحدة من أهم النظريات المفسرة للدورة التجارية cycle prissiness.[٣٢]

ثالثاً: تقويم الماركسية

الفكر الماركسي شأنه شأن جميع الأفكار التي انسابت على مر التاريخ تخضع للتقويم، وهي في كل الأحوال بنت ظروفها وأوضاعها، لأن الفكر هو إنعكاس للواقع، ولكن هذا لا يمنع من عرض الانتقادات التي وجهت الى هذا الفكر وهي على سبيل الإبانة:

١- جاء تأكيد ماركس- انحاز على العامل الاقتصادي، كعامل محوري في أحداث التغييرات في مختلف المراحل التاريخية، ليفهم على أن العوامل المادية هي الحاكمة لمجرى التحول من تشكيلة اقتصادية - اجتماعية، وهو وأن كان مؤثراً إلا أن هناك عوامل روحية ودينية قد أدت الى تغيرات نوعية كبيرة في مجرى تطور مجتمعات عديدة.

٢- إن تبني ماركس لأطروحات ريكاردو فيما يخص الأجور عند مستوى حد الكفاف، تعد أطروحة غير واقعية في المجتمعات المعاصرة.

٣- لم تعد المجتمعات كما تصور ماركس منقسمة الى طبقتين الرأسمالية والطبقة العاملة، بل دخلت الى التركيب الطبقي طبقة ثالثة هي الطبقة المتوسطة (طبقة التكنوقراط وهي طبقة حاملة للتطور).

٤- لم يكن ماركس موفقاً في تفسير قانون القيمة، إذ لم يعد الآن مقبولاً، إن العمل هو الخالق الوحيد للقيمة، بل أدخلت المدرسة الحديثة عناصر الإنتاج الأخرى في ذلك، كما أن التكنولوجيا والمكون العلمي قد أضحت متغيراً في خلق القيم.

٥- على الرغم من صحة الفكرة الماركسية حول الميل المستمر للإرباح نحو الانخفاض، إلا أن ربط مركس بين تطور الرأسمالية وتصاعد الارتفاع في التركيب العضوي لرأس المال مفترضاً معدلاً ثابتاً للاستغلال، ينتابه انتقاد بحسب وجهة نظر جوان روبنسون، مفاده أن معدل الاستغلال لا يمكن أن يظل ثابتاً، إلا في ظل ثبات الأجور الحقيقية، وهذا لن يكون متاحاً مما يعرض أصل الفكرة الى المراجعة.

هوامش ومصادر الفصل العاشر

* - وردت في: فريدريك أنجلز، العنف في التاريخ، المكتبة الاشتراكية،دمشق ١٩٧٣، ص٦.

١- جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ص ٨٣.

٢- المصدر السابق نفسه، ص ٨٢.

٣- ادموند ولسون، تاريخ الفكر الاشتراكي، مصدر سابق، ص ٧٩.

٤- للمزيد ينظر:ج كول، تاريخ الفكر الاشتراكي (الماركسية والفوضوية)، مصدر سابق.

٥- المصدر نفسه، ص ١٨.

٦- فؤاد الدهمان، الوجيز في الاقتصاد السياسي، ص ١٣٦.

٧- عبد الرزاق مسلم الماجد، مذهب ومفاهيم في الفلسفة والاجتماع، المكتبة العصرية، بيروت ،١٩٧٧، ص٨١.

٨- المصدر السابق، ص ٨٢.

٩- فؤاد الدهمان، الوجيز، مصدر سابق، ص ١٤٨.

**- هناك اختلاف فيما أوردته الترجمات المختلفة، ففي العنوان الفرنسي يرد عنوان الكتاب (فلسفة البؤس)، في حين ورد في الترجمة الانكليزية(فلسفة الفقر)، والصحيح هي الترجمة الانكليزية

١٠- فرانز مهرنغ، كارل ماركس: تاريخ حياته ونضاله، ترجمة خليل الهندي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٠٤.

١١- جورج سول، مصدر سابق، ص ٨٧.

١٢- إسمعيل سفر وعارف دليلة، مصدر سابق، ص ٣٤٩.

١٣- فؤاد الدهمان، مصدر سابق، ص ١٤٩.

١٤- فرانز مهرنغ، كارل ماركس، مصدر سابق، ص ٣٩٨.

١٥- جوزيف شومبيتر، عشرة اقتصاديين عظام، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٩.

١٦- يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٧٥.

١٧- عبد الرزاق مسلم الماجد، مصدر سابق، ص٥١.

١٨- ماركس – انجلز، المختارات، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٢.

١٩- جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص ١٤٦.

٢٠- المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

٢١- كارل كورش، التصور المادي للنظرية الماركسية، ترجمة محمد كبة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٣، الفصل السابع (وثنية السلعة)، ص ١١٢.

٢٢- استند في شرح وتوضيح نظرية القيمة. ماركس، رأس المال، المجلد الأول (الكتاب الأول- عملية أنتاج رأسمال)، الفصل الرابع عشر، ص ص٦-٢٠.

٢٣- المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٦٣٧.

٢٤- جان بابي، القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي، ترجمة شريف حتاته وآخرون، دار النهضة-دار القلم، بيروت، ١٩٧٠، ص ٨٠.

٢٥- ماركس، رأس المال، مصدر سابق، ص ٦.

٢٦- المصدر السابق نفسه، ص٧.

٢٧ – م.روزنتال، مشاكل الجدل في رأس المال لماركس، ترجمة إبراهيم كبة، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص ٤٤.

٢٨- جان بابي، مصدر سابق، ص ١٣٢.

٢٩- ماركس، رأس المال، مصدر سابق، ص ٢٨.

٣٠- فريدريك أنجلز، المختارات، ترجمة وصفي البني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٣، ص٢٦٤.

٣١- جان باي، مصدر سابق، ص ١٤٢.

٣٢- اوسكار لانكة ومايكل كاليتسكي، الاقتصاد السياسي، ترجمة محمد سلمان حسن، ج١، دار الطبيعة، بيروت، ١٩٦٧،ص ٣١٤.

الفصل الحادي عشر

المدرسة الحدية

Marginality School



الفصل الحادي عشر

المدرسة الحدية

تمهيد

أوصلت الأفكار الكلاسيكية المبثوثة منذ آدم سمث والى جون ستيوارت ميل الى أشبه ما يكون طريق مسدودة لكثرة النقد الذي بدأ ينهال عليها سواءً من الاشتراكيين أم من الرأسماليين، فقد وظف ماركس وانجلز ومن قبلهم الاشتراكيين على إختلاف مشاربهم جل انتقاداتهم الى الرأسمالية، وما أدى إليه أسلوب أنتاجها من زيادة الشقاء والبؤس في أجمالي سكان مجتمعاتها، كما شاركت المدرسة التاريخية الألمانية بحركة النقد هذا.

فحتت التطورات الفكرية الحادثة والتي يمكن من خلالها القول أن الفكر الكلاسيكي الرأسمالي قد وصل الى مرحلة الشيخوخة أو الانحطاط على حد تعبير شومبيتر[1]، ويبدو أنه إستهلك مرحلته التاريخية، مما بدأ معه ممكناً أن ينزاح جانباً ويفسح المجال لظهور فكر جديد.

إن أكثر مواطن الضعف في الفكر الرأسمالي الكلاسيكي هو موضوعة القيمة وموقع العمل فيها، وما ترتب على هذا من اصطفاف طبقي حاد تبدو علائم تأثيره في الحياة العامة ومستقبل الرأسمالية واضحاً، فالواقع بدأ يلقي بظلاله كما هو الحال في حدة النقد الفكري.

لهذا جاءت الأفكار النيوكلاسيكية بشكلها الحدي تعبيراً عن مراجعة موضوعية لأوضاع الفكر والممارسة، فبدلاً من التركيز على الجانب الموضوعي للسلعة تركز المدرسة الحدية على الجنب الذاتي، أي بدلاً من الاهتمام بالإنتاج كما هو الحال في التحليل الكلاسيكي والماركسي أصبح التحليل النيوكلاسيكي (الحدي) منصباً على تحليل الطلب.

إي أن سحر الحدية كما يسـميه جالبريـث يظهـر في الاهـتمام بالاسـتهلاك وتـرك الإنتـاج في الخلف، مما أضفى شيئاً جديداً هو الاهتمام بالذاتي على حساب الموضوعي، وهـو مـا يسر إضـعاف الاهتمام بتحليل القيمة وفـائض القيمـة، إلا أن هـذا لا يعـي بـأي حـال مـن الأحـوال أن المدرسـة الحدية هي من خارج منظومة الفكر الرأسمالي، بل يعدها البعض محاولة تطويريـة وأكـثر ليبراليـة من الكلاسيكية.

المبحث الأول

أسس التحليل الحدي

يتسم التحليل الحدي بصورة خاصة بسمات خاصة أسبغت عليه مكانة مهمة في تاريخ الأفكار الاقتصادية، وعلى الرغم من الاهتمامات المختلفة لرواد ومفكري هذا التيار، إلا أنهم يشتركون في خطوطه الرئيسة وهي:

أولا: منهجية البحث

من المعروف أن آباء الفكر الكلاسيكي الأوائل عدا ريكاردو اعتمدوا المنهج الاستقرائي في التحليل، إلا أن مفكري الحدية نهجوا منهج ريكاردو في الاستنباط والتجريد، وابتعدوا عن الأخذ بالاستقراء وملاحظة الواقع ودراسة الوسط الاجتماعي، وكانوا يؤكدون على أن التعليل المنطقي وحده يكفي لاستخلاص مبادئ عامة لسلوك الفرد.

بدأ استكشاف التحليل الحدي، من قبل الفرنسي أوجستين كورونو (Augustine Cournot) مع الألمانيين ي ه فون ثونين (J.H.Von Thunen) وه.جوسين (H.H.Gossen) قبل الفريد مارشال بأكثر من عقدين من الزمن، كما ساهم ويليام ستانلي جيفونز بالعديد من الأفكار الهمة، التي طورها فيما بعد الفريد مارشال، الذي له الدور الرئيس في استكمال منظومة التحليل الحدي[٢]

استغل الحديون التحليل المجرد والمقترن بالحسابات وبتكميم السلوك الفردي، من اجل الابتعاد عن القضايا الاجتماعية ودفعه جانباً، في محاولة لعزل الاقتصاد عن محيطه السياسي والاجتماعي، بعدما كانت مقترنة به منذ وليم بتي ولحد الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

فأسلوب الحساب الحدي الذي استخدمه الحديون لأول مرة، أصبح جزءاً مركزياً في منهجية الاقتصاد، وقد استوحى الحديون ذلك من ريكاردو عندما حاول استخدامه لبيان الريع التفاضلي.

والحساب الحدي[3] هو تطبيق مبادئ وأسس الرياضيات(التفاصل والتكامل) على الحدود العليا والدنيا للدوال الرياضية، المعتمدة على المنطق الاقتصادي، وهي سمة أظهرتها هذه المدرسة على خلاف اغلب المدارس التي سبقتها.

ثانياً: مذهب الحدية

مثلما أراد ادم سمث وريكاردو ومالتس أن يكون كل واحد منهم اسحق نيوتن الاقتصاد، بوساطة اكتشاف قوانين الطبيعة، ومثلما وضعت الطبيعة الأرض تحت تأثير الجاذبية، فقد وضعت الطبيعة الحس البشري تحت حكم سيدين هما(الألم والمتعة)، فقد سعى جيرمي بنثام لأن يكون نيوتن الكون الأخلاقي، وعلى وفق ما سمي أنجيل بنثام Jeremy Bentham[4].

هذه الأطروحة مأخوذة في جزء منها من مذهب المتعة للفيلسوف اليوناني القديم (اريستيبوس - Aristippus)، وهي ما شكلت نقطة الارتكاز للتحليل الحدي، عندما أضاف اليها بنثام تحذيراً أخلاقياً، عندما دعا الإفراد الى أن يختاروا البديل الذي من شأنه أن يزيد المتعة الكلية الى أقصى حد ممكن، وهي صيحة النفعية(سعادة أعظم لأكبر عدد) [5]. لقد ابتكر بنثم أسلوباً لتقدير كمية المتعة والألم، وأطلق عليه حساب التفاصل والتكامل للسعادة، هذا الحساب يستند على عوامل أربعة هي[6]:

١- الشدة

٢- الأمد

٣- التيقن

٤- القرب الزماني والمكاني

ويعتمد بنثام أجراء مقارنة بين كل قيم المتعة مقابل كل قيم الألم، فإذا كان هذا لصالح المتعة، عندئذ يعطي اتجاهاً للفعل المتناغم مع اهتمامات الفرد. إن فكرة المنفعة التي شكلت محور النظرية الحدية اكتنفها بعدان في آن واحد: تقدمي

ورجعي[٧]، فمن ناحية أنها أخضعت قصية عناصر الإنتاج في عملية التوزيع لوحدة المبدأ في المعاملة وساوت بين عناصر الإنتاج وبدون تمييز، فكل عنصر يستحق من مردود ينسجم ومساهمته الحدية في عملية الإنتاج، وهنا تكمن الخطوة التقدمية، إذ تم وفق هذا تجاوز الحكم الكلاسيكي ببقاء الأجور عند حد الكفاف(قانون الأجر الحديدي). في حين تعد رجعية لأنها حولت العامل مبدئياً من عنصر بشري الى مسخ مادي، فالأنسان ممثلاً بأجوره أضحى سلعة يجري تقرير قيمتها عن طريق قوى السوق من عرض وطلب، أسوة ببقية السلع المادية.

ثالثا: المفهوم الذاتي للقيمة

ظلت نظرية القيمة تمثل بدون أدنى شك العمود الفقري للنظرية الاقتصادية، وترفدنا مسيرة الفكر الاقتصادي بوضوح تام أن نظرية القيمة ذاتها، ظلت على اختلاف مراحل التطور الرأسمالي، الصخرة التي تصدعت عليها رؤى المفكرين الكلاسيكيين والحديين على حد سواء.

فالنظرية الكلاسيكية بسبب محدوديتها وعدم اكتمال بنائها الذاتي المنعكس في عدم وضوح الوظيفة الثانية لمفهوم القيمة، جرى التأكيد الكلاسيكي فقط على جانب التكاليف أو العرض، سعياً وراء الاهتمام بالتبادل فقط.

وقد عمق من هذه المحدودية، التناقض الذي أوقع الكلاسيك أنفسهم فيه، من خلال تصديهم لتوزيع حصص عناصر الإنتاج، حيث أخفقوا في إعتماد معيار نظري محدد لأحكام تفسيرهم ولو أن مفكري المدرسة الكلاسيكية أعاروا اهتمامهم لحل (معضلة القيمة)، وأولوا الطلب والتوزيع جهداً متوازياً مع اهتمامهم بالعرض والإنتاج، لتمكنوا عملياً من اختصار مسيرة العطاء الفكري لما يقارب مئة سنة.

إما النظرية الحدية فهي الأخرى ثبتت عدم اكتمالها حينما ذهبت الى الطرف المعاكس بحثاً عن العوامل المقررة للقيمة، إذ أصرت هذه النظرية على أن المنفعة هي العنصر المقرر للقيمة وبالتالي الطلب.

مما أفقد عملية تقرير القيمة قاعدتها الموضوعية المتمثلة بتكاليف الإنتاج، فتصوروا أن اكتشافهم لمفهوم المنفعة الحدية قد أوصلهم الى الحقيقة الكبرى في علم الاقتصاد.

فالذاتية التي انغمست فيها المدرسة الحدية تعد الفكرة المركزية، والمرتكزة على المنفعة الحدية (Marginal Utility) أي منفعة الوحدة الإضافية الأخيرة، والتي تحتل الأهمية في تقرير سلوك الفرد منتجاً أم مستهلكاً، من دون الاهتمام بالمنفعة الكلية (Total Utility).

هذا يعبر عنه جون كينيث غالبريث(ليس ما يعطي القيمة هو الإشباع الكلي المستمد من خبرة واستعمال احد المنتجات، بل هو الإشباع(المنفعة) التي تحققه الإضافة الأخيرة التي يحصل عليها الفرد من ذلك الاستهلاك، والتي تكون الرغبة فيها عند أدنى مستوى)[٨].

إن التركيز الحدي وعموم المفكرين النيوكلاسيك على المفهوم الذاتي للقيمة، أفقدهم الاهتمام بالمفهوم الموضوعي، وهذا ما انتبه إليه كل من مارشال ووالراس، عندما شذا عن أهمية البحث عن الأسس الموضوعية للقيمة، في محاولة للجمع بين عنصري القيمة (الذاتي الموضوعي)، كيف يتم إدخال موضوع تكاليف الإنتاج، وبالتالي الجمع بين الطلب والعرض في تأثيرهما على خلق القيمة.

وهذا ما دفع والراس الى أبعد من ذلك عندما تناول مشكلات الإنتاج والتراكم، فيما أدخل مارشال في إهتمامه، المشكلات المرتبطة بالتوزيع (Distribution)[٩].

المبحث الثاني

أعلام المدرسة الحدية

أولا: التيار النمساوي

كارل منجر(١٨٤٠- ١٩٢١)

١- الأفكار العامة

ينتمي كارل منجر الى جيل جديد من المفكرين الذين لحظوا تحجر النظرية الرأسمالية، جيل لا يريد الغوص في الأفكار أو السياسات الاقتصادية، وليس لديه رغبة في أن يضيف شيئاً الى المخزون المتجمع من الحقائق، بل كان ساعياً بجد نحو مبادئ جديدة للمعرفة وأدوات جديدة لحشد الحقائق وسوقها أمامه[١٠].

لم يكن منجر يهتم بحل واحدة من المشكلات الفردية الكثيرة التي يتضمنها مذهب ما، بل بهدم البنيان القائم وأقامته على أسس جديدة، لذلك سعى الى صوغ مبدأ أساس لنظرية من اجل دائرة أوسع نطاقاً، أوردها في كتابه أسس النظرية الاقتصادية The Foundations of Economic Theory.

إن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها نظرية منجر هي أن الناس يضفون قيمة على السلع لأنهم يحتاجونها، هذه الفكرة ربما مثلت للبعض تفاهة وكاعتراض يقدم ضد الكتاب الكلاسيك، إلا أن منجر بين أن كل واحد من هؤلاء الكتاب بدأ بمثل هذا الإدراك ثم ألقاه جانباً لأنه لم يتمكن من السير به قدماً.

في ظل تركيز الكتاب الكلاسيك على التكاليف، بدا التقييم الذاتي قد فقد في جهاز الثمن الرأسمالي، ونظر الى ظواهر الطلب المبنية عليه، على أنها غير ذات نفع بالقياس الى الحقائق الموضوعية، ويرى بعض نقاد منجر أن النظرية الذاتية في القيمة، وفي أفضل الحالات يمكن أن تفسر أثمان مقادير ثابتة من السلع الاستهلاكية ليس إلا.

إن جميع نواحي الانتظام الاقتصادي بوجه خاص تستخلص من قوانين الـثمن، هـذا الإدراك عده منجر فرضاً واضحاً بذاته، فالهدف هو الكشف عن قانون تكوين الـثمن، وبمجـرد أن يـنجح في إرساء حل مشـكلة تعيـين الـثمن في كـلا جـانبي(العـرض) والطلـب، عـلى أسـاس تحليـل الحاجـات البشرية، وعلى أساس ما جاء به فريدريك فون فايزر(المنفعة الحدية).

٢- الثروة والقيمة

أولى منجر إهتماماً بارزاً على موضوعي الثروة والقيمة، إذ يرى أن الـثروة لـيس بالإمكـان أن يكون وجودها ملموس، ما لم تـرتبط بوجـود حقيقـي لحاجـة بشريـة، وكـل شيء لا يتمثـل بحاجـة للإنسان لا يعد في عداد الثروة، وذهب منجر الى بيـان هـذه الـثروات وتقسـيمها الى ثـروات حـرة كالهواء وثروات إقتصادية، ويحاول أن يضع منجر مقياساً لهـذه الـثروات، ويربطـه بـتحكم الأهميـة التي يضفيها المستهلك عليها، فبعضها له قيمة استعماليه من دون أن تكون لها قيمة تبادلية.

يربط كارل منجر بين الإشباع المتحقق من السلعة وقيمتها، إذ تعد عمليـة الإشـباع المسـتمر من السلعة تخفيفاً من شدة الحاجة إليها، لهذا فان الوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة في جدول رغبات المستهلك، إذا لم تكن ذات نفع له نتيجة توفرها فإن قيمة هذه الوحدة (الأخيرة) تصل ربمـا الى الصفر أو دونه، وطالما أن المنفعة تعد قيمة، فعلى وفـق هـذا المنطـق (تصـبح المنفعـة الحديـة حاملة لقيمة الشيء)[١١].

لقد افرد في أطار إهتمامه بالسلع مساحة واسعة من تحليله، في محاولة منه لتمييـز السـلع عن بعضها، محدداً أن الأشياء ذات النفـع(الأشـياء النافعـة)، كـيما تحمـل خصـائص (شروط) صـفة السلعة حقيقية لابد من توافر الآتي[١٢]:

- إن تسد حاجة بشرية قائمة فعلاً.
- لها خواص تشكل سبباً لإشباع حاجة.
- إمكانية توجيه هذا الشيء لسد الحاجة وإشباعها.

فقدان هذه الشروط كلاً أو جزءً ينفي فقدان السلعة لصفتها كسلعة، ويذهب ابعد من ذلك الى تصنيف السلع بحسب درجة ضرورتها، فبعضها له القابلية على إشباع الحاجة بشكل مباشر من مثل السلع الاستهلاكية وسلع أخرى تعد إنتاجية أو مكملة، وهذه لا تستهلك بشكل مباشر بل يمكن أن تساهم بإنتاج السلع الاستهلاكية. هذا التصنيف من الأهمية بمكان حيث ظل يشكل مكوناً أساسياً في النظرية الاقتصادية الجزئية (Micro Economic Theory) الى الآن.

٣- السعر

يعتقد كارل منجر أن السعر ما هو ألا مفهوماً عارضاً يظهر على خلفية التبادل، الذي يحدث بفعل عملية التبادل، والذي يسعى فيه طرفاً العملية زيادة المتعة عند الحصول على سلعة والتخلي عن الأخرى. بيد أن تحديد السعر يخضع لمتغيرات حاكمة، تنشئ بعضها عن ظروف عملية التبادل، وحال السوق، والزمن، ومعلومات الشخص عن السوق، والمهارات التي يتمتع بها الشخص.

ومن الملاحظ أن التحليل السيكولوجي الذي اهتمت به المدرسة الحدية في سياق بحثها عن القيمة والطلب، وما أضافته الى الفكر والنظرية الاقتصادية، وعلى الرغم من أن السعر خاضع لتحليل الاقتصادي، إلا أن جهد المدرسة الحدية في مجال تحديد السعر، لم يرتقِ الى تحديد دقيق ومحكم للسعر، إذ لم يستطع مفكري هذه المدرسة حسم هذا. بل نعتقد أن هناك إشكالية فحواها أن القيمة جرى تحديدها على أساس سيكولوجي فردي، ولان السعر هو تعبير عن القيمة، أصبح من الصعب أيجاد متغير حاكم موضوعياً لتحديد السعر، مما أبقاه رهناً بالتأرجح من دون قيود.

ثانيا: التيار الحدي في لندن

وليم ستانلي جيفونز (١٨٣٥-١٨٨٢)

١- الأفكار العامة

جاءت ولادة جيفونز بعد سنة من وفاة مالثس وتوفي قبل سنة من ولادة كينز، وما يلاحظ أنه عاش بين جيلين من المفكرين البارزين، يربطهم رابط أنهم قدموا نقداً لاذعاً لأسلوب الإنتاج الرأسمالي، وبالذات فيما يخص أسس التوازن الاقتصادي المفترض، وظهور الأزمات الدورية.

إن تأثير العلوم التي حصل عليها جيفونز في بواكير حياته، كان واضحاً على طريقة تفكيره ونتاجه الفكري، وبدأ أول نتاجه الفكري بشرح نظرية المنفعة الحدية ثم أردفها بدراسة إحصائية عن التقلبات الاقتصادية.

ويعد كتابه نظرية الاقتصاد السياسي(Theory of Political Economy) الذي نشر عام ١٨٧١، حاملاً لجوهر أطروحاته الفكرية التي ركزت على بحث موضوعتي الاستهلاك والتبادل [٤] ، متجاوزاً ما ذهب إليه الكلاسيك من التشديد على الاهتمام بالتبادل وعد الاستهلاك حالة متحققة طبقاً لقانون ساي[١](Says law، الذي شكك فيه مالثس ورفضه كينز.

وما يشكل ارتباطاً فكرياً بين جميع مفكري المدرسة الحية، هو ابتدائهم التحليل انطلاقاً من أطروحة جيرمي بنثام في اللذة والألم، ويعطي جيفونز للفرد أمكانية أدراك وتقدير أي نوع من الألم هو اكبر من الأخر، كما يمكن له أن يعرف متى تزيد اللذة على الألم إلا أن ما تمت ملاحظته هو رفضه لقياس المنفعة والألم واللذة، وعد ذلك أمراً غير ضرورياً، والاكتفاء بتقدير أن منفعة هذه السلعة اكبر من تلك السلعة.

فيما شكل موضوع تكميم السلوك الإنساني والجانب السيكولوجي المتعلق برغبات الفرد، أمراً بالغاً لمفكري المدرسة الحدية فيما بعد، وشغل أوار مساجلات ونقاشات واسعة حول ذلك، توزعت بين ضرورة التعبير بأرقام عن المنفعة من

عدمه؟، وهل يمكن عملياً قياس اللذة والألم؟ هذا الجدل أستمر لسنوات طويلة، وقد أنبرى ادجورث عام ١٨٨١ لفك هذا التحديد باستخدام منحنيات السواء.

٢- تحليل المنفعة

حاول جيفونز بشكل مستقل وبعيداً عن الآخرين، الوصول الى المنفعة الحدية بوصفها تعبيراً عن حرية التصرف الاقتصادي[١٥]، مستفيداً من توضيحات فليمنغ (Fleeming) الذي نشر توضيحاته البيانية لقوانين العرض والطلب عام ١٨٥٠.

إذ أعطى جيفونز إهتماماً بالغاً بموضوع تحليل المنفعة، تبعاً للإرث العلمي الذي بدأ مسيرته الفكرية بها، مستخدماً حبه وولعه بالرياضيات والإحصاء في بيان طبيعة المنفعة والتمييز بين وحداتها. هذا دفعه الى دراسة وتحليل المنافع المتولدة عن إستعمال وحدات السلعة كافة بشكل كلي (Total Utility)، وبشكل منفرد تراتبياً، وصولاً الى الوحدة الأخيرة وتقدير منفعتها أي (المنفعة الحدية)، التي يراها جيفونز هي التي تقرر قيمة السلعة وتدفع باتجاه أحداث التبادل.

وتعد أبرز مساهمة لجيفونز في رفد النظرية الاقتصادية هي محاولته في بناء نظرية تحليل المنفعة، ومنها ينطلق لاستكمال البناء النظري في مجال التبادل وعرض العمل ورأس المال. لهذا كان يعتقد بقوة أن البعض من المتغيرات الاقتصادية من مثل الأسعار، يمكن أن تخضع لقياسات دقيقة يعبر عنها بالأرقام، على خلفية أيمانه بأن الرياضيات والإحصاء لم يجرِ مراوجة استخدامها في الاقتصاد السياسي، وبالتالي عدها وسائل مهمة ومساعدة للوصول الى الحقائق الاقتصادية.

إلا أنه استبعد أمكانية التعبير عن اللذة والألم، وكان يرى أن الطابع الذاتي للمنفعة، يستطيع الفرد في أفضل الأحوال التعبير عنه، بتقديرات إعتيادية للكمية التي يدور حولها النظام الاقتصادي.

لقد أعطى جيفونز الجانب الاحتمالي وعدم التيقن(Uncertainly) في تحليل المعطيات الاقتصادية دوراً في مستقبل الأحداث الاقتصادية، وهذه تعد من الإضافات التي جاء بها على خلاف الكثير من المفكرين، سواءً أكانوا كلاسيكيين أم حديين.

٣- القيمة

من المؤكد أن المدرسة الحدية بأجمالها، جاءت كرد فعل على عدم الرضا عما جاءت به المدرسة الكلاسيكية من رؤى بشأن القيمة، وبخاصة ريكاردو الذي إستغل ماركس أطروحاته لتعزيز النظرية الاشتراكية القيمة/ العمل، واستثمارها في اشتقاق فائض القيمة.

لقد رفض جيفونز رفضاً قاطعاً أن العمل هو الخالق الوحيد والأساس للقيمة، وليس هناك سبباً يربط بينهما، وبالتالي فأن القيمة لا تتناسب مع العمل المبذول في الإنتاج، وهذا في بواطنه رفضاً صريحاً لنظرية القيمة الريكاردية، وهجوماً كبيراً على الماركسية.

وعلى هذا الأساس ليس للعمل أي تأثير في تحديد أقيام السلع، بل على العكس تماماً، تصبح قيمة العمل مرتبطة اشد الارتباط بقيمة السلعة التي ينتجها العامل، ولم تعد قيمة السلعة تتحدد بمقدار العمل الذي ينفق في أنتاجها، في منظومة الأفكار الحدية.

لكن جيفونز يعود فيستدرك أهمية العمل ليشير أن العمل قد يهيئ في الكثير من الأحيان الفرصة للتأثير في قيمة السلعة، هذا عده الكثير من المفكرين تراجعاً عن أطروحة جيفونز بشأن العمل والقيمة، بل أن هذا ادخل عنصر الشك والموقف السلبي بصحة نظرية المنفعة الحدية ودورها في خلق القيمة كما رآها الحديين.

ويبدو أن مفكري المدرسة الحدية سقطوا في الإشكالية ذاتها، التي انتابت الكلاسيك، عندما لم يستقر آدم سمث على مفهوم محدد للقيمة.

إلا أن الرؤيا المركزية عند جيفونز حول القيمة تظل تدور حول الأطروحة الآتية: إن القيمة ترتبط بشدة بالمنفعة الحدية، وهذه الأخيرة بدورها تتأثر بمقدار العرض من السلعة، وهذا العرض يتأثر هو الأخر بتكاليف الإنتاج، لذلك فأن العرض يظل هو المقرر الأخير للقيمة، وهنا تكمن العودة للإنتاج في تحديد القيمة، وهو المدخل الذي اعتمده آدم سميث وريكاردو وماركس وسيمون وغيرهم.

هوامش ومصادر الفصل الحادي عشر

١-Schumpeter ,J.A, Economic Doctrine and Method , Oxford University Press, New York , ١٩٧٦ ,p.٥ .

٢- تود ج بوشهولز، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة نزيرة الأفندي وعزة الحسيني، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٨٨.

٣- اوسكار لانكه، مصدر سابق، ص ٢١٧.

٤- تود ج. بوشهولز، ص ١٢٢.

٥- نقل عن: عدنان عباس علي، مصدر سابق، ص ٣٦٠.

٦- المصدر السابق نفسه، ص ١٢٣.

٧ باسل البستاني، الفكر الاقتصادي من التناقض الى النضوج، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦، ص ٤٣.

٨- ج ك غالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص ١٢٤.

٩- أجناسي ساكس، تيارات رئيسة في علم الاقتصاد، ترجمة فاضل عباس مهدي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٤.

١٠- جوزيف شومبيتر، عشرة اقتصاديين عظام، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١١٤.

١١- إسماعيل سفر وعارف دليلة، مصدر سابق، ص ٥١٢.

١٢- اريك رول، تاريخ للفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص ٣٧٩.

١٤- عبد الرسول سلمان، معالم الفكر الاقتصادي، الكتاب الأول، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٦، ص ٢٩٣.

١٥- Robinson , J. Economic Philosophy , Adlin , Chicago ,١٩٦٢.p.٥٢.

الفصل الثاني عشر

مدرسة التوازن العام
الكلاسيكيون الجدد

New–Classics

الفصل الثاني عشر

مدرسة التوازن العام

الكلاسيكيون الجدد

تمهيد

يمكن أن يقال دون تحفظ أن كلاً من النظرية الكلاسيكية والنظرية الحدية تقفن في موقع متناقض من بعضهما في مسألة تقرير القيمة، ففيهما أضحى الانفصام كاملاً في ثنائية القيمة، وأريد من النظرية الكلاسيكية الحديدة أن تعيد الأمور الى نصابها، لترتقي كواحدة من أهم مسارات التوفيق في الفكر الاقتصادي.

يقول الفريد مارشال أن المدرستين الكلاسيكية والحدية إذا أخذتا منفصلتين فأنهما تمثلان فقط نصف الحقيقية، لهذا كان حرص الكلاسيكيين الجدد الجمع بين رؤيتي المدرستين من أجل أعادة الحياة الى الفكر الرأسمالي من جديد.

بعد انتهاء عهد مؤسسي تحليل المنفعة الحدية، أضحى أساس النظرية الاقتصادية الذي يلقى القبول، وما تلاه يكاد أن يكون كله عملية صقل وتهذيب، وهي تأتي لتحلل الظروف التي يتطلبها خلق موقف من التوازن.

ما يمكن الإشارة إليه هو أن عدم اكتمال أدوات التحليل الداعمة لتعميق التنظير، قد أدى أيضاً الى أطالة الفجوة بين مستوى النظرية وقاعدتها الواقعية التي من المفترض أنها جاءت لتفسيرها، قد بدا واضحاً في بناء كل من النظريات السابقة، التي إعتمدت هيكل المنافسة كنموذج سوقي للتنظير، بينما أشاعت الأوضاع اللاحقة عن ظهور أشكال متعددة من المنافسة.

إن تعقد أوضاع الاقتصاد الرأسمالي في مرحلة إكتمال ونضج أسلوب إنتاجه، وظهور مشكلات عديدة لم يكن قد تعرض لها من قبل، على الرغم من وجود ظواهر تنذر بذلك، كما أشار لبعض منها مالثس، إلا أن الاستدعاء الرأسمالي على أطروحة ساي في حدوث التوازن ووجود اليد الخفية عند آدم سمث، ظلت تلقي

بكلكلها على الفكر السائد في عدم تعرض الاقتصاد الرأسمالي الى مشكلات حدوث الأزمات، أو ما يعرف بالدورات التجارية.

ما يمكن قوله أن تبلور الأفكار حول أهمية أحداث التوازن المفترض، لاسيما وأن الإشكالية القائمة في منظومة الفكر الرأسمالي لم يتم تجاوزها، وهي التناقض بين الإنتاج والاستهلاك، أو مابين فاعلية نظرية الإنتاج الرأسمالي وتعثر وفشل نظرية التوزيع، هذا الذي يعود في كل جوانبه الى التناقض بين الطابع الفردي للملكية والطابع الاجتماعي للإنتاج، والذي لم ترغب الرأسمالية الاعتراف به، بل انهزمت الى أمام.

ونعتقد أن الإهتمام بمسألة التوازن الذي جرى التنظير له عند الربع الأخير من القرن التاسع عشر لم تكن مجرد محاولات فكرية منزوعة عن الواقع، بل جاءت لتؤسس للاهتمام بالتوازن الذي بدأ يحتل أهميته من خلال ضعف آلية التضبيط الذاتي (Auto-Regulation)، التي كان يعول عليها في أحداث التوازن العام.

المبحث الأول

ليون والراس Leon Walras

(١٨٤٣- ١٩١٠)

أولا: التكوين المعرفي والمنهج

يعد الأب الروحي لمدرسة التوازن الاقتصادي ومؤسسها، وأبرز دعاة نظرية التوازن الاقتصادي عندما كان أستاذاً للاقتصاد في جامعة لوران، التي كرمته بأن نقشت على تمثاله فقط عبارة التوازن الاقتصادي [١]. وشكلت إهتمامات والراس بإعادة النظر بتكامل منظومة الفعالية الاقتصادية أولى خطواته البحثية، مهتماً بالروابط التي تشد الأحداث الاقتصادية بعضها ببعض، في محاولة منه لتسبيب تلكم النتائج الحادثة في مجرى الحياة.

بيد أن الآثار الحقيقية للبناء الفكري لوالراس يتأتى من مصادر أساسية هي[٢]:

١- تأثير حميد ساي (المنظر الكلاسيكي) على والراس، والقائل بالتوازن بين الطلب والعرض انطلاقاً من العرض.

٢- قراءته المنفردة لمؤلف الرياضي كورنوت (المبادئ الرياضية لنظرية الثروة)، وإستخدامه التحليل الرياضي للوصول الى التوازن الاقتصادي العام.

٣- إمكاناته الرياضية ودراسته الهندسية، وبحوثه في الاقتصاد التطبيقي، جعلت منه واحداً من أبرز مفكري الاقتصاد الذين يعتمدون الأسلوب الرياضي، في تحليل الظاهرات الاقتصادية.

٤- إهتم والراس بالجوانب الكلية، ولم يولِ الجوانب الجزئية ألا قدراً بسيطاً، فهو يعتمد منهج التحليل من العام الى الخاص.

إختار والراس وعلى عكس الحديين منهجاً مختلفاً في تناول الأفكار وأسلوب التحليل، وصولاً الى منهجية التفكير العلمي، فقد إختار أن يبحث في الوقائع والإحداث الاقتصادية العامة ذات الأفق الشمولي(الكلي)، وليس الانغماس في الجزئيات لذلك فهو وأن استخدم في بعض الأحيان شروحاً جزئية، فقد كان يريد منها الوصول الى الهدف، وهو التلامس مع التحليل الاقتصادي الكلي (Macro Economic Analysis).

ثانيا: تحليل ظاهرة تداخل المنفعة - الندرة

يرى والراس أن هناك تداخلاً واضحاً بين ظاهرتين هما الندرة والمنفعة الذين يلقيا بظلالهم المؤثرة على عملية التبادل في الأسواق، بيد أن هاتين الظاهرتين لهما دور في تحديد قيمة الأشياء

ويتخذ من مقياس الرغبة المتحققة للفرد من إستهلاك أخر وحدة (الوحدة الحدية) معياراً، مقصراً تفاصيل المنفعة الحدية في إطار الوحدات العائلية، مؤكداً أن المنفعة النادرة (مزيج الندرة-المنفعة) هي الأساس في تحديد القيمة[3].

على الرغم من إعتقاد والراس بالمنفعة المتناقصة (Diminishing Returns) التي تأتي من إشباع الحاجة بشكل متدرج، إلا أن هذا لم يدفعه لايلاء القيمة ما تستحق مما كان حصلاً عند الحديين الآخرين، بسبب انشغاله بموضوع التوازن الاقتصادي العام.

ويعود عدم إهتمام والراس بموضوعة القيمة الى الآتي[4]:

أ - لم يخرج والراس عن الإطار العام للحديين، ولم يكن يهم والراس معرفة سبب القيمة أن كان الطلب أم الكلفة ؟.

ب- ظل موضوع تحديد السعر من خلال العرض أو الطلب، أو أنهما يحددان السعر، لا يحظ باهتمامه

جـ- يعطي والراس للفعل ورد الفعل دوراً في فهم العلاقة التبادلية بين مختلف الظواهر، وان السعر الذي يتحدد في السوق على وفق المنافسة

الحرة يمكن توصيفه بأنه السعر الوحيد والسائد، ويسمح بمبادلة أكبر كمية ممكنة من السلع في السوق، وهذا يسميه (السعر المثالي) والذي يؤدي الى (التوازن المثالي).

ثالثا: نظرية التوازن العام

يقرر والراس ابتداءً أن العرض والطلب يرتبطان من خلال الثمن وأن الندرة هي التي تحددهما في النهاية. ويعتمد والراس على الربط بين نظرية المنفعة الحدية ونظرية دقيقة من الناحية الرياضية عن توازن السوق، وللتخلص من ضغط تفسير القيمة، ذهب الى ما يسمى المساواة أو التكافؤ بين المنفعة والندرة، ومرد ذلك الى تأثره بوالده الذي كان يقول أن الندرة هي المنفعة الحدية نفسها، هذه الندرة يعرفها (بأنها المشتقة من المنفعة الفعالة بالقياس الى الكمية المملوكة)[5].

ويتحقق التوازن في سوق تنافسية حين يكون الثمن بحيث يتساوى العرض والطلب، ويستخدم والراس حيلة خاصة، ليبين كيف ينتج هذا الثمن من المنافسة، وهذه هي فكرة الثمن المخنوق. فإذا لم يكن العرض والطلب متساويين عند هذا الثمن، يعلن عن ثمن جديد، ويستمر الأجراء الى أن تتحقق المساواة، وهكذا يمكن الوصول الى ثمن التوازن.

حاول والراس تهيئة دفاع قوي عن الحرية الاقتصادية، التي انتقدت بشدة من قبل سان سيمون ومفكري المدرسة التاريخية الألمانية، إذ اعتمد سلسلة معادلات عد فيها الأثمان متغيرات مستقلة، وأن عملية التبادل تجري من قبل الأفراد الى أن يتم الوصول، الى أن تصبح المنافع الحدية للسلعتين متساوية لكل فرد. هذا من شأنه أن يعطينا دوال للعرض والطلب بحيث تتوافر لنا معادلات مساوية لعدد المجاهيل، مما يجعل أمرَّ التوازن محتوماً.

إن محدودية التوجه الذي انصب عليه جهد مارشال، أدركه بعمق والراس وتجاوزه في أنموذجه الشامل للتوازن العام، فقد إستطاع أن يدمج عضوياً كافة

القطاعات الاقتصادية في كلٍّ مترابط كما يجب أن يكون، وبهذا توصل الى مرحلة غلق النظام.

أقام والراس تحديده النظري للتوازن على أمكانية الاستفادة من تقسيم العناصر الأساسية المكونة للثروة، كيما يسمح له بالوصول الى الوظائف والأنواع المختلفة للسلوكيات الظاهرة في النظام الاقتصادي العام والتمييز بينها، منطلقاً من وضع تقسيم للثروة يستند على سلوك ودور رأس المال، الذي يدخل في أنتاج سلع تستخدم لمرة واحدة وأخرى معمرة (تستخدم لأكثر من مرة).

وعلى خلفية هذا الفهم يشتق أربع نظريات لاستكمال منظومته الفكرية المؤدية الى التوازن العام وهي:

أ- نظرية التبادل

ب- نظرية الإنتاج

ت- نظرية تكوين رأس المال

ث- نظرية الرأسمال الدائر

واتساقاً مع ذلك يقترح وجود ثلاث أسواق في الحياة الاقتصادية وهي[٦]:

أ- سوق المنتجات المادية

ب- سوق الخدمات الإنتاجية

ت- سوق رأس المال

إن تركيز والراس انصب على فهم آلية التوازن في كل سوق على حده مأخوذة بشكل منفرد، ومن ثم دمج الأسواق الثلاث وصولاً الى التوازن الاقتصادي العام (General Equilibrium) ويستلزم حدوث التوازن في السوق المنفردة توافر شرطين أساسيين هما: وجود المنافسة الحرة (التامة) وأن تكون الأسعار متوازنة حتى يتساوى بفعلها العرض مع الطلب، أي يتساوى السعر الطبيعي مع سعر السوق.

رابعاً: انتقاد أراء والراس

يمكن لوالراس ومشايعيه القول فقط بأن كل شيء يعتمد على كل شيء آخر، وبحيث لا يتبقى للبداهة حيز للمناورة، إذ أن الطلب المركب والمشتق يحتمل أن تؤدي الزيادة في الطلب بسبب سعة ما الى زيادة عرض سلعة أخرى، أو أن تؤدي الزيادة الحادة في أجور عمال تصنيع الطابوق الى بطالة لعمال البناء.

وقد أدرك والراس نفسه بأنه لن يكون من العملي التوصل الى موقع التوازن عن طريق التجربة والخطأ، إلا أنه تخيل قدرة المشترين والباعة على الاستمرار بإعلان الطلبات والعروض ليعثروا على المجموعة التوازنية.

انعكس وضع والراس كمهندس ميكانيكي على تناوله موضوعة التوازن، والتي تعبر عنها جوان روبنسون من أنه أقام توازناً ميكانيكاً تجريبياً. ويمكن أن نشير الى بعضاً من هذه الانتقادات:

١- بينما كان التراكم هو محور اهتمام الكلاسيك، ركز النيوكلاسيك على التوازن في ظروف الثبات أو السكون، وهو ما أدخلهم في إشكالية التوازن الديناميكي.

٢- يسيء والراس تفسير الموقف الكلاسيكي، عندما لم يترك حدود للإنتاج، فالكلاسيك اخذوا بالحدود المفروضة على أنتاج أية سلعة.

٣- يستند والراس الى فرض منافي للعقل، وهي أن لكل فرد بصيرة صحيحة لا عن حياته هو فحسب، بل عن سلوك جميع الأسعار ضمن مدى مستقبلي غير محدد.

المبحث الثاني

الفريد مارشال A. Marshall

(١٨٤٢-١٩٢٤)

أولا: أهمية فكر مارشال

مثل النتاج الفكري لمارشال تجاوزاً لهيمنة المدرسة الكلاسيكية والحدية، ونقلة نوعية خطيرة في المضمون الفلسفي- الإيديولوجي للفكر الاقتصادي، ولأن أثاره ظلت شاخصة وممتدة الى الآن، إذ يعد هذا الفكر تجديداً للفكر الكلاسيكي، وهو ما أضفى عليه وصف الفكر الكلاسيكي الحديد.

والفرق في مفهوم الاقتصاد لمارشال ومفهوم الاقتصاد السياسي الذي كان سائداً لأكثر من مئة عام سابق، يتمثل بنزع الطابع السائد عند دراسة العلاقات الاجتماعية والطبقات وتناقض مصالحها في محتوى مجتمعي ديناميكي، وهذا هو التقليد الكلاسيكي والماركسي. فقد تحول التأكيد في طرح الاقتصاد المارشالي(كتابه مبادئ الاقتصاد)، الى دراسة تصرفات الفرد بعيداً عن مرحلته التاريخية ومجتمعه والزمن، متجاوزاً سمة الواقعية التي تتصف بها العلوم الاجتماعية، ومعتمداً التجريد المفرط، محولاً الأنسان الى سلعة مساوية للسلع الأخرى.

يقول بلوغ Blaug أن الكثير من المفاهيم التي إبتدعها مارشال في بنائه للنظرية الجزئية، ولو أنها كانت مفيدة بحد ذاتها إلا أنها في ذات الوقت،(خلقت مشاكل صورية استنفدت أفضل الجهود لجيل من الاقتصاديين من أجل إيجاد حلول لها)[٧].

يعد مارشال من أوائل الذين أدركوا أن الاقتصاد علم تطوري، إن كتاب (المبادئ) هو ثمرة عشرين عاماً من العمل الفكري، والذي ظهر عام ١٨٩٠. إن لب الجهاز التحليلي لكتاب مارشال (Principle of Economic) ووراء تلك النواة

وفوقها وحولها علم الاحتماع الاقتصادي للرأسمالية الانجليزية في القرن التاسع عشر، التي تقوم عى قواعد تاريخية ذات مدى وصلابة يؤثران في النفس.

كان مارشال في الحقيقة مؤرخاً إقتصادياً من المرتبة الأولى، وإن جاز انه لم يكن ليحلل بالدرجة نفسها من ناحية الفن التاريحي. بيد أن تمكنه من الحقيقة التاريخية والمحى التحصيلي لعقله، لم يكن كل منهما منفصلاً عن الآحر، ولكنهما كان يكونان اتحاداً وثيقاً بحيث تقحم الحقيقة الحية نفسها على النظرية التي يراد أثباتها.

يشير المفكرون الى أن مارشال تعلم الاقتصاد واستنار بمؤلف جيمس ستيوارت مل، الذي افتقد الى البراهين وتحديد النتائج، لذلك يقال أن عقل مارشال اخذ على الفور إزالة القيود المفروضة وتعميم القضايا المنطقية على مؤلف مل، وليس ثمة حاجة الى ما يزيد على هذا من أجل تحويل الصرح الذي أقامه مل، الى صرح يحمل طابع مارشال.

يعترف مارشال نفسه بالعون الذي لقيه من كورنو وثونن، والواقع أن تأثيرهما العميق عليه واضح، فمنحنيات الطلب والعرض التي يشتمل عليها التحليل الجزئي أو الخاص للتوازن، هي المنحنيات التي وضعها كورنو، والتحليل الحدي هو تحليل ثونن، ومعامل المنفعة جاء به جيفونز.

إن الاتجاه الرياضي لعقله كان مواتياً للانجاز الذي حققه في ميدان النظرية الاقتصادية، إذ أن الاستخدام الفعلي لأساليب التحليل الرياضي أنتج ذلك التحليل، ومن دونه ما كان بالإمكان تحويل تلكم المادة الفكرية الثرية لأدم سمث وريكاردو ومل الى أدوات حديثة للتحليل.

يشير جوزيف شومبيتر[٨] أن ما يسترعي الانتباه في مارشال هو إتقان البناء الاقتصادي في موضوعاته، إذ يتسم عرضه لنظرياته بالرشاقة والسهولة والبراهين البسيطة والموجزة، كما أن تدريب مارشال الرياضي هذب حتى بياناته الشفوية،

وميز رسومه البيانية ببساطة ساحرة، على العكس من كتابات والراس التي تتسم بالثقل المتعب.

إن مارشال قد فهم تماماً فكرة التوازن العام وبذلك اكتشف(نظاماً كوبرنيكياً) بأكمله تبقى به جميع عناصر الكون الاقتصادي في أماكنها بفعل التوازن والتفاعل المتبادلين وابتدع مارشال تلك الأدوات السهلة [*] التي نعرفها الآن، مثل الإحلال ومعامل المرونة وفائض المستهلك*وشبه الريع والوفورات الداخلية والخارجية والأجل القصير والطويل، التي أضحت عناصر في أي تحليل اقتصادي.

كان مارشال أول من اظهر أن المنافسة الكاملة لن ترفع الإنتاج دائماً، وهذا هو أول ثغرة في جدار الأفكار الكلاسيكية، نتج عنه أن الإنتاج يزيد عن الحد الأقصى التنافسي، وذلك عن طريق تقييد الصناعات التي ينطبق عليها مبدأ تناقص الغلة، وتوسيع الصناعات التي تخضع لمبدأ تزايد الغلة، وهو ما طوره في ما بعد كل من بيجو وكلاين.

يرى بعض المفكرين أن هناك ثلاثة فروع سادت في العصور الوسطى وهي فروع معرفة عظيمة : وهي اللاهوت ويهدف الى الكمال الروحي، والقانون ويهدف الى العدالة، والطب ويهدف الى سلامة الجسم، وقدم مارشال فرعاً رابعاً عظيماً هو· الاقتصاد ويهدف الى تحقيق الرفاه المادي للجميع.

وفي السنوات الممتدة من عام ١٧٧٦ - ١٩٧٦، سيطرت خمس كتب على علم الاقتصاد في تتبع لم ينكره احد تقريباً وهي: كتاب آدم سمث (ثروة الأمم) وكتاب ريكاردو عن (المبادئ) وكتب ميل عن (المبادئ) وكتاب مارشال عن (المبادئ) وكتاب ساموبلسون (علم الاقتصاد)[١٢].

ثانيا: منهج البحث

جاء الفكر المارشالي في ظل انعطافة تاريخية مهمة، تتمثل بوصول الفكر الاقتصادي الى مرحلة يحتاج فيها، الى إعادة نظر وتجديد في ظل صعود ظاهرة الاحتكار، في محاولة للتنظير الى فكر اقتصادي جديد يتم من خلاله الوصول الى

علم الاقتصاد، وإغلاق النظام الفكري الذي أقيم الى أكثر من قرن يتم فيها تجاوز الاقتصاد السياسي بهذ، يكون ممهداً لطلاق رسمي بين الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصاد، كما يأتي بالاقتصاد الى الجوانب السيكولوجية والذات الفردية وسحب نظرية النشوء والارتقاء البيولوجية، لكي يتم توظيفها على الجانب الاجتماعي، وهذه هي وجهة نظر مدرسة كمبردج التي ترى في المقولات والأفكار الاقتصادية بأنها تتسم بالتطور بالنمو الارتقائي.

وفي جانب المنهج البحثي[12]، فأن مارشال يعتمد التحليل الجزئي (Partial) في محاولة لربط بين النظرية السيكولوجية- الذاتية مع النظرية الموضوعية في تفسير القيمة. مما فرض عليه الالتزام بمنهجية تعترف بالمنهج التاريخي، عندما يشير الى أن علم الاقتصاد ما هو ألا امتداد لأفكار الآباء الأولين(سمث- ريكاردو- مالثس) ومع أن للحقيقة والتاريخ دورهما المخصص في التنظير، إلا أنها تحتاج باستمرار للتدقيق والفحص والتمحيص.

إذ حاول مارشال أن يعطي دفعاً جديداً على خلفية دخول الرياضيات في إثبات حقائق اقتصادية، كما جاء عند أغلب مفكري المدرسة الحدية أو المدرسة النيوكلاسيكية، لهذا يعطي مارشال منهج التجريد بعده المطلوب في التوجه الفكري الجديد، ويولي موضوعة تخليص الأفكار مما علق بها من معلومات تاريخية أو تجريبية.

ثالثا: نظرية القيمة والتوزيع

أدرك مارشال الحاجة في الاقتصاد الرأسمالي الى نظرية للقيمة تتجاوز مشكلات النظرية الكلاسيكية، لهذا إعتمد المنطق الحدي ذاته في تحليل موضوعة القيمة، وينطلق مارشال الى أن القيمة هي تعبير عن نتاج المقابلة بين العرض والطلب، لهذا فهو يرهن تحديد القيمة بمتغيري المنفعة وتكاليف الإنتاج، لذلك فان إدخاله لمفهوم المنفعة الكلية ومفهوم المنفعة الحدية ويستنتج بفعلهما فائض المستهلك.

مما يعني أنه حريص على دراسة الطلب ولكنه لا يقف عند ذلك فقط، بل سعى الى بيان العوامل المؤثرة في الأسعار، سعياً وراء تضمين تحليله الجانب الآخر إلا وهو جانب العرض. الإدراك المارشالي لأهمية تحليل القيمة وإرتباط التوزيع بها، جعله يهتم بعنصر الزمن الذي ادخله بقوة لنزع الصفة التي لازمت التحليل السابق الموصوف بالسكونية((Static، حتى يضفي على تحليله طابعاً ديناميكياً، أفاده في الوصول الى مرونة الطلب (Demand Elasticity).

يقول مارشال أن المدرستين الكلاسيكية والحدية أذا أخذتا منفصلتين، فأنهما تمثلان فقط نصف الحقيقية في عملية تقرير القيمة، في تعبيرها الاقتصادي المعبر عنه في الأسعار، إما الحقيقية فلا تأتي ألا بتزاوجهما[١٣]:

١- فوراء الطلب تقف المنفعة الحدية: وهذه هي قيمة الاستعمال.

٢- ووراء العرض تأتي تكاليف الإنتاج: وهذه هي قيمة التبادل.

٣- ينتج عن هذا أن السعر يقرره تفاعل كل من الطلب والعرض معاً: فهما كالمقص الذي لا يمكن أن يستغني أحد طرفيه من القطع عن الطرف الآخر.

بهذا فإن مارشال يقر على جملة سمات منها[١٤]:

أ - إعادة الحياة مرة أخرى الى دور التكاليف في عملية تقرير الأسعار.

ب- إن تقرير السعر من قبل العرض والطلب يصح بغض النظر عن طبيعة السوق.

ت- يبين أن للزمن تأثيره على الأهمية النسبية لطرفي تقرير الأسعار، ففي المدى القصير يكون الطلب هو المهيمن، يقابله زيادة في الأهمية النسبية للعرض كلما اتجه الزمن نحو الأجل المتوسط والبعيد، هذا عرف بتحليل الفترات (Period Analysis) .

ويضيف مارشال الى أن عوامل الإنتاج الثلاثة(العمل-الأرض-رأس المال) يتم تحديد أنصبتها على وفق العرض والطلب، وهو في هذا حاول الجمع بين طرفي القيمة (الذاتي والموضوعي)، إلا أن مارشال استطاع أن يوسع قاعدة عناصر الإنتاج على خلفية ظهور ثورة المديرين (Management Revolution)، إلا وهو عنصر التنظيم الذي أضحى عامل الإنتاج الرابع.

وحاول أن يسوغ الرؤيا الريكاردية بشأن رأس المال ويدافع عنها، ويهاجم الرؤية الماركسية نتيجة لتجاهلها قيمة عنصر(المخاطرة) في استخدام رأس المال عندما ابتدع فكرة الانتظار كأساس لتفسير مردود رأس المال[15]، كما أنه تجاوز نظرية الإنتاجية الحدية في عملية التوزيع، ويدفع تكاليف الإنتاج كمحدد للعرض، من اجل بناء نظرية لتحديد الحصص النسبية لعناصر الإنتاج.

رابعا: التوازن الجزئي

شكل عنصر الزمن عاملاً مهماً في رؤية مارشال للتوازن، ومثلما إبتدع مارشال فكرة الزمن القصير والمتوسط والبعيد في التحليل الاقتصادي، إلا أن ضوابطه للتوازن شابها الضعف ولم تكن مقنعة تماماً لقد جاء جل الإهتمام المارشالي بالتوازن في أطار المنشآت أو الوحدات الإنتاجية الصناعية تحديداً، لذلك فقد الإمكانية في تحليل التوازن في الإطار الكلي(Macro)، في حين أن الإرث في التوازن يرتكز على تحليل التوازن من وضع السكون، أو التوازنات الساكنة في مرحلة لاحقة، إلا أن أطروحات والراس في التوازن العام أكثر نضجاً.

لهذا نلحظ أن نظرية مارشال في التوازن تقدم رؤية أقل ديناميكية حول سلوك المشروعات في ظل المنافسة التامة. ولذلك يضع ضابطين للتوازن اعتماداً على الزمن، فإذا استهدف المشروع تعظيم إرباحه في أطار طاقة محددة فأنه سيكون في توازن في الأجل القصير، إما إذا كانت هناك فرصة لتعظيم الإرباح في ظل اختيار الحجم الإنتاجي الموائم، فأن التوازن يتحقق في الآجل الطويل

خامساً: انتقاد أراء مارشال

١- لقد كان مارشال تواقاً لإدخال عنصر من عناصر العرض والطلب في أقصوصة الاقتصاد، من خلال تقسيم السلع الى نوعين أخضع أحداهما الى قانون العلة المتناقصة والأخرى الى قانون العلة المتزايدة، ولما كان نمو الطلب مرتبط بمقدار التوسع في إنتاج كل سلعة من السلع، فهذا يعني أن هناك دورتان لكلا شفرتي مقص العرض والطلب، تشير جوان روبنسون الى أن مارشال نفسه كان عارفاً بالتزوير، الذي قام به عندما حشر هذه المفاهيم ضمن أطار من التوازن القائم في حالة من السكون[١٦].

٢- يأخذ مارشال بنظر الاعتبار بأن الكساد(Slump) قد يتسبب عن افتقار رجال الأعمال الى الثقة بربحية استثماراتهم في المستقبل، إلا أنه لا يسمح لمقترحه هذا بتعكير الصورة العامة للتوازن، في ظل التأثير المفيد لقانون ساي.

٣- إستمر مارشال بتأجيل معالجته لمشكلة البطالة، وقد يعزى ذلك الى فشله في المواءمة بين معرفته بحقائق الحياة الاقتصادية وبين نظريته في التوازن، وكان مخلده (النقود والائتمان والتجارة) والذي أنجزه بعمر الثمانين، هو(مجرد تلصيق لنتف سابقة كتبت بعضها قبل خمسين سنة من ذلك- على حد تعبير كينز)[١٧].

المبحث الثالث

فلفر يدو باريتو Vilfredo Pareto

(١٨٤٨-١٩٢٣)

أولا: التكوين المعرفي

يقولون بحق باريتو عند وفاته أنه (كارل ماركس البرجوازي)[١٨]، إذ كانت شخصيته الشامخة تكد تقف وحدها، فباريتو لا يمكن حصره في نطاق ضيق، فهو لم يتملق لأي مذهب، وليس في وسع أية عقيدة أو أي حزب الزعم بأنه من إتباعها أو أتباعه، برغم أن الكثير من العقائد والأحزاب إستخدمت شذرات من ذلك العالم الفكري.

إن باريتو فعل ما لم يقدر عليه والراس، فكون مدرسة بالمعنى الكامل الذي تدل عليه الكلمة، فتكونت دائرة من الاقتصاديين البارزين، يعترفون بسيد واحد ومذهب واحد، وأستفاد باريتو من شروط السواء للمستهلك لادجورث، وخرائط منحنيات السواء، إلا أنه يظل يدين لأستاذه والراس الذي إستقى منه التوازن العام.

شكل اكتشاف باريتو لشروط الإنتاج والتبادل أسساً لاقتصاد الرفاهية Welfare Economic، التي تختلف تماماً عما جاء به مارشال- بيجو في نظرية الرفاهية التي نهلت من التوازن الجزئيPartial Equilibrium، في حين إعتمد باريتو على التوازن العام لوالراس، إلا أن اشتقاقه لشروط المرتبطة بالإنتاج والتبادل ظلت تحمل اسمه بدون منازع.

لقد حاول باريتو الإتيان بإجابات أريد منها وضع الحلول لمعالجة النواقص التي تركها تحليل والراس، وهي في مضامينها تعد المنطلقات الأساسية لتحليله، وتتوزع هذه النواقص على النحو الآتي[١٩]:

١- لم تكن أطروحة والراس للعلاقة بين رأس المال وسعر الفائدة وبخاصة لدور السلع الرأسمالية الجديدة مقنعة تماماً، مما حدا بباريتو الى تجاوز

موضوعة تشكيل رأس المال كلياً من نظرية التوازن العام، إذ تيقن بقوة إستحالة صوغ نظرية تتسم بالتكامل ضمن الهيكل النظري الاقتصادي لوالراس

٢- لقد تنبه باريتو على الرغم من قناعته بنظام والراس الذي أقامه على أساس المنافسة التامة التي رآها باريتو إفتراض غير واقعي.

٣- ما يتعلق بموضوعة النمو الذي تشكل هاجساً لكل النظريات والأفكار الاقتصادية.

إن باريتو لم يبتدع جهازاً نظرياً كاملاً، بل إقتبس مفهوم (منحنيات السواء) من الاقتصادي الانكليزي (ف.ي ادجورث) الذي إستخدمها لأول مرة عام ١٨٨١ في كتابه (الروحانيات الرياضية)[٢٠١].

ويشكك باريتو بقدرة الدولة وجهازها الحكومي بسبب افتقاره أعمالها للكفاءة، ويرى أنه حتى لو إستطاعت وزارة اشتراكية للإنتاج، يمكن أن تصل نظرياً الى ما يمكن أن تنجزه العوامل المخففة للتوازن في اقتصاد رأسمالي قائم على الحرية الاقتصادية المثالية، فأنه يمثل نصراً لقوى القمع.

ثانيا: أمثلية باريتو

تتركز أمثلية باريتو على أساس تجاوز الأمثلية المقامة في نطاق الوحدات الإنتاجية الفردية، أو معرفة الاتجاهات التي يعتمدها السلوك الفردي وصولا الى تحقيق الأمثلية (Optimization)، من خلال اعتماد مبدأ الاختيار الذي يمكن أن يقوم به المنتج/أو المستهلك مابين تدنية التكاليف (Minimization Cost)، أو تعظيم العوائد (الأرباح) (Maximization of Profit).

إذ يبدو أن فرصة تحقيق أو الوصول الى الأمثلية في النطاق الفردي أو على مستوى الوحدة الإنتاجية ممكناً، ولكن هذا يواجهه صعوبات عديدة عندما يستخدم على نطاق الاقتصاد الكلي.

١- معايير الأمثلية عند باريتو [٣١]

أ- معيار الأمثلية في الإنتاج: يتمثل هذا المعيار بزيادة أنتاج سلعة دون الاضطرار الى تخفيض إنتاج سلعة أخرى، أي أن عوامل الإنتاج الداخلة في الإنتاج، تكون كفية لإنتاج كلا السلعتين عند مستوى التكنولوجيا والفن الإنتاجي السائد.

ب- معيار الأمثلية في الاستهلاك: يكون معيار الأمثلية في الاستهلاك عند الأفراد، يتحقق عندما يمكن زيادة استهلاك الفرد من دون أن يكون ذلك قائماً على أساس امتناع أو حرمان فرد أخر، على أن يكون ذلك مشروطاً بمستوى من التفضيل الفردي وعند كميات معينة من السلع.

جـ- معيار الأمثلية على مستوى النظام الاقتصادي: هذا المعيار يجمع بين الاستهلاك والإنتاج، إذ يعد الوضع الأمثل متمثلاً بإنتاج السلع وتوزيعها واستهلاكها بالكميات والنسب التي يترتب عليها أن يكون عدد الوحدات المطلوب التنازل عنها من كل سلعة لغرض أنتاج وحدات أضافية من سلعة أخرى، معتمداً على المعدل الحدي للتحويل.

أي أن عدد الوحدات من السلعة التي تكون المجتمع مستعداً للتخلي عنها لصالح الحصول على وحدات أكثر من سلعة أخرى، يعتمد على تحويل عناصر الإنتاج المتاحة من هذه السلعة الى أخرى يسمى بالمعدل الحدي للتحويل، مشروطاً بأن تكون المنافسة هي السمة للنظام الاقتصادي، يعد وضعاً أمثلياً.

٢- شروط الأمثلية

إن الوضع الأمثل الذي أراده باريتو يرتهن بالشروط الآتية[٣٢]:

أ- أن لكل نمط من تخصيص الموارد(Resource Allocation)، وضعاً أمثل يتناسب معه.

ب- التوزيع الأولي للموارد الإنتاجية.

جـ- مع كل تغير في تقسيم الدخل بين الأفراد يتغير الوضع الأمثل.

د- لا يمكن المقارنة بين أوضاع مثلى في ظل اختلافات في توزيع الدخل.

هوامش ومصادر الفصل الثاني عشر

١- ج. شومبيتر، عشرة اقتصاديين عظام، مصدر سابق، ص ١٠٦.

٢- أريك رول، تاريخ للفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص ٣٨٣.

٣- المصدر السابق نفسه، ٣٨٤.

٤- إسماعيل سفر وعارف دليلة، مصدر سابق، ٥٢٩.

٥- أريك رول، مصدر سابق، ص ٣٨٤.

٦- كلاويد نابليوني، الفكر الاقتصادي في القرن العشرين، تعريب نعمان كفاي، منشورات النفط والتنمية، ١٩٧٩، ص ٢٠.

٧-Blug.M, Economic Theory in Retrospect, Irwin, Homewood, Illinois, ١٩٦٢ , p. ٣٩٩.

٨- شومبيتر، عشرة اقتصاديين عظام، مصدر سابق، ص١٣٢

٩- المصدر السابق، ص١٣٤.

*- جاء مارشال بفائض المستهلك رداً على فائض القيمة لماركس.

١٠- تود ج. بوشهولز، أفكار جديدة، مصدر سابق، ص ١٩٠.

١١- شومبيتر، مصدر سابق، ص ١٤٧.

١٢- تود ج. بوشهولز، مصدر سابق، ص ١٣٢.

١٣- باسل البستاني، الفكر الاقتصادي، ص ٢٢.

١٤-Marshall.A, Principles of Economic, Macmillan London, ١٩٢٠, chap ٣,p.٦.

١٥- باسل البستاني، الفكر الاقتصادي، ص ٢٥.

١٦- جوان روبنسون وجون إيتويل، مصدر سابق، ص ٧٤.

١٧- المصدر السابق نفسه، ص ٧٥.

١٨- جوزيف شومبيتر، مصدر سابق، ص ١٤٧.

١٩- كلاويد نابليوني، مصدر سابق، ص٤٣.

٢٠- أريك رول، تاريخ للفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص ٥-٤٠.

٢١- كلاويد نابليوني، مصدر سابق، ص ٤١.

٢٢- المصدر السابق، ص ٤٢.

الفصل الثالث عشر

المدرسة الكينزية

الفصل الثالث عشر

المدرسة الكينزية

تمهيد

يعد ظهور الفكر الكينزي بموجب توصيفات بعض المفكرين بأنه (ثورة)، أطاحت بما هو متوارث من الفكر الرأسمالي، بيد أن هذا الظهور لم يكن حالة عابرة أو ارهصات مفكر، بل أن الشعور بالرضا والإرتياح عن أداء الاقتصادات الرأسمالية الرئيسة انذاك، وبخاصة بريطانيا حاملة الثورة الصناعية ومولد الفكر الاقتصادي لم يعد كذلك، على خلفية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، التي مزقت أوصال التجارة والمدفوعات الدولية.

لقد شكلت أفكار جون مينارد كينز، قوة كبيرة في النظرية الاقتصادية والتطبيق الاقتصادي، وأحدثت تطوراً عظيماً في الاقتصاد المعاصر. وتكتسب أعظم دلالاتها هو كونها تمثل تحولا في المنهجية الاقتصادية بوجه عام.

قيل عنه إشتراكياً مرة وأخرى رأسمالياً مرتداً عنها، تعرض للنقد، وأهملت أطروحاته وآراءه ردحاً من الزمن، ذاع صيته في المحافل الرسمية والفكرية، في الجامعات ومنتديات الفكر، فهو لم يكن اقتصادياً فحسب، بل مؤرخاً ومعرفياً وفناناً، مهتماً بعلم الجمال أحياناً، حتى أنه قرب شعبية رئيس وزراء بريطانيا آنذاك (تشرشل).

جاءت الحرب العالمية الثانية لتعطي لأفكار كينز مساحتها المنتظرة من النجاح، ولتوجه ضربة قوية للرفض الكلاسيكي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومثلما أكدت الحرب صحة ومصداقية الفكر الكينزي، وجهت في الوقت نفسه ضربة للسياسات الرأسمالية القائمة على المبدأ الكلاسيكي(دعه يعمل... دعه يمر).

لكنه في النهاية قدم للرأسمالية في عمق أزمتها ولحظة احتضارها،وفي ظرف تاريخي حاسم، علاجاً ناجعاً، قال عنه شومبيتر (أنه طبيب إسعاف الرأسمالية)، تبرأ من الكثير من المقدسات الرأسمالية، وأستخدم محرماتها أحياناً، لكنه ظل أميناً على فكره البرجوازي، ومعتداً بأسس الرأسمالية كنظام اقتصادي.

المبحث الأول

مسوغات ظهور الفكر الكينزي

أولا: التكوين المعرفي

يقول براتراند راسل (Bertrand Russell) أحد أبرز فلاسفة بريطانيا أن كينز لديه (أذكى وأصفى)[1] عقل عرفته على الإطلاق، وعلى الرغم من نشأت كينز في الفردوس المفقود في كامبردج، الا أن كينز وأفكاره طافت أنحاء العالم. جميع رؤساء أمريكا من فرانكلين روزفلت الى ريتشارد نيكسون مروراً بكينيدي وجونسون، اعتمدوا سياسات اقتصادية كينزية، إلا أن نيكسون أعلن(أننا جميعاً نتبع كينز الآن)[2].

اهتم في مقالاته بالجوانب التاريخية ودراسة الشخصيات، فقد كتب عن اينشتاين ونيوتن وغيرهم، مما دعا مؤرخ أكسفورد الشهير هيو تريفور روبر، وضع إسم كينز بين كبار المساهمين في المنهج التاريخي.

قال عنه فلاديمير ايليتش لينين قائد الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧، أنه (برجوازي من أعلى طبقة) ويقصد بها ضعيف الولاء السياسي، بينما كان كينز يمرح قال(عندما تأتي الثورة الشيوعية سأكون بجوار علم البرجوازية).

وعلى الرغم من تعرضه الى النقد حول مظهره الخارجي وشكله، والتي كان أقساها من مدرس مساعد بقوله (أنه قبيح بشكل واضح، ذا شفاه بارزه، وحاجبين ثقيلين، مما هو أقرب الى شكل القرد قليلاً)، إلا أن كينز تعايش مع هذا الوجه الشبيه بالقرد، وظل مقتنعاً أنه قبيح، ومع هذا تزوج من راقصة الباليه الروسية المعروفة ليديا لوبوكوفا Lydia Lopokova.

شكل تأثير البيوريتانية والضغط الاخلاقي والفلسفي الذي حملته عائلة كينز، دوراً هاماً في هروبه الى أمام، فانتمى الى جمعية الحواريين التي ظلت تناقش ثلاثة موضوعات رئيسة هي الفلسفة وعلم الجمال وأنفسهم، مما جعله يتحرر من

قيود العائلة ويسعى الى تكوين نفسه بعيداً عنها، حتى في المجال المادي على الرغم من ارستقراطيتها.

لم يكن إهتمامه بالرياضيات وموهبته فيها ونجاحه في جامعة كمبردج ترضي رغبته، فقد كتب الى أحد أصدقائه (أسي اسبب الحزن لعقلي وأدمر دكائي وافسد مراجي)، لـدلك بـدأ بـالقراءة في المجالات الاقتصادية، وكان أول كتاب قرأه هو كتاب الفريد مارشال (المبادئ)، بعدها بدأ الكتابة الى مارشال الذي شجعه كثيراً، فقد كتب بعدة مدة قصيرة (إن مارشال يضايقني بإلحاحه كيما أتحول الى اقتصادي محترف).

في أداء امتحان الخدمة العامة جاء ترتيبه الثاني من بين (١٠٤) متقدماً، ومن السخرية كانت نتائج كينز في الاقتصاد والرياضيات من أسوأ النتائج، وقد علق كينز على نتائجه في الاقتصاد قائلاً(إن الممتحنين لم تكن لديهم معلومات كافية، وأنه سوف يعلمهم)[٣]

جاءت أفكار جون مينارد كينز ربما مخالفة لما هو معتاد من أراء الكلاسيك والكلاسيك الجدد، فقد وجه سهام نقده الى الاقتصاديين السابقين من أمثال بيجو الذي كان على الدوام يقول(إن الحل كله عند مارشال).

يعد كتاب (النظرية العامة) لكينز والمتضمن لحملة أفكاره، إذ يحكم الاقتصادي المعروف سمويلسون (Samuelsen)، على غموض النظرية بالقول هو (كتاب سيء الصياغة، ضعيف التنظيم، وأي إنسان عادي، خدعته السمعة السابقة - يشتري هذا الكتاب، فإنه مخدوع في الثمن. إنه كتاب متعجرف، ذو مزاج سيء عنيف في جدله، وليس كريماً في شكره، يزخر بالفوضى والارتباك.. باختصار أنه عمل عبقري)[٤].

ثانياً: أزمة الفكر الرأسمالي (الأزمة الاقتصادية)

لقد ناقش المؤرخون الاقتصاديون طويلاً سبب الكساد العظيم، ولكن لا توجد إجابة بسيطة، والسؤال الأهم هو ما الذي حوّل الركود المؤقت الى كابوس؟، إذ عايشت أمريكا فترات ركود من قبل ولكن ليس بهذه الحدة.

كينز كان مجبراً على (صراع طويل للهروب) من التراث الذي ترعرع في ظلاله[5]، لقد كانت رؤيته واضحة بين الاعتراف بأن المستقبل مجهول ومن شأنه أن يؤدي الى تهديم مجموع البنيان النظري الأرثوذكسي المستند الى مفهوم التوازن اللازمني (Timeless Equilibrium).

يؤكد أغلب الاقتصاديين في تفسير الأزمة إجتماع (تصادف) أكثر من حدث سيء في وقت واحد، من مثل نضوب فرص الاستثمار بعد تسارعها في العشرينات، قرار المستهلكين تقليل الإنفاق وسداد القروض، إتخاذ الحكومات المذعورة لسياسة حمائية، وفي مواجهة كل ذلك كان رد فعل نظام الاحتياطي الفيدرالي هو سياسات اشد، وليس سياسات اخف.

منذ قرن مضى من نظرية كينز ناقش مالثوس مع ريكاردو موضوعة أمكانية حدوث إفراط في الإنتاج، على أنه المقابل لنقص في الطلب المتأتي من نقص الاستهلاك، إلا أن الجميع رفضوا آنذاك ما سمي أكذوبة وقصور الإستهلاك أو نقص الطلب، وإذا كان نقص الطلب الفعال (Effective Demand) لا يمكن أن يحدث تبعاً لأراء ريكاردو وساي، فمن الواضح انه لا يمكن أن تكون هناك حاجة الى إجراء حكومي لتعزيز الطلب.

على هذه الخلفية شن كينز هجومه على ساي وقانونه آذ يقول(الشيء الأكثر عبءً هو تصديق قانون ساي الذي هاجمه مالثس منذ قرن مضى)، والية التوازن المفترضة، مدعياً أن الاقتصاد الرأسمالي محمول على عدم التوازن والاضطراب، لعدم قدرة اليات السوق من ضبط التدفقات الاقتصادية، مفترضاً أن الإقتصد لا يجد بالضرورة توازنه في العمالة الكاملة (التامة)، بل يستطيع الاقتصاد من الوصول

الى التوازن عند مستوى أقل من الاستخدام الكامل أي بوجود بطالة، وهو ما سماه (توازن البطالة الناقصة)

كما أنه يهاجم ريكاردو بقوة، ويؤكد أن(هيمنة منهجية ريكاردو لمدة مئة سنة كان بمثابة الكارثة التي اعترضت التقدم في علم الاقتصاد)[5].

لم يكن كينز هو الوحيد الذي شن هجومه على ساي، بل سبقه في العشرينات من القرن العشرين عدد من الباحثين الاقتصاديين، الذين خرجوا عن المألوف وهم (فوستر) و(كتشينج) الذي كان من العباقرة المبكرين (على حد جالبريث)، إذ يقول (لقد كان هؤلاء السادة في مجال النظرية الاقتصادية "ويقصد الاقتصاديين الكلاسيك" لا يقدمون أكثر من الافتراض، حتى دون أية محاولة للإثبات، بأن تمويل الإنتاج نفسه يزود الناس بوسائل الشراء)[6].

ومثلما أثبت كينز عدم أمكانية تحقيق الاستخدام الكامل وفقاً لرؤية ساي، ذهب الى التشكيك بالتوازن بين الادخار والاستثمار، وهو ما كان مفترضاً بحسب الفروض الكلاسيكية، استناداً لحيادية النقود، فيقول كينز أن حجم الاستثمار يكون بالضرورة مساوياً لحجم الادخار، ولكن عند التأمل يتبين أن الحال ليست كذلك.

تبعاً لذلك يصبح من الصعب الاعتماد على أراء الكلاسيك، من أن كل الدخل سيتدفق عائداً في صورة طلب على السلع والخدمات، وفقاً لما نص عليه "قانون ساي"، وبعضه يمكن أن يتسرب عن طريق مدخرات غير مستخدمة أو غير مستثمرة

لقد بدت الحاجة كانت الماسة الى مثل كينز ليهدئ من روع الاقتصاديين المتعلقين بأهداب التقاليد الكلاسيكية، ومعهم أجيال قلائل أساءوا تعليمها، وكانت بريطانيا تشعر بالارتباك والحيرة حين توازن بين الصرح المنطقي البراق الذي أقامته الكلاسيكية، وبين صورة الواقع الرهيب التي تتراءى أمام أنظارها.

استطاع كينز أن يستخدم منطقاً له قوة الأغراء ذاتها وفي أسلوب رائع كما تدعمه الرياضيات الصعبة، لكي يوضح السبب في عدم نجاح النظام في أداء

وظيفته، بل وانه أدخل على طريقته مقاييس الحدية والتوازن المقررة، وأهم من هذا مقدرة الرجل على وصف الدواء الذي ترتب عليه مشقة كبيرة، من دون وضع الخيار بين الرأسمالية البحتة والاشتراكية الخالصة[٧].

على الرغم من إعتماد كينز للمبدأ القائل بحدوث نقص في الطلب الفعال بحسب ما أشار إليه مالثس وكالسكي من قبل والذي قبله كينز بقوة، وقبوله الضمني بالتصور الماركسي للازمة الرأسمالية، والقائل بحصول النقص في الاستهلاك (Under Consumption)، كنتيجة طبيعية لمضمون فائض القيمة وطابع الاستغلال الرأسمالي.

إلا أنه يرى أن النقص في الطلب الفعال (Effective Demand) الذي يخلق الأزمة، يتأتى من عوامل عدة هي[٨]:

١-هبوط الميل الحدي للاستهلاك.Marginal Propensity to consumption والذي يمكن تفسيره من جانبين. إن الاستهلاك لا يرتفع بالنسبة ذاتها عندما يرتفع الدخل، وكذلك اتجاه الدخل يبتعد شيئاً فشيئاً عن المساواة.

٢- تناقص الكفاية الحدية لرأس المال، ويرجع كينز سببه الى تناقص الأنفاق الاستهلاكي العام، الذي يترتب عليه تناقص الأرباح، وبالتالي انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر، مما يؤدي الى لجم توجهات المستثمرين لطلب الإستثمارات الجديدة.

٣- تفضيل السيولة، وهو عامل مهم في التأثير على سعر الفائدة، إذ أن إرتفاع التفضيل عند الأفراد لأي سبب، من شأنه أن يبقي أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة، ولما كانت العلاقة عكسية بين سعر الفائدة والميل للاستثمار، ولما كان سعر الفائدة مع الكفاية الحدية لرأس المال يحددان القرار الإستثماري، فأن اتجاهات التراجع في الاندفاع نحو الإستثمار، وبالتالي حدوث نقص في الطلب الكلي، قد توافرت مبررات حدوثهما.

٤- تجميد الأموال الاحتياطية: على الرغم من أيمان كينز بطلب الأموال لأغراض الاحتياط، إلا انه يرى في المبالغة في تجميد أموال كثيرة لدى الوحدات الإنتاجية أو الأفراد بدافع الاحتياط، من شأنه أن يؤدي الى إشكالية مركبة، طرفاها حدوث النقص في الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري، وهو ما يعمق حدوث الأزمة.

ويخلص كينز الى انه طالما لا يحمل المستقبل درجة عالية من التيقن بسلوك المتغيرات الاقتصادية، كما يزعم الكتاب الكلاسيك، فليس من الممكن وجود صارم للعقلانية المفترضة، وهذا ما دعا كينز الى القول بالاتي:

إن الأعراف التي تؤثر على القرارات هي أساليب جميلة ومؤدبة، معمولة لغرفة مجلس أدارة جيدة التأثيث ولسوق منظم بشكل حسن ، إنني أتهم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بكونها هي نفسها واحدة من هذه الأساليب الجميلة والمؤدبة، التي تسعى للتعامل مع الحاضر بالتجريد عن واقعة، معرفتنا بالقليل جداً عن المستقبل)[٩].

المبحث الثاني

الآراء الاقتصادية الكينزية

أولا- البطالة والاستخدام

تعد البطالة التي تفشت في معظم البلدان الرأسمالية واحدة من العوامل الدافعة لظهور الفكر الكينزي، لاسيما وأن معظم الأطروحات الكلاسيكية السابقة لم تعط إلا القليل لموضوع التقلبات في الاستخدام، وافترضت أن الإنتاج في أي اقتصاد قائم على أساس المشروعات الحرة، يتقسب بصورة تقترب كثيراً من حالة التوازن بين العرض والطلب، وأنه في ظل ذلك الفردوس المتوازن يستطيع كل من يستحق عملاً أن يحصل عليه.

يرى الكلاسيك أن الأجور تهبط عندما يزيد عرض العمل عن الطلب عليه، شأنه شأن أي سعر أخر، وأن انخفاض أجور العمل بالدرجة الكافية يعطي الفرصة المناسبة لأرباب الأعمال لاستخدام اكبر عدد من العمال.

كما افترضت نظرية الاستخدام الكلاسيكية أن استمرار البطالة يرجع سببه فقط الى عدم قبول العمال بأجور أقل، مما يعني أن البطالة اختيارية، ولا وجود للبطالة الإجبارية التي تأتي من عجز النظام الاقتصادي من توفير فرص العمل المتناسبة مع عرض العمل.

يعتقد كينز أن النظرية الكلاسيكية مهما بدت منطقية لا تنطبق على الواقع في الاقتصادات الرأسمالية في ظل الأزمة القائمة، وقد أفرد مساحة مهمة في النظرية العامة لنقد الأطروحات الكلاسيكية بشأن الاستخدام.

في النظام الرأسمالي تعبيرات التناقضات والمعاناة تأتي من مصادر متعددة ومتنوعة، والاهتمام الذي تبديه الدول الرأسمالية باقتصاد الرفاهية تأتي اعترافاً واضحاً بوجود التناقضات، المتأتية أصلاً من عدم قدرة السوق على تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

إن البطالة الواسعة كانت مألوفة وواسعة النطاق واقعياً، وهو ما لم يظهر بوضوح إبان المراحل الأولى للرأسمالية، لكن بدا ذلك مترافقاً مع تطور قوى الإنتاج (التطور التكنولوجي)، الذي وفر الفرصة لإحلال الآلة محل العامل.

لا يمكن الإنكار مطلقاً، إن كينز لم يكن رأسمالياً وفياً ومتأثراً بنماذجها، ولا يمكن أن يأتي بنظرية توازن بعيدة عن المصالح الرأسمالية. إذ يرى كينز أن هذا التوازن موجود بين العرض والطلب بما يقرر مستوى البطالة، ولكن هذا المستوى قد يكون من الانخفاض بالقدر الذي يتعطل معه عدد كبير من العمال الأكفاء القادرين والراغبين في العمل وبالأجور السائدة، ومن هنا لا يمكن أن تكون الأجور العالية السبب في البطالة.

كما أنه يعتقد أن خفض في الأجور يعادل من الناحية النظرية النتائج المترتبة على الهبوط في سعر الفائدة، وأن ما يمكن تحقيقه بخفض الأجور يتم بصورة أفضل عن طريق خفض سعر الفائدة، وأن لم يكن أي من الاجرائين بالعلاج الكافي، ومن الطبيعي أن تجري مقاومة خفض الأجور من قبل نقابات العمال، التي هي جزء حقيقي من النظام الاقتصادي وهو ما تنكره النظرية الكلاسيكية.

يؤكد كينز أن هناك ارتباطاً بين مستويات الاستخدام والدخل، فعند كل مستوى من الدخل هناك مستوى معين من التشغيل يتناسب معه، وهي كلها مستويات توازن ليست بالضرورة توازنات عند مستوى الاستخدام الكامل الذي تفترضه النظرية الكلاسيكية.

وفي هذا النطاق ينتقد كينز الكلاسيك في سعيهم الدائم لخفض الأجور والتركيز على الحد الأدنى من الأجور (الأجور الكفافية)، ومن ثم الأجور الحدية، ويوظف هذا في أثاره المباشرة على خفض الطلب الكلي.

ثانياً - الدولة والسياسة المالية

لم تتجاوز أية مدرسة اقتصادية أهمية الدولة/ الحكومة في الحياة الاقتصادية، إلا أن بعضها قيدت هذا الدور تبعاً للفلسفة التي إعتمدتها، وبرر الاقتصاديون الكلاسيك الموقف من الدولة على أساس الموقف السليم من المسائل المالية، فأكثر ما تحرص عليه أفكار الرأسمالية موضوعة إيرادات الحكومة المتأتية من الضرائب، فإذا ما كان دورها كبيرا وواسعاً تطلب الأمر مستوى عال من الإيرادات، مما يعني تشدد في فرض الضرائب.

هذا الفهم كان يهدف الى حفظ الالترامات المترتبة على الرأسماليين، إذ أن الضرائب المرتفعة تحجم من أمكانية التركيم الرأسمالي المطلوب، لان ذلك يتم على حساب استقطاعات من الأرباح الرأسمالية.

تعود آراء الكتاب الكلاسيك بدءاً من أب المدرسة آدم سمث، الذي يرى في دور الدولة ما هو إلا (سكرتارية رجال الأعمال- اللجنة التنفيذية للطبقة الرأسمالية)، فدورها هو تيسير عمل الوحدات الإنتاجية وليست إعاقتها، من دون أي اعتبار أو أقرار بالحاجة الى دور للدولة، وهذا يرتبط بعدم القبول بإمكانية حدوث أزمات اقتصادية تستوجب تدخلها. هذا خالفه كينز محتجاً على الكلاسيك بالآتي:

١- إن الحكومة هي العامل الكبير الذي يعوض مظاهر الفوضى، التي لا يمكن السيطرة عليها والتي تميز الرأسمالية.

٢- في وسع الحكومة أن تستثمر حين يقل تفاؤل الرأسماليين ويضعف الاستثمار.

٣- إذا ما حدث هبوط في الدخل القومي بسبب من قصور المدخرات عن اللحاق بالاستثمارات المطلوبة، وقررت الدولة أن تعالج ذلك، تطلب الأمر قيامها بالأنفاق من الأموال التي لا تأخذها من الجمهور، أي بمعنى

أنها تنفق بأكثر من الضرائب التي يتم جبايتها، مما يعني أن الدولة تحدث عجزاً متعمداً في موازنتها.

٤- يؤمن كينز بأن الحياة الاقتصادية الصحيحة للشعب تتطلب حالة تقترب من المساواة في التوزيع، وهذا يتطلب أن تعمل الدولة على إعتماد الضرائب التصاعدية، على أن تصاحبها إجراءات للتأمين الاجتماعي والخدمات العامة، مما يساعد على أعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الفقيرة، ويستهدف كينز من ذلك تحريك الاستهلاك بهدف رفع الطلب الكلي، لاسيما وأن الميل الحدي للاستهلاك عند الشرائح الفقيرة يكون عالياً.

٥- يدعو كينز الى إعتماد سياسات حمائية (كمركية) ضد سلع الدول الأخرى وغلق الحدود أمامها، بغية تشجيع الإنتاج المحلي الذي يخلق فرص العمل لمواطني البلد، حتى وأن كان على حساب المزيات المقارنة أو النسبية.

ثالثاً- السياسة النقدية

احد أهم المزايا التي ظل يحتفظ بها كينز وعلى طوال سنوات جهده البحثي في الفكر الاقتصادي، هو ما ذكره بشأنه جوريف شومبيتر، إن إصرار كينز على الجمع بين النظرية الاقتصادية والسياسة العملية جعله مصاباً (بلعنة الفائدة).

أهم خصائص نظرية كينز في نطاق تقرير الدخل والفائدة هي الآتي[١٠]:

١- أنها حولت التركيز من مسألة تقرير الأسعار والتقلبات الاقتصادية الى تقرير مستوى الأنفاق وبالتالي الدخل والاستخدام.

٢- رفض كينز الفصل بين الجانب النقدي والحقيقي في التحليل الاقتصادي كونهما مترابطان عضوياً.

٣-عد سعر الفائدة ظاهرة تقررها العوامل النقدية وليست العوامل الحقيقية.

٤- يتحدد سعر الفائدة من خلال تقاطع منحنى تفضيل السيولة Liquidity Preference ومنحنى عرض النقد (Money Supply).

وفي الوقت الذي يشير فيه كينز الى محدودية النظرية الكلاسيكية في الإتيان بتفسير واضح ومقبول لمعدل الفائدة والدخل، يقع هو أيضاً في إشكالية تقديم الحل، بسبب من أن منحنى تفضيل السيولة يرتبط بمستوى الدخل، على الأقل في ما يخص الطلب على النقود لأغراض المعاملات (Transactions Demand)[١١].

يضع كينز مجموعة تحديدات على الدولة للتعامل مع النقد والسياسة النقدية هي[١٢]:

١- على الدولة العمل على معالجة تحديد عرض النقد، لما له تأثير على سعر الفائدة، مما يتطلب تأمين وفرة من العرض النقدي في التداول، من أجل إبقاء سعر الفائدة عند مستوى، يجعلها منخفضة كيما يشجع الاستثمار.

٢- فك إرتباط النقد (السائل) المتداول بالمعادن واستغناء الدولة عن الأساس الذهبي (Gold Standard)، هذا من شأنه أن يقلل تعلق الأفراد بالنقد السائل.

٣ قيام المصارف والبنوك المركزية التي تتولى إصدار العملة بتخفيض قيمتها، من أجل تقليص ظواهر الاكتناز النقدي، وعندئذ سيقلل الأفراد من تمسكهم بنقد تنخفض قيمته شيئاً فشيئاً، هذا سينعكس ايجابياً على إنخفاض سعر الفائدة.

٤- الفائدة بنظر كينز هي أصلاً ظاهرة نقدية، وهي ليست مكافأة عن (الانتظار) كما يزعم مارشال، بل مكافأة عن عدم الاكتناز أي التخلي عن السيولة.

٥- يرجع في كينز بشأن الفائدة الى مذهب أرسطو قديماً والكنيسة الوسطى، في أن المال في حد ذاته غير منتج، وحبذ قيام مجتمع يحصل على الجزاء فيه أولئك الذين ينتجون السلع والخدمات، أكثر من الذين يحتكرون الأسواق ويمتصونها ويكتنزون الثروات.

هوامش ومصادر الفصل الثالث عشر

١- Bertrand Russell , Autobiography , London: Unwin paperbacks, ١٩٧٥, p.٦٩.

٢- Robert Skidelsky, John Maynard Keynes, vol.i, London Macmillan, ١٩٨٣, p.١٨٠.

٣-Ibid,p ١٧٣.

٤- Paul Samuelson , Lord Keynes and the General Theory , Econometrica , vol.١٤ , ١٩٤٦ ,p.١٩٠.

٥- نقلاً عن: جوان روبنسون وجون إيتويل، مصدر سابق، ص ٨١.

٥- Blaug, op.cit , p.١٢٧

٦- جون كينيث جالبريث، مصدر سابق، ص٢٥٠.

٨- Hansan,A.A, " A Guid to Keyness, McGraw-Hill, New York, ١٩٥٣,p.١٤٠.

٩- جوان روبنسون وجون إيتويل، مصدر سابق، ص ٨٢.

١٠- ج. أكلي، الاقتصاد الكلي: النظريات والسياسات، ترجمة عطية مهدي سليمان، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٦.

١١- جورج سول، مصدر سابق، ص ١٨٨.

١٢- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ١٣٩.

الفصل الرابع عشر

المدرسة النقدية وتياراتها الرئيسة

الفصل الرابع عشر

المدرسة النقدية وتياراتها الرئيسة

تمهيد

شهد الاقتصاد الرأسمالي منذ أزمة عام ١٩٢٩- ١٩٣٣، وبفضل الأفكار الكينزية تجاوزاً لمشكلته أزمة الكساد العظيم (The Great Depression)، ليعم بثلاثين سنة من النمو الاقتصادي الرائع، إلا أن هذا لم يستمر، فقد ظهرت الكثير من المشكلات على صعيد الاقتصادات المحلية أم على صعيد المنظومة الرأسمالية.

لذا أصبح من الطبيعي أن تتجاوز الأحداث الفكر الكينزي، لأن الواقع الاقتصادي الذي ظهر فيه هذا الفكر يبدو مختلفاً تماماً، لذلك ظهر الفراغ واضحاً في عدم أمكانية الكينزية من إيجاد الحلول اللازمة والسريعة للمشكلات التي بدأت آثارها واضحة.

هذا فسح المجال لتنظير إقتصادي جديد يحاول أن يجد مكانه بديلاً عن الفكر الكينزي السائد، على خلفية المشكلات القائمة من ناحية، والشعور بان الكينزية قد إعتدت على الكثير من أسس الكلاسيكية، وعد سياساتها وبخاصة تدخل الدولة ابتعاداً عن منابع وأصول الرأسمالية كما جاء بها آدم سمث.

لهذا نلحظ الشعار الذي اعتمده الأب الروحي ومؤسس المدرسة النقودية (ميلتون فريدمان) من أن الخلاص من المشكلات القائمة هو بالعودة الى (الأصول والمنابع للفكر الكلاسيكي). لقد خدمت هذه المدرسة ظروف اقتصادية مصاحبة منها (ارتفاع مستويات التضخم- البطالة- ارتفاع أسعار النفط)، مما وفر مساحة لقبول أفكار هذه المدرسة لعرض الخروج من الأزمة، ووجدت في الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في بدايات ولايته خير داعم ومطبق لها بجانب رئيسة وزراء بريطانيا (مارجريت تاتشر).

عندما خاض الرئيس الأمريكي ريغان معركة الرئاسة عام ١٩٨٠ ضد جيمي كارتر، أورد بعـض المفاهيم الاقتصادية بشكل طريف (الركود هو أن يفقد جارك وظيفته، والكساد هو أن تفقـد أنـت وظيفتك، والانتعاش هو أن يفقد جيمي كارتر وظيفته).

المبحث الأول

أسس الفكر النقدي

لقد ذكر كينز في خطاب موجه الى الرئيس روزفلت تشبيهاً ذكياً مع الاستهزاء بالقوى النقدية (بعض الناس تلمح الى انه يمكن رفع الناتج والدخل عن طريق زيادة كمية النقود، ولكن هذا يشبه محاولة من يريد أن يسمن نفسه فيشتري حزاماً أكبر من حسمه، في الولايات المتحدة اليوم حزامك كبيراً جداً بما يكفي لبطنك)[1].

وهو ما عبر عنه ميلتون فريدمان من أن تأثير كينز أدى الى احتجاب مؤقت لنظرية كمية النقود، ولكن من المحتمل أن يكون قد أدى الى تضاؤل دائم للبحث والكتابة الاقتصادية الموجهة للنظرية والتحليل النقدي، وقد ساعد ذلك على إنتشار الرأي القائل (بأن النقود لاتهم أو أنها لاتهم كثيراً)[2].

ترتكز أطروحة المدرسة النقودية على تقرير ضخم أصدره ميلتون فريدمان وأنا ج شوارتز (Anna J Schwartz) بعنوان التاريخ النقدي للولايات المتحدة ١٨٦٧- ١٩٦٠[3]، يحمل فيه المؤلفان على كينز منطلقين من انه لم يعط السياسة النقدية ما تستحق من الاهتمام والدور في تحليله.

فقد أثبت الكساد قوة السياسة النقدية لا عقمها كما زعم كينز، ففي السنوات ١٩٢٩-١٩٣٣، انخفضت كمية النقود بمقدار الثلث، ووجه فريدمان وشوارتز الاتهام الى هيئة الاحتياطي الفيدرالي آنذاك كونها رفضت تقديم السيولة النقدية للبنوك، عندما هرع العملاء لسحب ودائعهم، ولو حدث ذلك لكان من شأنه أن يزرع الثقة عند العملاء ويقلل الهوس في سحب المدخرات.

لاحظ خبراء النقد بعد عقد الستينات أن سرعة تداول النقود أظهرت نمطاً ثابتاً من النمو المتوقع لما بعد عام ١٩٤٨، وبعد أثبات قوة النقود ونفخ الحياة مجدداً في المذهب النقدي، بدأ خبراء النقد في تحدي الادعاء الكبير بأن الأنفاق الحكومي يستطيع حفز الاقتصاد، ولذبح هذا التنين، احتاجوا لإظهار أن مضاعف كينز كان صفراً

واحتاج هذا الأمر الى بيان من أين تأتي النقود للأنفاق المالي الحكومي؟، إذ ظلت الموارد المالية ثابتة؟ وإذا ما أنفقت الحكومة أموالاً أكثر، لابد لجهة أخرى من تخفيض أنفاقها، وتم رفع الضرائب للتمويل الحكومي فالمستهلكون ربما يقللوا استهلاكهم، وإذا تم الاقتراض من الجمهور عبر سندات حكومية فهذا سيرفع من سعر الفائدة، وبالتالي سيقلل المستثمرون طلبهم على الاستثمار الجديد مما يعني دون تزاحم.

أنصار كينز لم يرفضوا فكرة التزاحم أو الطرد، لكنهم يشيرون الى عدم تكافؤ ذلك مع الأنفاق الحكومي خاصة خلال الركود، بيد أن الانموذجات الكينزية تعترف بأن كينز قد بالغ في قضيته، ولكن هذا ليس سبباً لأن يبالغ بعض خبراء النقد في قضيتهم.

بدأ كينز تحليله الاقتصادي نقدياً مؤمناً بنظرية فيشر في مقالته عن (الإصلاح النقدي)، مصوراً أن سرعة التضخم تدفع الناس الى أنفاق نقودهم بمعدل أسرع، مما يؤدي الى إرتفاع الأسعار بمعدل أكبر، فيما لم يؤمن فريدمان بهذا، المفارقة المثيرة للسخرية هي أن كينز بدأ نقدياً ونضج فكرياً وأصبح كينزياً، في حين بدأ فريدمان كينزياً ونضج فأصبح نقدياً[١] ، وعندما كتب كينز النظرية العامة أقنعه الكساد بأن مبادئ خبراء النقد كانت عقيمة.

يعلن فريدمان بتواضع، أن الاقتصاديين لا يعلمون عن السياسة المالية ما يكفي لتحريكها بحكمة، إذ يستغرق الأمر ربما أحياناً ستة أشهر، قبل أن تؤثر السياسة المالية على الناتج القومي الإجمالي الاسمي، وأحياناً سنتين، بل أنها عادة ما تؤدي الى إيذاء الاقتصاد عندما يتم ضبط الإيقاع الاقتصادي.

في الجانب الإيديولوجي تؤكد المدرسة على أن الأداء الاقتصادي يجب أن لا يتعرض الى الارتباك بفعل التدخل الحكومي أيا كان نوعه، وهو ما جرى تسميته في أدبيات التوقعات العقلانية بالمصداقية في التعامل مابين القطاع العام والقطاع الخاص.

المبحث الثاني

التيارات الرئيسة للمدرسة النقدية

أولا: تيار التوقعات العقلانية

١- المرجعية الفكرية

ترجع أصول هذه المدرسة الى دراسة قام بها جون موث (John Muth) عام ١٩٦١، في أطار البحث عن أجراء من الحقيقة تتم أضافتها الى النظرية الاقتصادية، مع التصارع الواسع بين الأفكار المعاصرة منها والحديثة.

مع بداية عقد السبعينات كانت هناك مجموعة من الاقتصاديين المشتغلين بحقل الاقتصاد الكلي من مثل (Lucas-Sargent-Wallace) من أنصار نظرية التوقعات العقلانية، قد عملوا على تكامل منهجها ورؤاها ومنظومتها الفكرية لتدخل الأدب الاقتصادي، في ظل أزمة حادة طالت مفاصل الاقتصاد الرأسمالي، لتوفر فرصة سانحة لقبول أية أراء تخرج الاقتصاد من أزمته.

إذ ركز هولاء على تطوير نظري عام ينهل من معين الفكر الكلاسيكي ويتجاوز أطروحات فريدمان، وصولاً الى سياسة تتواءم مع روح النظام الرأسمالي، دفعاً باتجاه أخراج النظام الرأسمالي من وهدت أزمته المستفحلة في تزاوج البطالة والتضخم (Stagflation)، وعرفت هذه المدرسة الفكرية بالعقلانيين (Rationalists).

هذه الاتجاه الفكري نما في رحم المدرسة النقودية ممثلة في مدرسة شيكاغو وآراء (ميلتون فريدمان)، إلا أنها اعتمدت خطاً بعيداً عن المدرسة النقودية لاحقاً، بل عدت أحياناً استمراراً لرحم الآراء الكينزية، وانقلاباً ضد أراء ميلتون فريدمان (M. Friedman)[٥].

بيد أن هذه المدرسة وكما هو التاريخ الاقتصادي تتوافق مع أصول الرأسمالية، فعلى خلاف التجاريين الذين قالوا أن الحكومة تساعد الاقتصاد، في حين جاءت الكلاسيكية لتنظر الى إزاحة الدولة جانباً كونها مؤذية.

إما أنصار الكينزية فعدو وجود الدولة لازماً لمساندة الاقتصاد، لان الآليات الاقتصادية غير قادرة على ضبط الأوضاع الاقتصادية، في حين أشار النقوديون الى أن الحكومة مفيدة وغير مفيدة، إما مشايعو التوقعات العقلانية فيدعون الى أن التدخل الحكومي هو وهم، مثل خداع السحرة، لا يستطيع تغيير الحقيقة كثيراً.

٢- التضخم

ففي أطار معالجة التضخم الذي شكل أصعب المشكلات الاقتصادية في بريطانيا وأمريكا بنحوٍّ اقل اشتملت الآراء على اتجاهين:

الأول: نظريات الزخم (Momentum) أو نظريات لب التضخم (Inflation Core)، التي ترى أن هناك زخماً يتلازم مع ظاهرة التضخم، وهو إنعكاس للحركة البطيئة لقوى المعدية للتضخم، وهذا التفسير يأتي في أطار سياق التوقعات المكيفة أو المرتدة ذاتياً[٦]، المرتكزة على أن العمال والشركات يشكلون توقعاتهم عن معدل التضخم المستقبلي بوساطة احتساب المتوسط المتحرك (Moving Average) لمعدلات التضخم الجارية والمتباطئة، وهذا المتوسط المتحرك يجعل من التضخم المتوقع دالة بسيطة لمعدلات التضخم الجارية والماضية، مع الأخذ بنظر الإعتبار التوصيف النفسي للتوقعات.

الثاني: نظرية التوقعات العقلانية، والتي تعتقد بإمكانية تحجيم التضخم حالما تتوافر القناعة عند الأفراد والوحدات بأن الحكومة والبنك المركزي جادان في محاربة التضخم، مما يعني أن التوقعات التضخمية ستقل وسينخفض معدل التضخم لاحقاً، من دون أية آثار سلبية على معدل البطالة، وهو ما يدفع نحو نمو للناتج الحقيقي[٧].

ففي دراسة (Taylor) حول التضخم وظف فيه نظرية التوقعات العقلانية، لبيان أن الوحدات الاقتصادية في أنموذجه تقوم بتشكيل التوقعات عن التضخم، كدالة لكافة المتغيرات المناسبة للتنبؤ بالتضخم المستقبلي.

لهذا يرى أن هناك الكثير من الإستراتيجيات التي تستطيع جميعاً، وبنجاح خلق انكماش في الاقتصاد مع عدم وجود كلف من نوع إرتفاع البطالة، ومن بين هذه البدائل إستخدام سياستين مالية ونقدية إنكماشية، على أن يعتمد مقدار هذا الانكماش في السياسة على ديناميكية عقود الأجور، فمقدار الأجور الاسمية التي كانت موجودة في العقود القديمة، مما يعطي المجال لتحديد التضخم بكلف زهيدة جداً.

٣- السياسة الاقتصادية

ركزت مدرسة التوقعات العقلانية على عجز صانعي السياسة الاقتصادية، في إيجاد سياسة اقتصادية منتظمة مضادة للدورات التجارية، وتحقيق الاستقرار في الاستخدام (التشغيل) ورفع الدخل القومي الحقيقي، من خلال التأكيد على الجوانب الجدلية في النظرية الكلية.

تقرر التوقعات العقلانية على توازن كافة الأسواق، ذلك لان الأسعار تتوافق مع بعضها البعض دائماً للتخلص من أي فائض أو نقص، هذا المنطق الكلاسيكي في دور آليات السوق يتفق عليه معظم الاقتصاديين، إلا أن الكينزيين والنقوديين يسمحون بفترات إنتقال أطول أما بسبب الأجور الجامدة أو فترات التباطؤ في انتقال أثار السياسة النقدية، وهو ما تعزوه هذه المدرسة الى التوقعات وتدفق المعلومات.

فيما أفردت الأطروحات اللاحقة إهتمامها للعناصر النظامية الرئيسة المكونة لسياسة الطلب، وتلك التأثيرات الناتجة عن العناصر العشوائية المكونة لهذه السياسة، وبالتالي رفض سياسات الطلب الإجمالي الهادفة الى التأثير على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.

يبين (Stein)[٨] أن التوقعات العقلانية تقوم في الأساس على ثقة الحكومة بالوحدات الاقتصادية، حالما يتوافر الوقت الكافي والمناسب للوحدات لملاحظة طريقة عمل السلطة النقدية، فأن العنصر النظامي المكون لمسار الطلب الاسمي

والناشئ بفعل سياسات معالجة الطلب النقدية، سوف يتم التنبؤ به مما يفقد أي من تأثيراته على المستوى السعري.

مما يعني أن العنصر غير المتوقع سيكون له التأثير الرئيس على المتغيرات الحقيقية، كما أن صدمة العرض غير المتوقعة سيكون لها التأثير نفسه في حالة الحد العشوائي على المتغيرات الحقيقية، لذلك فأن السلطات والوحدات الاقتصادية لن تكون متوقعة لسلوك الحد العشوائي، مما يفقدهم أمكانية التأثير على المتغيرات الحقيقية بفعل أتباع سياسات الطلب.

لذلك تدعو نظرية التوقعات العقلانية الى أن أي تحليل مفيد لطبيعة السياسات الاقتصادية الكلية، يجب أن يتضمن بالضرورة اختياراً بين قواعد لسياسة كلية قابلة للتنبؤ، ومتسمة بقدر من الاستقرار، وبين الإجتهاد في وضع هذه القواعد، على أساس أن السياسات الاستقرارية القريبة الأمد فشلة[9].

على أن لا تستبعد هذه السياسات وجود معدل طبيعي للبطالة (Natural Rate of Unemployment)، مما يعني رفضاً للمنطق الكينزي القائل بان البطالة لا تظهر ألا في حالة فشل سياسات الطلب الفعال.

وبهذا فأنها أقامة الرابطة بين مستوى الاستخدام والتوقعات من منحنى العرض العمودي عند نقطة الاستخدام التام، يؤدي الى أن أية زيادة في الطلب الكلي ستدفع الأسعار الى الارتفاع، وهي زيادة إسمية وليست حقيقية، ولطالما يمتلك الأفراد التوقعات العقلانية بشأن مسار السياسات، فإنهم لن يتوهموا بهذا النوع من الارتفاع مما يحيد تأثير سياسة زيادة الطلب الكلي على الناتج أيضاً.

٤- السياسة المالية

تنطلق هذه النظرية في رؤيتها للسياسة المالية من مفهوم ريكاردو، من أن جميع الفعاليات الاقتصادية تستجيب عموماً للتغيرات في مستوى ووقت الطلب الحكومي ومستويات الضرائب، كما يبين أن الاختيار بين العجز أو إعتماد الضرائب الكبيرة سوف يؤثر على أولاً على المستوى العام للأسعار[10].

وفي أطار تقويم اقتصادي هذه المدرسة للسياسات المالية المعتمدة وأثارها في ضوء أطروحات التوقعات العقلانية، توصلوا الى أن مقياس لدالة الرفاهيةWelfare Function، لا يمكن أن يعمل وانه يحب إستخدام مقياس فعالية السياسة المالية بدلا عنها، رافضين في الوقت نفسه مبدأ زيادة الضرائب لتمويل العجز الحكومي[11].

على عكس النقديون الذين يرون أن زيادة الأنفاق الحكومي في ظروف العجز، من أجل تحفيز الطلب الإجمالي، من شأنه أن يرفع مستويات أسعار الفائدة ويحلق تراحماً على الاستثمار.

يتوصل منظرو العقلانية الى النتيجة ذاتها ولكن من خلال آلية مختلفة ترتبط بالأفراد وباستعمالهم للتوقعات العقلانية، إذ سوف يؤدي العجز المالي حتماً الى زيادة الضرائب.

ومن أجل الاستعداد لدفع الضرائب فإن الأفراد والشركات سيلجأون الى أحداث تخفيض حقيقي وملموس في الاستهلاك، مما يؤدي الى أضعاف فاعلية تأثير الزيادة في الأنفاق الحكومي، وبالتالي عدم فاعلية السياسة المالية المعتمدة.

هكذا يرى أتباع هذه المدرسة، أن السياسة المالية الوحيدة المؤثرة والقادرة على أضعاف أو إيقاف تأثير الزيادات في الأنفاق الحكومي، تأتي فقط من السياسة التي تفاجئ الأفراد والشركات على حد سواء، والتي لا يمكن التنبؤ بها أو معرفتها، زاعمين أن التدخل الحكومي يتطلب التقليص باستمرار وربما التحييد.

بيد أن هذه المدرسة وكما هو التاريخ الاقتصادي تتوافق مع أصول الرأسمالية، فعلى خلاف التجاريين الذين قالوا أن الحكومة تساعد الاقتصاد، في حين جاءت الكلاسيكية لتنظر الى إزاحة الدولة جانباً كونها مؤذية.

إما أنصار الكينزية فعدو وجود الدولة لازماً لمساندة الاقتصاد، لأن الآليات الاقتصادية غير قادرة على ضبط الأوضاع الاقتصادية، في حين أشار النقوديون

الى أن الحكومة مفيدة وغير مفيدة، إما مشايعو التوقعات العقلانية فيدعون الى أن التدخل الحكومي هو وهم مثل خداع السحرة، لا يستطيع تغيير الحقيقة كثيراً"[12]

٥- أسواق الأسهم والسندات

يقدم سوق الأوراق المالية أكثر الأدلة أقناعاً على صحة أراء التوقعات العقلانية، إذ يقرر الاقتصاديون أن هذه السوق لها القدرة العالية على امتصاص المعلومات على الفور تقريباً، وأن أسعار الأسهم تعكس هذه المعلومات فوراً.

وسرعة تدفق المعلومات والزمن متغيرات فاعلة في سلوك قيم هذه الأسهم، فإذا ما توارت معلومات تشير الى توقع شركة ما، أنها تواجه عاماً طيباً لأدائها الاقتصادي، وأن الأفراد قد تأخروا في معرفة هذا، فلن يكون بمقدورهم الاستفادة من المعلومات.

لذلك فأن أسعار أسهم الشركة سوف ترتفع بناءً على توقعات السنة القادمة والأرباح والعوائد المتوقعة، وليس على أساس البيانات المالية الجارية.

هذا الفرض تسميه نظرية التوقعات العقلانية(فرضية السوق الكفء)[13]، وإذا ما صح ذلك، فمن غير الممكن هزيمة متوسط العائد على الأسهم عن طريق تتبع تحركات السعر، فالسوق يقوم فعلاً بتقدير العوائد المستقبلية بكفاءة، عليه يصبح من الصعب أن تكون الأسهم مقومة بأعلى أو اقل من سعرها الحقيقي، إلا أذا كان الأفراد يجهلون خصائص الشركة أو جرى حجب معلومات عنهم، عندئذ يصبح سعر السوق معبوداً لايخطئ.

في هذا السياق يشير اقتصاديو التوقعات العقلانية وبالذات روبرت لوكاس وتوماس سرجنت[14]، إن سلطة الحكومة على السوق تكاد تكون ضعيفة الى درجة، ويعتمد العقلانيون الأسواق المالية ثم ينتقلون الى الأسواق الأوسع في الاقتصاد.

فإذا ما قررت الحكومة أن ترفع مؤقتاً أسعار أسهم إحدى الشركات عن طريق شراء أسهمها، فأن العوائد والأرباح المستقبلية هي التي مثلت دافعاً لهذا

الشراء، عندئذ يشعر المستثمرين أن سعر السهم قد جرى تقويمه بأعلى من سعره، مما يـدفعهم الى بيع الأسهم.

إما أذا باعت الحكومة أسهمها في السوق فان أسعار الأسهم سوف تنخفض بشدة، مما يدفع المستثمرين للشراء نظراً لشعورهم بان الأسـهم تسـتحق سـعراً أعـلى، إلا أن هـذه التحركـات مهـما بلغت، فأن السـعر سـيعود الى قيمتـه الحقيقيـة، مـا لم تكـن هنـاك معلومـات جديـدة تـؤثر عـلى المستثمرين لقبول أسعار جديدة.

ثانيا: تيار اقتصاديات جانب العرض

ركز الكلاسيك في سياساتهم الاقتصادية الكليـة عـلى الإنتـاج أي أدارة جانـب العـرض، بيـنما انصب جهد الكينـزية عـلى جانـب أدارة الطلـب Demand Management، هـذه السياسـة ظلـت فاعلـة لعقـود ليسـت قصـيرة، وعـلى خلفيـة الأوضـاع التـي ضربـت الاقتصـاد الرأسـمالي، وإخفـاق السياسات الاقتصادية المرتكزة على الرؤية الكينزية، إنفتح المجـال الواسـع لأراء كثـيرة لخـروج مـن الأزمة.

وقد تصدت مدرسة اقتصاديات جانب العرض كوليد هجين، من الرؤى النقودية وأخرى مـن التوقعات العقلانية، في مسعى منها لتعيد الإنتباه مـرة أخـرى الى جانـب العـرض، منطلقـة مـن أن الناتج لا يعتمد فقط على الطلـب الكـلي بـل يعتمـد أيضـاً عـلى قابليـة الاقتصـاد في عـرض السـلع والخدمات، وهو ما وسم هذه التيار باقتصاديات جانب العرض (Supply - Side Economics).

إن المحافظة على معدل مناسب للنمـو وتطـوير الإنتاجيـة في آن واحـد، يحتـاج بجانبـه الى التركيز على أن عوامل العرض مثل كمية رأس المال والرغبة في العمـل تمثـل هـي الأخـرى محـددات أساسية للنمو مثلما هو النقص في الطلب الإجمالي، لذلك فإن الاهتمام بزيادة الإنتاج هـي الطريقـة الأفضل لبلوغ السيطرة على التضخم والبطالة في الاقتصاد معاً[١٥]، مـن دون أن تجـري أيـة مقايضـة فيما بينهما

لهذا تدعو المدرسة الى أن يتم اعتماد سياسات من شأنها أن تحفز النمو في العرض الكلي، من خلال دعم الإنتاج وتحقيق الاستخدام الكامل، مما سيؤدي الى خفض الأسعار، هذه الدعوة تعد انتقاداً واضحاً للمفاهيم الكينزية، ولا يمكن القول أن هذا يعد أمراً جديداً، فقد وجدت هذه الأفكار في عقد الثلاثينات من القرن العشرين على يد المفكر جون فون هايك (J.V. Hayek)، الذي أكد على أن النموذج الكينزي لا يستطيع العمل في اقتصاد تكون صفته الأساسية التضخم وانخفاض الإنتاجية[٦٦].

الأنموذج الكينزي يرى أن حل الحفز في الإنتاج وجانب العرض ومكافحة البطالة يتم انطلاقاً من الأنفاق الحكومي، وعكس ذلك سيزيد حتماً من البطالة، بينما ترى مدرسة اقتصاديات جانب العرض أن يواجه بشكل أفضل من خلال تحفيز الإنتاجية ونموها، كيما تؤثر في جانب العرض، فتخفيض الضرائب المفروضة على القطاع الخاص وعلى المستهلكين سيحفز بدوره كلاً من الادخار والاستثمار من ناحية، وأن تخفيض الضرائب من شأنه أن يخفض الأنفاق الحكومي، مما يوفر الفرصة لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من ناحية أخرى، وهذا يعزز بالتأكيد موقع الاقتصاد نحو الأفضل.

يؤكد اقتصاديو جانب العرض على أن إيقاف التصاعد في التضخم المتأتي من زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، يتم من خلال الخفض في الطلب الكلي الذي يعمل متزامناً الى أبطاء التضخم ويرفع من البطالة، وهذا لا يقدم شيئاً.

لذلك لابد من التوجه الى جانب العرض الذي سيعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج، من خلال خفض الضرائب بشكل عام وتقديم الإعفاءات الضريبية لقطاع الأعمال الخاص، مما يترتب عليه أحداث خفض في أسعار المنتجات التي سيرافقها تحسن في الإنتاجية، وهذا سيشجع على زيادة الإنتاج وبالتالي ستنخفض البطالة مع التضخم في آن واحد.

هوامش ومصادر الفصل الرابع عشر

١ John Maynard Keynes, The Collected Writings of J.M. Keynes, vol.xxi, London , Martin's Press for Royal Economic Society , ١٩٧٣ , p. ٢٩٤ .

٢- Milton Friedman ,"Money: Quantity Theory" In International Encyclopedia of the Social Sciences, N.Y, Free Press, ١٩٦٨, p.٤٣٨.

٣- Milton Friedman &Anna J.Schwartz, Monetary History of United State ١٨٦٧-١٩٦٠, Princeton, Princeton University Press, ١٩٦٣.

٤- تود ج بوشهولز، مصدر سابق، ص ٢٨٣.

٥- جالبريث، مصدر سابق، الفصل الحادي والعشرون.

٦- Dornbusch,R.and Simonsen,M, Inflation, Debt and Indexation, The MIT press ,Cambridge, USA,١٩٨٣,p ٥٤

٧- Taylor,B "Staggered Wage Setting in Macro Model", American Economic Review, Paper and Proceedings, ١٩٧٩, p. ١٠٨.

٨- Stein.H, "Variable Wind Fall", New York Time Magazine , Sep.١٩٧٩, p.١٤.

٩- McCallum,B " Rational Expectation and Macro Economies Stabilization Policy", Journal of Money, Credit and Banking, Nov.١٩٨٠, p ٧١٦.

١٠- Barro,R. "Rational Expectation and Macro economic in ١٩٨٤", A.E.A Paper and Proceedings,May,١٩٨٤,p.١٨٠.

١١- Stein,op.cit, p.٧٦.

١٢- تود ج. بوشهولر، مصدر سابق، ص ٣٢٥.

١٣- Lucas, R. "An Equilibrium Model Of The Business Cycle", Journal of Political Economy, Dec.١٩٧٥, p١١١٣.

١٤- Sargent,T. & Wallace,N. "The Optimal Monetary Instrument and the Optimal Money Supply Rule", Journal of Political Economy,April,١٩٧٥, p ٢٤١.

١٥- Dyal,J&Karatgas,N, Basic Economics, Macmillan Publishing Company, New York,١٩٨٥,p.٣٨١.

١٦-Scott,R.&Nigro,N,Principles of Economics, Macmillan Publishing company ,N.Y, ١٩٨٢, p.٨٠٥.

الفصل الخامس عشر

حصاد الطواف في الفكر الاقتصادي

الفصل الخامس عشر

حصاد الطواف في الفكر الاقتصادي

تمهيد

جاء طوافنا في الفكر من (٣٥٠٠ ق.م) والى الآن، فرصة للتعرف على جذور الإرهاصات الفكرية، التي قدحت في هذه المرحلة أم تلك، كما أنها شكلت دلالة على أن الحياة لن تكون رهينة معطى واحد، سواء أكان ذلك فكراً أم قوة اقتصادية أم مادية.

وما يمكن قوله أن لكل مرحلة فكرها الذي يعبر عن حاجات المجتمع عند مرحلة تأريخية موصوفة، ويمثل حاجة موضوعية لدفع عوامل البناء الاقتصادي- الاجتماعي الى الأمام، وهو ما عده البعض من الباحثين تعبيراً عن حاجات الطبقات المهيمنة في المجتمع، وهو ما يجد أسانيده في تأريخ نشوء الأفكار والرؤى.

بيد أن التحول الكبير الذي يمكن التوقف عنده باستمرار، أو الاستعانة به لا يبتعد كثيراً عن الفهم السائد من أن الرأسمالية على الرغم من محرجات أفعالها الاقتصادوية الصرف، إلا أنها استطاعت أن ترفع لواء البحث والتنظير في المجال الاقتصادي، مع كل انتقاله تجري في نمط إنتاجها والتحولات الجارية عليها من المرحلة الماركنتيلية (التجارية) الى مرحلة الرأسمالية المعولمة، إلا أن هذا التنظير الفكري ظل أميناً ومتمحوراً حول نواة ثابتة من المفاهيم والمناهج الأساسية

ما هو جدير بالاهتمام هو بيان النواة الصلبة للفكر الرأسمالي، الذي يحظى بمساحة واسعة من الاهتمام في أطار حركية وتكيف الرأسمالية مع مقتضيات التحديات التي تواجهها، والرغم أن الأموذج الرأسمالي في التطور بكل قيمه وأخلاقياته وتنظيماته هو (الحقيقية المطلقة)، مضفياً على الفكر والنظام الرأسمالي مشروعية لا حدود لها وكأنه (نهاية التأريخ).

هذا لم يكن محض مصادفة أو حتمية تأريخية كما يحلو للبعض الإشارة إليها، بل هو في حقيقته نتاج بلورته عقول مفكري ومنظري الرأسمالية طبقاً لوظيفتهم العامة في النظام السياسي والاقتصادي الرأسمالي. وعندئذ فقط لا غرابة إذا وجدت أن بذرة البلوط قد انبتت شجرة بلوط، على حد تعبير المفكر اليوت (Eliot).

المبحث الأول

فكر النشأة والتوسع الرأسمالي

أولا: أسس الفكر الاقتصادي المنظم

من المعروف أن نشأة النظام الرأسمالي تمثلت بمجموعة العمليات التأريخية التي أفضت الى سيادة إقتصاد السوق، وسيطرة الإنتاج الصناعي في مرحلة إكتمال ونضج نمط إنتاجه، وفيه عدت قوة العمل بضاعة[1]، وتقسيم العمل الاجتماعي نقطة انطلاقه وتطوره.

وبحسب ذلك فإن ظهور الأفكار الاقتصادية الرأسمالية لم يكن اعتباطاً، وإنما كانت هناك عوامل كثيرة حتمت ظهوره، رداً على ما كان سائداً آنذاك من أفكار لم تعد تساير التطور الذي طرأ على المجتمعات الأوربية، وأبرزها الاستكشافات الجغرافية التي عدها آدم سمث أكبر الأحداث المسجلة في تأريخ البشرية.

إن الفكر الرأسمالي في مرحلته الوليدة كان مرتكزاً ومترامناً مع عصر التنوير الذي يعد (نسقاً) في نظام الفكر الأوربي العام، وبحسب تقسيمات الفيلسوف الفرنسي المعاصر ميشيل فوكو، فإن التنوير الأوربي تشكل في إطار العصر الكلاسيكي الذي يقع بين عصر النهضة الذي بدأ في القرن السادس عشر، هذه العصور(المراحل) التأريخية تمثل الإيقاعات الكبرى في المنظومة الفكرية الأوربية، التي تمت دون أن تحدث فيها(إنقطاعات معرفية) [2] على حد الزعم السائد.

ما يلاحظ أن صعود الإبداع المعرفي والفلسفة الذي جاء به فلاسفة عصر التنوير والنهضة، من مثل (فولتير- مونتسكيو-سان سيمون-غوته- وغيرهم) كان يصدر عن فعل أيماني كوني، على الرغم من إدراكهم للفروق بين المجتمعات، إلا أن انتماءهم الإنساني ظل هاجساً رئيساً للمنتج الفكري.

هذه الفلسفة كانت معيناً مهماً للفكر الإنساني، إذ أعلنت عن سمات العدالة والحريات وجوهر القوانين ومثالية الأشياء، فأضحى الإنسان كائناً بنيوياً كونياً في

آن واحد معاً، مشدوداً الى تراثه وخصوصياته من جهة، محاولاً الرحيل الى البشرية جمعاء فهو مشدود من جهة لخصوصيته ولكونيته من جهة أخرى.

تؤكد معظم الدراسات الى أن الرأسمالية مذ نشوئها كنمط إنتاج مكتمل، كانت عالمية، وفي أبعادها الأساسية هي بالضرورة أيديولوجية ذات بعد اقتصادي مهيمن، مقدمة نتاجها في الفكر والنظرية الاقتصادية على انه خطاب يتمتع بدرجة عالية من التجريد والاستقلالية، إلا أن أيديولوجية الرأسمالية لا تختزل في هذه السمة الرئيسة[٣].

إن مواريث وتجارب وعناصر وفعاليات الرأسمالية الحافلة محلياً ودولياً تميط اللثام عن الوجه الآخر لها، وتفصح التناقضات التي يتسم بها سلوك وآليات الرأسمالية في جميع مراحل تطورها، وصولاً الى نظريتها الاقتصادية التي تحاول إضفاء الموضوعية والحيادية لها، وهو جعلها تتخبط هي الأخرى في التذبذب بين موقفين[٤]:

الأول: محاولتها أن تكتسي طابعاً تجريدياً متحرراً من الأبعاد الأيديولوجية، وعد الاقتصاد محكوماً بقوانين اقتصادية بحتة، عبر إختراع سلسلة من التوازنات خاضعة لمعاييرها تحت زعم أن هذا يحدث تلقائياً، كنتاج لفعل ميكانزم الأسواق المضبطة (Antiregulatory).

الثاني. ميل الفكر والنظرية الى أن تحدها المرحلة التاريخية، وتلهم الدولة الرأسمالية التي تشغل مركز المنظومة ممارسات فعالة لتأطير أفعالها، وتدعم موقفها في إعتماد السياسات التي من شأنها تيسير الهيمنة والسيطرة على العالم.

على وفق ذلك يكتسي الفكر الاقتصادي الرأسمالي طابعاً اقتصادياً، هو نتاج حاجة موضوعية جوهرية خاصة بهذا النظام. فالرأسمالية لا تكون ألا أذا توافر هذا الشرط. مما ينتج عنه انقلاب العلاقة بين مجال السياسة ومجال الاقتصاد لصالح، نظراً لاختلاف هذا النظام عن النظم السابقة له، مما يسمح لقوانين الاقتصاد كيما تصبح حاكمة في إعادة إنتاج المجتمع الرأسمالي في شموليته

إكتسبت الفلسفة الرأسمالية صيرورتها المتكاملة، وتحقق لها التطابق المنشود بين الخطاب الداعم لتطورها، ومنطق علم الاقتصاد الذي أنشأته وأصفت عليه طابع الحتمية المزعومة، لم يكتمل ألا بعد الثورة الصناعية، على الرغم من حدوث تطابق وتناقض في المرحلة الانتقالية مابين الإقطاع (نمط أنتاجي) والرأسمالية (كنمط أنتاج نوعي متقدم ومهيمن ومصفي للأنماط السابقة له).

بيد أن تحديد فجر النظام الرأسمالي لا يرتبط بظهور التجارة والعلاقات السلعية- النقدية، بل عندما حدثت تغييرات في نمط الإنتاج من دون إنكار الدور الذي أدته المركنتيلية (Mercantilism)، في إرساء دعائم ظهور الرأسمالية من خلال انحيازها للتراكم الأولي لرأسمال النقدي، عبر الربا والتجارة، والذي منعه الدستور الإقطاعي من التحول الى رأسمال صناعي، في ظل طبيعة التنظيم الحرفي (نظام الطوائف) في المدن.

لهذا كان لزاماً إزاحة معوقات السير لمسألة التراكم، هذا الأخير أدى في الاقتصاد السياسي الدور ذاته الذي أدته الخطيئة الأصلية في اللاهوت (الثيولوجيا)، فإكتشاف الذهب والفضة في أمريكا واستئصال وإستعباد وقبر السكان الأصليين في مناجمهم، ونهب جزر الهند الشرقية وتحول أفريقيا الى مصيدة لصيد السود التجاري من أجل إقامة التجارة المثلثة ما بين أوربا- أفريقيا-أمريكا، تمثل جميعها استخداماً عنيفاً لممكنات القوة والسيطرة.

وهو ما عبر عنه كارل ماركس (K.Marx) العنف أنه مولد التأريخ، وعلى الرغم من عدم القناعة بالارتكاز عليه بصورة مطلقة، لتفسير صيرورة أحداث التراكم رغم أهميته (فحقيقة أن الرأسمالية كانت عدوانية بعنف منذ البداية لا يفسر بذاته انتشار الرأسمالية)[6].

في حين ساهم تذليل الأشكال الطبيعية وتوسيع السوق الداخلية وظروف تجزئة أوربا وصعود الدولة القومية بفضل معاهدة وستفاليا (Westphalia) عام

١٦٤٨، شكلت بمجملها تفاعلات داخلية خدمت الرأسمالية، وساندت ظهورها ودفعت نمط أنتاجها نحو التكامل والنضج.

فمثلما وفرت المرحلة التجارية شرط التكديح (البلترة-Proletarilization) ، أي تحويل الفلاحين الصغار الى عمال مأجورين، وتحديد الأجر للعمال بالنفقات اللازمة لإطعام الفرد البالغ عند وليم بتي (W.petty)، أو تحديده بأجر الكفاف كما دعا ترجو (Turgot).

ووفر الفكر الاقتصادي الفيزوقراطي(الطبيعي) الفرصة اللازمة للرأسمالية عبر التنظير الفيزوقراطي للضريبة الواحدة على ملاك الأرض، مما سهل على الرأسمالية فرصة إزاحة الإقطاع من أمام الرأسماليين، مما أتاح تعزيز التراكم لرأس المال النقدي الذي شكل مكانة هامة في المنظومة الفكرية للاقتصاد السياسي للرأسمالية يتم من خلاله ليس فقط تحديد الإنتاج البسيط، بل أيضاً عملية تجديد الإنتاج الموسع للعلاقات الاجتماعية.

لذلك نلحظ أن المنطق الاقتصادي للرأسمالية منذ ظهورها التأريخي يستند الى تعظيم التراكم من خلال نزعة الجشع والرغبة اللامتناهية في الإثراء(كدسوا . كدسوا، تلك هي وصية موسى والأنبياء)[6].

ثانيا: الفكر الاقتصادي للتوسع الرأسمالي

حل التراكم المتحقق في البلدان الأوربية جاء من مصادر خارجية، وعن طريق النهب المنظم لدول العالم الثالث (البلدان المستعمرة)، أو عن طريق التبادل التجاري غير المتكافئ، بيد أن التراكم يصبح مستحيلاً في جميع نقاط النظام بدون الأجواء غير الرأسمالية (الأنماط السابقة للرأسمالية)، فقوة العمل والموارد الطبيعية تقع في مدار الإنتاج غير الرأسمالي الذي هو المحيط التأريخي للتراكم[7]، وارتكازاً على ذلك لابد لرأس المال من الانطلاق الى الخارج للحصول على السيطرة في تلكم المجتمعات مستخدماً أقسى التدابير.

لهذا فالفكر الرأسمالي التجاري الذي طبع تلكم المرحلة أستلزمته حاجات رأس المال التجاري، التي عبر عنها أحياناً بطرق غير مشروعة، فليس من الدهشة بمكان أن يلبس التجاريون آراءهم رداء سياسياً، وتطلعوا بفضل ذلك للدولة كيما تطبق نظرياتهم، فكان تأييدهم لقيام سلطة مركزية قوية تحميهم من دعاوى المنافسة وبخاصة في الخارج متفقاً هذا تماماً، في أن التغير في البناء الفوقي يأتي كاستجابة لضرورات البناء التحتي.

بناء على ذلك فقد سادت موجة الدولة القومية كتعبير عن مصالح الطبقة التجارية، هذه الدولة كانت متلهفة لتحطيم كل من اصطفائية المجتمع الإقطاعي، وعالمية السلطة الروحية للكنيسة.

تحت لواء المصالح القومية جرى تبرير سلوكيات الرأسماليين ودولتهم الطبقية في قهر المجتمعات الأخرى، فالوظيفة الرئيسة لنمط الإنتاج الرأسمالي تختلف تاريخياً، إلا أن الثابت فيها هو السوق، فالرأسمالية تساوي أسواقاً عالمية منذ نشوئها، ولانجاز هذا ظل خطاب الرأسمالية باستمرار يستدعي الاتجاه الفطري في الرأسمالية نحو توسيع الأسواق، مستهدفاً تنمية الثروة الوطنية.

في ظل هذا حدث لأول مره زيجة مطلقة مابين رأس المال المالي والتجاري في أطار قانوني وسياسي جرى تهيئته لخدمة الرأسمالية الصاعدة والذي ترتب عليه امتلاك القوة الاقتصادية، مع المساندة من فلسفة الحرية الاقتصادية

جرى الاستناد على قوة إضافية ذات طابع سياسي التي هي الدولة (كأداة للقهر) والعنف شرعياً من أجل أدارة الصراع داخلياً وخارجياً (ففي الداخل تم القضاء على بقايا الإقطاع وتوفير الحماية القانونية للملكية الخاصة، في حين أدارة الصراع مع الرأسماليات التجارية الأخرى وتأمين الأسواق الخارجية)[8].

إن ظاهرة الميل الشره للتوسع العالمي للرأسمالية، لم تكن مغامرة غير محسوبة أو محض صدفة، فالتراكم الذاتي أي بدون توسع خارجي للنظام الرأسمالي

ممكن نظرياً، إذا كان الأجر الفعلي بقدر محسوب يمكن من خلاله خلق طلب مساو للعرض.

ولكن الاتجاه العام للنظام بدأ من رواد المدرستين التجارية (Hume, Cantillon, Petty)، وكذلك الكلاسيكية (Ricardo, Smth)، هو الاحتفاظ بمستوى الأجر الفعلي (أجر الكفاف)، الذي لا يرتفع إلا على وفق حالة الصراع بين العمال والمنتجين (وهذا لم يحدث ألا في نهايات القرن التسع عشر)، إما عندما لا يرتفع الأجر الضروري بالقدر اللازم، فإن التراكم يتطلب تعويض ذلك توسعاً دائماً وخارجياً للسوق.

لذلك تكمن أسس التوسعية الإجبارية لنمط الإنتاج الرأسمالي لتحقيق مسألتين هامتين هما:

الأولى: تبلور شروط التقسيم الدولي للعمل وبموجبه أصبح العالم خاضعاً لشبكة من العلاقات التجارية والاقتصادية، وسط مناخ عام اتسقت فيه بلدان تجمعها خصوصيات معينة لتكون قطاعاً تصديرياً للمواد المعدنية والزراعية، لرفد اقتصادات البلدان الرأسمالية بمستلزمات أنتاجها، وهكذا إستقرت هذه الأوضاع الى الآن.

الثانية: أفرزت علاقات اللاتكافؤ بين البلدان الأوربية(المركز) والمستعمرات (الأطراف)، إذ أضحت القوى الاجتماعية في النظام الرأسمالي تتحكم في عملية التراكم داخلياً، وعملت على إخضاع العلاقات الخارجية لمقتضيات خدمة هذه العملية.

هذا بينما في البلدان الطرفية ليست عملية التراكم ألا ناتجاً مطعماً على التراكم في المركز، فهي بهذا المعنى عملية تراكم تابع[٩].

مثلما عملت الأوضاع على تبلور الرأسمالية في مراحلها الأولى مؤدية الى تراكم رأس المال الأولي، مستندةً الى الدولة القومية ومنظومة العلاقات الداخلية

والخارجية في دفع مسار النمو والتراكم، فإن هذه الممكنات قد إستنفدت مرحلتها التأريخية ليبدأ التنظير يهيئ لمرحلة جديدة من التطور.

فكانت الثورة الصناعية التي إنطلقت من انكلترا لتؤرخ تقدماً أكثر في تطورات قوى الإنتاج، وما يترتب عليها من تعاظم لنزوح الفائض الاقتصادي الى البلدان الأوربية لصالح أحداث التراكمت المرغوبة، لتكتسي جميع المظاهر طابعاً سلعياً بدأ من الإنتاج الاجتماعي مروراً بقوة العمل وانتهاء بوسائل الإنتاج.

ثالثا: النظرية الاقتصادية للتوسع الرأسمالي

اتحدت النظرية الاقتصادية تعبيراتها الأولى بالارتكاز على إشاعة خطاب الرضى عن فعل السوق (آلية الأسعار-Price Mechanism) دون تحفظ متخذة من (الاقتصادوية) المفرطة ديانة حقيقة للمجتمع الرأسمالي، دافعة بقوة لإكساء ذلك بفلسفة الفردانية والحرية مدعية أن المصلحة الفردية هي محرك النشاط الإنساني، ولا تتقاطع مع مصلحة المجتمع، بل هي تعزيز لها على حد تعبير أب الاقتصاد الرأسمالي آدم سمث (عندما يعمل المرء لنفسه فإنه غالباً ما يخدم المجتمع أكثر مما لو عمل من أجل المصلحة العامة)[١٠].

حتى تستكمل النظرية الاقتصادية جوانبها في الدفاع عن كنه النظام الاقتصادي- الاجتماعي الرأسمالي فقد تناولت بالتحليل موضوعة القيمة التي تعد الركن الأساس لمنظومة التوزيع في أي نظم اقتصادي.

آباء النظام الاقتصادي الرأسمالي لم يستطيعوا فك لغز القيمة ووقعوا في ضبابية الرؤيا تجاهها، فما بين عد العمل هو مصدر القيمة الى إعتبار كمية العمل هي المحدد، وعندما لم تستطع هذه من حل إشكالية التوزيع في النظام الرأسمالي جرى التحول الى تكاليف العمل التي تتجسد في السلعة.

عدم الوضوح هذا أدخل النظرية الاقتصادية والفكر الاقتصادي في ما سمي بلغز القيمة (Paradox of Value)[١١] من ناحية، وفائض القيمة المؤدي الى الاستغلال والإفقار من ناحية أخرى، مما حفز مفكري الرأسمالية على تجاوز القيمة

المستندة الى العمل الاجتماعي الى مفهوم آخر للقيمة يعتمد على التقويم الذاتي للمنفعة من أجل إسباغ مشروعية على أرباح الرأسماليين المتحققة بتكلفة إنسانية كبيرة لهذه المجتمعات (إذ أن جيلاً من الصناعة الانكليزية يستهلك ثلاثة أجيال من العمال).

إن التناقضات المحسوسة في التنظيمات الاقتصادية ليس من شأنها حرف الاتجاهات أو الأساليب الرئيسة لتطور الرأسمالية، لإن هذه التناقضات الحادثة في مراحل معينة من خطابها العام الفلسفي والاقتصادي، تتأتى من التباين الحادث في النسق العام لمسار الرأسمالية، بغية تعظيم تروح الفائض الاقتصادي في ظل مرحلة تأريخية وتعميق التقسيم الدولي للعمل.

في كل مرحلة تأريخية نجد أنفسنا أمام خطاب فلسفي تتجه الرأسمالية فيه، لتدعيم موقفها من أجل تبرير استحداث آليات ووسائل اقتصادية-اجتماعية بديلة تتناغم مع مصالحها، وفي هذا تستدعي الرأسمالية نظريتها الاقتصادية لتصوغ هذه المصالح وتضفي عليها تبريراً عقلانياً ومنطقياً، فعندما إحتاجت بريطانيا الى تحرير التجارة وخفض القيود الحمائية، جاءت نظرية التكاليف النسبية لريكاردو لتبرهن على وفق حذلقة رقمية وبفروض غير واقعية، على أن المكاسب ستعم كل البلدان المتاخرة دون أي اعتبار للفروقات في التطور الاقتصادي، ثم أردفت تلك مبدأ بأن التجارة محفز (محرك) للنمو الاقتصادي(Engine of Growth).

ففي الوقت الذي عدت فيه الرأسمالية التجارية الدولة ضرورة لازمة للرأسمالية في مراحلها الأولى، كونها نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره حسب التعبير الهيجلي، لفظت الرأسمالية دور الدولة هذا من تبجيل دورها والإطراء عليها، الى الدعوة الى لجم وكبح تدخلها وصولاً الى عدها شراً، مستعيرة رؤية توماس هوبز (Th-Hobbes) في مؤلفه (اللفياثان- Leviathan) [٢] وعدها كالوحش.

إن الفهم الرأسمالي ذا الطابع الفوضوي اليميني للحرية الفردية، الذي يقوم عليه علم الاقتصاد يعادي أي تنظيم مجتمعي، حتى وان كان في أطار الرأسمالية، وإن الخروج عن هذا الفهم حملته مدارس اقتصادية أوربية (المدرسة الألمانية مثلاً)، وبالضد تم تقديس الدولة في نمط المشستية التاريخية، التي هي نتاج أوربي خالص دمجت فيه النزعة القومية المتطرفة مع الفوضوية اليمينية، للتكور حول الذات من أجل الدفاع عن المصالح المتحققة داخلياً.

ومثلما وقع الفكر الاقتصادي الرأسمالي في تناقضاته الممتدة زمانياً ومكانياً، بسبب من التناقض الرئيس بين فردانية التملك وجماعية الإنتاج، يصاحبه تناقض النظرية الاقتصادية الخالصة التي تقدس التقابلات في المفاهيم (Concept).

هذه النظرية ذات الطابع الطوباوي الواضح، إذ أنها تقوم على إفتراضات بعيدة عن الواقع، وأن وجدت فهي تغطي مساحة صغيرة من اللوحة الاقتصادية، من مثل إنطباق توصيف ظروف المنافسة الحرة على بعض منتجات القطاع الزراعي غير القابلة للتخزين.

إن عدم تمكن المفكرين الكلاسيك من الأتيان الى صيغ عامة لنظرية لتوزيع والأسعار، أجبرهم الى الهروب الى الأمام نحو نظرية غير مكتملة للقيمة، بجانب التراجعات الكثيرة عن مفاهيم وأطروحات قبلوها ثم عادوا الى نقضها.

لهذا نلحظ الفشل الذي طال النظرية الاقتصادية الرأسمالية، في تفسير القيمة وبالتالي توفير أسس صحيحة للتوزيع، أمام النقد الهائل للماركسية وطابع التراصف الطبقي الذي أفرزته، والمشكلات التي نتجت عن وحشية نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي أدخل الرأسمالية في أزمة، مما تطلب وجود عنصرين، نزوع تناقض ورؤية مستقبلية لتجاوز هذا التناقض والأزمة، هذه يسرت لمجيء فكر ونظرية اقتصادية جديدة.

عندئذ جاء الفكر النيوكلاسيكي (New-Classical) من مسار مختلف، فبينما صيغت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على الفردية واشتقت القيمة من الإنتاج، فإن

النيوكلاسيك حافظوا على الفردية وحولوا الاهتمام من الإنتاج الى الطلب من خلال استقصاء المنفعة الفردية بغية التخلص من تراث الربط بين القيمة والعمل، متجهة صوب صوغ نظرية للأسعار بالاستناد الى مفهوم المنفعة (Utility) والتفضيلات (Preferences).

إمكانية وقوف الفكر والنظرية الاقتصادية جاء بسبب عدم التأكيد العملي عليها، لهذا تسأل جوان روبنسون: هل أن هناك مفهوماً للنظرية أم لا في حقيقة الأمر؟[13].

لقد جرى تصور التوازن بين العرض والطلب استناداً الى قياس تشابه ميكانيكي، حالة في ذلك الأوزان في زوج من الموازين، إذ أقتبس والراس فكرة التوازن العام من أحد المهندسين، وكثيراً ما لجأ مارشال الى قياسات بيولوجية للتشابه عند بحثه لعملية تحري عبر الزمن، إلا أن التعبير عن عرضه وطلبه كان ميكانيكياً[14].

إن الخطأ المنهجي الذي لاحظته جوان روبنسون وعلامات الارتباك وتربيف المحججة، والتفكير المرتجي للاقتصاديين النيوكلاسيك قد فضح عجزهم عن فهم الكساد الكبير، ويعزى ذلك الى الفشل في المواءمة بين حقائق الحياة والنظرة الى التوازن.

هذه النظرية تولاها بالنقد اللاذع المفكر الروسي نيقولا بوخارين، وعدها نظرية الطبقة المرتاحة، المنهمكة باستهلاك ثمرات الآخرين من وجهة نظر ريعية خالصة.

ثم لحقه في النقد جون مينارد كينز القائل(إني أتهم النظرية النيوكلاسيكية بكونها تتمثل بكونها، أسلوباً جميلاً ومؤدباً تسعى للتعامل مع الحاضر بالتجريد عن مواقعه، مثلها مثل معرفتنا بالقليل عن المستقبل)[15].

تعالج النظرية الاقتصادية الممهدة للرأسمالية في كل مراحلها بمفاهيم مثالية عمومية لا تقل عن عمومية الفكر العقلاني إزاء الهندسة الاعتيادية، وهو ما كان

مدعاة لغضب (فريدريك ليست) الذي تسأل (أي نوع من العلم هذا الذي لا يلقـي أي ضـوء عـلى الطريق الذي يجب أن نسلكه؟)[١٦]، ومثلـه يشـير كـل مـن جـاكوب فـاينر وهـابرلر الى أن النظريـة الرأسمالية من زمن آدم سمث كانت تحمل دائماً شيئاً خاطئـاً ... فالصـورة تتشـوش حالمـا تسـتبدل المنافسة بكل أنواع الشوائب الاحتكارية[١٧].

إن التوشح بالعقلانية (Rationalization) لا يحض بتأييد الواقع المحسوس، فالقـدر الـذي تحرص الرأسمالية محلياً على العقلانية في التصرف بمواردها، تتعامل عـلى الضـد مـن ذلـك عالمياً في استهلاك الموارد الطبيعية الناضبة وتتعامل معها على وفق عالمية السوق، مما عرض هذه المـوارد الى الآن الى نتائج مفجعة تتنافى مع مزاعمها حول العقلانية.

فالرأسمالية تطرح أشياء وتعمل على تحقيق أشياء أخرى، فهي تتبنى فكر ثم تطور سلسـلة من الاقتراحات الملموسة التي تعكس مجال السياسة الاقتصادية من جهة أخرى، دون الاعتراف بـأن ثمة تناقضاً حادثاً بين المنهجين، بل تعد ذلك نزوعاً نحو الامثلة.

المبحث الثاني

الفكر الاقتصادي للرأسمالية الحديثة

أولا: الفكر الاقتصادي لرأسمالية القرن العشرين

لقد خلف الكلاسيك والنيوكلاسيك تراثاً مغرماً بالتوازنات اللازمنية، والمستندة الى مغالطة أساسية في النظام، هي في الاعتقاد بأن السوق يتجه لتحقيق التوازن دائماً، معتمدين تشبيهاً خاطئاً في الأساس، لان الحركة عبر الزمن لا تتحرك ألا باتجاه واحد من الماضي الى المستقبل.

من الملاحظ أن مطلع القرن العشرين شهد ظهور الاحتكارات القومية بفعل ظواهر عدة، كان أبرزها على الإطلاق هو التركز(Centralization) والتمركز (Con- Centralization) في الإنتاج ورأس المال، الذي ساند إنضاج ظاهرة الامبريالية بوجهها الاقتصادي.

بدا التسريع في أحداث ظاهرة التركيز والمركزة، جاء لصالح الإلغاء المؤقت (التأجيل) لتناقضات التراكم الرأسمالي، مما يدفع حتماً لتراكم اكبر ولتناقضات أشد عمقاً[١٨].

مما أرخ لانطلاق التنظير الاقتصادي لتحليل الآثار الايجابية لهذه الاحتكارات ودعمها، ليؤسس الى مرحلة إزاحة المؤسسات الصغيرة والولوج الى عصر المندمجات (Conglomerates)، دفعاً بتجاه الحصول على السيطرة الاقتصادية وتعظيم الأرباح، طالما أن هذه الأخيرة تربو عما يتحقق في ظروف المنافسة التامة، التي تخضع لقانون تساوي الأرباح (Law of Profit Equalization)[١٩].

تاريخياً شهدت أمريكا (أول دولة رأسمالية) الموجة الأولى من الاندماج الاحتكاري في الفروع الصناعية الرئيسة (صناعة صب الفولاذ، صناعة السيارات، الصناعة النفطية)عند نهايات القرن التاسع عشر، فيما شهدت أيضاً الموجة الثانية من الاندماج والتركيز الاحتكاري في مجال الألمنيوم وإنتاج

الحاويات الزجاجية عند عشريات القرن الماضي، كتعبير عن دخول الرأسمالية الأمريكية مرحلتها الاحتكارية.

لقد تهيأت للرأسمالية الأمريكية ممكنات كبيرة وضخمة، مكنتها من الولوج السريع الى الاحتكار، ولعل أبرزها النظام الاتحادي الذي يعطي مساحة واسعة وتوحيد السوق المحلية الى سوق ضخم بفضل التشريعات التجارية، لقد مكن اتساع السوق من التوفيق بين حجوم الشركات، وما تكتسبه من قدرات احتكارية وبين ما يتحقق من وفورات النطاق اقتصادياً، بجانب التوافر على مساحة من المنافسة الاحتكارية ومثلما ساند الفكر الاقتصادي ظروف كل مرحلة من مراحل الرأسمالية، وتسويغ أفعالها في الداخل والخارج، نجد أن التنظير الاقتصادي في القرن العشرين يولي الاحتكارات مساحة من إهتمامه، لهذا نلحظ تناول مجموعة من الاقتصاديين من مثل جوان روبنسون(J.Robinson) وتشمبرلن (E.H Chamberlin) يبررون الظاهرة الاحتكارية، من خلال وضع ما يسمى بالمنافسة الناقصة، بغية استعادة متطلبات الكفاءة الاقتصادية في ظل الاحتكار المتعدد.

هذا التحول حمل أثاراً بعيدة المدى، تتلظى بنارها ليس فقط مجتمعات الأطراف بل المجتمعات الرأسمالية ذاتها، أبرزها الآتي:

١- إعادة الاهتمام الى الأسواق وتقدمها على ما سواها، لضمان السيطرة على مصادر المواد الأولية، مما برر الاتفاق بين الدول الصناعية لاقتسام النفوذ وابتداع الصيغ المناسبة لاستبقاء السيطرة على المستعمرات، من دون اصطراع وتنافس الدول الصناعية فيما بينها.

٢- **التحول في دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المسيطرة أو الآمرة (Leading)، هذا حظي بالدعم الفكري من قبل كبار الاقتصاديين الرأسماليين (جوزيف شومبيتر-J. Schumpeter)، الذي أكد على أن**

الاحتكارات من شأنها دعم الابتكار التكنولوجي، وسهولة توجيه الاقتصاد عن طريق الرأسمالية الاحتكارية.

٣- فقدان الآمل بالتوازن الاتوماتيكي الذي جاءت به الكلاسيكية وعضدته النيوكلاسيكية، وكلاهما فشلتا في الآتيان بحل للخروج من الأزمات، وهو ما أباح الحق لكينز أن يعطي (صك الغفران) لتدخل الدولة (الدولة المدبرة- Keeper-House).

لهذا جرى إعادة بناء النظام الرأسمالي (الفكر- النظرية) دون المساس بأسس الفلسفة الرأسمالية وثوابتها، فقد تحول التحليل من طابعه الجزئي (Micro) الى التحليل الكلي (Macro)، والذي مثل أعدة تشكيل للعلاقات الرأسمالية كاستجابة للظروف الموضوعية (ظروف دورة الأعمال Economic-Cycle)، ولتخفيف حدة الصراع الطبقي وتركيد الأوضاع وحفر الأنفاق الاجتماعي.

وقد أشار جالبريث الى أن النظام الرأسمالي قد تعرض منذ عشريات القرن الماضي، لأربعة تطورات أساسية (نمو النقابات المهنية- دولة الرفاهة- الثورة الكيبرية- زوال سلطة الرأسمالي التقليدي)، هذه ساهمت جميعها في ضمان مستقبل الرأسمالية، ولولاها لما أمكن للرأسمالية أن تستمر في العيش.

هكذا فقد ساندت الدولة الرأسمالية الاحتكارات، بعدما فقدت السيطرة على استحثاث النمو والتطور، فأطلقت العنان لها لتغدو سطوة الاحتكارات العالمية (الشركات المتعدية الجنسيات- TNCs) احد أهم العوامل الحاكمة لاحقاً على الصعيد العالمي.

وهو ما دفع الاقتصادي الفرنسي بيرجاليه الى أن هذا أظهر تناقضاً جديداً في الرأسمالية هو(المنافسة/ الاندماج)[٢٠]، مما أوصل نمط الإنتاج الرأسمالي الى أزمة جديدة تمثلت بالتزاوج المطلق بين الركود والتضخم (Stagflation).

مما أعاد التذكير جدياً بأطروحة الاقتصادي الروسي اللامع كوندراتييف، من أن النظام الرأسمالي يتعرض الى دورات طويلة تمتد مابين (٥٥-٥٠) سنة سميت

بدورات كوندراتييف [21] (Kondratieff Cycles)، وهي من نوع الدورات طويلة الآجل التي لم تحظ بالقدر الكافي من التحليل.

ثانيا: الفكر الاقتصادي للرأسمالية المعولمة(ما فوق امبريالية)

الفكر المبثوث لمرحلة ما بعد انتهاء القطبية الثنائية وتفكك منظومة الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية)، يقدم نفسه على انه فكر الليبرالية الجديدة المعولمة والمستند الى الواقع الذي أفرزته ظروف الصراع مع الأيديولوجية الاشتراكية، هذا الفكر يستند على آليت معروفة ومجربة(الخصخصة-الصرف العائم- خفض الأنفاق الحكومي- إلغاء التقنين(Deregulation، من أجل أطلاق المطلق لحرية الأسواق في أن تفعل فعلها.

هذه الفروض الحاكمة للاقتصاد العالمي وصيرورة اقتصاداته المحلية الآن، لم تكن نتاج انزلاق فكري، بل هي نتاج موازين قوى تطورت بدرجة متطرفة لصالح رأس المال، على حساب الطبقات الكادحة والشعوب المغلوبة في الأطراف، والتي فقدت ما تبقى من قوتها المكتسبة سابقاً.

لقد أعطى هذا الفكر دفعاً لسيطرة الشركات العملاقة على الاقتصاد العالمي، فاندفعت صوب العالم منتشرة في كل بقاعه محاولة الاستفادة من كل مزية نسبية في أطار تدويل (Internationalization) كل الحياة الاقتصادية، وصولاً الى الفرد ذاته مهما كان جنسه وهويته فهو إنسان عالمي (وكونه مواطناً من دولة ما فهذه كانت صدفه)، وهي بهذا تريد اتكاء المجتمع الإنساني على العالمية منتجا وثقافةً ولغةً وتاريخاً، مما يعني بالحتم تخلي الإنسان عن موروثه الاجتماعية والدينية والثقافية.

ففي الوقت الذي تطور فيه الأدب الأوربي من الأسطورة الى العقل، من حيث الشكل والمضمون الى التحرير من الميتافيزيقية، وداعياً الى السلطان المطلق للعقل من خلال الاسترشاد بلمعان البداهة الكاف للبحث عن الحقيقة (إنا لا أسلم

بشيء ألا أن اعلم انه حق) على حد تعبير ديكارت، أي إسقاط كل سلطة ولا سلطة على العقل ألا العقل نفسه

لذلك فتأريخ الممارسة الرأسمالية في عالم الأطراف سواء بشكلها التقليدي أم المعاصر (المتوحش)، لا يشيح عن ممارسة إنسانية تصفي درجة مقبولة من الصدقية، أو الثقة في نتح مخرجاتها المدفوعة تجاه الإنسانية، حتى في داخل مجتمعاتها.

فهي لم تستطع طوال مسيرتها من القضاء على الفقر والعوز على الصعيدين الوطني والعالمي، على الرغم التقدم الذي حصل في طرق وأدوات الإنتاج وارتفاع الإنتاجية، والثورة الصناعية الثالثة أو كما يسميها ألفن توفلر حضارة الموجة الثالثة، بل على العكس من ذلك فأن سياساتها (وشركاتها) أدت الى تعميم الفقر (الإفقار المعمم) والتهميش (Marginalization) في مجتمعات الأطراف.

العالم في ظل العولمة كما هو عام ١٧٨٩، مليارات من البشر ترفض أن تكون لاشيء، فهي تنادي بحقها في الحياة، كانت الرأسمالية تقدس السلعة(وثنية السلعة) بينما الرأسمالية المعولمة وانطلاقاً من تقديسها لرأس المال (وثنية رأس المال) فهي مستعدة لارتكاب أقسى الجرائم بحق الإنسانية من أجل الأرباح وتركيم رأس المال.

لا تحتفظ البشرية بتأريخ للجشع والقسوة، وطالما أن الرأسمالية هي (تدمير خلاق لا يتوقف)، فهي في الثورة الصناعية الثانية دمرت الروابط العمالية والأسر الكبيرة ومجتمعات الفلاحين وتجمعات العمال، وفي الثورة الصناعية الثالثة تعمل على تفكيك المجتمعات المحلية واجتثاث العائلات من جذورها المحلية، ورمي العمال الى براثن البطالة باسم الحفاظ على مرونة (Flexibility) الشركات وكفاءتها الاقتصادية.

هذه الازدواجية ظلت الرأسمالية تحمل أشرعتها منذ نشوئها والى الآن، إذ لم نجد رأسمالياً يوصف العلاقة بينه وبين العمال هي علاقة استغلال، وهذا ينطبق

تماماً على نمط العلاقات الاقتصادية بين الدول الرأسمالية (المراكز) ودول العالم الثالث(الأطراف)، إذ تقدم هذه الدول علاقتها على أنها علاقة اعتماد متبادل أو شراكة(Partnership)، وليست علاقات تبادل لامتكافئ واستغلال أو هي في التحديد (كوزومو-سوقية).

فالرأسمالية وهي تعتمد الفكر العولمي (أمافوق-امبريالي) تعد أسواق الأطراف أسواقاً احتياطية لصانعها، وهذه رؤية أمريكية راسخة منذ عشرينات القرن الماضي، عندما صرح برونو نيومان رئيس غرفة التجارة الأمريكية في المكسيك عام ١٩٢٣ (بأن السوق الأوربية كانت وستبقى سوقاً محدودة لصانعنا.. لذلك يجب علينا تهيئة أسواق جديدة)، ويقصد بها أسواق الأطراف، انطلاقاً من مبدأ أساس وهو أنه ليس لأي شعب الحق في البقاء دون أن يفتح أسواق بلاده للتجارة الرأسمالية.

لهذا نلحظ إهتمام أمريكا(كونها الدولة المركزية) للمنظومة الرأسمالية، قد عملت بجد الى الارتكار على المرتكزات الثلاثة للرأسمالية(WB.IMF.WTO)، في أحكام سيطرتها على العالم اقتصادياً.

ترويض الرأسمالية من خلال حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، والتغني بهذا في خطاب العولمة ومن دونها الاعتراف بها على الرغم من أنها (تصاعد التفاهة) على حد تعبير الفيلسوف اليوناني كستورياديس، ومن دونها لا يبقى للديمقراطية والحرية من معنى يذكر، طالما أن الكل مهددون بان تحكمهم نظم وأيديولوجيات تمعن في تهميشهم بحيث يعيشون على التأمينات الاجتماعية والصدقات، بل والغريب أن هذا يحدث في مجتمعات قائمة على أسس ديمقراطية، وإلا فكيف يصح هناك مواطنون فائضون عن الحاجة(Surplus People).

وفي ظل صعود الأميلة (جعل كل شيء مالي) العالمية، وتوافر ظروف توحش رأس المال العالمي والاندراج في سلك الأمركة (Americanization) على أنها أرقى الأنماط والثقافات، ومحاولة فرضها على مجتمعات العالم، يحتاج الى

مراجعة، إلا أذا كانت الرأسمالية المعولمة معفاة مما هو واجب مفروض على كل نمط مجتمعي.

والعولمة (الليبرالية الجديدة) بالنسبة لنا نحن مواطنو العالم الثالث على الأقل، تشبه (النداهة) ليوسف إدريس التي تنادي الناس ليلحقوا بها فتمنيهم بعوالم غريبة غامضة مغوية، فهي قوة غيبية قاهرة لا فكاك من قدرتها الاغوائية، ليكون الوقوع في حبائلها شارة الصيع، وعندئذ تصبح السعادة الرأسمالية(Capitalism Nirvana) مجرد وهم أو يوتوبيا.

هوامش ومصادر الفصل الخامس عشر

١- لينين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، دار التقدم، د.ت، ص٨٢.

٢- سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث، بيروت، ١٩٩٧، ص٣٠.

٣- سمير أمين، حول نظرية التضبيط، بحوث اقتصادية عربية، العدد (١)، خريف ١٩٩٢، ص ٧.

٤- سمير أمين، مناخ العصر، مصدر سابق، ص ٢٠.

٥- أوليفر كوكس، الرأسمالية نظاماً، ترجمة إبراهيم كبة، مطبعة العاني، ١٩٧٣، ص ٢٢٢.

٦- ز.ف.سوكوليبسكي، نظرية التراكم، ترجمة عارف دليلة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠، ص٩.

٧- سمير أمين، التطور اللامتكافئ، ص ١٠٦.

٨ أريك رول، مصدر سابق، ص ٥٨.

٩- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٤.

١٠-نقلاً عن: إسماعيل سفر وعارف دليلة، مصدر سابق، ص ٢٢٦.

١١- Samuelson W. Nordhaus, Economic , McGraw-Hill, Twelfth Edition , ١٩٨٦, p.٤١٦.

١٢- محمد حافظ، تعريب الليفاثان، مجلة المنار، العدد(٦٦)، حزيران، ١٩٩٠.

١٣- جوان روبنسون وجون إيتويل، مصدر سابق، ٦٥.

١٤- المصدر السابق، ص ٧٩.

١٥- جون ميارد كينز، النظرية العامة، ترجمة نهاد رضا، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢، ص ١١٢.

١٦- اوليفر كوكس، مصدر سابق، ص ٣٣٦،الهامش ٧.

١٧- V. Jacob , Americas Aims and The Progress of Under Developed Countries ,In Bert.F Hoselitz , The Progress of Underdeveloped Areas, Chicago ١٩٥٢,p.١٥٧.

١٨- م. روزنتال، مشاكل الجدل في رأس المال الماركسي، ترجمة إبراهيم كبة، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧٩، ص ١٩٢.

١٩-أوسكار لانكه ومايكل كاليتسكي، الاقتصاد السياسي، ترجمة محمد سلمان حسن، الكتاب الأول، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت،١٩٦٧، ص ٥٧.

٢٠- بييرجاليه، الامبريالية عام ١٩٧٠، ترجمة فؤاد مرقص، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢٣٩.

٢١- حول دورات كوندراتييف ينظر: والت روستو، من هنا وهناك، ترجمة محمد دويدار، المكتبة الأهلية، عمان، ١٩٨٤.

الفصل السادس عشر

الفكر الاقتصادي في العالم الثالث

الفصل السادس عشر

الفكر الاقتصادي في العالم الثالث

تمهيد

تعد مدرسة التبعية إحدى المدارس الفكرية التي نمت في أحضان البلدان النامية، على خلفية استعمار البلدان الصناعية الأوربية لبلدان الشرق سواءً في آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية، ويبدو لوهلة الأولى أن الاستقلال نقيض التبعية، يتغذى من معين أوضاع هذه البلدان وبخصة ثلاثي التخلف: الأمية- الفقر- الجهل، لذلك شكلت تحليلات هذه المدرسة معيناً الى الكثير من الاقتصاديين، وشغلت مساحة من الفكر الاقتصادي الحديث ولاسيما في جانبه التنموي.

وفي إطار محاولة البلدان النامية للتخلص من تخلفها والتشوهات التي حدثت لاقتصادياتها نتيجة السيطرة الاستعمارية، كانت بلدان أمريكا اللاتينية سباقة في هذا الجانب، كونها استطاعت الحصول على إستقلالها مبكراً مقارنة بالبلدان النامية الأخرى.

لقد أتاحت الظروف لجمهرة من الاقتصاديين المنضوين تحت لواء لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لشؤون أمريكا اللاتينية (ECLA)، إن ينظموا أفكارهم التي تركزت حول أوضاع التبعية، مستعينون بكل التراث الفكري المناهض للاستعمار والامبريالية.

لا يمكن مطلقاً فك تأثير الفكر الاشتراكي بنسخته الماركسية من منظومة أفكار اقتصاديي هذه المدرسة وتوجهاتها، لكن هذا كان أكثر وضوحاً لدى الماركسيين الجدد، الذين لم تشبعهم آراء مدرسة التبعية، فحاولوا بناء منظمة فكرية جديدة، تتجاوز أطروحات مدرسة التبعية بعدما فشلت هذه الأخيرة في خفض مستويات التبعية بكل أنواعها.

ومن المناسب الإشارة الى أن ظهور هذه المدارس الفكرية، جاء في أطار محاولة محارات تطورات الفكر الاقتصادي الدي بات يعبر عن مصلحة وحاجات البلدان الصناعية، في مرحلة إكتمال نمط أنتاجها واستقرار بنائها الاقتصادي على أسس مكينة، وهو لم يكن يحمل أياً من هموم البلدان النامية في ثنايا إهتماماته.

على وفق ذلك بات من المحتم على اقتصاديي هذه البلدان، الأتيان بأفكار تتواءم مع طبيعة هذه المجتمعات ومستوى بنائها الاقتصادي، وحجم المعضلات التي تعيشها أو تتساكن معه.

لذلك نلحظ أن إتجاهات توسع وتطور هده النظرية إمتدت الى مختلف بلدان الأطراف في أفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية، فقد ظهرت أفكار هده المدرسة في ما سمي (مجموعة العالم الجديد) في منطقة الكاريبي عام ١٩٦٢، وفي أفريقيا على يد سمير أمين، ووردت في أسيا ثناي في أفكار غاندي وأطروحة(دادا ثاوروجي) في (نظرية الاستنزاف).

وقد أغنى كتاب ومفكري المدرسة من أمريكا اللاتينية، المجالات التي تلامست معها، في ضوء واقع البلدان الطرفية، هؤلاء الكتاب أضافوا وانتقدوا وطوروا أفكار اندريه جوندر فرانك، وكان أبرزهم شيسلو فورتادو وسانتوس وغيرهم.

المبحث الأول

أطروحات مدرسة التبعية

Dependency school

أولا: التوجهات العامة

جاءت أطروحات مدرسة التبعية لتؤكد أن آليات وسياسات الدول المتقدمة الصناعية (منظومة الدول الرأسمالية)، كانت قصدية في الإمعان في خلق آليات وإعتماد سياسات وإجراءات من شأنها، أن تؤدي الى تجذير موصوعة التبعية بمختلف أوجهها، التكنولوجية- المالية- الثقافية- الفكرية، لهذا جاءت كتابات هذه المدرسة لتتناول جميع مفردات لوحة التبعية.

وتأتي نظرية التبعية بالضد من نظرية التحديث (Modernization)، فتقرر في البداية أن الاحتكاك المكثف بين البلدان المتقدمة والمتخلفة كان موجوداً ومازال وهو واقع تأريخي وحاصر، إلا انه لم يحدث تغيراً ولا تنميةً وإنما أدى الى تكريس التخلف وتدعيمه[1]، ولم يؤدِ هذا الاحتكاك الى أن يتحول المجتمع التقليدي الى مجتمع حديث أو حتى الى صورة قريبة من هذا المجتمع الحديث، بل أدى على العكس من ذلك الى ظهور نمط من التغيير هو التخلف بعينه أو ما يسمى بتنمية التخلف* في الدول التابعة.

إن من أولى المظاهر التي جرى التركيز عليها في سياق تحليل هذه المدرسة هو الآتي:

الأول: التقسيم الدولي للعمل بين البلدان التي فرضت بموجبه البلدان المتقدمة على البلدان النامية التخصص في إنتاج المواد الأولية والأنشطة الزراعية والرعوية.

الثاني: إنحياز نظرية التجارة الدولية وبخاصة(نظرية التكاليف النسبية) لريكاردو، ولصالح البلدان الصناعية المتقدمة.

الثالث: التبادل اللامتكافىء الذي طبع النظام الاقتصادي العالمي، مذ نهوض الرأسمالية والى الآن.

هذا محور الاهتمام بالتبعية ومرتكز التنظير الفكري لهذه المدرسة، فقد جرى الارتكاز على أطروحة رورا لوكسمبورغ التي ترى (إن قيام علاقات إقتصادية بين إقتصاد متقدم وآخر متخلف من شأنه أن يعظم المنافع لصالح الاقتصاد المتقدم)[٢].

فيما رأت أن السعي الذي اعتمدته البلدان المتقدمة وسياساتها في أعاقة أية محاولة لتعديل موقع البلدان النامية في قسمة العمل الدولية، شكلت مهماراً إضافياً للسعي نحو الخروج من شراك التبعية المتعددة.

إذ جرى تقسيم عوامل تخلف البلدان النامية(الأطراف) الى مجموعتين رئيستين هما:

المجموعة الأولى: العوامل الخارجية للتبعية والتي نجد جذورها مع ظهور الرأسمالية كنظام عالمي،وسيطرتها بشكل مباشر على دول العالم المتخلفة، وممارساتها لاستنزاف ونزح الفائض الاقتصادي لهذه البلدان وتتوزع هذه التبعية على الآتي[٣]:

١- التبعية الاقتصادية: وتتمثل في سيطرة رأس المال الاحتكاري الأجنبي على معظم الفائض الذي تنتجه قوة العمل المحلية في البلد المتخلف.

٢- التبعية التجارية: والتي تتضح ملامحها من خلال إعتماد البلد المتخلف في علاقاته التجارية على عدد محدد من البلدان الصناعية، بل أن بعض البلدان المتقدمة، وفي أطار استعمارها وسيطرتها على أوضاع البلد، حصرت التعامل التجاري للبلد المتخلف مع إقتصاد بلدها، كما في حالة إحتلال بريطانيا للعراق.

٣- التبعية المالية: وهي آلية اعتمدتها معظم البلدان المتقدمة عند استعمارها للبلدان المتخلفة، إذا جرى ربط عملة البلد المحتل بعملة البلد الاستعماري، لينسحب على السيطرة على الائتمان والنظام المصرفي وصولاً الى إصدار العملة المحلية،

وتحديد سعر صرفها، مما أدى كل ذلك الى أحداث تدفق عكسي للموارد باتجاه المتروبولات الدولية متمثلاً بتحويلات الأرباح وفوائد وإقساط الدين، وفي الوقت الذي يجري فيه نزح ممكنات البلد المتخلف، يجري تحويله من مصدر لرأسمال الى مستورد لرأس المال.

٤- التبعية التقنية: وهي واحدة من أهم أطروحات هذه المدرسة، وعنوان لمصداقيتها في الكشف عن آليات التبعية التي إعتمدت لعرض أنقاء مستويات التخلف في جميع المستويات، مما ييسر تجذير موضوعة التبعية، فقد وضعت البلدان المتقدمة وشركاتها شروطاً لنقل التكنولوجيا والمعارف العلمية، من دون المساعدة والسماح للبلدان المتخلفة من فهم وفك رموز هذه التكنولوجيا، لاسيما وأن التعقيدات التي تم وضعها لا تسمح بذلك، مما يبقي (وربما توسع) الفاصلة الزمنية (الهوة) التكنولوجية والفنية والعلمية للإبقاء على التوزيع العوالم الثلاثة أو الأربعة.

المجموعة الثانية: العوامل الداخلية للتبعية، وتتضمن التشوهات التي ألحقها دخول نمط الإنتاج الرأسمالي، الى هذه الاقتصادات والعلاقات التي تركها أسلوبه في بنية هذه الاقتصادات، وتتوزع هذه التشوهات على الآتي:

١- تشوه البنية القطاعية للاقتصاد المحلي، إذ تسيطر قطاعات الإنتاج الاولي وبخاصة الإستخراجية في الاقتصاد المتخلف من خلال نسبة مساهمتها في تشكيل الناتج وكذلك في تشغيل الأيدي العاملة.

٢- تشوه الروابط والتشابكات القطاعية مابين قطاعات الاقتصاد الواحد، إذ تبدو الروابط في جلها متجهة الى(الأمام) الخارج وضعيفة نحو(الخلف).

٣- تشوه هيكل الصادرات والذي يتمظهر من خلال وحدانية سلعة التصدير.

وتذهب هذه المدرسة الى التأكيد بأن عوامل التبعية والياتها لم تكن تعمل بهذه الصورة، لولا توافر ممكنات داخلية من أهمها وجود فئات أو شرائح محلية يعد بعضها طفيلية، تعمل على إدامة أواصر التبعية لغرض ضمان إنتفاعها، هذه الشرائح جرى وصمها (بالكمبرادورية)**، أي التي تساند الأجنبي في تحقيق

مصالحه في البلد، مقابل انتفاعها بفتات من الفائض الاقتصادي الذي يتم نزحه الى الخارج.

تعد المدرسة الهيكلية[٤]: تياراً من مدرسة التبعية ويعد جوهان جولتنج (Gulteng) أبرز منظريها والذي قدم أطروحته (نظرية هيكلية للامبريالية) والتي يتوضح فيها تأثره بمدرسة التبعية، إذ يشير الى أن الامبريالية هي شكل خاص من أشكال الهيمنة، يقوم فيها المركز بمد جسوره في الأطراف من خلال الصفوة (النخبة– Elite).

ويتوقف ما تحظى هذه النخبة من مكانة الى حد كبير على الدعم الخارجي، وتتحقق علاقة الهيمنة عبر نمط من الاتصالات يتمكن فيها المركز من الاتصال المباشر بأجزائه وبدول الأطراف المختلفة، في وقت لا تتمكن فيه دول المحيط من الاتصال ببعضها البعض وبالمراكز الأخرى.

ويؤكد جولتنج على أن الامبريالية لا تتمثل فقط في علاقات التبعية الاقتصادية، بل في العديد من المجالات السياسية والعسكرية والثقافية..الخ، كما أن أي شكل من هذه الأشكال يمكن أن يتحول للشكل الآخر، فالامبريالية السياسية يمكن أن تتحول الى اقتصادية من خلال فرض معدلات التبادل التجاري، والامبريالية في مجال الاتصالات يمكن أن تتحول الى امبريالية ثقافية من خلال التحكم في نوعية المعلومات المتاحة، والامبريالية الثقافية يمكنها هي الأخرى من التحول الى امبريالية اقتصادية بتصدير انموذجات معينة للتنمية.

عليه يرى جولتنج أن الامبريالية بهذه المعنى لا ترتبط بالرأسمالية وحدها، كما لا تقتصر على العلاقة المباشرة بين المركز والأطراف، بل يمكن أن تتم بالوكالة من خلال ظاهرة الامبريالية الصغرى، من مثل علاقة أمريكا بالبرازيل وعلاقة هذه الأخيرة بدول أمريكا اللاتينية، أو علاقة أمريكا بجنوب أفريقيا ومن ثم بدول الجنوب الأفريقي.

ثانيا: تفسير التبعية

الفكرة الأساسية التي نهضت عليها مدرسة التبعية تنطلق من عادة تعريف الرأسمالية بشكل يختلف عما ذهبت اليه الماركسية، فالرأسمالية من وجهة نظر مفكري المدرسة ليست نمواً في أساليب الإنتاج وبما يؤدي الى أن تتحول قطاعات عريضة الى بروليتاريا بل على العكس من ذلك(أنها تمثل علاقات التبادل التي تؤدي الى أن يتحول فائض القيمة من مكان أخر، أي ينتج في مكان ويستهلك في مكان أخر، من خلال علاقات تقسيم عمل غير متكافئة بين الدول)[6].

يرجع اندريه جوندر فرانك الى أن السبب في التبعية، يعود الى العلاقة بين الدول المتخلفة (الدول التابعة) والدول الرأسمالية (دول المركز) لم تكن بحال علاقة متكافئة، هذه العلاقة كانت ولا تزال علاقة غير متكافئة تستغل فيها الدول القوية الدول الضعيفة.

ومن هنا فقد ظهر في العلاقات الدولية شكل من أشكال الخضوع والسيطرة، الخضوع من جانب الدول التابعة والسيطرة من جانب الدول الرأسمالية، وهنا تحول العالم الى مراكز وتوابع وأشباه توابع تقوم بدور وسيط بين المراكز والتوابع.

إن التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية لم يكن تطوراً داخلياً مكتفياً بذاته، ففي مراحل تاريخية موصوفة، زحفت المجتمعات الرأسمالية على مجتمعات أخرى في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

لقد اخضع النظام الرأسمالي النظم غير الرأسمالية للسيطرة السياسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، مسخراً إمكاناتها هذه لإنتاج فائض يتم نقله باستمرار الى مراكز (متروبولات) النظام الرأسمالي.

وبهذه الطريقة أصبحت العلاقة بين المراكز وتوابعه علاقة غير متكافئة، ويحكمها نظام تقسيم العمل الدولي الذي تقوم فيه كل وحدة من وحدات النظام العالمي (المراكز وأشباه** التوابع والتوابع) بدور اقتصادي وسياسي معين.

كما أن البناء الطبقي والسياسي في المجتمعات التابعة يعمل على إسناد هذه العلاقات وتوطيدها، فالرأسمالية العالمية التي زحفت على دول العالم الثالث، حاولت أن تشجع قيام برجواريات محلية تابعة (حتى وان اضطرت على إنتاج "برجوازية أو رأسمالية بالأنابيب" كما يشير الى ذلك محمود عبد الفضيل) تشاركها في جزء قليل من الفائض، ولكنها تبذل في مقابله كل الطاقة لتدعيم أواصر التبعية والتخلف في المجتمع التابع

لهذا تعمل الرأسمالية العالمية والمحلية لا على خلق الأنشطة التي تسهم في تحقيق التنمية- كما يشيع مريدو الرأسمالية- بل على تدعيم الأنشطة التي يترتب عليها أعلى قدر من الفائض الذي يتم نقله الى الدول الرأسمالية الكبيرة.

لذلك فأن شكل التنمية الذي ظهر في بلدان العالم الثالث هو شكل من التنمية الرثة أو التنمية التابعة، التي لا تتجه نحو خلق استقلال وطني بقدر ما تتجه نحو تدعيم أواصر التبعية[٦].

ثالثا: الدولة التابعة

لا يختلف مفكرو[٧] مدرسة التبعية(اندريه جوندر فرانك- سيشلو فورتادو- دوس سانتوس ... الخ) في توصيف الدولة عن التوصيف الماركسي إلا قليلاً، إذ يؤكدون بشكل واضح وصريح على أن نظام الدولة في المجتمعات التابعة يختلف عن نظيره في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، ويؤكدون أيضاً على الارتباط بين نظم الدولة والبناء الاجتماعي، فنظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعي تابع يخضع لنظام تقسيم العمل الدولي، وبهذا فأن من خصائصها الارتباط بالبناء التابع من ناحية وبظروف تقسيم العمل الدولي من ناحية أخرى.

وعلاقة الدولة بالمجتمع ليست علاقة ميكانيكية تتأثر بها الدولة من دون أن تؤثر فيها، فالبناء الاجتماعي والأسس الاجتماعية التي تقوم عليها الدولة تتأثر بسياسة الدولة وأدوارها ومخرجات أفعالها المختلفة.

بناء على ذلك فأن الدولة لا يمكن أن تفهم الدولة ألا أطار بناء اجتماعي معين وفي ظروف تاريخية معينة، وكذا الحال للبناء الاجتماعي الذي لا يمكن أن يفهم ألا في ضوء الدولة المهيمنة عليه والموجهة للسياسات داخله.

إن الخصوصية التي تميز الدولة في ظروف التبعية، تنحصر في أن علاقاتها بالمجتمع التابع ودورها فيه يتحددان بتلكم الظروف، فالنشاط الاقتصادي في المجتمع التابع وبناء العلاقات الاجتماعية داخله، يتحددان على وفق العمليات التي تتم في مكان آخر من النسق العالمي (دول المركز الرأسمالي).

وعلى وفق ذلك فأن طبيعة الدولة ودورها في تنظيم العمليات الاقتصادية وتدخلها في شؤون الاقتصاد والمجتمع، لا يتم في ضوء ظروف داخلية تلقائية، بل تؤثر فيه بشكل واضح الظروف الخارجية المرتبطة بالنسق الرأسمالي العالمي.

هذا سوف ينعكس بقوة على الأسس الاقتصادية والاجتماعية المحلية، التي يرتكز عليها المجتمع التابع، وهي في النهاية تعد أبنية وسيطة، فالدولة التابعة تستمد جزءاً كبيراً من دعمها وتأييدها من الخارج (أي الدولة المركزية الرأسمالية) المسيطرة أو المستعمرة لهذا البلد.

هذه التبعية تنعكس على الدولة وبنائها تبعاً للأسس المادية الموجودة في مجتمعات المركز، إذ لا تحتاج هذه الدولة بدرجة كبيرة الى الحصول على شرعيتها من تأييد الطبقة البرجوازية المحلية ولا من الأسس الداخلية للشرعية، وإنما تستمد جلها من تأييد الرأسمالية العالمية، ومن الأسس الاجتماعية التي يقوم عليها تقسيم العمل الدولي.

فالدولة التابعة هي في حقيقتها دولة يساهم النسق الرأسمالي في تشكيلها وهي تبقى وتستمر في الوجود بفضل تدعيم هذا النسق واستمراره، وهكذا تستطيع الدول الرأسمالية من الوصول الى العلاقة الشرطية، بين وجود نظم الحكم التابعة واستمرار الاستحواذ على خيرات المجتمعات الطرفية.

وما يميز تحليل الدولة التابعة عن غير التابعة، هو أننا في المجتمع التابع نكون بصدد علاقة بها أطراف ثلاثة: الدولة والبناء الاجتماعي الداخلي والبناء الاجتماعي للنظام الرأسمالي العالمي، وهذا المبدأ ينطبق على تحليل أي وحدة من وحدات النظام العالمي، سواء أكانت الدولة من المراكز أو من التوابع أو أشباه التوابع[٨].

المبحث الثاني

أطروحات الماركسيين الجدد

سمير أمين

أولا: حياته ومؤلفاته

١- حياته[٩]

ولد في صعيد مصر عام ١٩٣١، أنهى دراسته الجامعية في باريس عام ١٩٥٤ من معهد الدراسات السياسية، والتحق بعدها بمعهد الإحصاء الفرنسي ليحصل على الدكتوراه عام ١٩٥٧ عن أطروحته(امترتبات البنيوية لاحتواء الاقتصاديات ما قبل الرأسمالية في النظام الاقتصادي الدولي- دراسة نظرية في الآليات والقوى التي أنتجت ما يعرف بالاقتصاديات المتخلفة).

عاد الى بلده مصر عام ١٩٦٠ ليعمل خبيراً اقتصادياً في المؤسسة الاقتصادية، ثم سرعان ما ترك مصر بسبب نشاطه السياسي كونه عضواً في الحزب الشيوعي المصري، وبحسب قوله انه طلب منه مغادرة مصر للحفاظ على سلامته على خلفية توتر الوضع في مصر إبان حكم الرئيس جمال عبد الناصر.

عمل مستشاراً للتخطيط في جمهورية مالي لمدة ثلاث سنوات، ثم اشتغل في حقل التدريس الجامعي أستاذاً للعلوم الاقتصادية في جامعات متعددة، بواتييه- داكار- فانسان.

إختير من قبل منظمات الأمم المتحدة مديراً للمعهد الأفريقي للتخطيط والتنمية الاقتصادية التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للسنوات ١٩٧٠-١٩٨٠، بعدها شغل منصب مدير المكتب الأفريقي لمنتدى العالم الثالث في داكار، ومشرفاً على بحوث (إستراتيجية المستقبل العربي والإفريقي)

إقترح مارتن برونفنبرنير ترشيحه عام ١٩٧٨ لنيل جائزة نوبل في الاقتصاد، عن خدماته ونشاطه الفكري والبحثي في شؤون الاقتصاد والتنمية في دول العالم

الثالث، إلا أن معاداته للطابع الرأسمالي في إستغلال العالم الثالث والآليات التي تعتمدها في إخضاع هذه المجتمعات، وموقفه من (الصراع العربي-الإسرائيلي وحقوق الشعب الفلسطيني)، تم إستبعاد ترشيحه لهذه الجائزة منذ عام ١٩٧٨- والى الآن.

عرف سمير أمين مثقفاً من العالم الثالث ومناضلاً من إجل تحريره ودفع ثمناً غالياً لمواقفه هذه، كن أوضحها انه لم يكتب باسمه الصريح، إذ ظل يتنقل في كتاباته تحت أسماء مستعارة عدة منها: سعيد المصري- احمد القدسي-حسن رياض- بيير ديبون- بيير آمون- يوفس دوريل، كل هذه الأسماء تدل في حقيقتها عن الشخص نفسه (سمير أمين).

يقال عن سمير أمين أنه معروف في الغرب مجهول في وطنه، فالقليل من مثقفي واقتصاديي بلداننا لا يعرفون من هو سمير أمين، فقد قدم ما يربو على أربعين كتاباً في اللغة العربية، وأكثر من (٣٠٠) دراسة وبحث نشرت وترجمت الى العديد من اللغات الأجنبية(الانكليزية- الفرنسية- الايطالية- اليونانية- السويدية- اليابانية- الكرواتية- الألمانية- البرتغالية- الكورية- الدنمركية).

تركزت أبحاثه وأعماله الفكرية على حقول الاقتصاد والسياسة والاجتماع، وتناول من خلالها كل ما يتعلق بالتنمية والتخلف والنظام الرأسمالي العالمي، وأعطى خصوصية لإفريقيا التي خصها بدراسات تطبيقية شملت اغلب دولها.

قدمت العديد من الرسائل والاطاريح الجامعية لنيل الماجستير والدكتوراه في أفكاره الاقتصادية والاجتماعية، أغلبها كانت في جامعات أمريكا اللاتينية واسبانيا وإفريقيا، كونه مناضلاً ومفكراً ثورياً.

ومثلما كانت أبحاثه حادة اتجاه البلدان الرأسمالية، نتيجة سيطرتها على بلدان الأطراف، إلا انه كان أكثر نقداً للتجربة الاشتراكية، التي سماها متحققة في بلدان عدة، لهذا أتسمت أبحاثه بالعمق والاتساع وروح الكشف العلمي التي أمتاز بها

والجرأة على الذهاب الى ما وراء العقلية الضيقة والجزئية، مرجعاً عالمياً في النظرية الاجتماعية.

٢- مؤلفات الدكتور سمير آمين[١٠]

- دراسة في التيارات النقدية والمالية في مصر
- التراكم على الصعيد العالمي
- التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة
- التطور اللامتكافئ
- الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات
- الطبقة والأمة في التأريخ وفي المرحلة الامبريالية
- قانون القيمة والمادية الامبريالية
- المغرب العربي المعاصر
- الاقتصاد العربي المعاصر
- أزمة الامبريالية: أزمة بنيوية
- أزمة المجتمع العربي

ما بعد الرأسمالية

- الأمة العربية

إمبراطورية الفوضى

- في مواجهة أزمة عصرنا
- نقد روح العصر
- مناخ العصر
- ما بعد الرأسمالية المتهالكة
- الفيروس الليوليبرالي
- في مواجهة أزمة عصرنا

ثقافة العولمة وعولمة الثقافة

- إفلاس التنمية في أفريقيا (بالفرنسية)

- إمكانية التنمية وفك الارتباط في الجنوب الأفريقي

ثانيا: الإشكالية الأساسية في فكر سمير أمين

تشكل محاولة إكتشاف الإشكالية الأساسية التي يحويها النتاج الفكري لسمير أمين، نقطة الارتكاز في مسعى أي باحث متتبع لأعماله الفكرية، ولعل أبرز ما في ذلك هو أن أسلوبه المتميز في نثر أسئلة عديدة على القارئ، من دون الإجابة عليها في ذات العمل الفكري الإبداعي، بل يتركه يستقرئ ويستنبط إجابات من هذه الدراسة أو تلك، ليأتي في أعمال أخرى ليتناولها بوضوح، فهو في ذلك يحلق حواراته المباشرة وغير المباشرة.

هذه الإشكالية (أو الإشكاليات) تعد بمثابة جماع التصورات التي تعكسها الأفكار والوقائع المعرفية والايدولوجيا التي تغلف هذه الأعمال، وأدلها على تأمل براهينه ومراميه، هو ما يمكن تلمسه في منظومته المفاهيمية: التطور اللامتكافيء النظام العالمي المركز والأطراف الاغتراب الاجتماعي- نمط الإنتاج الخراجي- القيمة العالمية أو عالمية القيمة- فك الارتباط، والتفريق بين مفهوم(نمط الإنتاج) كمفهوم مجرد و(التشكيلة الاجتماعية) كتجسيد لواقع تأريخي مادي وملموس ومشخص.

وعلى الرغم من أن أعمال سمير أمين ظلت تحمل قدراً غير قليل من مخاطر التعامل مع فكر متحرك ومتغير وسيال، مازال على مدى أكثر من نصف قرن من الزمن يعطي ويتخطى ويتجاوز.

بيد أن اجتماع هذه المنظومة وتفاعلها والتداخل والتكامل القائم فيما بينها، تأسس على وفق فرضيات، بدت تحكم أعمال الفكر والإبداع وتوجهها صوب رؤية سمير أمين الأساسية هذه الفروض الحاكمة هي:

أ- صعوبة دراسة مجتمعات الأطراف في العالم الثالث بمعزل عن آليات النظام الرأسمالي العالمي ومركز منظومته (الدولة القائدة)، والذي لا

يمكن بأية حال من الأحوال، أن يعيد أنتاج نفسه كمهيمن على مصادر القـوة المختلفـة ألا من خلال التوسع والسيطرة.

ب- إن التطور التأريخي للنظام الرأسمالي العالمي، قد أدى الى إعتماد أسـاليب مختلفـة مـن وسائل وأساليب السيطرة المتناغمة مـع حاجـة هـذا النظـام، والتـي تلبـي إتجاهاتـه في أحكام السيطرة على العالم، فبدأ بالقوة العسكرية لإخضاع البلدان خـارج منظومتـه الى الوسائل الاقتصادية المباشرة، مقتناً تطور القوى الإنتاجية في الأطراف، وهو بهذا يسـعى دوماً للمحافظة (أو توسيع) الفجوة بين المراكز والأطراف، كما يهيـئ ممكنـات (تطـور التخلف أو إعادة أنتاجه).

ت - على الرغم من عـدم التماثـل وربمـا الاخـتلاف الحـاد في بعـض الجوانـب مـابين بلـدان الأطراف (المتخلفـة)، ألا أنهـا تخضـع في تشـكيلاتها المتعـددة الى أنمـوذج موحـد يتسـم (هيمنة الرأسمالية الزراعيـة في الاقتصـاد المحـلي - نمـو دور البرجوازيـة الكمبرادوريـة المرتبطة بالرأسمال الأجنبي- عدم الاكتمال البنيوي اقتصادياً ومجتمعياً).

ثالثا: الأفكار الاقتصادية

نحن قبالة مـؤرخ وعـالم إقتصـاد وسوسـيولوجي ومنظـر ومحلـل سـياسي وفيلسـوف تـاريخ وحضارات، ومن جانب آخر، فإن الفكر النظري لا ينفصل عنـده العمـل السـياسي الملتـزم كاشـتراكي ومناصر لقضايا إضطهاد الأنظمة والاستغلال.

لقد جاء النتاج الفكري ليتولى المجاهرة في نقد المركزية الأوربية في الايدولوجيا السـائدة، إن في تيارها الرأسمالي أو الماركسي الاورثذوكسي، عبر تقديمه رؤية شاملة لطبيعـة العلاقـات بـين العـالم المسيطر والعالم التابع، تجمع بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطرح تفسيراً متكاملاً لقضية التخلف في العالم الثالث، يقوم على مزج التحليل المعاصر بالتطور التأريخي لعلاقات السيطرة والتبعية.

وأدخل مستويات أخرى للتحليل بخلاف الأطر الرسمية المنظورة للعلاقات بين المراكز الرأسمالية المتقدمة والأطراف، وهي العلاقات بين التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية في كل منهما، والروابط المصلحية التي توثق بين القوى الحاكمة في دول الأطراف بمثيلاتها في المراكز الرأسمالي العالمي.

كذلك تنبه الى الدور الخطير الذي تلعبه الاحتكارات والمؤسسات الدولية المتعددة الجنسية في إستمرار علاقات التبعية بين المراكز والأطراف، وعلاقاته اللامتكافئة لصالح إستغلال دول المركز لثروات العالم الثالث، وتتابع أخفاق أية مشاريع للتنمية فيها، وإمكانات تشريك تشكيلاتها الاقتصادية الاجتماعية.

١- الرأسمالية: البنية والتحول والآليات

الرأسمالية رغم تحولاتها المستمرة والسريعة نسبياً، وعلى الرغم من جدية هذه التحولات، إلا أنها تظل حبيسة المنطق الخاص بها، فهناك افتراق بين جوهرها الثابت ومتغيرها المعلن [١].

الخطاب الأيديولوجي الرأسمالي بشقيه الاقتصادي والسياسي في جانب مهم منه يبدو خيالياً، فهو يكشف شيوع المنافسة في الأسواق المختلفة، في الاستفادة من التقدم المراد له أن يحدث بفضل التطور المستمر والسريع للقوى الإنتاجية والتكنولوجيا، مما سينعكس على كل الطبقات الاجتماعية من أجل تكريس الديمقراطية والسلم الاجتماعي.

هذا من شأنه أن يعود بالفائدة لكافة الشعوب مما يعني صعود للعقلانية المفترضة، نظراً لعدم وجود بديل معقول (بحسب مشايعي المنطق الرأسمالي)، لذلك لابد من إخضاع كل الجوانب الاجتماعية لمتطلبات المنطق الأحادي للرأسمال العالمي.

هذه الصورة الافتراضية التي تحاول الرأسمالية إضفاءها هي محاولة تجميلية لإخفاء الوجه المتوحش للرأسمالية في صورتها المعاصرة، ينفيها ويكذبها تأريخ الرأسمالية والتي لا ترتكز على أي أساس علمي حقيقي.

هـذا التـاريخ هـو بامتيـاز تـاريخ صراع مسـتمر بـين منطـق الـتراكم الرأسـمالي والمصـالح الاجتماعية والوطنية المتناقضة معه، والمعارقـة في ذلـك هـو أن الارتبـاط بـين البعـد الهـدام لمنطـق الرأسمالية الأحادي بالبعد الخلاق والإبداعي للمنطق ذاته.

إن جميع انموذجات النظام الرأسمالي ارتكزت على نظرة امبريالية للعالم بالتوافق مع انتشـار الرأسمالية، التي تحمل عدم التكافؤ والاستقطاب على المستوى العالمي.

يظل سمير أمين أميناً على أطروحـة تبناهـا مـذ تصـديه لموضـوعة التطـور التـاريخي، ودور الرأسمالية في أحداث التخلف في العالم الثالث، إذ يرى أن الرأسمالية كانـت عالميـة وامبرياليـة منـذ اقتحامها بلدان الشرق في القرن السابع عشر، و(أن نمط أنتاجها هو فض وأغش)[12].

تجنح الرأسمالية منـذ نشـأتها الى اقتحـام العـالم، ويعـود السـبب في ذلـك الى الانتقـال مـن السيطرة السياسية الأيديولوجية الخاصة بالنظام الخراجي السابق، الى السيطرة الاقتصادية الخاصـة بالرأسمالية يدشن تطوراً معدياً سريعاً للقوى المنتجة، لا سـبيل لمقارنتـه مـع التطـور الـذي شـهدته الحقب اللاحقة.

بيد أن النظرة الشاملة للرأسمالية في ضـبط إيقـاع العـالم عـلى وفـق رؤاهـا، بغيـة تحقيـق الضـبط والسـيطرة والهيمنـة، لا يسـتقيم مـع التناقضـات الداخليـة لأطـراف الفعلـة في المنظومـة الرأسمالية، فالتنافس الذي تمارسه المراكز الرأسمالية للاستحواذ عـلى الفـوائض الاقتصـادية المنقولـة من العالم الثالث ونقل عبء أزمتها الى الأطراف يحـدث فـيما بينهـا صراعـاً أتسـم في بعـض مراحلـه بالدموية، فالحربان العالميتان (الأولى والثانية) أحدثها الصراع مابين الامبرياليات المركزية.

ولكن عندما يتعلق الأمـر بقضـية تهـم العـالم الثالـث (منطقـة العواصـف بحسـب التعبـير الرأسمالي) يحدث التحالف بين هذه المراكز، وهذا أمرا يعـد تأريخيـاً، والآن يبـدو العـالم الثالـث في مواجهة الدولة المتحدة، الدولة (الأمريكية- الأوربية- اليابانية) الموحدة[13].

يظل العالم الثالث يتعرض الى التهميش المستمر أكثر فأكثر في النظام العالمي، لا بوصفه مسطق أمداد للمواد الأولية أو سوقاً للاستيراد من المراكز أو لتوطيف الرساميل الدولية فحسب، على الرغم من الارتقاء الحاد في التقنيات المستخدمة والمتأتي من إرتفاع مكون العلم والتكنولوجيا في السلع المنتجة، وهو ما يوفر خفض في الطلب على منتجات العالم الثالث من المواد الأولية.

هذا المنطق اعتمدته البلدان المراكزية للضغط على البلدان النامية، بغية منع دول العالم الثالث من المطالبة بتعديل قسمة العمل الدولية، وإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد قائم على العدالة والتكافؤ في العلاقات الدولية. إن التراجع المؤقت في الطلب على المواد الأولية في عقدي الثمنينات والتسعينات من القرن العشرين، ليس مرده التطور التقني، وأن كان ذلك حقيقياً، إلا أن حالة الركود الاقتصادي التي انتابت الدول الصناعية الكبرى المسماة (G-٧) أدى الى انخفاض الطلب، وهو تراجع مؤقت، سرعان ما كشفت الأوضاع عن وقتيته، عندما دخلت الرأسمالية مرحلة توسع جديد، وهذا يتم دوماً بعد كل دخول لمنظومة الرأسمالية مرحلة الركود.

إن التوحش الرأسمالي الذي تفرزه مخرجات أفعالها الاقتصادية والسياسية في المرحلة المعاصرة من تاريخ البشرية، يدلل بدون أدنى شك من أنها تلبس لبوس الإخضاع القسري بكل الوسائل المتاحة، بما فيها العسكرية (القوة الصلبة – Sold power).

مما يؤكد على أن حاجة الرأسمالية للعالم الثالث ليس في أطار الاعتماد المتبادل كما تزعم، بل في أطار موجه جديدة من الهيمنة والسيطرة والإخضاع، لحاجتها القائمة لها في الحصول على المواد الأولية، ولتصريف منتجاتها التي تعجز اقتصاداتها عن استيعابها.

في نظام الامبريالي الرأسمالي تكون المراكز هي المسيطرة اقتصادياً والأطراف هي الخاضعة والنظام الرأسمالي هو بالأصل أول نظام اقتصادي كوني

يشمل المعمورة بأسرها والاقتصاديات المركزية المهيمنة في هذا النظام متمحورة على ذاتها، أي مكتملة

إما اقتصاديات الأطراف فهي متجهة كليا الى الخارج(غير مكتملة- متأخرة)، والهيمنة الاقتصادية هي التي تلحمها وتكبحها وتحول بينها وبين استدراك تأخرها، وسبب هذا التأخر خارجي حتى ولو إستدخلته وإستبطنته تحالفات طبقية تتولى إعادة أنتاجه[١٤].

٢- النظام العالمي

على الرغم من أن التطور أفضى الى جعل الإحساس بأن العالم أصبح وحدة لا تتجزأ أقوى مما كان في مراحل تأريخه السابقة، وان الشعوب تنتمي الى منظومة عالمية مندمجة، إلا أن التباين في مناطق العالم تبدو واضحة تماماً، ولهذه الوحدة العالمية أبعاد عديدة، اقتصادية وثقافية وإعلامية...الخ

بيد أن موضوعة الاعتماد المتبادل الذي تدفعه الرأسمالية العولمية ومشايعوها (على الرغم من عدم صدقية توجهاتها)، هو ليس أمراً جديداً، بل أن الرأسمالية منظومة عالمية الطابع، منذ أولى علامات بزوغها الراجع الى زمن تفصله خمسة قرون عن عصرنا.

غير أن هيكل هذا النظام العالمي المندمج قد إستمر في التطور حتى إختلفت سمته اختلافاً كيفياً من مرحلة الى أخرى، ومن هذه الزاوية يقسم سمير أمين مراحل تطور هذا النظام على النحو الآتي[١٥]:

المرحلة الأولى: من عصر الثورة الصناعية الى الحرب العالمية الأولى كان القرن التاسع عشر الطويل قد إتسم بأنموذج لتوحيد العالم واتخذ شكلاً معيناً (الكولونيالية والاستعمار والهيمنة البريطانية) تحت هيمنة قطبية واحدة هي الإمبراطورية البريطانية، وهو شكل رفضته كل من الحركة الاشتراكية والعمالية وحركات التحرر الوطني للمستعمرات.

المرحلة الثانية: من عام ١٩١٧ الى عصر انتهاء الحرب الباردة، وتفكك منظومة الدول الاشتراكية، وتميزت بتعايش نظامين متصادين أيديولوجياً واقتصادياً وسياسياً، لذلك فهي مرحلة القطبية الثنائية.

المرحلة الثالثة. وتبدأ من عام ١٩٩٠ صعوداً، ويرى الأمريكان كونهم القوة الفاعلة في العالم تتسم بإعادة توحيد العالم مرة أخرى تحت التفرد الأمريكي، فهي إذن عودة للقطبية المتفردة.

إن المتغير الفاعل في صياغة النظام العالمي هو الدور الذي لعبته النظم الوطنية في الغرب والتي تعد متمركزة على الذات ومنفتحة على الرأسماليات الطرفية كإطار حقيقي ييسر عمل آليات السوق والمنافسة.

في حين إتسمت الرأسماليات الطرفية (المحيطية) وهي في طابعها الجوهري غير وطني، أي غير متمركزة على الذات، مما يعني أن منظومة الأسعار والدخول الداخلية لبلدان الأطراف، ليست نتاج هيمنة قائمة على أسس وطنية، بل ناتج تحالف عالمي البعد بالأساس يتسم بعدم التناظر بين أطرافه.

مما يؤكد أن صيرورة النظام العالمي في حقيقته هو نتيجة تحالف بين رأس المال المسيطر عالمياً، وبين الطبقات الحاكمة والمستغلة محلياً والخاضعة، سوءاً أكانت هذه الطبقات سابقة على الرأسمالية في الأصل أم كانت ناتج التوسع الرأسمالي، وهو شأن البرجوازية هنا.

ومثلما اعتمدت بريطانيا على إحترام حرية التجارة الدولية Enterprise and Free ، فأن أمريكا تعتمد الآن على الدور المهيمن للشركات متعدية الجنسيات ورأس المال المتعدي الجنسيات، لهذا يعد الخطاب النيوليبرالي إيديولوجياً ومخادعاً في الوقت نفسهً.

لهذا تبدو العلاقة بين رأس المحتكر (الاوليغوبولي Oligopoly) والدولة علاقة مبهمة وغامضة، إذ أن اتجاهات سلوك رأس المال العابر وحركته ومجالات توظيفه من أجل أخراج الرأسمالية المعاصرة من وهدت ألازمة يمثل هروباً الى

الأمام، فإشاعة العلاقات المالية (تمييل العلاقات الاقتصادية الدولية) (Finapciarisation) تحس وتؤجج الأزمة داخل دوامة الركود، لأنها تضاعف من عدم التكافؤ في توزيع الدخل وتجبر الشركات على لعب دور الممول.

وعليه فأن الفائض من رأس المال العائم (Capital Flottans) الذي يخضع الاقتصاد العالمي لمعيار واحد ووحيد هو الأرباح المالية[16]، يشكل خطراً كبيراً على مستقبل الاقتصاد العالمي مما يتوجب التصدي له، وهو ما أدركه مبكراً بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة أي قبل أن تتجمع عناصر الفكر الجديد بوضوح تام، المفكر المجري كارل بولاني(K. Polanyi)،والتي يمكن أن يطلق عليها العولمة المضبطة (Controlled Globalization)[17].

فالنظام العالمي الجديد يقوم على مرتكزات أساسية هي:

أ- دور الشركات المتعدية الجنسيات في اختراق الاقتصادات الطرفية وقيادة الاقتصاد العالمي من خلال رأس المال والتكنولوجيا.

ب- ثلاثي الرأسمالية(صندوق النقد الدولي البنك الدولي منظمة التجارة الدولية) الذي يعمل بتناغم وانسجام وفق رؤية موحدة لإعادة إدماج العالم في نظام واحد يعد نهاية التأريخ إلا وهو النظام الرأسمالي.

ت- القوة الصلبة(Sold Power) وهي القوة العسكرية الأمريكية بالإضافة الى قوة حلف الأطلسي(الناتو) في ضبط إيقاع حركة العالم والتدخل في شؤون الدول.

ث- الاستخدام الواسع لطيف حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، كقوة ناعمة (Soft Power)، وهي معطيات إنسانية كبيرة أريد من خلالها استباحة هذه البلدان لأهداف رأسمالية خالصة لا علاقة لها بأحوال المجتمعات.

ج- تسعى المنظومة الرأسمالية وقطبها الرئيس أمريكا الى تحويل العالم الى منظومة واحدة، تتحلل فيها الحكومات المحلية والحدود والثقافات

والمواريث...الخ، والإقرار على عالم جديد تحكمه ضوابط جديدة وهي[١٨]:

- حكومة عالمية- مجموعة الدول الصناعية الكبرى(G-٨).
- وزارة الدفاع- حلف الناتو.
- وزارة التجارة- منظمة التجارة العالمية.
- وزارة المالية- البنك الدولي.
- البنك المركزي العالمي- صندوق النقد الدولي.
- وزارة الداخلية- مجلس الأمن الدولي.

إن الليبرالية المعولمة التي دفعت مشروعها الجديد في ظل الاستقطاب الحاد وتحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، أدت من دون أدنى شك الى تطور تدريجي لوسائل جديدة لضمان السيطرة على الصعيد العالمي لصالح الثالوث المركزي المهيمن، وهو ما يطلق عليه الاحتكارات الخمسة الجديدة وهي[١٩]:

أ- احتكار التكنولوجيات الحديثة.

ب- احتكار المؤسسات المالية وهو احتكار يكمل عمل الاحتكار السابق في تدعيم هيمنة المركز على التصنيع من الباطن في الأطراف.

ت- احتكار القرار في استخراج واستخدام الموارد الطبيعية على صعيد عالمي والتحكم في خطط تنميتها من خلال التلاعب بأسعارها، بل وقد يصل الأمر الى الاحتلال العسكري المباشر للمناطق الغنية بهذه الموارد.

ث- احتكار وسائل الأعلام(الميديا) الحديثة على صعيد عالمي كوسيلة فعالة لصياغة والتأثير في الرأي العام بما يدعم الهيمنة وخططها عالمياً ومحلياً.

ج- احتكار أسلحة التدمير الشامل والوسائل العسكرية المتطورة التي تتيح التدخل (من بعيد) أو (من فوق) دون خوض عمليات حربية طويلة ومكلفة بشرياً.

ومن المناسب الإشارة الى أن تفاعلات وتداعيات مشروع الاستقطاب الجديد، يرمي الى زيادة ضمان هيمنة الولايات المتحدة حتى على مشاركيها في الثالوث المركزي، أي فرض عولمة ليبرالية تحت قيادتها ليصبح القرن الواحد والعشرون هو (القرن الأمريكي بحق).

لهذا يظل سمير أمين ملتزماً بأطروحته المركزية والتي إعتمدها منذ سنين هو أن العالم الثالث إزاء تحدٍ (حرب المئة سنة) الجديدة التي بدأت الرأسمالية المركزية للغرب المتقدم(فعلياً) تخوضها ضد شعوب الأطراف سواءً في آسيا(العراق- أفغانستان) وإفريقيا(الصومال) وربما لاحقاً في أمريكا اللاتينية وهي مرشحة لشمول بلدان أخرى تحت رايات وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الملاحظ على السعي الأمريكي لأحكام صوغ النظام العالمي على هواها ووفق مصلحتها في الهيمنة والتفرد، هو أنها بدلاً من أن تكون موفرة الأموال لباقي بلدان العالم من خلال تمتع ميزانها التجاري بفائض، كيما تدفعه لأحداث التوسع الرأسمالي المرغوب، وبما يضمن شروط أعادة أنتاج هيمنتها، فأنها على عكس بريطانيا التي كانت تتمتع بفائض هيكلي لميزان التجاري البريطاني، مما وفر الشروط اللازمة لإعادة أنتاج موقعها المهيمن.

فالولايات المتحدة الأمريكية فهي أكبر مستورد للأموال، ومن ثم أصبحت مجتمعاً طفيلياً يمتص النصيب الأعظم من الفائض المنتج خارجه، ولاشك أن استمرار هذا الوضع الهش رهين برضوخ بقية بلدان العالم لتفاقم إفقارهم بلا نهاية.

ونظراً لإدراك الولايات المتحدة التام لذلك فإنها تسعى بدأب الى تعويض ضعفها الاقتصادي بإستغلال تفوقها العسكري والنووي، وذلك من خلال إقناع شركائها في الثالوث المركزي بضرورة تسليم زمام أدارة العالم لحلف شمال الأطلسي، حتى تتحقق عبارة كيسنجر الذائعة (العولمة ليست إلا مرادفاً للهيمنة الأمريكية).

٣- قانون القيمة في الأطراف

أحد أهم الموضوعات التي أبدع في تحليلها سمير أمين هي موضوعة التفريق بين قانون القيمة في المراكز والأطراف، وهو ما إستطاعت الرأسمالية إنجازه، لذلك يظل الصراع بين قنوني القيمة في النظام الاقتصادي العالمي، يوسم تلكم العلاقة بين المراكز والأطراف، والهدف الأسس من بناء منظومتين للقيمة، هو للاستفادة من الفرق في إشتقاق مفهومي القيمة، وطبعاً دائماً لصالح الاقتصاد الأقوى، كما ذهبت لذلك من قبل روزا لوكسمبورغ ولينين وبوخارين وغيرهم.

إن السعي لتدويل جميع العلاقات الاقتصادية يظل سعياً قائماً لفتح الأسواق أمام الرأسمالية، وهو ما تحرص على تفعيله دائماً، لهذا نلحظ وجود أسواق للمواد الأولية تتحدد على وفقها أسعار عالمية، بجانب وجود أسعار فائدة عالمية سائدة، في حين تعمل عمداً الرأسمالية من أيجاد أسواق عالمية للعمل تتحدد بموجبها أسعار (أجور) للعمل، من شأنها أن تؤدي الى تأحيد الأجور عالمياً شأنها شأن السلع وعناصر الإنتاج الأخرى.

وهي في ذلك ليست غافلة عن ذلك، بل أن موجة الرأسمالية في التوسع العالمي، عبر ما سمي في حينه (نشر الصناعة جنوباً) أو في حقيقتها نشر الرأسمالية، لم تكن بعيدة عن هدف أساس ظلت الرأسمالية أمينة على إعتماده لان الخير كل الخير بالنسبة لها فيه، ألا وهو أيجاد الآليات المناسبة لتحقيق الأرباح ونزح الفائض الاقتصادي من الأطراف باتجاه المراكز.

من المعروف جيداً أن جل فائض القيمة يتحقق من خلال العمل، عليه فقد حرصت الرأسمالية على العمل باتجاهات متعددة:

أ- نقل العديد من الصناعات وبخاصة الملوثة أو المتقادمة من بلدانها الى الأطراف.

ب- الاستثمارات الأجنبية المقامة في الأطراف.

ت- قيام الشركات بإنتاج جزء من مكونات سلعها في بلدان طرفية عدة.

ث- استغلال القدرات البشرية في بلدان الأطراف سواءً الفنية منها أو العلمية.

هذه جميعاً تأتي في أطار الاستفادة من الفروقات في الأجور مابين المراكز والأطراف، وهو سيجعل تكلفة أنتاج السلع في الأطراف أقل، في حين أنها تحافظ على قيمتها في السوق العالمية، بفضل الطابع الاحتكاري من جهة أو بسبب القوة الاقتصادية التي تمتلكها الشركات، كطرف فاعل في الحياة الاقتصادية العالمية.

لهذا نلحظ أن هناك مفهومين للقيمة في الاقتصاد العالمي المعاصر، وتتبدى المصالح الرأسمالية في الحفاظ على وجودهما، كيما يظل نزوح وانتقال الفائض الاقتصادي من الأطراف الى المراكز قائماً باستمرار.

مما يعني أن غنى المراكز يتم على حساب إفقار مجتمعات الأطراف، وتحويل قواها العملة الى جيش احتياطي للرأسمالية ومسامير في عجلة أنتاجها، بأجور بخسة وعلى حساب بيئته التي يزداد تلوثها نتيجة التصنيع الشره للشركات المتعددة الجنسيات.

وعليه فأن اتجاهات الرأسمالية المعاصرة تخفي وراءها نمطاً حقيقياً للسوق مختلف تماماً عن التطور النظري الذي يروج له، فالسوق الحقيقية ذات طابع ثنائي (مزدوج) واضح، تتوزع مابين سوق محلي وأخر عالمي، السوق المحلية تشتمل على أسواقها الثلاثة المدمجة (سوق العمل ورأس المال والسلع) المدمجة الثلاثة.

في حين تقصر السوق العالمية على (سوق لرأس المال والسلع) وتستبعد سوق العمل، لان في ذلك إعادة نظر بالإنتاجيات والقيم المخلوقة في الأطراف وهو ما يهدد مسألة التبادل اللامتكافىء، لهذا فهي انتقائية في اجتزاء ما يخدم مصالحها.

يرى سمير أمين أن مجرد الاندماج في النظام الرأسمالي الدولي لا يتضمن بالضرورة فرض نمط الإنتاج الرأسمالي، بل يمكن أن يبقي أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية -على الأقل بشكل جزئي- في المجتمع التابع، الأمر الذي يمكن من تخفيض الأجور في قطاع الإنتاج للتصدير، بحيث يحصل العمال في هذا القطاع

على جزء من الحد الأدنى اللازم لمعيشتهم من القطاع التقليدي(السابق على الرأسمالية).

كما أن المركز يدفع بالمحيط الى نظام يعوق بالأساس التنمية الرأسمالية الخالصة، بحيث يعد قطاع الإنتاج للتصدير معزولاً عن بقية الاقتصاد في المحيط، نظراً لانخفاض الطلب عليه في الخارج، بالإضافة الى أن انخفاض الأجور في هذا القطاع، يؤدي الى انخفاض الطلب على سلع الاستهلاك الجماهيري، مما يحول دون نموها.

وعلى العكس من ذلك تمثل دخول الفئات الاجتماعية الطفيلية الجزء الأكبر من الطلب الموجه سلع الاستهلاك المالي أو التفاخري، مما يؤدي الى توجيه الاستثمارات الى هذا القطاع، وليس لقطاع المنتج لسلع الاستهلاك الجماهيري، وعادة ما يقوم قطاع أنتاج السلع الكمالية في المحيط على الاستخدام الكثيف لرأس المال، بحيث يؤدي نموه الى عدم أحداث زيادة ملموسة في فرص العمالة، وبذلك يتم التهميش (Marginalized) الغالبية العظمى من السكان.

إن النظام الرأسمالي يشتمل على نوعين من الرأسمالية أحداهما متمركزة حول نفسها وتتميز بالديناميكية، وهي رأسمالية المراكز، والأخرى في الأطراف (المحيط)، وهي رأسمالية مقيدة تسير في طريق مسدود، ويرتبط النوعان ارتباطاً هيكلياً بحيث يعيد هذا النظام العالمي تحديد نفسه باستمرار.

إن الاحتكارات الخمسة تظل متضامنة ومتكاملة وتعمل معاً لإعطاء قانون القيمة المعولمة الجديد مضمونه، وليس هذا القانون تعبيراً- بحال من الأحوال- عن ترشيدية اقتصادية (محض)، يمكن فصلها عن السياقات الاجتماعية والسياسية التي يعمل فيها هذا القانون[٢٠].

بل أن قانون القيمة هو تعبير (مكثف) عن هذه التكيفات الاجتماعية والسياسية، إذ أن التكيفات المذكورة تعمل على إلغاء مغزى تصنيع الأطراف، من خلال تخفيض القيمة المضافة المنوط بهذه الصناعات، بينما ترفع في المقابل نصيب

القيمة المضافة في الأنشطة المرتبطة بالاحتكارات الخمسة إياها، أذن فهي تكيفات تنتج تراتبية حديدة غير متكافئة تمثل جوهر الشكل الجديد والمستقبلي للاستقطاب على الصعيد العالمي.

ذلكم هو منطق آليات الرأسمالية المعاصرة، ولن يؤدي عمل قانون القيمة المعولمة الى(اللحاق)، حتى بالنسبة لذلك الفريق من بلدان الأطراف الأكثر تقدماً ونجاحاً في التصنيع ومواجهة المنافسة في الأسواق العالمية، وإنما سوف يؤدي على العكس تماماً الى مزيد من الاستقطاب، أي تفاقم ظواهر الفقر (الحديدة) وأن كان ذلك سيأخذ أبعاداً أكثر حدة فيما أسماه سمير أمين (العالم الرابع).

٤- تمفصل أنماط الإنتاج

إن نمط الإنتاج يعد من وجهة نظر سمير أمين مفهوماً مجرداً، وهو ابتدأ ينفي فكرة التعاقب المنتظم لهذه الأنماط في تاريخ البشرية، ولذلك يسجل افتراقاً منهجياً عما ذهب اليه ماركس في فكرة التعاقب المنتظم للتشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية، على الأقل في الحالة المدروسة لمركس وهي الدول الأوربية، في حين أفرد ماركس للشرق (البلدان المتخمة) نمطاً خصاً اسماه نمط الإنتاج الآسيوي[٢١].

إلا أن ستالين [٢٢] قد عمم هذه التشكيلات وأنماطها المرافقة، وعدها عامة وتنطبق في جميع المراحل التاريخية وعلى مختلف البلدان، والذي راءه بعض المفكرين تعسفاً، أريد منه لجم التنظير الفكري للانتقال صوب الاشتراكية من مواقع وأساليب مختلفة، مما يعني انه كان يستهدف تطبيق الأنموذج السوفيتي، وهو أحد جوانب الخلاف الصيني – السوفيتي.

لهذا يميز سمير أمين بين خمسة أنماط للإنتاج وهي[٢٣]:

١- نمط الإنتاج (الجماعوي البدائي).

٢- نمط الإنتاج الخراجي.

٣- نمط الإنتاج العبودي.

٤- نمط الإنتاج السلعي الصغير البسيط.

٥- نمط الإنتاج الرأسمالي.

يرى سمير أمين أن مجرد الاندماج في النظام الرأسمالي الدولي لا يتضمن بالضرورة فرض نمط الإنتاج الرأسمالي، بل يمكن أن تبقى أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية- على الأقل بشكل جزئي- في المجتمع التابع.

ويذهب الى توصيف هذه الأنماط بدقة كافية مقترباً في بعضها من التوصيف الماركسي، ومما يشير اليه هو التراصفات الطبقية في بعض الأنماط وما تعكسه من انقسام مجتمعي حاد، فيما يعد نمط الإنتاج السلعي البسيط، والذي لا يوجد مجتمع بالتحصيص عاش في كنفه، وإنما هو مرحلة عابرة تؤسس لمرحلة ونمط أنتاج أكثر وضوحاً.

فيما يؤكد سمير أمين كأطروحة ألمعية من أن نمط الإنتاج الإقطاعي والعبودي، يقعان ضمن نمط الإنتاج الخراجي كحالة حدية حيث تكون الجماعية في وضع متدهور وذلك بسبب طابع الملكية، هذا الطابع الحدي هو الذي يسمح بوصف التشكيلات الإقطاعية في الأطراف بالتشكيلات (المحيطية) مقابل التشكيلات الخراجية المركزية.

هذا ينسحب على نمط الإنتاج العبودي الذي يقع على حدود التشكيلات الخراجية، لا كنمط مركزي ولكن كتشكيل (أتاوي). بيد أن إحدى أهم الأطروحات التي جاء بها سمير أمين على طول اهتمامه بقضايا العالم الثالث (الأطراف) هو الآتي:

مع التوافق بين رؤى سمير أمين وماركس حول الدور المركزي الذي لعبه نمط الإنتاج الرأسمالي، والظاهرة الرأسمالية كونها تعد ظاهرة تقدمية مقارنة بالإقطاع، فإن سمير أمين يذهب الى ما هو ابعد ويمتح تحليل الأنماط على استقامته الى النهاية، إذ يرى أن نمط الإنتاج الرأسمالي حتى في طبيعته الجينية يتسم بالشراهة والفضاضة، لذلك يسعى باستمرار الى تصفية الأنماط (ما قبل الرأسمالية) عند تلامسها معها أو تواجده معها في محيط معين، وسرعان ما يسيطر هذا النمط

ويسحب غلبته على هذه الأنماط ليحدف منها وظيفتها الخاصة ويدخلها قسراً ضمن أطار وظيفته هو، من دون أن يؤدي ذلك الى تدمير جذري لها.

إلا أن سمير أمين يركز على الدور الذي يلعبه نمط الإنتاج الرأسمالي في البلدان المحيطية والاقتصادات التابعة، إذ لا يلعب هذا النمط دوره المعتاد في تصفية الأنماط (الرعوي الإقطاعي الاوليغارشي-العبودي الخ) على خلاف ما حصل في البلدان المركزية، ومرد ذلك من وجهة نظره هو أن اقتحام الرأسمالية الى هذه البلدان احدث تشوهاً كبيراً في البنيات الاقتصادية- الاجتماعية، وترتب عليه أن نمط الإنتاج الرأسمالي الطرفي أضحى هو الأخر مشوهاً، هذا الأمر في جله كان مقصوداً من قبل الرأسمالية.

هذه القصدية لها ما يبررها لخدمة مصالح الرأسمالية، وبالتالي أبقاء الفجوة قائمة بينها وبين البلدان الطرفية، فحتى التنمية التي تجريها هذه البلدان تظل هي الأخرى مشوهة أو كما يسميها إسماعيل صبري عبد الله (تنمية خبيثة) وليست طيبة.

إن تواجد نمط الإنتاج الرأسمالي متمفصلاً مع أنماط الإنتاج الأخرى من شأنه أن يعظم نزح الفائض الاقتصادي من الأطراف الى المراكز لأنه يعظم الأرباح في الأطراف من خلال فائض القيمة المنتزع من الأنشطة المتصلة بالمراكز.

ونعتقد أن هذا الفهم ضروري لاقتصاديي ومفكري العالم الثالث، لمعرفته آليات فعل نمط الإنتاج الرأسمالي في الأطراف، وطبيعة التنمية المتحققة واتجاهاتها، لاسيما وان سيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي تعبر عن نفسها في مستوى أخر، إذ أن هذا النمط يشكل في الواقع نظاماً عالمياً، حيث تنتظم التشكيلات (المحيطية والمركزية) جميعها في نظام واحد منظم وتراتبي.

٦- تعاقب التشكيلات الاقتصادية- الاجتماعية[٣٤]

تعد المجتمعات التاريخية (تشكيلات) تتضافر فيها من جهة عدة أنماط إنتاجية (ما قبل الرأسمالية)، وتنظم علاقة مجتمعاتها مع المجتمعات الأخرى، فالتشكيلة هي بنية مشخصة ومنظمة تميزها سيطرة نمط أنتاج معين، تتمفصل معه مجموعة معقدة من أنماط الإنتاج الخاضعة له.

إن تحليل تشكيلة اجتماعية مشخصة يجب أن يتركز أذن حول نمط توليد الفائض الخاص بهذه التشكيلة، وكذلك الفائض المحتمل انتقاله من والى التشكيلات، ثم تحليل كيفية التوزيع الداخلي لهذا الفائض بين مختلف الأطراف المعنية (الطبقات والمجموعات الاجتماعية).

وأن شرط وجود تشكيلة طبقية متعلق بتطور القوى المنتجة، وبدرجة تقسيم العمل الذي يترافق معها، مما يوفر التطور الكافي لظهور (الفائض) الذي يأخذ شكلاً غير سلعي (خراج، ريع) في المجتمعات ما قبل الرأسمالية، وسلعياً في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، مما يتيح استعمال(فائض القيمة)، والطريقة التي يتم بها توزيع هذا الفائض هي التي تعطي للتشكيلة الاجتماعية وجهها الحقيقي.

مفهوم التشكيلة هو أذن فعلا مفهوم تاريخي والتقدم التكنولوجي- مستوى تطور قوى الإنتاج- هو تقدم تراكمي، هذا التقدم يستمر في أطار تشكيله ما ويسمح بتأريخ التأريخ. بيد أن التعاقب التاريخي للتشكيلات الاجتماعية في الغالب، يتخذ شكل تعاقب التشكيلات الجماعوية ثم التشكيلات الخراجية، وضمن هذا تدخل القوى المنتجة من جديد في صراع مع العلاقات الاجتماعية، مما يفتح الباب واسعاً على تشكيلة رأسمالية.

تتسم التشكيلات الرأسمالية جميعها بسيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي، وكل المنتجات تأخذ طابع سلع، في حين أن المنتجات التي يدخل فيها فائض الأنماط السابقة هي وحدها التي كانت تكتسي سبقاً هذا الشكل من الممكن القول بدون موازنة أن تحليل تشكيلة ما، هو محاولة للتبصير بمشاكل تولد الفائض الاقتصادي

وتداول الفائض والقوى الاجتماعية المتحكمة فيه، وفي الأنماط ما قبل الرأسمالية يتسم أنحاب الفائض الاقتصادي بشيء من الشفافية مقارنة بالتشكيلات والأنماط الأخرى، ويعتقد المنتجين الحقيقيين في هذه الأنماط بان هذا الاقتطاع للفائض ضروري لبقاء الوضع الاجتماعي (الطبيعي)، تحت تأثير المتغير السياسي الإيديولوجي الذي يأخذ بالضرورة الشكل الديني الذي ظل يسيطر على الحياة، في حين أن الدين الحقيقي للرأسمالية هو (الاقتصادوية)وبعبارة سوقية هي (محفظة النقود)، أي الاستهلاك وعبادة الاستهلاك لذاته.

وعلى وفق الحاجة الدائمة للرأسمالية الى أسواق لمنتجاتها التي تتزايد طرداً مع تطور قوى الإنتاج، وشهوتها التي لا تنقطع للمواد الأولية الضرورية لصناعاتها، فهي تعتمد الخروج المستمر للعالم الثالث، سواء أكان ذلك في أطار استعماري أم في أطار حرية التجارة والاندماج.

لهذا فإن عدوان نمط الإنتاج الرأسمالي من الخارج على الاقتصادات الطرفية، يشكل جوهر مشكلة الانتقال الى التشكيلات الرأسمالية الطرفية[٢٥].

إن أية تشكيلة (أو نمط أنتاج) لا يمكن أن يظهر بشكل مباشر ومن دون مقدمات، بل أن أي منهما (التشكيلة- النمط) ينشأ في رحم مرحلة سابقة له، وفي ظل تشكيلة سابقة على التشكيلة التي ينتمي لها، تحتضنه ويترعرع في بيئتها لحين سيطرته وإخضاعه للأنماط الأخرى أو إحلالها محل التشكيلة السابقة.

هوامش ومصادر الفصل السادس عشر

*- أول من أطلق هذا التعبير هو اندريه جوندر فرانك.

١- توماس سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف، ترجمة فالح عبد الجبار، ج ١، دار الفارابي، ١٩٧٨، ص ١٨.

٢- نقلا عن: سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، ترجمة حسن قبيسي، دار ابـن خلـدون، بـدون تاريخ، ص ١٤٣.

**- أول من أطلق هذا المفهوم هو قائد الثورة الصينية ماوتسي تونغ، ويعني بها. الوكلاء المحليـون من البلدان التابعة (الأطراف)، الذين يقدمون ويعملون لخدمة الدول الاسـتعمارية وهـم في نظره (عملاء).

٣- يمكن الاطلاع على أشكال التبعية: يوسف عبدالـلـه صايغ، التنمية العصية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

٤- ويبستر، سوسيولوجيا التنمية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦.

٥- للمزيد ينظـر: مـوريس دوب، دراسـات في تطـور الرأسـمالية، ترجمـة رؤوف عبـاس حامـد، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٧٨.

***- ظهر مفهوم أشباه التوابع ومفهوم النسق الرأسمالي العالمي من خلال الدراسـات التـي قـدمها والرشتين وتلاميذه:

E. Wallerstein , Modern World System , Academic Press , New York , ١٩٧٤.

٦- للمزيد ينظر: اندريه جوندر فرانك، البرجوازية الرثة والتطور الرث، ترجمة الهيثم الأيوبي وأكـرم ديري، دار العودة، بيروت، ١٩٧٣.

٧- للتفصيل في الاطـلاع عـلى أراء بعـض المفكـرين الماركسـيين بشـأن الدولـة التابعـة (دولـة العـالم الثالث)، من مثل حمزة علوي- عيسى شفجي- وآخرون، ينظر: عبـدعلي كـاظم المعمـوري، إشكالية الدور الاقتصادي- الاجتماعي للدولة الريعية النفطية العربية، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد- ١٩٩٧.

٨- احمد زايد، الدولة في العالم الثالث، مطبعة التضامن، القاهرة، ١٩٨٦، ص٥٤.

٩- محمد حافظ ذياب، سمير أمين: مواطن العالم الثالث، مجلة المنار، العدد (٦٤)، ١٩٨٨، ص ١٣٤.

١٠- للمزيد عن مؤلفات سمير أمين وأبحاثه وكتاباته، يمكن الرجوع الى موقعه على شبكة المعلومات الدولية، منتدى العالم الثالث أو موقع سمير أمين.

١١- عبدعلي كاظم المعموري، في فلسفة الخطاب الاقتصادي الرأسمالي(الجوهر الثابت والمتغير المعلن)، مجلة دراسات فلسفية، بيت الحكمة، العدد(٤)، ٢٠٠٢.

١٢- سمير أمين، التطور اللامتكافيء، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، الطبعة الرابعة، بيروت،١٩٨٥، ص٢٤.

١٣- للمزيد ينظر: سمير أمين، العالم الثالث في مواجهة الدولة الأمريكية الأوربية اليابانية الموحدة، مجلة المنار، العدد(٦٥)، ١٩٩٠.

١٤- سمير أمين، الطبقة والأمة في التأريخ وفي المرحلة الامبريالية، ترجمة هنرييت عبودي، دار الطليعة للطباعة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٠.

١٥- سمير أمين، تأملات في النظام العالمي، مجلة المستقبل العربي،١٩٨٩، ص ٧٥.

١٦- سمير أمين، شروط إنعاش التنمية، المستقبل العربي، العدد(١٩١)، ١٩٩٥، ص ٦.

١٧- سمير أمين، مناخ العصر: رؤية نقدية، مؤسسة الانتشار العربي،القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٤.

١٨- محمد محمود الأمام، الظاهرة الاستعمارية الجديدة مغزاها بالنسبة للوطن العربي، (من كتاب) العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، ندوة مهداة الى سمير أمين، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ١٠٤.

١٩- سمير أمين، الفجوة بين الفقراء والأغنياء(الإشكاليات- الآليات- المستقبل) منتدى العالم الثالث، موقع المنتدى على شبكة الانترنيت، ٧-٨.

٢٠- سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، مؤسسة الانتشار العربي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٨.

٢١- للمزيد من التفصيل: موريس غودلييه وآخرون، حول نمط الإنتاج الأسيوي، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨.

٢٢- مجموعة باحثين، الانتقال نحو الاشتراكية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٣.

٢٣- سمير أمين، التطور اللامتكافئ، مصدر سابق، ص ١٥.

٢٤- المصدر السابق، ص ١٧.

٢٥- سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، مصدر سابق، ص ٢٠٥.

تاريخ الأفكار الاقتصادية





دار الحامد للنشر والتوزيع
الأردن - عمان - ص.ب: 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 فاكس: 009626-5235594
E-mail: dar_alhamed@hotmail.com
daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.net